الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة
الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة

تحت عنوان:

التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية

الواقع والتحديات

دراسة مقارنة: الإمارات العربية المتحدة - الجزائر - اليمن

إعداد الطالب:
بولصباع رياض

تحت إشراف:
د. مبيروك محمد البشير

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بن فرحات ساعد	أستاذ محاضر صنف "أ"	جامعة سطيف	رئيسا
د. مبيروك محمد البشير	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
د. بوخمخم عبد الفتاح	أستاذ محاضر صنف "أ"	جامعة جيجل	عضوا مناقشا
د. بروش زين الدين	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	عضوا مناقشا
د. بلمهدي عبد الوهاب	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2012-2013

بسم الله الرحمان الرحيم

(...رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن

لَّدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ...)

الآية 08 من سورة آل عمران

إهـــــداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى زوجتي وكل أفراد عائلتي.

إلى كل الأصدقاء والأحباب.

إلى كل من كان لهم فضل تلقيني العلم النافع، إلى كافة معلمي، وأساتذتي الكرام في كل الأطوار.

....إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

تشكرات

الحمد لله والشكر له أولا، الذي شرح لي صدري ويسر أمري، وخفف عني وزري وأحلل عقدة من لساني، وأفقه قولي، ووفقني في إتمام هذا العمل المتواضع، ملك الملوك به استعنت وعليه توكلت فهو خير المتوكلين.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير لكل من أسهم في إخراج هذه المذكرة إلى النور؛ وأخص بذلك أستاذي الفاضل الدكتور " مبيروك محمد ألبشير " على تفضله قبول الإشراف على هذه المذكرة، وعلى ما قدمه من النصح والتوجيه والإرشاد وعلى صبره علينا طول هذه المدة رغم كثرة الارتباطات والانشغالات فجزاه الله كل خير.

إلى كل من ساهم بمدي بالمساعدة والعون، ولو بالكلمة الطيبة من قريب أو من بعيد في سبيل إنجاز هذا العمل المتواضع.

المقـــدمة العـــامة

تمهيـــــــد:

عرفت البشرية في النصف الثاني من القرن العشرين نموا لم يسبق له مثيل، حيث نمت الاقتصاديات في العالم نموّا هائلا، وكانت الإيديولوجيات السائدة تنظر إلى النمو على أنه أمر جيد للمجتمعات البشرية، فهو يخلق الوظائف ويزيد الدخل والسلع ويوفر الخدمات الضرورية للناس، لكن مع بداية عقد السبعينات من القرن الماضي بدأ يتضح أن النمو الاقتصادي لم يؤد إلى: الحد من الفقر، وتعميم التعليم، وتوسيع خيارات الناس، والحيلولة دون تدهور البيئة، لهذا بدأت في الظهور نظريات جديدة تركز على ضرورة توجيه النمو الاقتصادي نحو تحقيق الاحتياجات الإنسانية الأساسية وتحسين نوعية الحياة والتنمية البشرية، فمؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي- رغم أهميته - لم يعد المقياس الوحيد المعبر عن مستوى المعيشة أو الرفاه المستدام، لذا تطلب البحث عن مؤشرات أخرى تكون أكثر تعبيرا عن نوعية الحياة في بلد ما.

ومع بداية التسعينات من القرن الماضي، بدأ مفهوم **التنمية البشرية المستدامة** يفرض نفسه في الخطاب الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي، ولعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقاريره السنوية دورا بارزا في إعطاء اهتمام عالميا لهذا المفهوم، والذي يركز على تحقيق جودة حياة البشر من خلال خدمة الإنسان وتطوير حياته وتحسين مستوى معيشته والاستجابة لمتطلباته وتطلعاته المادية والروحية والبيئية على نحو مستدام.

من جهة أخرى، أحدثت المتغيرات العالمية الجديدة وما رافقها من تنامي لظاهرة العولمة وتطور وسائلها، انقلابا حقيقيا في النشاط الاقتصادي فكرا وممارسة، حيث أفرزت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اقتصادا مختلفا عن اقتصاد الصناعة، وهو اقتصاد المعرفة الذي غدت فيه المعرفة موردا جديـــدا للتنميـــة الاقتصـــادية والاجتماعية، وقوة الدفع الرئيسة للنمو والإنتاج والتقدم، فحسب تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنـــامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد زاد اعتماد الاقتصاد العالمي على المعرفة، واتجهت الدول الصناعية نحو بناء أســـس متينة لهذا النوع من الاقتصاد، وذلك من خلال اعتماد مدخل التنمية البشرية المستدامة والاستثمار في المعرفة، وتحديد السياسات الآيلة إلى تخفيض معدلات الأمية وتطوير آليات التعليم وبناء مجتمع معرفي يقوم على التطوير التقني وتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار، كما تمكّنت بعض الدول النامية (كماليزيا والصين مثلا) عن طريق نقل أو اكتساب التكنولوجيا والمعلوماتية والاستثمار في التنمية البشرية، من تسريع عملية التنمية لديها. في مقابـــل ذلك وفي الوقت الذي تعاظم فيه منافع الدول الصناعية من الاقتصاد المعرفي والتنمية البشرية المستدامة، لا تزال الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية تواجه تحديات لمواكبة التطور الحاصل في الاقتصاد الجديد والدخول في

سوق المعرفة العالمي، حيث تشير تقارير التنمية البشرية إلى قصور هذه الدول في مجال إنتاج وتوظيف المعرفة، وكذلك إلى تبديد حقيقي لموارد الاستثمار في البنى التحتية ورأس المال البشري، دون تحقيق نتائج ميدانية تكون في مستوى تلك الاستثمارات، فلا تزال الأمية متفشية، ومخرجات التعليم دون المستوى، ولا يـــزال البحـــث العلمي في الدول العربية يقبع في أواخر سلّم الدول المنتجة للبحوث العلمية، وضعف مشاركة المرأة في التنمية، بالإضافة إلى مشاكل جديدة على صعيد ديمومة الحياة الإنســـانية، مثـــل تلـــوث البيئـــة وانعـــدام التنـــوع البيولوجي...يضاف إليها المشاكل الاجتماعية والسياسية كالفساد وغياب الإدارة الرشيدة للموارد والحكم.

1 - إشكاليـــة الدراسة:

مع تطور مفهوم التنمية إلى مفهوم جمع بين النظرية والتطبيق، وهو مفهوم التنمية البشـــرية المســـتدامة والذي يقوم على جودة حياة الأجيال الحالية والمستقبلية، وليس على حياتهم فقط، وحيازته مكانة بالغة الأهمية في الأجندات الدولية والإقليمية والوطنية، وفي الوقت الذي أصبحت فيه المعرفة أساسا للتنمية، ومصدرا عالميا ومستداما للقيمة والتبادل الاقتصاديين تتنافس على امتلاكها وإنتاجها كل دول العالم في إطار ما أصبح يعرف اليوم - باقتصاد المعرفة - والذي أصبح يشكل في ظل ما تتيحه تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات، فرصـــة تنموية مستدامة لكل دول العالم، وباعتبار توّفر المقوّمات المالية والمادية والبشرية لتحقيـــق ذلـــك في الـــدول العربية، يمكن طرح التساؤل التالي:

ما مدى استجابة الدول العربية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والتوجه نحو اقتصاد المعرفة؟

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما هي التنمية البشرية المستدامة ؟ وماهو اقتصاد المعرفة؟
- ما هي متطلبات تحقيق التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية ؟
- ما هي التحديات التي تواجهها الدول العربية في سعيها لتحقيق التنمية البشرية المســـتدامة واقتصـــاد المعرفة ؟

2- فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على الفرضيات التالية:

- محدودية انتقال الدول العربية بحالة التنمية لديها من النموذج القائم على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، إلى تنمية قائمة على التنمية البشرية المستدامة وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع، وبناء اقتصاديات منتجة تعتمد على المعرفة.
- إن تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الدول العربية تواجهه تحديات وصعوبات كبيرة بعضها مرتبط بالواقع الداخلي لكل دولة والبعض الآخر عالمي.
- تساهم التنمية البشرية المستدامة في تسريع اندماج الدولة في اقتصاد المعرفة.

3 - أهمية البحث:

يهدف هذا البحث في تبيان أهمية مسايرة التطورات العالمية وتحقيق كل من التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية، وما ينتج عن ذلك من عملية نقل البشر وكل إنسان من المرحلة التي يكون فيها مفتقرا إلى وسائل التعليم والصحة والرفاه المادي، إلى المرحلة التي يمكنه الانطلاق منها إلى توسيع خياراته وتنمية قدراته الفكرية والمعرفية والإبداعية، وبالتالي نقل الاقتصاد والمجتمع ككل من الحالة التي يعتمد فيها على الريع، إلى اقتصاد ومجتمع قائم على إنتاج ونشر المعرفة واستيعاب الوسائل والطرق الجديدة للإنتاج وتحقيق الثروة، وعلى رأس هذه الوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4 - أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- تأكيد أهمية العنصر البشري في تحقيق التنمية المستدامة
- البحث في سبل تحقيق التنمية البشرية المستدامة والاندماج في اقتصاد المعرفة.
- الوقوف عند واقع التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول المقارنة.
- تحديد التحديات التي تواجهها الدول العربية في سعيها لتحقيق التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة.

5 - أسباب ودوافع اختيار الموضوع

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، نجملها فيما يلي:

- القناعة الشخصية بأن قاطرة أي نهضة تنموية في أي بلد تبدأ بالبشر بوصفهم الوسيلة والهدف.
- تقديم دراسة لواقع التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول الثلاثة.
- نقص الدراسات التي تناولت موضوع التنمية البشرية المستدامة.

6 - المنهج المتبع:

لإنجاز هذا البحث سأعتمد على المنهج التحليلي، باعتباره يناسب الباحث في العلوم الاقتصادية التي هي جزء من العلوم الاجتماعية، حيث عن طريقه يتسنى لنا تحليل واقع التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية.

7 - مجال البحث:

للوقوف جيدا على واقع التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية، ولتأكيد فرضيات الدراسة، اخترنا ثلاث دول للمقارنة وهي :

- **الإمارات العربية المتحدة:** باعتبارها نموذج للدول الخليجية الغنية بالنفط والموارد المالية، كما تتميز بقلة الموارد الطبيعية وعدد السكان، بالإضافة إلى حداثتها كدولة.
- **الجزائر:** بحكم انتمائي إلى هذا البلد، إضافة إلى أن الجزائر تتمتع بوفرة وتنوع الموارد الاقتصادية وخاصة الطبيعية والبشرية والتي تؤهلها لتحقيق التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة، وكذلك باعتبارها نموذجا لدول المغرب العربي والتي عانت بعد استقلالها من تفشي الفقر والأمية.
- **اليمن:** باعتبارها دولة فقيرة رغم توفرها على الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى الارتفاع النسبي لحجم سكانها وعدم استقراها الاقتصادي والسياسي.

أما فيما يخص المجال الزمني، وبحكم طبيعة الموضوع والتي تتناول واقع وتحديات التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة، فقد ركزنا قدر المستطاع على الاعتماد على المعطيات الأكثر حداثة، لهذا سيتناول البحث في أغلبه الفترة (1990-2011).

8 - الدراسات السابقة:

شكلت التقارير التي يصدرها **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** المرجع الأساسي لكل الدراسات المتعلقة بالتنمية البشرية في العالم بدءا من تقرير 1990 وصولا إلى تقرير 2011.

- رسالة دكتوراه لـ " **علي حميدوش**" قدمت سنة 2006 تحت عنوان" **التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية**" دراسة حالة الجزائر1990-2005، وتناولت بالدراسة مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية البشرية في الجزائر، ومن نتائج هذه الدراسة حدوث تحسن في المؤشر العام لدليل التنمية البشرية في الجزائر في أواخر سنوات الدراسة، بالإضافة إلى تحسن المؤشرات المكونة لهذا الدليل على غرار التعليم والصحة والدخل، إلا أنه مازال يتطلب قدر كبير من العمل لتحقيق تلك المستويات الدولية المرغوبة.
- رسالة ماجستير لـ " **زهية قربوع** " بعنوان " **واقع وآفاق التنمية البشرية في ظل العولمة - دراسة حالة الوطن العربي** - " قدمت سنة 2009 بجامعة باتنة، ومن نتائج هذه الدراسة ما يلي :
  - في ظل العولمة أصبح الفرد محورا للتنمية ووسيلتها وغايتها في ظل التنمية الإنسانية.
  - إن تعميم نموذج التنمية البشرية في ظل العولمة على باقي الشعوب الأخرى ومنها العربية أدى بالبعض إلى نتيجة مفادها أنه لبناء الفرد العربي يجب اقتلاع قيمه الاجتماعية بدلا من تطهيرها مما علق بها من انحراف.
  - إن الآثار الايجابية والسلبية للعولمة على التنمية البشرية يمكن مشاهدتها في مختلف دول العالم ومنها العربية.
  - يشير تتبع تطور التنمية البشرية في البلدان العربية في السنوات الأخيرة إلى تحسن مستواها ولكن بدرجات متفاوتة.
- بحث لـ " **سالمي جمال**" بعنوان " **أثر التنمية البشرية المستدامة في تحسين فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**"، قدمت هذه الورقة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة بجامعة ورقلة سنة 2004 وخلص إلى ضرورة وضع إستراتيجية جزائرية واضحة للتنمية البشرية المستدامة قادرة على دمج البلاد في اقتصاد المعرفة أهم ملامحها: تثمين دور التعليم والاهتمام بالتعلم مدى الحياة، التخفيف من الفقر والحرمان، وردم الهوة المعرفية بين الرجال والنساء.

- رسالة ماجستير لـــ"**عادل إبراهيم عبد الله عيسى**" بعنوان" **محددات التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية (دراسة إحصائية-تحليلية)**" قدمت سنة 2009 بجامعة عدن اليمنية، وتعرضت هذه الدراسة إلى مختلف قيم وأبعاد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والعوامل المؤثرة في التنمية البشرية في اليمن خلال الفترة(1995-2005)، ومن نتائج هذه الدراسة تراجع التنمية البشرية خلال الفترة(2000-2005) مقارنة بالفترة (1995-2000)، وبالتالي عدم قدرة اليمن على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية بحلول عام 2015، ما سيؤثر سلبا على التنمية البشرية مستقبلا.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، في كونها تربط بين مفهومين جديدين فرضتهما التطورات العالمية الحاصلة وهما : التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة، وأساس هذا الربط هو مدى حاجـــة الـــدول العربية عامة والجزائر بصفة خاصة إلى تخطي النموذج التنموي السائد حاليا، والوقوف عند التحـــديات الـــتي تواجهها الدول العربية في سعيها لتحقيق ذلك.

9 - تقسيم البحث:

لانجاز هذه الدراسة تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، ثلاثة منها تضمنت الجانب النظري والفصـــل الرابع خُصّص للجانب التطبيقي، وتفصيل ذلك فيما يلي:

الفصل الأول بعنوان " التنمية المستدامة البشرية إطار نظري ومفاهيمي "، تضمن ثلاثة مباحـــث، حيـــث تطرقنا إلى السياق التاريخي لمفهوم التنمية البشرية المستدامة في المبحث الأول، وأهمية ومكونات التنمية البشرية المستدامة في المبحث الثاني، ثم قياس التنمية البشرية في المبحث الثالث.

الفصل الثاني بعنوان"اقتصاد المعرفة إطار نظري ومفاهيمي"، تضمن ثلاثة مباحث،حيث تناولنا في المبحـــث الأول ماهية اقتصاد المعرفة، ثم مضامين ومؤشرات اقتصاد المعرفة في المبحث الثاني، والمحركات الدافعة لاقتصاد المعرفة ومتطلباته في المبحث الثالث.

الفصل الثالث بعنوان" اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية المستدامة:علاقة وتحديات" تضمن ثلاثة مباحـــث، حيث سأتطرق إلى العلاقة بين التنمية البشرية واقتصاد المعرفة في المبحث الأول، ثم سياسات التنمية البشرية في المبحث الثاني، والتحديات العالمية والمحلية للتنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية في المبحث الثالث.

الفصل الرابع بعنوان " واقع التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول المقارنة"، ويعتبر فصلا عمليا يهدف إلى التعرف على واقع الظاهرتين المدروستين، حيث سأقف في البحث الأول على واقع التنمية البشرية المستدامة في الدول المقارنة في المبحث الأول، وواقع اقتصاد المعرفة في الدول المقارنة في المبحث الثاني.

10 - صعوبات البحث:

لقد واجهتنا صعوبات ومشاكل عديدة لإعداد هذا البحث، أهمها ما يلي:

- ندرة المراجع المتخصصة بموضوع البحث - الكتب بدرجة أكبر - خاصة التي تتناول موضوع التنمية البشرية المستدامة أو اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية.
- نقص الدراسات التي تناولت اقتصاد المعرفة في الدول العربية.
- عدم التطابق في قيم المؤشرات والإحصائيات بين ما وجدناه في التقارير العالمية، وبين ما هو موجود في التقارير الوطنية، حيث تضخم التقارير الوطنية قيم المؤشرات، لذلك، ونظرا لطبيعة الدراسة المقارنة فضّلنا الاعتماد على التقارير العالمية لتوحيد المصادر، والفترة الزمنية.

وتبقى هذه الدراسة مساهمة متواضعة لنلفت نظر المسؤولين والباحثين في هذا المجال إلى أهمية تحقيق تنمية بشرية مستدامة في الدول العربية واندماجها في اقتصاد المعرفة، وتوظيف المقومات التي تتوفر عليها هذه الدول في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

الفصل الأول: التنمية البشرية المستدامة، إطار نظري ومفاهيمي

تمهيد

المبحث الأول : التنمية البشرية المستدامة الخلفية والمفهوم

المطلب الأول : من النمو إلى التنمية البشرية المستدامة.

المطلب الثاني : مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

المبحث الثاني : أهمية ومكونات التنمية البشرية المستدامة.

المطلب الأول : أهمية التنمية البشرية المستدامة.

المطلب الثاني : مكونات التنمية البشرية المستدامة.

المبحث الثالث : قياس التنمية البشرية المستدامة

المطلب الأول : مؤشرات التنمية البشرية.

المطلب الثاني : مقاييس(أدلة) التنمية البشرية.

المطلب الثالث : قياس التنمية البشرية في إطار عربي.

خاتمة الفصل

تمهـــــد:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية برز مفهوم التنمية واعتبر من القضايا الرئيسية التي حظيـــت باهتمـــام العلماء والمفكرين- على المستويين الإقليمي والعالمي، وعلى اختلاف انتماءاتهم الإيديولوجية والفكرية، حيث حاول هؤلاء تقديم العديد من الاتجاهات النظرية بغية تحليل ظاهرتي التقدم والتخلف وتفسيرهما، إلا أنه ورغم كل المحاولات لم تستطع تلك النماذج والإستراتيجيات إخراج الدول النامية من حالة التخلف والتبعيـــة، ولا مساعدة الاقتصاديات الريعية في تنويع اقتصادها وإخراج شعوبها من حالـــة الفقـــر والتـــهميش والإقصـــاء الاجتماعي والسياسي وحق المشاركة في عملية التنمية والانتفاع بثمارها، ولا إقناع الشركات العالمية والدول المتقدمة بتحمل مسؤوليتها أمام البيئية ووقف الاستهلاك غير المستدام للموارد .

وبولادة نهج التنمية البشرية المستدامة في مطلع التسعينات من القرن الماضي، كان ذلك بمثابة إقرار بفشل استراتيجيات التنمية التي كانت سائدة مند نهاية الحرب العالمية الثانية، هذا النموذج أو النهج، الذي أسس على إنسانية الإنسان وحقه في مشاركة التنمية والانتفاع بها.

وسيبحث هذا الفصل، السياق التاريخي لمفهوم التنمية البشرية المستدامة وبيان مفهومها وأهم عناصرها والمفاهيم المرتبطة بها، فضلا عن توضيح قياس مؤشرات التنمية البشرية.

المبحث الأول:التنمية البشرية المستدامة الخلفـــية والمفهوم

إن الإلمام بموضوع التنمية البشرية المستدامة يتطلب منا إبراز مختلف المفاهيم المرتبطة بهذا الموضوع، وأهم هذه المفاهيم:التنمية، التنمية المستدامة،التنمية البشرية، كما أنه يستلزم منا استعراض السياق التاريخي لبروز هذا المفهوم في أدبيات التنمية العالمية.

المطلب الأول: من النمو إلى التنمية البشرية المستدامة

تعد ظاهرة التنمية من الظواهر الحديثة نسبيا، إذ تعود على وجه التحديد إلى النصف الثاني من القـــرن العشرين، وبالضبط بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن فكرة الاهتمام بالإنسان أو التنمية البشرية ليست جديدة على الفكر التنموي، ولهذا سأتناول في هذا المطلب التنمية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية.

1- التنمية البشرية قبل الحرب العالمية الثانية

فكرة الاهتمام بالإنسان ليست جديدة على الفكر التنموي، فثمة إشارات قيمة لعلاقة الإنسان بالتنمية نجدها لدى فلاسفة اليونان وخصوصا أرسطو عندما قال **" من الواضح أن الثروة لا تمثل الخير الذي نسعى إلى تحقيقه،فهي مجرد شيء مفيد للوصول إلى شيء آخر"**[1].أو في كتابات الرواد الأوائل في الفكر الإسلامي والخلدوني على الخصوص، فقد خصص ابن خلدون فصلا كاملا في مقدمته لبيان حقيقة الرزق والكســـب وشرحهما وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية، وربط التقدم الحضاري بالعمل الإنساني[2].

كما يمكن أن نجد نفس الانشغال عند رواد المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية الدين دعوا إلى الاهتمام بالإنسان ولكن من باب اعتباره عنصر عمل وإنتاج وأنه يعكس النمو والتقدم[3]، وابرز هؤلاء، الرواد الأوائل للقياس الكمي في الاقتصاد أمثال: وليام بيتي(William petty)،**غريغوري كينغ (** Gregory King)، **فرانسوا كيني (**Quesnay *François*)، **أنطوان لافواسير(** Antoine Lavoisier)، **جوزيف لاكرانغ (**Joseph Lagrange)، هذا الأخير الذي يعتبر من مؤسسي استخدام وحساب الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي، والذي شكل العمود الفقري لبناء النظرية الكلاسيكية، والفكرة نفسها – أي الاهتمام بالإنسان- نجدها واضحة في كتابات رواد الاقتصاد السياسي: آدم سميث(Adam Smith) ،

[1]- الطاهر لبيب،إلياس بيضون، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة –المجلد الثالث البعد الاجتماعي، الدار العربية للعلوم،الطبعة الأولى 2007،ص.60

[2]- زهية قربوع، واقع وآفاق التنمية البشرية في ظل العولمة-دراسة حالة الوطن العربي- رسالة ماجستير في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة،2009،ص.62

[3]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات،دار وائل للنشر،الطبعة الأولى 2007،ص128

دافيد ريكاردو(David Ricardo)، روبرت مالثوس(*Robert Malthus*)، كارل ماركس(Karl Marx)،جون ستيوارت ميل(John Stuart Mill)[1] ؛ فمثلا نجد أدم سميث أعطى اهتماما بالغا للعوامل الاجتماعية والنفسية في تفسيره للفعل الاقتصادي، حيث نقد أراء التجاريين المتمثلة في أن امتلاك الذهب والفضة هما ثروة الأمم، ودعا إلى ضرورة إعطاء الفرد الفرص لتحقيق مصالحه[2]، ونجد كارل ماركس يؤكد على أن العمل هو العنصر الرئيسي للحياة المادية في المجتمع ومن خلاله يستطيع الفرد الوفاء بحاجاته الأساسية من مأكل وملبس ومأوى، وقد عبر عن ذلك بقوله" يتعين على الإنسان قبل كل شيء أن يأكل ويشرب " وأن العمل هو فعل خلاق في حد ذاته، يتصل الفرد من خلاله بالمجتمع، وفي النظام الرأسمالي يتحول هذا إلى سلعة تباع في السوق، وبالتالي سلب الإنسان لإنسانيته[3].

2- التنمية البشرية بعد الحرب العالمية الثانية

في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، استمر اعتبار مفهوم النمو الاقتصادي كمرادف لمفهوم التنمية ومحورها الأساسي، واعتبر معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أفضل مقياس للتنمية.

وعلى هذا الأساس، تم التركيز على تحقيق النمو الاقتصادي الذي يأتي محصلةً لتراكم رأس المال المادي، الذي يلعب دورا كبيرا في تحقيق نمو مستمر في الناتج المحلي الإجمالي وما ينتج عنه أيضا من تحقيق نمو مستمر في دخل الفرد الإجمالي، وإن النمو الاقتصادي هذا كاف لتوفير المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع كافة، أو ما يسمى بالأثر التساقطي للنمو، وعليه تم النظر للعنصر البشري كوسيلة للتنمية في هذه الفترة، ويعود سبب تلك النظرة إلى محاولات النهوض ببنى الاقتصاديات المشوهة التي خلفها الاستعمار، مما دفع بالكثير إلى التركيز على الجانب الاقتصادي للتنمية، وذلك لتحقيق زيادة رقمية في النمو الاقتصادي، وما يترتب عن ذلك من ارتفاع في مستوى دخل الفرد، هذا من جانب. ومن جانب آخر، إن عملية التنمية والنهوض بالاقتصاديات تطلبت تعبئة رؤوس الأموال كعنصر أساس في عملية التنمية، مما دفع إلى أن يركن الإنسان إلى الصف الثاني من أولويات التنمية، من خلال التركيز على النمو الاقتصادي والأثر التساقطي للنمو على أفراد المجتمع[4].

---

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية2002،الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الأردن،2002،ص.ص.14-15

[2]- كمال التابعي، التنمية البشرية دراسة حالة مصر،كلية الآداب،جامعة القاهرة،2006،ص.35

[3]- المرجع نفسه، ص.38

[4]- باسل البستاني،حدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،بيروت،2009،ص.ص.41-42

استمر الخلط في فترة الستينات بين النمو والتنمية الاقتصادية، فعلى الرغم من الاختلاف الذي ظهر من خلال التأكيد على أن النمو كمي، وأن التنمية تعني تغييرا نوعيا في بنية الاقتصاد، وذلك عن طريق تنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية، مثل درجة التوسع في الطاقة الإنتاجية، ودرجة غنى المجتمع المعني، إلا أن كل معايير الاختلاف هذه تتمحور حول الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.حيث تم التركيز على الناتج وتركت عملية التوزيع جانبا، على اعتبار أن زيادة الناتج الوطني الإجمالي ستؤدي في مراحل لاحقة إلى رفع دخول أفراد المجتمع ومستويات حياتهم من خلال التوسع في الإنتاج، وعلى هذا الأساس تم التركيز على هدف إحداث النمو من دون تأكيد كاف على ضمان العدالة في توزيع الدخول التي لم يتحقق فيها ارتفاع ملموس في مستوى معيشة أفراد المجتمع وفي مستوياتهم الحياتية، إذ بقي أغلب سكان هذه البلدان يعانون من حالات الفقر والعوز والحرمان وانخفاض في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وخدمات النقل والسكن والماء والكهرباء وغيرها، وعليه استمر النظر إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية في هذه المدة أيضا[1].

كما ظهر في بداية الستينات مفهوم **تنمية الموارد البشرية**، الذي ورد لأول مرة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر عام 1962، حول دور الأمم المتحدة في تدريب الكوادر الوطنية لتسريع التصنيع في الدول النامية، واعتمدت الأمم المتحدة التعليم والتدريب كنواة أساسية لتحقيق التنمية[2].

تجدر الإشارة إلى أن البعد السياسي للتنمية بدأ يتضح في هذه الفترة، إلا أنه تمحور حول كيفية التخلص من التبعية، في حين أن قضايا مثل الديمقراطية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان لم يتم التطرق لها بصورة جدية تجعل منها عملية للتغيير المجتمعي في إطار نموذج اجتماعي- سياسي متماسك[3].

في فترة السبعينات، وبعد أن أسفرت تجارب التنمية المختلفة عن زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخول وارتفاع نسبة الفقر، وتزايد عدم المساواة بين الطبقات، والحرمان والتبعية وظهور أنماط جديدة من مشكلات الصحة، فضلا عن المشاكل المرتبطة بالبيئة، مثل التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، أدى الأمر إلى حملة مراجعة نقدية لمفهوم التنمية ونماذجها، تمخضت عن إعادة تعريف مفهوم التنمية وإستراتجيتها، من خلال المؤتمرات الدولية والجهود المبذولة على الصعيد الدولي، ومن أهم هذه الاستراتيجيات، تبنى البنك الدولي سياسات إعادة التوزيع مع النمو (Redistribution with Growth).

---

[1]- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي،دار دجلة، الطبعة الأولى،عمان، 2008،ص.ص.44-45

[2]- أسامة عبد المجيد، المنظور الإسلامي للتنمية البشرية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 70،الطبعة الأولى2002،ص.12

[3]- رعد سامي عبد الرزاق،مرجع سابق،ص.45

في عام 1970 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة (الإستراتيجية الدولية للتنمية)، حيث جاء في ديباجة هذه الإستراتيجية " *إن التنمية يجب أن يكون هدفها النهائي هو ضمان التحسينات الثابتة لرفاه كل إنسان وأن تمنح الجميع ثمارها وفوائدها*". وأكد مؤتمر ستوكهولم المنعقد عام 1972 حول التنمية البيئية، من خلال تناول قضايا النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وحماية البيئة، وتأكيدها التهديد الذي يشكله النمو الاقتصادي والتلوث الصناعي بالنسبة للبيئة الطبيعية وأن الفقر يشكل تهديدا كبيرا لكل من الرفاه البشري والبيئة [1].

في منتصف السبعينات، وبالضبط سنة 1976، تبنت منظمة العمل الدولية إستراتيجية الوفاء بالحاجات الأساسية (Basic Needs Strategy) وأيدها البنك الدولي، من خلال الاعتراف بأن النمو الاقتصادي لا يكفي وحده للتخفيف من الفقر. فالتنمية تستلزم نهجاً مباشراً لمعالجة حاجات الفقراء، من خلال التركيز على تحسين نصيب الأغلبية الفقيرة من الدخل وتوفير السلع والخدمات لهم، ولكن هذه النظرية سرعان ما تعرضت لانتقادات وخاصة من جانب كتاب العالم الثالث، حيث اعتبرت تنمية من الدرجة الثانية تحرم البلدان النامية من اللحاق بركب الدول الصناعية، كما أنها ركزت على جوانب معينة من الخيارات البشرية[2].

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة أن البشر هم هدف التنمية بدأ يتضح أكثر فأكثر في هذه المرحلة(السبعينات)، وإن بقي الأمر مقتصرا على توزيع الثمار المادية للتنمية، وعلى الرغم من ظهور مفهوم التنمية الشاملة والشيوع العالمي لمفهوم تنمية الموارد البشرية وخاصة في حقل الإدارة إلا أن الدلالة الأولى لمفهوم التنمية بقيت أسيرة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والمادية لعملية تطوير المجتمعات وترقيتها[3].

في الثمانينات من القرن الماضي، مرت أغلب الدول النامية بمأزق تنموي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها التباطؤ الكبير الذي أصاب الاقتصاد العالمي، والأزمة النفطية وانخفاض أسعار النفط إلى معدلات غير مسبوقة، وكذلك تفجر أزمة المديونية عام (1982)، حيث بلغت الدول النامية طورا أصبحت فيه تضطر فيه للاستدانة لمجرد دفع فوائد ديونها السابقة، وإن توفير الحاجات الأساسية للجميع كان أمرا مكلفا لاقتصادياتها

[1]- رعد سامي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص.45

[2]- مدحت القريشي، مرجع سابق،ص.127

[3]- رعد سامي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص.48

وخاصة مع تزايد معدلات نمو السكان، وبالنتيجة لم يكن بالإمكان ضمان الحاجات الأساسية أو توفيرهـــا، وأدت هذه الأوضاع إلى تراجع نموذج الحاجات الأساسية الذي قدمته منظمة العمل الدولية[1].

تزامنا مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي ألحقتها برامج التكييف الهيكلي في إقتصادات البلدان المطبقة لها، كانت الحاجة إلى تبني مفهوم جديد للتنمية يعطي الإنسان الدور الأهم والقدرة على النهوض بالتنمية[2].

وبالموازاة مع الفكرة السابقة، بدأ الوعي البيئي بالتزايد على المستوى العالمي، وعقدت مؤتمرات دولية تعنى بالبيئة، وبرزت الحاجة إلى مفهوم جديد للتنمية يصحح أخطاء نماذج التنمية السابقة، وبالنتيجة استحدث مفهومي التنمية المستدامة والتنمية البشرية، ولأنهما موضوع بحثنا، فقد خصصنا لهما المطلب الثاني.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية البشرية المستدامة

أخذ مفهوم التنمية البشرية مساحة واسعة من النقاش والاهتمام بداية من سنة 1990 تاريخ صـــدور أول تقرير للتنمية البشرية للعالم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع مرور الوقت اتضـــحت أكثـــر طبيعـــة تشابكاته مع المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية الأخرى،أهمها مفهوم التنمية المستدامة، هذين المفهومين وبعـــد اندماجهما شكلا معا مفهوما أكثر شمولية لموضوع التنمية وهو مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

وحيث أنه في ثنايا هذا البحث تتركز كثيرا من المفاهيم والمصطلحات، يجب تحديدها قبل التطرق إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة وهذه المفاهيم هي: التنمية، التنمية المستدامة، التنمية البشرية.

1- مفهوم التنمية

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بعملية التنمية، وبرز مفهوم التنمية بصفة أساسية بعد الحرب العالميـــة الثانيـــة، وأول استعمالات هذا المفهوم كانت في المجال الاقتصادي، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، ثم انتقل إلى حقل السياسة، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان نحو الديمقراطية، لينتقل فيما بعد إلى التنمية الثقافية والاجتماعية والبيئية وصولا إلى مفهوم التنمية البشـــرية أو الإنسانية المستدامة، ولهذا سأحاول ضبط مفهوم التنمية.

[1]- رعد سامي عبد الرزاق،مرجع سابق،ص.49

[2]- أسامة عبد المجيد، مرجع سابق،ص.11

التنمية لغة معناها " **النماء**" أي الازدياد التدريجي، يقال نما المال نمواً أي تراكم وكثر،أما اصطلاحا فإن التنمية تعني الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ولكن بتأثيرات معينة، وهناك اختلاف بين مفهوم النمو والتنمية، فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل متعمد من قبل المجتمع أو الدولة، أما التنمية فهي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة، وفي فترة زمنية محددة[1].

إن إعطاء تعريف للتنمية يستدعي استعراض مجموعة من التعاريف مرتبة حسب تطورها الزمني، طالما لا يوجد هناك تعريف واحد متفق عليه، وعليه يمكن تعريف التنمية انطلاقا من (معيار الدخل، انطلاقا من التغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي، التنمية في إطار استمرار النظرة الاقتصادية، التنمية كعملية حضارية)[2].

1-1- التنمية انطلاقا من معيار الدخل:

يعرف **Meir** التنمية من منطلق اقتصادي بأنها "عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل القومي الحقيقي للدولة، وكذلك دخل الفرد بالمتوسط خلال فترة زمنية محددة"[3].

1-2- تعريف التنمية انطلاقا من التغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي:

التنمية هي إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تفسير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممكنة من الزمن، بحيث سيستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[4].

ينطلق هذا التعريف في تعريفه للتنمية من الإجراءات التي تنصب في تغيير الهيكل والبنيان الاقتصادي، والحقيقة أن البنيان الاقتصادي يوجد في محيط اجتماعي وسياسي وثقافي...ومن غير المعقول إحداث تغييرات في البنيان دون توسيع عملية التغيير للمجالات الأخرى حتى لا تكون معرقلة له.

---

[1] - إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،بيروت،الطبعة الأولى1996،ص.59

[2] - صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي،دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،2006،ص.ص.90.91

[3] - المرجع نفسه، ص.90.

[4] - المرجع نفسه، ص.90.

1-3- تعريف التنمية في إطار استمرار النظرة الاقتصادية:

التنمية هي مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تغـــيير هيكلـــي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقة في الناتج الإجمالي، ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه[1].

1-4- تعريف التنمية بنظرة شاملة واعتبارها عملية حضارية:

التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية ويتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي[2].

2- التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أهم التطورات في الفكر التنموي الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيـــات التنمية خلال العقود الأخيرة، وقبل الحديث عن تعريف التنمية المستدامة لابد من استعراض السياق التـــاريخي لهذا المفهوم.

2-1- السياق التاريخي للتنمية المستدامة:

تبلور مفهوم التنمية المستدامة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي،خاصة في مطلع السبعينات والذي شهد بداية الجذل حول نماذج التنمية المتبعة أنداك، رافق هذا الجدل زيادة في مستوى الـــوعي البيئـــي وارتفاعا نسبيا لروح الالتزام بتطبيق السياسات والتوجهات البيئية نحو المحافظة على الموارد ومحاربـــة التلـــوث وعدم الإخلال بالنظام البيئي، وبالتالي فقد أدى زيادة الاهتمام بالبيئة والآثار السلبية التي تحل بها نتيجة الأنشطة البشرية بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص إلى تنامي إدراك الحكومات والمؤسسات الدولية لاستحالة فصل قضايا التنمية الاقتصادية عن قضايا البيئة، وأدى ذلك إلى اتساع مفهوم التنمية الاقتصادية ليتم التحول من مجرد

[1] - صالح صالحي،مرجع سابق،ص.91.
[2] - الرجع نفسه،ص.91.

كونه نموا اقتصاديا مصحوبا ببعض التغيرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، إلى اهتمام بإحـــداث تغـــيير في مضمون ومكونات النمو[1].

ويعتبر تقرير **"نادي روما"** الذي صدر عام 1972 تحت عنوان "وقف التنمية" نقطة بدء التبلور لهذا المفهوم الجديد للتنمية، حيث أثار التقرير المزيد من القضايا الجوهرية والمثيرة للجدل بشأن خطر التزايد السكاني والوثيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية واستنزاف الموارد والتلوث والضغط على النظام البيئي[2]، وأثار هذا التقرير حينه جدلا واسعا بين المختصين الذين انقسموا إلى مؤيد لعملية التنمية وفريق آخر يناصر المحافظة على البيئة، و ذلك في تصور يجعل المسألتين (التنمية والحفاظ على البيئة) خيارين متناقضين يصعب المواءمة بينهما[3].

وفي نفس السنة التي صدر فيها تقرير روما(1972)، عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشـــرية بستوكهولم كمحاولة للتوفيق بين أنصار الحدود البيئية للنمو الاقتصادي، وبين دعاة النمو مهما كان الـــثمن، حيث شهد المؤتمر انبثاق مفهوم **"التنمية الملائمة للبيئة"** الذي يدعوا إلى التدخل في المجالات الأربعـــة التاليـــة لتحقيق الأهداف الثلاثة المتمثلة في النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة[4]:

- التحكم في استعمال الموارد.
- توظيف تقنيات نظيفة تتحكم في إنتاج النفايات وفي استعمال الملوثات.
- حصر معقول للنشاطات الاقتصادية.
- تكييف أساليب الاستهلاك مع العوائق البيئية والاجتماعية بمعنى اختيار الأفضلية للحاجات على حساب الطلب.

لكن مصطلح **التنمية الملائمة للبيئة** الذي يترجم التوافق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئـــة، سرعان ما تم استبداله بمصطلح " التنمية المستدامة"*، والذي ذكر للمرة الأولى عام 1980 من طرف الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة في تقريره" **الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة"**[5].

---

[1]- ضرار ماجي،نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة،بحث مقدم في مجلة مركز التنوير المعرفي،العدد الخامس،السودان 2008،ص.08.

[2] - Cécile Philippe, **c'est trop tard pour la terre**, édition JC Lattés, paris, p.68

[3]- ضرار ماجي،مرجع سابق،ص.08.

[4]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي،حسن إبراهيم،التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات،اللجنة الدائمة السكان،الطبعة الأولى،قطر،2008،ص.9.

*- إلى هنا لم يتم بعد تحديد مفهوم التنمية المستدامة وإنما ظهر أولا كمصطلح .

[5]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي،حسن إبراهيم، مرجع سابق،ص.12.

لكن، ورغم أهمية ما جاء في تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة، إلا أن **مفهوم التنمية المستدامة** ورد لأول مرة في تقرير **"مستقبلنا المشترك"** الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، هذا التقرير جاء بدعوة من الأمم المتحدة من أجل اقتراح "برنامج شامل للتغيير" فيما يتعلق بمفهوم وممارسة التنمية، وإعادة التفكير في طريقة العيش والحكم، والاستجابة بطريقة مسؤولة لأهداف وتطلعات البشرية، وضرورة إيجاد مقاربات جديدة لحل مشاكل قديمة وإقامة تعاون وتنسيق دوليين، وركز التقرير على فكرتين أساسيتين[1]:

- التنمية المستدامة تتطلب التعاون العالمي.
- إن "الرفاه" البيئي والاقتصادي والسكاني مرتبطة ارتباطا وثيقا ولا يمكن التفريط في أحدها لتحقيق التنمية.

وقد أدى نشر تقرير **"مستقبلنا المشترك"** إلى تركيز الأضواء على ضرورة إعطاء البيئة ومواردها الطبيعية الأهمية التي تستحقها وذلك من خلال تحقيق التوازن في عناصر الحياة الطبيعية والاقتصادية، حيث ذكر ضمن فقراته بأن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى التدهور البيئي وإفقار أعداد متزايدة من الناس وتجعلهم أكثر عرضة للأذى، كما يتساءل التقرير عن كيفية قدرة هذه التنمية بأن تخدم أجيال الألفية القادمة الذي تتضاعف فيه أعداد البشر الذين يعتمدون على الموارد البيئية نفسها، وقد أدى ذلك التساؤل إلى تعميق وجهة نظر التقرير حول مفهوم التنمية المستدامة[2].

وفي مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 عقدت أضخم قمة على مستوى العالم، أطلق عليها قمة الأرض، وشارك فيها ما يقارب 178 من رؤساء الدول، و3000 من علماء البيئة، ومن الأهداف الرئيسية للمؤتمر الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المستوى العالمي، وصدر عن "قمة الأرض" في ريو إعلان مبادئ يتعلق بالبيئة والتنمية، وبرنامج عمل يتناول الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في القرن الواحد والعشرين سميت أجندة القرن 21 .(AGENDA 21) كما تم اعتماد اتفاقيتين دوليتين بخصوص البيئة وهما: اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي.

[1] - Tracey Strange et Anne Bayley, **Le développement durable** À la croisée de l'économie, de la société et de l'environnement, éd OCDE, paris 2008, p26

[2] - ضرار ماجي،مرجع سابق،ص.10

لتتوالى فيما بعد القمم العالمية بشأن البيئة، وعلى العموم فإنه مهما كان أصل المفهوم وتاريخ ميلاده، فإن التنمية المستدامة قد باتت الآن واسعة التداول وشائعة الاستعمال ومتنوعة المعاني وبدأت تقرن بأي نمط تنموي، فهناك التنمية الزراعية المستدامة، والتنمية الصناعية المستدامة، والتنمية السياحية المستدامة، والتنمية البشرية المستدامة .

2-2- تعريف التنمية المستدامة

لقد شكل تقرير **(Brundtland)** الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، مرحلة مهمة في تشكل مفهوم التنمية المستدامة وحصول اتفاق عالمي حوله، حيث يعرف هذا التقرير التنمية المستدامة بأنها " *التنمية التي تلبي حاجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها*"، هذا التعريف تم اعتماده بصورة كبيرة في مختلف التقارير والنقاشات العالمية حول هذا الموضوع، إلا أنه أثار العديد من التساؤلات من أجل الوصول إلى اتفاق حوله[1]، أهمها ما هي بالضبط الحاجة؟ وكيف يمكن تحديدها؟ فما يعتبر حاجة من قبل شخص أو مجموعة، قد لا يعتبر كذلك عند الآخرين، وقد تختلف الحاجات مع الزمن وتختلف معها قدرة الناس على تلبيتها[2].

إلا أن الفقرة التي تلت مباشرة فقرة التعريف في تقرير **(Brundtland)** أعطت بداية لتوضيح مفهوم الحاجات التي وردت في التعريف، حيث تنص تلك الفقرة على " *يلازم هذا المفهوم مفهومين آخرين*" هما[3]:

- مفهوم الحاجات، ولاسيما الاحتياجات الأساسية للفقراء الذين ينبغي أن يعطوا أولوية قصوى.
- فكرة الحدود، حيث أن التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي الحاليين يفرضان قيودا على قدرة البيئة على تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية.

هناك تعاريف أخرى للتنمية المستدامة لكنها لم تعرف نفس العالمية التي عرفها تعريف تقرير **(Brundtland)**، منها تعريف (الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة 1991)، حيث يرى أن " *التنمية المستدامة تعني تحسين نوعية الحياة مع احترام قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل*"، وكذلك تعريف(المجلس

[1] - Alain Jounot, **100 questions pour comprendre et agir le développement durable**, éd AFNOR 2004,p3

[2]- مسعود البلي،واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة،رسالة ماجستير في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية جامعة باتنة،2010،ص.45

[3] - Yvette Lazzeri , **le développement durable du concept à la mesure**, éd L'HARMATTAN, paris,2008,p.12

الدولي للمبادرات البيئية المحلية1994) الذي يرى أن التنمية المستدامة هي " *التنمية التي تقدم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأساسية لجميع السكان دون المساس باستدامة النظم الطبيعية والاجتماعية التي تقوم عليها توفير تلك الخدمات*"[1].

يعرفها وليم روكلز هاوس **W.Ruckelshaus** مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها " تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة" [2].

تعرفها (اللجنة الأوروبية للتنمية المستدامة1992) على أنها"عبارة عن سياسة وإستراتيجية تعمل على ضمان الديمومة والاستمرارية في الزمن، لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في إطار احترام المحيط، وبدون هدر للموارد الطبيعية الموضوعة لخدمة النشاط الإنساني"[3].

يقسم معهد الموارد العالمية تعاريف التنمية المستدامة إلى أربع مجموعات وذلك كما يلي[4]:

- اقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحدّ من الفقر.
- الاجتماعي والإنساني فإنّها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.
- أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.
- وعلى الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحدّ الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

---

[1] - Yvette Lazzeri , Op.cit. P. 12

[2]- عثمان محمد غنيم،ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،دار صفاء للنشر،الطبعة 1،عمان 2007،ص.25.

[3]- عبدو مصطفى- تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة(حالة الجزائر1995-2006)-رسالة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة باتنة،2008،ص.pdf/50 متاحة على الموقع: http://theses.univ-batna.dz

[4]- زرنوح ياسمينة،إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2006،ص.pdf/126. متاحة على الرابط:http://iefpedia.com/arab/?p=5013 تم التحميل يوم: 2011/04/13

مما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الناس، ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية،تراعى فيها قدرة تجدد تلك الموارد وإنتاج أقل للنفايات بحيث تستطيع البيئة امتصاصها وتمثيلها،على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة من العالم مرهون بصحة البيئة التي يعيشون فيها، وبصفة عامة تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي[1]:

- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبشكل عادل وديمقراطي.

- **احترام البيئة الطبيعية:** تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية على أنها حياة الإنسان، وتوجه تلك العلاقة نحو التكامل والانسجام.

- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** وذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية نحوها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في أيجاد حلول مناسبة لها،من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

- **الاستغلال العقلاني للموارد:** تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية.

- **ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع:** ويتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك آثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون تلك المخاطر مسيطر عليها.

وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها " *إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى توفير الحاجات الأساسية للإنسان مع الحفاظ على البيئة والقضاء على الفقر، من خلال تحقيق موازنة بين الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل بشفافية عالية تضمن حاجات الجيل الحالي والأجيال المستقبلية*"[2].

[1]- عثمان محمد غنيم،مرجع سابق،ص.29

[2]- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق،ص.54

2-3- أبعاد التنمية المستدامة

إن أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة، هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل، وعند النظر إلى هذه الأبعاد نجد أنها تتقاطع عند رفاهية الإنسان.

2-3-1-البعد البيئي:

يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم " الحدود البيئية" والتي تعني أن لكل نظام حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وأن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة، وبالتالي فإن الاستدامة من المنظور البيئي تعني دائما وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة[1].

2-3-2-البعد الاقتصادي:

من المنظور الاقتصادي الكلاسيكي تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك ويتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثل الطعام والسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم، أما بعض الاقتصاديين المثقفين من الناحية البيئية فيهتمون بما يسمى "الرأسمال الطبيعي"، والذي يعني بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية والتي أساس النظام الاقتصادي فعليا، مثل النباتات والتربة والحيوانات والأسماك وخدمات النظام البيئي الطبيعية مثل تنظيف الهواء وتنقية المياه[2].

2-3-3-البعد الاجتماعي:

يشكل البعد الإنساني والاجتماعي والثقافي محور اهتمام وانشغال التنمية المستدامة،و على حد تعبير مالك بن نبي " قبل أن تبني اقتصادا عليك أن تبني إنسانا"،فمن خلال هذا البعد تكون محاور التنمية هي ما تحققه الحكومات من خدمات في ميدان السكن ومكافحة الفقر، والرعاية الصحية للأمومة والطفولة. كما تعتمد التنمية المستدامة في هذا الجانب على إعطاء كل شخص فرصة المشاركة وإثبات الذات، وتحقيق العدالة والأنصاف بين مختلف فئات المجتمع من جهة، وتمكين الأجيال سواء الحالية أو المستقبلية من الفرص المتساوية في

[1]- باتر محمد علي، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،الأهلية للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة1، 2003،ص.190

[2]- نفس المرجع السابق،ص.190

مختلف مناحي الحياة.فالأجيال الراهنة من الواجب عليها أن تأخذ في الحسبان اهتمامات ومصير الأجيال القادمة[1]، والشكل (01) الموالي يوضح تداخل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

الشكل (01): تداخل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

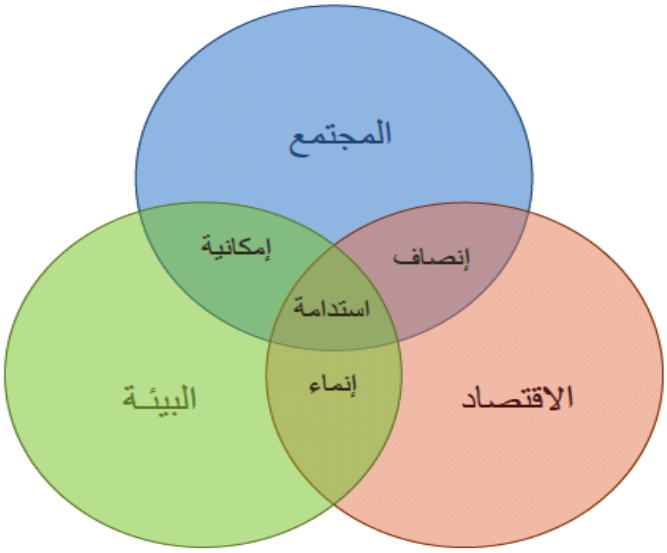

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي،حسن إبراهيم،مرجع سابق،ص.18

هذا الشكل يوضح أنه لنجاح عملية التنمية المستدامة، لابد من ارتباط هذه المحاور وتكاملها نظرا للارتباط الوثيق بين البيئة والاقتصاد والأمن الاجتماعي. وإجراء التحسينات الاقتصادية ورفع مستوى الحياة الاجتماعية بما يتناسب مع الحفاظ على المكونات الأساسية الطبيعية للحياة.

3- التنمية البشرية المستدامة

نشأت نظرية التنمية البشرية المستدامة نتيجة للتوليف بين منهجين للتنمية، أولهما هو إستراتيجية التنمية البشرية التي طرحت في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعتمدة على أطروحات الخبيرين الاقتصاديين: الباكستاني **(محبوب الحق)** والهندي **(أمارتيا سن)**، وثانيهما منهج التنمية المستدامة الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام 1992[2].

[1]- عبدو مصطفى، مرجع سابق ص.37

[2]- علي حميدوش،التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر الفترة (1990-2005)،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر،2006،ص.27

يكمن هذا التوليف في الوصف التالي والذي ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان **"مبادرات من أجل التغيير"**: إن التنمية البشرية المستدامة لا تحقق نموا اقتصاديا فحسب وإنما تقوم أيضا بتوزيع فوائده توزيعا عادلا، وهى أيضا نمط للتنمية يقوم بالمحافظة على البيئة ويمكّن البشر بدلا من تهميشهم، كما أنها نمط للتنمية يعطى الأولوية للفقراء ويوسع الفرص والخيارات المتاحة لهم ويوفر لهم إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمعيشتهم، وهذا يعنى أن التنمية البشرية المستدامة أكثر من مجرد تنمية مستدامة مضافا إليها تنمية بشرية[1].

1-3 - التنمية البشرية

التنمية البشرية كما يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(PNUD)** في أول تقرير له حول التنمية البشرية للعام 1990 هي "*عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت. أما من حيث التطبيق، فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة أمور: هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال*"[2].

لكن التنمية البشرية لا تقف عند هذا الحد، فهناك خيارات أخرى ويقدّرها كثير من الناس تقديرًا عاليًا، وهى تمتد من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى توافر فرص الخلق والإبداع والتمتع باحترام الـــذات وضمان حقوق الإنسان[3].

وهكذا، يجعل منهج التنمية البشرية الذي أقره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1990 الناس محـــورا للتنمية، ويعتبر النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية ويوسع الخيارات المتاحة أمام الأفراد في إطار يربط التنميـــة بتوفير حياة توافق آمالهم ويسمح لهم باستغلال تام ومتناغم لقدراتهم وبعيشة خلاقة ومنتجة[4]، وللتنمية البشرية جانبان:

الأول: يتعلق ببناء القدرات البشرية كتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات.

---

[1]- Human development report 1994, United Nations development programme, New York 1994,p4

[2]- الطاهر لبيب،إلياس بيضون، مرجع سابق،ص.59

[3]- نفس المرجع ص.59

[4]- الطاهر لبيب،إلياس بيضون، مرجع سابق،ص.61

الثاني: يرتبط بانتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ، ولأغراض الإنتاج وللنشاط في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة[1].

لهذا فإن مفهوم التنمية البشرية على النحو السابق أكثر اتساعا وشمولا من المفاهيم التنموية التي كانت سائدة أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينات، والتي كانت تستند على أن التنمية تقتصر على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية واستهلاكية، بل امتد ليشمل غايات وأهداف أخرى ترتبط بجودة حياة البشر وليس حياتهم فحسب، وهو ما أكدت عليه الإصدارات المتوالية لتقارير التنمية البشرية، مثل **الفقر البشري** والذي يتعدى فقر الدخل ليمتد إلى حرمان الإنسان من الحياة التي يمكن أن يعيشها، مثل:عيش حياة طويلة،الحرية والكرامة، والمساواة بين الجنسين، و**الأمن البشري** ليس من منطلق مفهومه التقليدي الذي ينصب على حماية المصالح القومية من العدوان الخارجي أو المرض والجوع والبطالة، بل من خلال مفهوم أرقى يتضمن مجالات أخرى للأمن منها: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والشخصي والبيئي والغذائي بالإضافة إلى الديمقراطية[2].

يقوم مفهوم التنمية البشرية على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، ويؤكد على أن الإنسان هو أداة التنمية وغايتها، وأن التنمية البشرية تعني تنمية الإنسان من أجل الإنسان وبواسطة الإنسان، وتنمية الإنسان تعني الاستثمار في قدرات البشر، سواء كان في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، كما يؤكد مفهوم التنمية البشرية على أن النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان، وليس هدفا للتنمية البشرية، ولكنه في نفس الوقت ضروري لتحقيقها، فقد اعتنى منظرو التنمية البشرية بربطها بالنمو الاقتصادي، فأكدوا على الاستثمار في رأس المال البشري، وإعادة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وإعطاء النفقات الاجتماعية حقها من الاهتمام بوصفها الأساس المادي للتنمية البشرية، مع تعزيز الفرص في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وخاصة بالنسبة للمجموعات المحرومة من السكان مثل المرأة. وللتنمية البشرية بعدين هما[3]:

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق،ص128

[2]- باتر محمد علي، مرجع سابق،ص.ص.142.143

[3]- هدى زوير،عدنان داود، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية،دار جرير للنشر،الطبعة الأولى،عمان،2010،ص.ص.20-23

- **البعد الأول:** يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان،طاقاته البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارية والروحية.
- **البعد الثاني:**أن التنمية البشرية عملية ترتبط باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنى المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس.

قد تطور مفهوم التنمية البشرية عبر تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث عالج كل تقرير سنوي قضية إنسانية محددة، إلى غاية صدور تقرير 2011، حيث أصبح مفهوم التنمية البشرية أكثر وضوحا. والجدول التالي يلخص مواضيع تلك التقارير.

الجدول (01): المواضيع المختلفة لتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السنة	موضوع التقرير
1990	مفهوم التنمية البشرية وقياسها
1991	تمويل التنمية البشرية
1992	الأبعاد العالمية للتنمية البشرية
1993	مشاركة الناس
1994	أبعاد جديدة للأمن البشري
1995	التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين
1996	النمو الاقتصادي والتنمية البشرية
1997	التنمية البشرية والقضاء على الفقر
1998	التنمية البشرية والاستهلاك
1999	العولمة بوجه إنساني
2000	حقوق الإنسان والتنمية البشرية
2001	توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية
2002	تعميق الديمقراطية في عالم مفتت
2003	أهداف التنمية للألفية:تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية
2004	الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع
2005	التعاون الدولي في مفترق الطرق:المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو
2006	ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية
2008-2007	محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم

تا بع الجدول (01)

2008-2007	محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم
2009	التغلب عل الحواجز:قابلية التنقل البشري والتنمية
2010	الثروة الحقيقة للأمم:مسارات في التنمية البشرية
2011	الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع

المصدر: من إعداد الطالب.

بالعودة إلى مفهوم التنمية المستدامة، نجد أن نظرة التنمية المستدامة لمشكلة الفقر والتوزيع العادل للثروة جاء من باب أن العيش في وسط الفقر والحرمان يؤدي إلى استنزاف الموارد وتلوث البيئة، وهذا ما يجعل التنمية المستدامة تركز في مضمونها على الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية[1]. وأن الإمكانات المتاحة للناس في المستقبل يجب ألا تختلف عن الإمكانات المتاحة للناس اليوم، لكن هذه الفكرة لا تشير إلى توسيع الخيارات والحريات، كما لا تعترف بأن بعض أبعاد الرفاه غير قابلة للقياس[2].

فضلا عن ذلك، فإن مفهوم التنمية البشرية اقتصر على الجوانب الاقتصادية والبشرية للتنمية، أما التنمية المستدامة فإنها اقتصرت على الجوانب الاقتصادية والبيئية للتنمية، وعليه فكلا المفهومين يتميزان بقصورهما، ذلك لأنهما لم يشملا جميع الجوانب الحياتية للتنمية، وبذلك كانت الحاجة إلى مفهوم أوسع للتنمية يجمع بين مفاهيم التنمية الاقتصادية والبشرية والاستدامة، يهتم بالبيئة والسكان والطاقة والتكنولوجيا والمؤسسات الاجتماعية وجوانب أخرى، ليس في الوقت الحاضر فقط وإنما ضمن منظور طويل الأجل. ولهذا فقد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية ليستحدث المفهوم الجديد للتنمية وهو التنمية البشرية المستدامة[3].

3-2-التنمية البشرية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة بعد تقرير التنمية البشرية الرابع لعام 1993، وبعد قصور مفاهيم التنمية (الاقتصادية، المستدامة، والبشرية) عن الإحاطة بكل جوانب الحياة المختلفة، ما دفع إلى استحداث مفهوم يجمع عناصر الإنسان والاستدامة معا، يضاف لهما بعداً ثالثاً وهو رأس المال الاجتماعي*.

---

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق،ص.ص.129.128.

[2]- تقرير التنمية البشرية 2011، **الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2011،ص.17.

[3]- هدى زوير،مرجع سابق،ص.26.

* - **رأس المال الاجتماعي:** هو مصطلح اجتماعي يدل على قيمة وفعالية العلاقات الاجتماعية ودور التعاون والثقة في تحقيق الأهداف الاقتصادية. ويستعمل المصطلح في العديد من العلوم الاجتماعية لتحديد أهمية جوانبه المختلفة. وبمفهوم عام، فإن الرأس مال الاجتماعي هو الركيزة الأساسية للعلاقات الاجتماعية ويتكون من مجموع الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال التعاون ما بين أفراد وجماعات مجتمع ما وتفاضلية التعامل معه.

توحي كلمة" مستدامة "في تعبير" التنمية البشرية المستدامة "بأن أهدافها تنحصر في تنمية تنطلق من الحرص على البيئة ومصلحة الأجيال المقبلة في عد م استتراف الموارد البيئية والطبيعية، وعلى الرغم من أن هذه الجزئية تدخل بالضرورة في تركيب مفهوم التنمية البشرية المستدامة، فإن الكلمة الأهم في تعبير التنمية البشرية المستدامة هي كلمة (البشرية)؛ فالتنمية البشرية المستدامة هي نظرية في التنمية الاقتصادية الاجتماعية، لا الاقتصادية فحسب، إذ تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الإبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية بوصفها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية بوصفها شرطًا من شروط تحقيق هذه التنمية، دون أن تهمل أهميتها التي لا تنكر[1].

3-2-1 تعريف التنمية البشرية المستدامة:

تعرف التنمية البشرية المستدامة بأنها "*توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة، وهي التنمية التي لا تكتفي بتوليد النمو الاقتصادي وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا، وتجدد البيئة وتحافظ عليها بدلاً من تدميرها، وتهتم بالناس وتطوير قدراتهم وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة بالقرارات التنموية* "[2].

كما يعرفها تقرير التنمية البشرية لعام 1994 بأنها"*تنمية موالية للناس، وموالية لفرص العمل، وموالية للطبيعة، فهي تعطي أولوية للحد من الفقر والعمالة المنتجة والتكامل الاجتماعي ولإعادة تأهيل البيئة، وهي تعجل بالنمو الاقتصادي وتترجمه إلى تحسينات في حياة البشر دون تدمير رأس المال اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة*"[3].أي أن التنمية البشرية المستدامة تؤكد على أهمية النمو الاقتصادي، لكنها لا توافق على كون النمو الاقتصادي هدفا بحد ذاته، بل وسيلة ضرورية غير كافية، وعليه فإن النمو يجب أن يعتمد على مقاربة إعادة التوزيع مع النمو، ويوجه نحو القضاء على الفقر وخلق فرص العمل، وان عملية توزيع النمو يجب أن تكون أقل تبديدا للموارد الطبيعة وفي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء[4].

وحسب بعض الباحثين فإن التنمية البشرية المستدامة هي "*إنماء لطاقات البشر وكفاءاتهم، من ناحية، وإتاحة الخيارات والفرص أمامهم بكل عدل وموضوعية، وعلى قاعدة الحرية والمساواة والشفافية والمساءلة*

[1]- هدى زوير،مرجع سابق، ص.27.

[2]- نفس المرجع السابق،ص.28.

[3] - Human development report 1994, op.cit, p.4.

[4]- رعد سامي عبد الرزاق، مرجع سابق،ص63

واتخاذ القرارات بالمشاركة الفعالة والمسؤولة" [1].فتوفر العقل البشري هو العامل الحاسم في التنمية المستدامة ولا غنى في ذلك عن مجموعة الشروط المرتبطة بحرية الإنسان، العدل، المساواة وكل العوامل المتعلقة بحياته الطبيعية والعادية في مجتمعه والتي تجسد انتمائه إلى وطنه.

من هذا التعريف، نفهم أن التنمية البشرية المستدامة ترتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية من خلال تأكيدها على سيادة القانون والضمانات الدستورية والمساواة وتكافؤ الفرص، وحرية التعبير وتخفيف القيود على وسائل الإعلام، فضلا عن تأكيدها على المشاركة السياسية التي تضمن حرية تكوين منظمات المجتمع المدني(الجمعيات والنقابات..) والتعددية الحزبية وحق المعارضة، والانتخابات ومراقبة عمل الحكومة. وفي هذا الاتجاه يؤكد تقرير التنمية البشرية لعام 2000 على " أن ضمان الحقوق المدنية والسياسية ليس غاية في حد ذاته، بل هو أيضا وسيلة للقضاء على الفقر، وضمان الحرية لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، يمكن أن تحقق الكثير فيما يتعلق بإفساح المجال السياسي للفقراء للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم"[2].

ويؤكد تقرير التنمية البشرية للعام 2010 على أهمية التمكين والاستدامة والإنصاف لتوسيع الخيارات أمام الناس لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وفي الوقت نفسه يؤكد أن هذه الأبعاد الأساسية (التمكين، الاستدامة، الإنصاف) لا تتلازم دائما[3].كما أنه لا ينشد الاستدامة لكل حالة من الحالات ولكنه يؤكد على أن التنمية التي تفتقر إلى الإنصاف لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون تنمية بشرية مستدامة. وعلى هذا الأساس يعرف التنمية البشرية المستدامة بأنها" *توسيع لحريات البشر ليعيشوا حياة ملؤها الصحة والإبداع، ويسعوا إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها، ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع.فالبشر، أفراداً وجماعات، هم المحرك لعملية التنمية البشرية، وهم المستفيد منها* "[4].

نستطيع الآن آن نقدم تعريفا للتنمية البشرية المستدامة على النحو الأتي: **التنمية البشرية المستدامة هي توسيع للحريات الحقيقية للناس مع بدل جهود لدرء خطر المساس بحريات أجيال المستقبل من خلال**

[1]- علي أحمد الطراح،غسان منير، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة دراسات في آثار العولمة والتحولات العالمية،دار النهضة العربية،بيروت،الطبعة الأولى، 2004،ص.7

[2]- رعد سامي عبد الرزاق، مرجع سابق،ص.ص.68،69

[3]- تقرير التنمية البشرية 2011،مرجع سابق،ص.ص.13،18

[4]- نفس المرجع السابق،ص.14.

تكوين رأس مال اجتماعي، وتنمية لا تكتفي بتوليد النمو الاقتصادي، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا، وتجدد البيئة وتحافظ عليها بدلاً من تدميرها، وتهتم بالناس وتطور قدراتهم وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة بالقرارات التنموية.

3-2-2-التنمية البشرية المستدامة و رأس المال البشري:

يختلف مفهوم التنمية البشرية المستدامة عن مفهوم رأس المال البشري، فالأول يتعامل مع البشر كغاية للتنمية، ويتعامل الثاني مع التنمية البشرية على أساس أن الاستثمار في البشر عملية مفيدة تؤدي إلى النمو الاقتصادي. ومع أن هذين الاتجاهين قد لا يتناقضان فيما يتعلق بالسياسات التي يوصيان بها، إلا أن كلّا منهما يعكس موقفا نظريا مختلفا في تفسير التنمية، ومن ناحية أخرى، تتميز التنمية البشرية المستدامة بتركيزها على ما هو جماعي وغير فردي في قدرات الناس، وتعترف بأن تطوير معارف الأفراد ومهاراتهم ضروري للتنمية، إلا أنها تعتبره غير كاف لتحقيق التنمية المستدامة، وإنما تؤكد على أن أنماط التفاعل بين الناس هي التي تخلق الفرق بين رأس المال الاجتماعي ورأس المال البشري، إضافة إلى ذلك، فإن منهج التنمية المستدامة يتضمن مفهوم الاستدامة الذي يتعلق بتنمية مجتمع بأكمله، ومن هنا فإن الاستدامة لابد أن تعامل كهدف مجتمعي[1].

المبحث الثاني: أهمية ومكونات التنمية البشرية المستدامة

سأتناول في هذا المبحث أهمية التنمية البشرية المستدامة في المطلب الأول، ثم أعرج على أهم المكونات التي تندرج تحت إطار هذا المفهوم.

المطلب الأول: أهمية التنمية البشرية المستدامة

برزت أهمية التنمية البشرية بعد إصدار الأمم المتحدة التقرير الأول للتنمية البشرية، وطبقا لما ورد في مختلف التقارير، فإن التنمية البشرية المستدامة تعني عملية توسيع خيارات الأفراد وذلك بزيادة فرصهم في التعليم والصحة والدخل والعمالة والحرية والمشاركة.

كما أن الدول التي ركزت وتركز في سياساتها على جودة الحياة البشرية بأبعادها المختلفة، استطاعت أن تحقق قفزات متسارعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فقد أدت التنمية البشرية

[1] - عبد العزيز بن عبد الله،دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسئولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،السعودية،2001

دورا محوريا في عملية التقدم التي تم إحرازها في هذه الدول من خلال الرفع من القدرات البشرية والتحسين من نوعية الحياة[1].

إذا كان الجانب الاقتصادي مهم لتحقيق دخل أفضل في مجال التنمية البشرية وهذا شيء ضروري وأكيد، لكن يجب ألا ننسى أن العملية التعليمية ومخرجات التعليم شرط ضروري لكل تنمية تريد أن تكون شاملة وإنسانية ومستدامة[2].

في هذا الإطار، سيتم التطرق إلى تجارب بعض الدول، وتحديدا التجربة السويدية، وبعض دول شمال أوربا، وبعض بلدان أسيا، باعتبارها إحدى التجارب الأكثر نجاحا وإلهاما في العالم في مجال التنمية البشرية.

تعتبر دول شمال أوربا من الدول الرائدة في مجال التنمية البشرية، ومنها السويد، حيث تتمتع بسجل باهر في مجال النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة منذ القرن التاسع عشر، فخلال الفترة 1890-1930 م تجاوز النمو الاقتصادي 3 % سنويا، وترافق ذلك مع إرساء قاعدة متينة للتنمية البشرية، حيث تم تعميم معرفة القراءة والكتابة، وحدث توسع في التعليم، ومنذ عام 1930 حتى السبعينات من القرن الماضي،شهدت السويد عهدا ذهبيا للتنمية اتسم بنمو سريع وتزايد الإنصاف من خلال إعادة توزيع كبيرة للدخل، والبطالة النخفظة، والحماية الاجتماعية الموسعة، وزيادة الإنفاق العام من 43% عام 1974 إلى 67% عام 1982، لتدخل السويد بعد ذلك في أزمة اقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل، حيث أصبح النمو سالبا وانخفض نصيب الفرد من الدخل إلى 0.6% خلال الفترة من عام 1974 إلى عام 1993، وارتفعت البطالة من 1.7% عام 1990 إلى 8.2 % عام 1993، ولكن رغم التباطؤ في النمو وإصلاح نظام الرعاية الاجتماعية، ظلت التنمية البشرية عالية في هذا البلد، وبلغ التقدم المحرز في مجال التنمية البشرية مستوى أسرع من الزيادات التي تتحقق في الدخل، ولازالت السويد تحتل مرتبة بين أعلى عشرة بلدان من حيث دليل التنمية البشرية، ويحظى سكانها بعناية صحية مدى الحياة، ونظام تعليمي يعتبر من أجود أنظمة التعليم في العالم،يتضمن بعض أفضل الجامعات في أوربا، ويصنف الاقتصاد السويدي كواحد من أكثر الاقتصادات تنافسية في العالم[3].

وتتضح أهمية التنمية البشرية بجلاء التوجهات والمنطلقات التي تشتق من مفهوم التنمية البشرية المستدامة من حيث استهدافه مبدأ الاعتماد على الذات وتنويع مصادر الدخل الوطني، وتنفيذ خطط التنمية

[1]- عادل إبراهيم عبد الله عيسى، محددات التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية(دراسة إحصائية تحليلية)،رسالة ماجستير،جامعة عدن،2009،ص.12.

[2]- المرجع نفسه،ص.32.

[3]- عادل إبراهيم عبد الله عيسى، مرجع سابق،ص.ص.12.13.

والتحول، ورفع مستوى معيشة المواطنين وإزالة مظاهر العوز والفقر والحرمان والقضاء على الفقر، وضمان العدالة في توزيع الدخل، وكذلك الاهتمام بتنمية الموارد البشرية من خلال تكوين وتنمية القدرات والكفاءات والمهارات العلمية والمعرفية وتوسيع النطاق الفني والمهني، والتأكيد على تنمية وتطوير رأس المال الثقافي والعلمي[1].

سارت على خطى السويد جميع بلدان شمال أوربا، حيث أنها تعتبر من البلدان الرائدة في مجال التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين، ففي عام 2011، حققت هذه البلدان الإنجازات الأفضل على مؤشر دليل التنمية البشرية، و **الجدول (02)** التالي يبين مؤشرات الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية في بلدان شمال أوربا .

الجدول (02):مؤشرات الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية في بلدان شمال أوربا

الدولة	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	متوسط سنوات الدراسة بالسنوات	متوسط سنوات لدراسة المتوقع بالسنوات	نصيب الفرد من الدخل الإجمالي(معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام2005	دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل
النرويج	**01**	**0.943**	**81.1**	**12.6**	**17.3**	**47.557**	**0.975**
السويد	**10**	**0.904**	**81.4**	**11.7**	**15.7**	**35.837**	**0.936**
أيسلندا	**14**	**0.898**	**81.8**	**10.4**	**18.0**	**29.354**	**0.943**
الدانمرك	**16**	**0.895**	**78.8**	**11.4**	**16.9**	**34.347**	**0.926**
فنلندا	**22**	**0.882**	**80.0**	**10.3**	**16.8**	**32.438**	**0.911**

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام 2011، مرجع سابق،ص.131.

ومن جانب آخر، فقد تمكنت بعض بلدان أسيا خلال خمسين عاما مضت من تحقيق قفزة هائلة في مجالات التنمية، فبعد الحرب العالمية الثانية،كانت هذه البلدان تمثل خليطا من الدول الفقيرة والمتخلفة،يعاني سكانها من الفقر، والأمية، وانتشار الأمراض، وسوء المعيشة. ومند ذلك الوقت بدأت هذه البلدان انطلاقتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث بدأت الانطلاقة في اليابان. فيما بعد تبعتها هونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا، وحديثا الهند والصين، ومع بداية الألفية أصبحت هذه البلدان تمثل قوة دافعة في الاقتصاد العالمي، واستطاعت هذه البلدان تحقيق نمو اقتصادي مستدام، حيث نمت اقتصاداتها بمتوسط 6%

[1]- المعتصم بالله الجوارنة، دمة محمد وصوص، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، دار الخليج،الطبعة الأولى،2008،ص.ص.31-32

سنويا، ويناهز هذا النمو في سرعته ضعف نمو بقية العالم وأكثر من مرة ونصف سرعة نمو الولايات المتحـــدة الأمريكية، وتمثل هذه البلدان حاليا نحو ربع الاقتصاد العالمي من ناحية كل من الحجم والنمو الاقتصادي، وقد ساهم هذا النمو من انتشال ملايين البشر من الفقر وتحسين مستوياتهم المعيشية والصحية والتعليمية[1]. كما لا يمكن إنكار دور تحسن مؤشرات التنمية البشرية في تحقيق هذا النمو.

ففي عام 2005، صنفت اليابان وهونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا ضمن بلدان التنمية البشرية المرتفعة، وصنف كل من تايلاند والصين والفلبين واندونيسيا والهند ضمن بلـــدان التنميـــة البشـــرية المتوسطة في نفس العام، بينما صنفت نفس هذه الدول ضمن بلدان التنمية البشرية المنخفضة عام 1975[2].

المطلب الثاني: مكونات التنمية البشرية المستدامة

يستدعي تحقيق التنمية البشرية المستدامة جملة من المرتكزات والمكونات*، هذه الأخيرة تتمثل في[3]:

الإنصاف، التمكين، الاستدامة، التضامن الاجتماعي، الأمن، الإنتاجية.

1- الإنصاف: يقع مفهوم الإنصاف في قلب مفهوم التنمية البشرية المستدامة، باعتباره أحد مكوناته الأكثر أهمية، والتي تصنع جوهر تميزه عن نظريات النمو الاقتصادي ونظريات التنمية التقليدية. ويستخدم مصطلح الإنصاف هنا بديلا عن مصطلحي المساواة والعدالة الأقرب إلى الخطاب الاجتماعي الذي ساد في حقبات سابقة، ويتميز مفهوم الإنصاف عن المفهومين السابقين بكونه يركز على تكافؤ الفرص، على الوسائل والمدخلات لا على النتائج والمخرجات[4].

2- التمكين: يعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم التي اكتسبت أهمية كبيرة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، نتيجة ارتباطه بالعديد من عناصر القوة ذات الدلالة التنموية والاجتماعية، ولذلك فقد انعكس الاستخدام الواسع للمفهوم على تعدد تعريفاته.

---

[1]- عادل إبراهيم عبد الله عيسى، مرجع سابق،ص.14

[2]- عادل إبراهيم عبد الله عيسى، مرجع سابق، ص.15

*- هناك اختلاف في التسمية في مختلف المراجع،فقد نجد مثلا: المتطلبات، الأبعاد، العناصر.

[3]- باسل البستاني، مرجع سابق،ص.64

[4]- التنمية البشرية المفهوم والمكونات مقال إلكتروني،تم التصفح يوم 22-11-2011، متاح على الرابط التالي:
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/159.htm

هناك تعريفات تربط المفهوم بقضايا التنمية من خلال" التأكيد على ارتباطه بعملية توسيع فرص وحرية الفقراء في الحصول على أفضل نصيب من نتائج عملية التنمية المستدامة " [1].

أما التعريفات التي راعت الجوانب السياسية فقد ركزت على ضمان الفرص المتكافئة للأفراد في ممارسة حرياتهم والمشاركة في وضع السياسات العامة للدولة.

وقد اتجهت العديد من المؤسسات الدولية إلى إعطاء تعريفات لمفهوم التمكين تتماشى واختصاص كل واحدة منها، وأهمها البنك الدولي الذي يرى بأن التمكين هو" *عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات تهدف في النهاية إلى رفع الكفاءة والتزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم ما*"[2].

ينظر مفهوم التنمية البشرية المستدامة إلى الناس باعتبارهم فاعلين في عملية التغيير الاجتماعي، وليسوا مجرد مستفيدين يتلقون النتائج دون مشاركة نشيطة، وبهذا المعنى؛ فإن مفهوم التمكين هو أيضا من المكونات الأساسية للتنمية، وهو يعني أن يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة. ويتطلب تمكينهم من القيام بدورهم النقاط التالية[3]:

- وجود ديمقراطية سياسية يتمكن الناس من خلالها من التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم.
- وجود حرية اقتصادية بحيث يكون الناس متحررين من القيود والقواعد القانونية المبالغ فيها والتي تعيق نشاطهم الاقتصادي.
- وجود سلطة لامركزية تمكّن كل مواطن من المشاركة في إدارة حياته الوطنية والمحلية.
- مشاركة جميع المواطنين، ولاسيما المؤسسات غير الحكومية في صنع القرار وتنفيذ خطط التنمية.

كما يرى بعض المفكرين أن التمكين رباعي الأبعاد، ويتعلق الأمر بالبعد المعرفي والبعد النفسي والبعد الاقتصادي والبعد السياسي، كما أن للتمكين عناصر عامة تتمثل في[4]:

- الاعتماد على الذات.

---

[1]- يوسف بن يزة،التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي،رسالة ماجستير في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر،باتنة،ص.pdf/20، متاحة على الموقع:http://theses.univ-batna.dz

[2]- يوسف بن يزة،مرجع سابق،ص.4

[3]- جريدة المدى، العدد 805،نوفمبر 2006، تم تصفح الموقع يوم 2011/12/21: http://www.almadapaper.com/sub/11-805/13.pdf

[4]- يوسف بن يزة، مرجع سابق،ص.6

- الاستقلال في عملية صنع القرار.
- المشاركة في التمثيل الحكومي.
- الحصول على الدخل.
- ملكية الأرض والعقارات ومصادر أخرى للقوة مثل التعليم والمكانة الاجتماعية.
- الحصول على المعرفة والمهارات.

كما يمكن الربط بين معطيات بناء قدرات الإنسان وتمكينه وفرص تحقيق التنمية البشرية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل(02): ارتباط التمكين بالتنمية البشرية

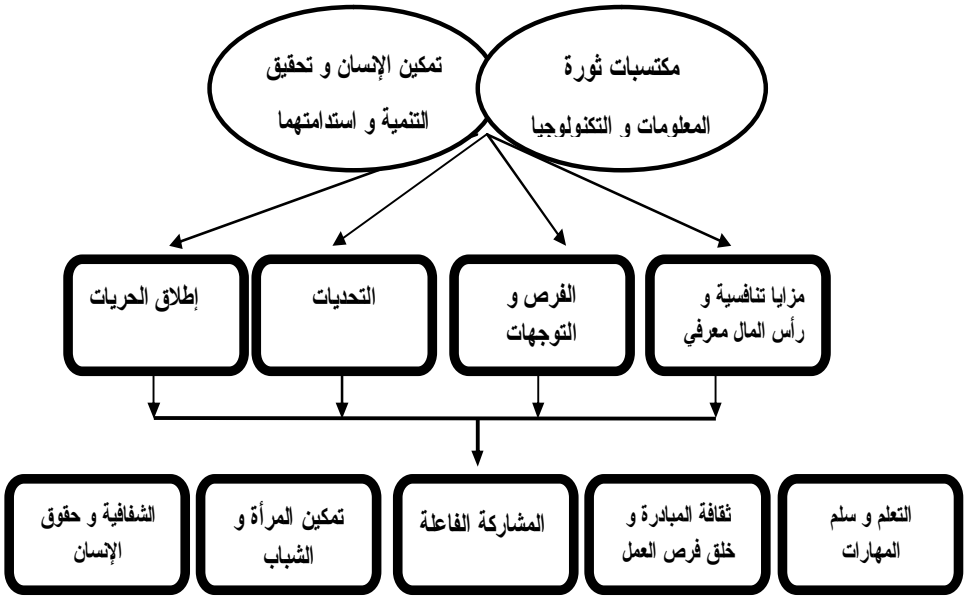

المصدر: يوسف بن يزة، مرجع سابق، ص.7

3- الاستدامة: تحتل البيئة مكانة هامة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة، باعتبارها شرطا ومطلبا أساسيا من متطلبات التنمية، ولأن الإنسان يعتمد في حياته على وجود بيئة طبيعية صحية، فإن التنمية البشرية المستدامة تدعو إلى تبنّي استراتيجيات تنموية تتجنّب كل ما يسبب الضغط على البيئة كالفقر ومستويات النمو الاقتصادي وأنماط الاستهلاك غير القابلة للاستمرار، والضغوط الديموغرافية...[1].

تستهدف الاستدامة ضمان حاجات الجيل الحالي دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة، وهذا يتضمن بالضرورة تأكيداً لمبدأ الإنصاف بين الأجيال، والمقصود بتتابع احتياجات الأجيال وتداخلها بصورة متوازنـــة

[1]- محمد كمال التابعي،التنمية البشرية المستدامة المفهوم والمكونات، سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 14، 2006،ص.35.

ومستمرة لا ينحصر في إطار ما ينقل من تراكم الثروات الإنتاجية، إنما يشير إلى مستوى معين من التنمية البشرية. فالمستهدف من الاستدامة هو فرص الناس المتضمنة حرية ممارستهم لقدراتهم الأساسية[1].

وهذا يعني أن مفهوم الاستدامة لا يقتصر على البعد البيئي وحده، بل يعني أن تكون التنمية عملية شاملة لسياسات اقتصادية وتجارية واجتماعية، تجعل التنمية قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية، اجتماعية وبيئية، ويتطلب ذلك:

- عدم توريث الأجيال القادمة ديونا اقتصادية، أو اجتماعية، تعجز عن مواجهتها.
- عقلنة استثمار الموارد الطبيعية، وما يتطلبه ذلك من تعديل في أنماط النمو ومعدلاته، والتكنولوجيا المستخدمة.
- تعديل أنماط الاستهلاك المبددة للموارد الطبيعية وخاصة غير المتجددة منها .
- تحقيق العدالة والإنصاف في العلاقات الحالية، لأن أي تنمية تؤدي إلى اللامساواة لن تكون مستدامة

4- التضامن الاجتماعي: الأفراد مخلوقات اجتماعية، مما يقتضي على كل منهم المشاركة والتعاضد في إدارة شؤون الحياة، وهذا الأمر من شأنه أن يساهم في تعميق الشعور بالانتماء، ويضيف بالتالي الغبطة إلى المشاركة المجتمعية الهادفة، وعلى هذا الصعيد، تبرز بوضوح العلاقة الوثيقة بين التنمية البشرية والثقافة، استنادا إلى واقعة أن الشعور بالتعاضد والتضامن الاجتماعي ينبع منطلقه من الثقافة والقيم والمعتقدات المشتركة، تلك التي تشكل السلوكية الفردية باتجاه التنمية البشرية، والخيارات البشرية تتعاظم كلما كانت حلقات التضامن الاجتماعي أوسع وأكثر فاعلية.

كما أن ضمان حقوق ومصالح الجميع، لا يمكن أن يكون فعالا إلا عن طريق توليفة من الجهد الفردي والدعم المؤسسي،إذ يلزم للمبادرة الفردية أن تقترن بسياسة عامة حكيمة، وكذلك بمنظمات مجتمعية قائمة على المشاركة، أي يصبح الأفراد والمؤسسات حلفاء في قضية مشتركة، وهي تعزيز فرص الحياة للأجيال الحاضرة وللأجيال المستقبلية، ولكي يتحقق ذلك يجب إرساء أسس مجتمع مدني إرساء راسخا، مع جعل

[1]- باسل البستاني،مرجع سابق،ص.67

الحكومة مسؤولة تماما أمام الشعب، ويجب أن يتوقف التعارض بين الأسواق والحكم، وبين المبادرة الفردية والسياسة العامة، إذا كان الهدف هو توسيع اختيارات الإنسان من أجل اليوم والمستقبل[1].

5- الأمن البشري(الإنساني): ظهر مفهوم الأمن البشري لأول مرة في تقرير التنمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994، حيث يعرف الأمن البشري بأنه " التحرر من الخوف والحاجة"، ويميز بين سبعة أشكال من الأمن البشري: الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والجماعي والسياسي[2].

واعتمدت مفوضية الأمن الإنساني التي أنشئت عام 1999 تحت مظلة الأمم المتحدة تعريفا للأمن الإنساني باعتباره " حماية النواة الأساسية لكل إنسان بطرق تدعم الحريات وتحقق الذات الإنسانية"، وتركز المفوضية على نوعين من عدم الأمن الإنساني:الخوف، والحاجة، وتقترح آليتين لتجنبهما وهما: الحماية والتمكين، وذلك على النحو التالي [3]:

- تجنب النزاعات وتدعيم حقوق الإنسان والتنمية، فهناك ارتباط واضح بين العنف والنزاعات من جهة، وبين الفقر وخرق حقوق الإنسان من جهة أخرى.
- توفير الحماية والتمكين للأفراد والمجتمعات، إذ لابد من مواجهة الأخطار المحدقة التي تهدد المواطنين وتمكينهم.

6- الإنتاجية (تحقيق نمو اقتصادي): يتضمن مفهوم التنمية، جانبين:

- جانب يتعلق بتحسين القدرات البشرية.
- جانب يتعلق باستخدام هذه القدرات في الأغراض الإنتاجية.

ويرتبط الجانب الثاني للتنمية البشرية بالجانب الأول ارتباطا وثيقا، حيث أن تنمية القدرات البشرية يجب استخدامها في عملية النمو الاقتصادي، بحيث تعظّمه وتحقّق فوائد اقتصادية تزيد من إمكانية تحقيق مزيد من التنمية البشرية بطريقة مستمرة ودائمة.

لهذا فإن النمو الاقتصادي يعتبر ضرورة مطلقة لضمان أهداف التنمية البشرية، وانه ليس خيارا، بل أساسا لمسار التنمية، وتؤكد تقارير التنمية البشرية على ضرورة أن يكون هناك توازن إنمائي، أي تحقيق مزيد

[1]- محمد كمال التابعي، التنمية البشرية المستدامة المفهوم والمكونات،مرجع سابق،ص.ص.43-44

[2]- الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية، اليونسكو، باريس، 2005، ص.15

[3]- التويجري محمد وآخرون، التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،2007،ص.158

من التنمية البشرية، ومزيد من النمو الاقتصادي، في عملية تتصف بالاستمرار والاستدامة، وأي اهتمام بجانب دون الآخر سيؤثر سلبا على الجانب الذي كان الاهتمام به اقل[1]. أي أن التنمية البشرية المستدامة لا تعني وقف النمو، بل تعني تغير بنيته ونوعيته، بحيث ينبغي أن يكون[2]:

- نموا مولدا للعمالة المنتجة، وبصورة مستمرة.
- تشاركيا، في تأكيده للتمكين والمشاركة والديمقراطية.
- محققا للمساواة عن طريق توسيع قاعدة المنافع،بحيث لا يحتكرها الأغنياء.
- نمو يحافظ على الهوية الثقافية للمجتمع.
- مستقبليا، أي لا يهدد احتياجات الجيل القادم

وقد أظهرت دراسات كثيرة أن النمو الاقتصادي شرط ضروري للتنمية البشرية، وإن كان شرطا غير كاف لتحقيقها، كما أوضحت أن عدالة التوزيع أو(الإنصاف) هي من متطلبات التنمية البشرية وليست جحر عثرة أمام النمو الاقتصادي، بل أنها كثيرا ما تعززه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان التحسن في توزيع الدخل قد يصبح مهددا بالتوقف، ومن ثمة قد يتعطل مسار التنمية البشرية، وذلك إذا لم يحافظ المجتمع على قوة الدفع الاقتصادي، وإذا لم يعزز قدرته على النمو الاقتصادي، فمن الممكن تحقيق تقدم قصير في مجال التنمية البشرية ولكنه لن يكون تقدما مستداما بدون تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي وعلى العكس من ذلك لا يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مستداما بدون تنمية بشرية[3].

المبحث الثالث: قياس التنمية البشرية

يتناول هذا المبحث مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في المطلب الأول، ومقاييس أو أدلة التنمية البشرية في المطلب الثاني، وقياس التنمية البشرية في إطار عربي في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية البشرية المستدامة.

حين نتحدث عن مؤشرات التنمية البشرية إنما نتحدث في الوقت نفسه عن مؤشرات الحاجة الإنسانية أو مؤشرات التنمية الاجتماعية كما يطلق عليها أحيانا.

[1]- باسل البستاني،مرجع سابق،ص.96

[2]- نفس المرجع السابق،ص.132

[3]- علي حميدوش،مرجع سابق، ص.131.

والمؤشرات عموما هي دلالات عن أمور أو أحوال معينة، كما أن المؤشر ليس بديلا عن الواقـــع أو الظاهرة، ولذلك يجب وضع معايير لاختيارها، وأهم هذه المعاير [1]:

- أن يكون المؤشر واضحا وبسيطا وكميا.
- أن تتوفر بيانات حديثة نسبيا تسمح باستخلاص القيم الدقيقة والقابلة للمقارنة لعدد كاف من الدول.
- أن يعبر المؤشر بدقة مقبولة عن مجال أو جانب التنمية البشرية الذي يمثله.
- يفضل أن تكون علاقة المؤشر بمجال التنمية البشرية الذي يمثله ضرورية،أي قيمته تزيد كلما كان وضع التنمية البشرية أفضل.
- الابتعاد قدر الإمكان عن المؤشرات التي تعبر عن المدخلات التي تساهم في التنمية البشرية. والاستعانة بمؤشرات تعبر عن الواقع الفعلي، ففي المجال الصحي على سبيل المثال، ينبغي الابتعاد عن المؤشرات التي تعبر عن حجم الإمكانات والتسهيلات الصحية المتاحة،كعدد الأطباء ومقدار الإنفاق على الصحة، والاستعانة عوضا عنها بمؤشرات تعبر عن الحالة الصحية الفعلية، كمؤشرات الوفيات ونقص الوزن لدى الأطفال ومؤشرات الإصابة بالأمراض، فهذه المؤشرات تعبر عن مدى كفاءة استخدام المدخلات والفئات المستفيدة منها.

وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولاسيما بعد مؤتمر قمة الأرض، ومن خلال جدول أعمال القرن الواحد والعشرين بتوسيع مؤشرات التنمية البشرية، لتشمل المؤشرات الاقتصادية والبشرية والبيئية والمؤسســـية (المجتمعية)، حيث يفصلها على النحو الآتي [2]:

1- المؤشرات الاقتصادية:

أ- التعاون الدولي لتعجيل التنمية البشرية المستدامة:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الحاصل في هذا النصيب.
- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي.
- صادرات السلع والخدمات/ واردات السلع والخدمات

ب- تغيير أنماط الاستهلاك:

[1]- المعتصم بالله الجوارنة، دينة محمد وصوص، مرجع سابق،ص.ص.47-49

[2]- هدى زوير،مرجع سابق،ص.ص.33.31

- نصيب الفرد السنوي من الطاقة.

ت- الموارد والآليات المالية:

- رصيد الحساب الجاري نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- الدين نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الدين نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

2- المؤشرات البشرية:

أ- مكافحة الفقر:

- معدل البطالة.
- مؤشر الفقر البشري.
- عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ب- الديناميكية الديمغرافية والاستدامة:

- معدل النمو السكاني.

ت- تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب:

- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.
- النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية.

ث- حماية صحة الإنسان وتعزيزها:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- عدد السكان الذين لا يحصلون على حياة مأمونة.
- عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية.
- عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية.

3- المؤشرات البيئية:

أ- حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها:

- الموارد المتجددة نسبة إلى السكان.
- استخدام المياه نسبة من الاحتياطيات المتجددة.

ب- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة:

- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.
- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة.
- استخدام الأسمدة والمبيدات.

ت- مكافحة إزالة الغابات والتصحر:

- التغيير في مساحة الغابات.
- نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر.

4- المؤشرات المؤسسية(المجتمعية):

أ- الحصول على المعلومات :

- عدد أجهزة التلفزيون والراديو لكل 1000 نسمة.
- عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة.
- عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة.
- عدد خطوط الهاتف الرئيسة لكل 1000 نسمة.
- عدد المشتركين في الانترنيت، مستخدمي الانترنيت لكل 1000 نسمة.

ب- العلم والتكنولوجيا:

- عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة.
- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

وبذلك فان التنمية البشرية المستدامة في هذا الإطار التفاعلي التشابكي، تمثل نسيج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل اقتصادية وبشرية وبيئية واجتماعية مؤسسية، فضلا عن ذلك أنها ليست مجرد مجموع تلك العوامل بل محصلة تفاعلات متعاظمة ومستمرة بين هذه العوامل والعلاقات القائمة بينها[1].

المطلب الثاني: مقاييس(أدلة) التنمية البشرية

لقياس التنمية البشرية، وضعت الأمم المتحدة في سنة 1990 " دليل التنمية البشرية "(indicateur du développement humain-**IDH**)، لتضيف بعد ذلك، ثلاثة أدلة أخرى يتناول كل واحد منها

[1]- هدى زوير،مرجع سابق،ص.33

جانبا خصوصيا من جوانب التنمية البشرية، وهي: دليل الفقر البشري (indicateur de la pauvreté humaine-**IPH**)، دليل التنمية البشرية حسب الجنس (indicateur sexo-spécifique du développement humain-**ISDH**)، دليل مشاركة المرأة (indicateur de la participation des femmes-**IPF**)[1].

ويوضّح الملحق (01) بشكل عام ملخّصا لكيفية إعداد أدّلة التنمية البشرية المستخدمة في تقارير التنمية البشرية.

1- دليل التنمية البشرية(IDH):

يتركب من ثلاثة* مكونات تتمثل في الصحة، والتعليم، والدخل، و لم يتم الاختيار عفويا، بل استند إلى ما جاء بتعريف التنمية البشرية من تسلسل تنازلي لمطالب البشر وهي:الحياة الطويلة الصحيحة، والمعرفة الوافية، ومستوى المعيشة اللائق [2]:

- **الصحة:** ويعبر عنها أمل الحياة عند الولادة والمستوى الصحي.
- **التعليم:** ويمثله معدل الأمية ومعدل القيد المدرسي بالمراحل التعليمية(الابتدائي،الثانوي،العالي)
- **العيش الكريم:** ويمثله الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بحساب " تكافؤ القدرة الشرائية " والذي يمثل " عدد الوحدات النقدية اللازمة في بلد ما لشراء سلعة أو خدمة من السوق المحلية تعادل ما يسمح بشرائها دولار واحد من السوق الأمريكية".

يعرض التقرير الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة والخاص بالتنمية البشرية حالة كل بلد على حدة من حيث ما أحرزته من تنمية بشرية مقاسة بالمؤشرات الثلاثة السابق ذكرها وتعرضها في شكل تنازلي للبلد التي حققت أعلى معدل للتنمية البشرية ثم البلد التي تليها.

---

[1]- الطاهر لبيب، الياس بيضون،مرجع سابق،ص.ص.64.63

* - ينبه معدو تقارير التنمية البشرية العالمية إلى نقطة ذات أهمية بالغة وهي: رغم أن دليل التنمية البشرية يعتبر نقطة بداية مهمة إلا أن مفهوم التنمية البشرية أوسع وأكثر تعقيدا من أن يتم تقديره بناء على مقاييس مختصرة، كما أكدوا أن الدليل لا يعد مقياسا شاملا إذ أنه لا يحوى نواحي مهمة من التنمية البشرية لاسيما القدرة على المشاركة في القرارات المؤثرة في حياة الفرد أو التمتع باحترام الآخرين .

[2]- تقرير التنمية البشرية للعامين 2007-2008، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2008، ص.344

تجدر الإشارة إلى أن مقياس **(IDH)** يقيس المستوى النسبي وليس المطلق للتنمية البشرية، ويعمل هـــذا المقياس إلى ترتيب البلدان إلى ثلاث مجموعات هي [1]:

- مجموعة تنمية بشرية منخفضة (0.00-0.50).
- مجموعة تنمية بشرية متوسطة (0.50-0.79).
- مجموعة تنمية بشرية عالية (0.80-1.00).

لبناء الدليل حُددت قيمتان، دنيا وقصوى ثابتتان لكل مؤشر من المؤشرات وهي الآتي :

- العمر المتوقع عند الولادة: 25 عاما و85 عاما.
- معرفة القراءة والكتابة بين البالغين:0% و100%.
- نسبة القيد الإجمالية معاً: 0% و100%.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار حسب تعادل القدرة الشرائية: 100 دولار و40000 دولار.

حساب دليل التنمية البشرية يتم بالاستناد إلى المركبات الأربعة الرئيسة الواردة أعلاه، ويمكن حساب كل دليل من المركبات الأربعة بشكل مستقل، وبذلك نستنتج إن دليل التنمية البشرية عبارة عن متوسط بسيط لدليل العمر المتوقع ودليل التحصيل التعليمي ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو يحسب بقسمة حاصل جمع هذه الأدلة الثلاثة على ثلاثة.

يتم التعبير عن أداء كل بعد بقيمة تتأرجح بين الصفر والواحد الصحيح وذلك من خلال المعادلة الآتية [2]:

$$Hij = \frac{\text{xij} - \min(\text{xi})}{\max(\text{xi}) - \min(\text{xi})} \quad \text{.....(a)}$$

حيث أن: Hij = دليل المؤشر، (i) يمثل البلد، (j) يمثل العمر المتوقع ومعرفة القراءة والكتابة بين البالغين ونسبة القيد الإجمالي معًا.

xij = القيمة الفعلية للمؤشر.

max(xi) = القيمة القصوى للمؤشر.

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق،ص.26

[2]- رعد سامي عبد الرزاق،مرجع سابق،ص.71

min (xi) = القيمة الدنيا للمؤشر.

مثال تطبيقي لكيفية حساب دليل التنمية البشرية لدولة تونس للعام 1999م:

المؤشر	الحد الأدنى	الحد الأعلى
1- الأمل في حياة طويلة وصحية	25	85
2- التعليم: - نسبة الالتحاق الإجمالية	0	100
- نسبة الأمية لدى البالغين	0	100
3- دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار*	100	40000

فحسب تقرير التنمية البشرية لعام 1999، تضمن مقياس التنمية البشرية لدولة تونس المكونات الآتية:

- المؤشر**1** :الأمل في الحياة = 69.5
- المؤشر**2:** كل المتعلمين= 0.69

كل المتمدرسين في جميع المستويات= 0.70

- المؤشر**3:** مستوى دخل الفرد= 5300.

يحسب مقياس التنمية البشرية بتطبيق المعادلة (a) كالآتي:

$$H1 = \frac{69.5-25}{85-25} = \mathbf{0.74}$$

دليل التعليم=1/3(دليل نسبة الالتحاق الإجمالية) + 2/3(دليل محو الأمية لدى البالغين)[1].

$$\mathbf{H2}=1/3 \times 0.70 + 2/3 \times 0.69 = \mathbf{0.68}$$

$$H3 = \frac{5300-100}{40000-100} = \mathbf{0.66}$$

إذن مقياس التنمية البشرية لتونس لعام 1999 بلغ:

$$H = \frac{0.66+0.68+0.74}{3} = \mathbf{0.665}$$

و من الانتقادات التي وجهت إلى دليل التنمية البشرية نجد [2]:

*- يخضع الدخل لمعالجة رياضية معقدة تعرف بصيغة **انكنسون** وتقوم على أساس تقدير المنفعة الحدية لكل دولار إضافي في الدخل، ولمزيد من التفصيل راجع كتاب العولمة والتنمية البشرية المستدامة لـــرعد سامي عبد الرزاق،ص.ص.73-75

[1]- تقرير التنمية البشرية للعامين 2007.2008،مرجع سابق،ص.344.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سابق،ص.27.

- إن ثلاثة مؤشرات فقط ليست كافية لتبيان مستوى التنمية البشرية، حيث هناك جوانب أخرى مثل وفيات الأطفال والتغذية والتي تعتبر مؤشرات مهمة.
- دليل التنمية البشرية نسبي وليس مطلق، فإذا تحسنت كل البلدان بنفس المعدل فإن البلدان الفقيرة لن يتغير موقعها.
- الدليل يحول الاهتمام بعيدا عن عدم المساواة الكبيرة.
- يغفل المؤشر بعدا هاما وهو الحرية الإنسانية وجوانب أخرى مثل الشعور بالأمن والتمييز بين الجنسين والعرق.

2- دليل الفقر البشري (IPH):

أدرج تقرير التنمية البشرية لعام 1997 دليل الفقر البشري بهدف تحديد نسبة الأفراد الذين يعانون من الفقر إلى مجموع السكان، وليس بالاعتماد على الدخل فقط، وإنما بالاعتماد معا على مكونات دليل التنمية البشرية (الصحة، التعليم، نصيب الفرد من الدخل الداخلي الخام). فإذا كان دليل التنمية البشرية يقيس أشواط التقدم في مجال التنمية البشرية، فإن دليل الفقر البشري يكشف توزيع هذا التقدم على السكان.و لقياس الفقر البشري وُضع دليل الفقر البشري 1(**IPH1**) للبلدان النامية، ودليل الفقر البشري 2(**IPH2**) للبلدان المتقدمة [1].

أما دليل الفقر**1**، الخاص بالدول النامية فيقيس أوجه الحرمان التي يمكن ملاحظتها في المكونات الأساسية الثلاثة التي تتركب منها التنمية البشرية [2]:

- العيش طويلا وصحة جيدة، التعرض لخطر الوفاة المبكر نسبيا، معبرا عنه باحتمال الموت قبل بلوغ 40 سنة.
- اكتساب المعرفة: الحرمان من القراءة والاتصالات والذي يقاس بمعدل الأمية لدى البالغين.
- مستوى معيشي لائق: ويقاس بالمتوسط غير المرجح لمؤشرين هما النسبة المئوية للسكان الذين لا يستعملون مصدر مياه جيد والنسبة المئوية للأطفال دون معدل الوزن الطبيعي لأعمارهم.

[1]- الطاهر لبيب، الياس بيضون،مرجع سابق،ص.66

[2]- تقرير التنمية البشرية للعامين 2007-2008،مرجع سابق،ص.345

أما دليل الفقر2 فيقيس أوجه الحرمان لنفس الأبعاد الواردة في دليل الفقر البشري1 يضاف إليها مكون رابع وهو الإقصاء(الاستبعاد) الاجتماعي والذي يقاس بمعدل البطالة الطويل الأجل (12 شهرا أو أكثر)[1]. ويلخص **الملحق(02)** كيفية حساب كل من دليل الفقر البشري 1(**IPH1**) للبلدان النامية، ودليل الفقر البشري 2(**IPH2**) للبلدان المتقدمة.

3- دليل التنمية البشرية حسب الجنس أو التنمية الجنسانية (ISDH) :

يقيس دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس المنجزات المحققة في نفس الأبعاد والمتغيرات التي يتناولها دليل التنمية البشرية، لكنه يأخذ في الاعتبار عدم المساواة في المنجزات بين الرجال والنساء، وكلما زاد التفاوت بين الجنسين في التنمية البشرية الأساسية، انخفض ترتيب البلد حسب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس بالمقارنة مع ترتيبه حسب دليل التنمية البشرية[2]، ويلخص **الملحق رقم(03)** كيفية احتساب دليل التنمية البشرية حسب الجنس.

4- دليل مشاركة(تمكين) المرأة (IPF):

أدرج هذا الدليل لأول مرة في التقارير العالمية للتنمية البشرية في سنة 1995، ويكشف هذا الدليل عن عدم المساواة بين الرجل والمرأة في مجالات أساسية في الحياة الاقتصادية والسياسية من منظور المشاركة واتخاذ القرار. وحددت عناصر هذه المتغيرات في نسبة النساء من البرلمانيين ومن أعضاء الحكومة، وفي الوظائف القيادية بالمؤسسات، وفي الوظائف التقنية ومهمات التأطير والتكوين ومدى استقلالهن الاقتصادي باعتبار دخلهن المهني مقارنة بالدخل المهني للرجال[3]، ويلخص **الملحق رقم(04)**، كيفية احتساب هذا الدليل.

المطلب الثالث: قياس التنمية البشرية في إطار عربي

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التنسيق مع المنظمات والحكومات الإقليمية من أجل إصـــدار تقارير سنوية تدرس حالة التنمية البشرية لتلك الأقاليم والدول، وفي عام 2002 صدر أول تقريـــر للتنميـــة البشرية في الوطن العربي، وأطلق عليه " تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 ".

[1]- تقرير التنمية البشرية للعامين 2007-2008،مرجع سابق،ص.345

[2]- عبد الله عطوي، مرجع سابق، ص.140

[3]- الطاهر لبيب، الياس بيضون،مرجع سابق، ص.67

اعتمد هذا التقرير على استخدام مصطلح **التنمية الإنسانية** كبديل عن التنمية البشرية، إذ يقول (**نـــادر فرجاني**) وهو المؤلف الرئيس للتقرير "*لقد شاع في اللغة العربية استعمال (التنمية البشرية) كترجمة للمصطلح الانجليزي(Human development)، إلا أن التنمية الإنسانية عندنا تعريب أصدق تعبيرا عـــن المضـــمون الكامل للمفهوم"، ويضيف "على حين تستعمل كلمتا البشرية والإنسانية تبادليا في اللغة العربية، إلا أنه يمكن إنشاء تفرقة دقيقة بين الأولى، كمجموعة من المخلوقات، والثانية كحالة راقية من الوجود البشري*" [1].

وقد حدد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 نواقص التنمية في الوطن العربي، وهي كالتالي[2]:

1. نقص الحرية.
2. نقص تمكين المرأة.
3. نقص اكتساب المعرفة.

واعتمد نفس التقرير ستة مؤشرات أساسية للتنمية الإنسانية وهي كالآتي [3] :

- العمر المتوقع عند الميلاد، كمقياس عام للصحة في مجملها.
- التحصيل العلمي، كما يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب دليل التنمية البشرية.
- مقياس الحرية، تعبيرا عن مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية، لكي يعكس قصور التمتع بالحرية في البلدان العربية.
- مقياس تمكين النوع، كما يحسبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يعكس مدى توصل النساء للقوة في المجتمع، ويعكس قصور تمكين المرأة في البلدان العربية.
- الاتصال بشبكة الانترنت، مقاسا بعدد حواسيب الانترنت الأساسية للسكان، للتعبير عن التواصل مع شبكة المعلومات(التوصل لتقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة هو أحد متطلبات الانتفاع من العولمة ويعكس قصور المعرفة في الدول العربية).
- انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد (بالطن لكل متر)، ويعكس المساهمة في الإضرار بالبيئة.

[1]- رعد سامي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص.84

[2]- تقرير التنمية الإنسانية العربية2002 مرجع سابق،ص.4

[3]- تقرير التنمية الإنسانية العربية2002 مرجع سابق، ص.18

نلاحظ أن استبعاد الدّخل كان مقصودا للتشديد على قصور القدرات الإنسانية نسبة إلى الـــدّخل في البلدان العربية من ناحية، إضافة إلى إنهاء الاعتماد عليه كمؤشر للتنمية الإنسانية، حيث يفترض الفهم الصحيح لفلسفة التنمية الإنسانية، اعتبار القدرات الإنسانية خاصة الحرية وليس التمكن من السلع والخدمات عن طريق الدّخل الوسيلة الأساسية لتمكين البشر، كما أن مبدأ التمتع بالحرية للجميع يستبعد إضعاف أية مجموعة فرعية، سواء كانت النساء أو الفقراء أو أقلية عرقية أو دينية، ويعبّر استخدام مؤشرين في مجال المعرفـــة (التحصـــيل التعليمي والاتصال بشبكة الإنترنت) عن الأهمية القصوى لاكتساب المعرفة في التنمية الإنســـانية، والأهميـــة الحرجة لتقانات المعلومات والاتصال في عصر الترابط الشبكي[1].

خاتمة الفصل:

مما تقدم نستخلص أن مفهوم التنمية البشرية المستدامة يطرح نهجا جديدا في النظر إلى التنمية، وهو منهج يتجاوز المناهج السابقة محدودة الأفق، كالمنهج الاقتصادي (التنمية الاقتصادية) والمنهج الاجتماعي (التنمية الاجتماعية) ومنهج الاستثمار البشري (تنمية الموارد البشرية أو تنمية رأس المال البشري)، بوجه خاص فان المنهج الجديد المتضمن في مفهوم التنمية البشرية المستدامة، يحرر الفكر التنموي من أسر **"الاقتصادية"**، فهو واسع في أبعاده، وشاملا في محتوياته، ومتوازنا في مكوناته، وإنسانيا في مضمونه وتوجهاته، الأمر الذي يجعله دون شك أفضل نتاج على صعيد التنمية، مع الاعتراف بصعوبة تحقيقه على صعيد الواقع العملي، وخاصة في الوطن العربي في ظل التحديات التي مازالت تقف أمام تطبيق هذا النهج في الدول العربية.

[1]- زهية قربوع، مرجع سابق،ص.76

الفصل الثاني: اقتصاد المعرفة، إطار نظري ومفاهيمي

تمهيد

المبحث الأول : ماهية اقتصاد المعرفة

المطلب الأول : مفهوم اقتصاد المعرفة وبعض المفاهيم المرتبطة به

المطلب الثاني :أهمية وخصائص اقتصاد المعرفة

المبحث الثاني : مضامين ومؤشرات اقتصاد المعرفة

المطلب الأول : المضامين الأساسية لاقتصاد المعرفة

المطلب الثاني : مؤشرات اقتصاد المعرفة

المبحث الثالث : المحركات الدافعة لاقتصاد المعرفة ومتطلباته

المطلب الأول : متطلبات اقتصاد المعرفة

المطلب الثاني : المحركات الدافعة لاقتصاد المعرفة

خاتمة الفصل.

تمهـــــد:

يشهد العالم ازدياداً مطرداً لدور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد، فالمعرفة اليوم أصبحت محركا للإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا من العوامل الأساسية في الاقتصاد المعاصر، وبدأنا نسمع بمصطلحات تعكس هذه التوجهات مثل مجتمع المعلومات وثورة المعلومات واقتصاد المعرفة، ومع ازدياد ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا، أصبح الاستثمار في المعرفة أحد عوامل الإنتاج، فهو يزيد من الإنتاجية، ومن ثم فرص العمل، والدول التي تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي هي التي تمتلك إمكانيات معرفة أكثر تقدماً.

وسيتناول هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي لاقتصاد المعرفة، حيث سأتطرق إلى المبحث الأول إلى ماهية اقتصاد المعرفة، وفي المبحث الثاني إلى مضامين ومؤشرات اقتصاد المعرفة، وإلى المتطلبات والمحركات الدافعة لاقتصاد المعرفة في المبحث الثالث.

المبحث الأول: ماهية اقتصاد المعرفة

المطلب الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة وبعض المفاهيم المرتبطة به

قبل الحديث عن اقتصاد المعرفة، أعرج أولا إلى بعض المفاهيم المرتبطة بهذا المفهوم الجديد، ولهذا سيتناول هذا المطلب أطراً مفاهيمية لكل من المعرفة، إدارة المعرفة، مجتمع المعرفة لنصل في الأخير إلى مفهوم اقتصاد المعرفة.

1- المعرفة

1- 1- مفهوم المعرفة:

إن مفهوم " المعرفة " ليس بالأمر الجديد، فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن تفتح وعيه، وارتقت معه من مستوياتها البدائية حتى وصلت إلى مستوياتها الحالية، إلا أن الجديد اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمو حياة الإنسان عموماً من خلال رفع كفائتة، وذلك بفضل الثورة العلمية التكنولوجية، فقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في حياة البشرية، فبعد الثورة الزراعية والثورة الصناعية، جاءت الثورة الثالثة، ثورة العلوم والتقانة فائقة التطور في المجالات الإلكترونية والنووية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية.

وتعرف المعرفة على أنها" *حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومة والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم، بحيث تكون المعلومات وسيط لاكتساب المعرفة ضمن وسائط عديدة كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية والحكم بالفطرة*"[1].

ويعرفها أخر بأنها " *ذلك الرصيد الذي تم تكوينه من حصيلة البحث العلمي والتفكير والدراسات الميدانية وتطوير المشروعات الابتكارية وغيرها من أشكال الإنتاج الفكري للإنسان عبر الزمن، وهذا ما يمثل الرصيد المعرفي القابل للاستخدام من أجل تحسين ما هو قائم والانتقال إلى الأفضل من الاختراعات*"[2]

ويعرفه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 بأنها" *سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات والبيئة السياسية والمجتمعات وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني*"[1].

[1]- باسم غدير غدير، اقتصاد المعرفة، شعاع للنشر والعلوم،حلب،2010،ص:62

[2]- نفس الرجع السابق،ص:62

فحسب هذا التقرير، فإنه للتصدي لفجوة المعرفة*لابد من القيام بعمل متـــزامن في ثلاثـــة مكونـــات مترابطة ومتكاملة هي: إنتاج المعرفة واكتسابها ونشرها، وتتوقف قيمة المعرفة لأغراض التنمية علـــى مـــدى تطبيقها بفعالية، لذا يتطلب السعي لإقامة مجتمع معرفة وضع استراتيجيات لتنمية المعرفة وتكون موضع اهتمام كل الأطراف الفاعلة في المجتمع، وهم الاقتصاديون والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

تخلط الكثير من الدراسات العلمية والإنسانية في استخداماتها لمصطلحي المعلومات والمعرفة، ودهـــب البعض إلى عدم التفريق بين المصطلحين، إلا أن الأمر في حقيقته مختلف، فالفرق بينهما كبير والعلاقة بينـــهما متداخلة، ففي دراسة **لـــ (دفنبورت)**، عرف المعرفة على أنها "*اجتمـــاع المعلومـــات والخـــبرة والتفســـير والانطباع، مما يجعلها شكلا ذا قيمة عالية من المعلومات القابلة للتطبيق*" أي أن الكاتب هنا تعامل مع مصطلح المعرفة على أنه مرحلة متقدمة من المعلومات[2].

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن المعرفة عبارة عن مزيج من المعلومات التراكميـــة الـــتي يمكـــن استخدامها وتطبيقها في شتى مجالات الحياة لتحقيق أهداف معينة، لذا فإن المعلومات إن لم تخضع للاســـتخدام والتطبيق فإنها لن تكون معرفة.

1-2 - أهمية المعرفة:

للمعرفة أهمية كبيرة منذ بداية النشاط الإنساني، إلا أنه في عصرنا هذا أصبحت عماداً للتنمية، وبوابـــة للعبور إلى مستويات التقدم، وتعتبر أحد عوامل الإنتاج الحديثة المهمة لإنشاء الثروة في الاقتصاد الحديث، بعد أن كان الاقتصاد التقليدي يعتمد على عوامل الإنتاج الرئيسية (الأرض،العمل، رأس المال).

يرى كل من (Mary Adams, Michael Oleksad) أن المعرفة مثلها مثل البترول عبارة عن سلعة ومادة أولية في نفس الوقت، وورقة ربح في يد من يملكها ويستعملها، كما تعتبر وسيلة لتحقيق الثروة ولعـــل أكبر دليل على ذلك مؤسّسا شـــركة مايكروســـوفت (Bill Gates، Paul Allen)، ومؤسّســـا شـــركة

---

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002،مرجع سابق،ص:5-6

*- **الفجوة المعرفية والرقمية:** هي الفارق بين الدول المتقدمة والنامية في الوصول إلى مصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على استغلالها لتحقيق التنمية،وتقاس الفجوة بمؤشرات كمية مثل عدد المنخرطين في خدمات الهاتف الثابت والجوال ونسبتهم من مجموع السكان وعدد مستخدمي الانترنت ونسبة نفاذها،فضلا عن بعض المؤشرات حول البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

[2]- بكر ياسين محمد اشتية، واقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين وآفاقها، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2004،ص:pdf/23، متاحة على الرابط التالي:http://scholar.najah.edu/sites/scholar.najah.edu/files/all-thesis/information_economies_in_palestine_reality_and_prospects.pdf

"Google" (Sergey Brin، Larry Page)، وأن المعرفة لا زالت تتقدم لتصبح الوقود والمادة الخام لأكثر من نصف إنتاج اقتصادنا اليوم[1].

يرى (حسن خلف) أن أهمية المعرفة تنطلق من النقاط التالية[2]:

- الزيادة المستمرة والسريعة في استخدام مضامين المعرفة ومعطياتها في كافة مجالات الأعمال وفي الإنتاج السلعي وفي الخدمات وكافة النشاطات الاقتصادية.
- المعرفة العلمية والعملية تمثل الأساس المهم في تحقيق الابتكارات والاكتشافات التكنولوجية، حيث أن التكنولوجيا هي نتاج المعرفة والعلم.
- الزيادة المستمرة في الاستثمارات ذات الصلة المباشرة بالمعرفة، والتي ينجم عنها تكوين رأسمال معرفي تمثله الأصول غير المادية وغير الملموسة.
- الزيادة المستمرة في المؤسسات والمشروعات التي تعمل مجال المعرفة توليدا وإنتاجا واستخداما، كشركات المعلومات والاتصالات والبرمجيات والبحوث والاستشارات وشركات الخدمات المالية والمصرفية والإعلام وغيرها.
- الزيادة المستمرة في أعداد العاملين في مجالات المعرفة،و في الأعمال كثيفة العلم وبالذات من دوي القدرات والمهارات المتخصصة عالية المستوى الذين يقومون بتوليد المعرفة وإنتاجها واستخدامها.

2- إدارة المعرفة

2-1- مفهوم إدارة المعرفة:

تعددت وتنوعت تعاريف إدارة المعرفة، فليس هنالك تعريف محدد ومتفق عليه بين الباحثين وذلك نتيجة اختلاف وجهات النظر في مجال إدارة المعرفة، وعليه يمكن أن نعرض بعض التعاريف.

عرفها (Hackett) بأنها " مدخل نظامي متكامل لإدارة وتفعيل المشاركة في كل أصول معلومات المشروع بما في ذلك قواعد البيانات،الوثائق، السياسات والإجراءات بالإضافة إلى تجارب وخبرات سابقة يحملها الأفراد العاملين"[1].

---

[1]- Mary Adams et Michael Oleksad, **intangible capital putting knowledge to work in the 21st-century Organization**, Greenwood publishing group, usa,2010,p.3

[2]- فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007،ص :13-14

ويرى آخرون" أن إدارة المعرفة تتضمن إيجاد بيئة مثيرة في المنظمة تسهل عملية إبداع ونقل ومشـــاركة المعرفة بالتركيز على إيجاد الثقافة التنظيمية الداعمة، وبدعم من القيادة العليا ذات الرؤية الثابتة، وتحفيز العاملين والعمل على زيادة ولاء الزبون"[2].

يعرفها آخر بأنها " الجمع المنظم للمعلومات من مصادر داخل المنظمة وخارجها، وتحليلها وتفســيرها واستنتاج مؤشرات ودلالات تستخدم في توجيه وإثراء العمليات في المنظمـــات، وتحقيـــق تحســـن في الأداء والارتقاء إلى مستويات أعلى من الانجاز"[3].

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أنها تدور حول العمليات الأساسية لإدارة المعرفة من حيث التوليد والتشارك والتبادل، من أجل الاستخدام الأمثل لرأس المال الفكري والأرصدة المعرفية في المنظمات المختلفـــة، ولهذا يمكن تعريف إدارة المعرفة على أنها: العملية المنهجية المنظمة للاستخدام الخلاق للمعرفة توليـــدا ونشـــرا وتشاركا وامتلاكا، من أجل استثمار رأس المال الفكري لدى أفراد المنظمات المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة المعرفة تتضمن عدد من العمليات، إلا أنه لا يوجد أتفاق بين البـــاحثين في مجال إدارة المعرفة على عددها ولا على ترتيبها، لكن أكثر هذه العمليات إشارة لدى الباحثين يمكن توضيحها كالآتي[4]:

- **تشخيص المعرفة:** في هذه المرحلة الأولى يتم تحديد المعرفة المرجوة سواء عن الزبائن والسوق أو المنتج، تم يتم بعدها البحث عن مكان تواجدها، هل هي في رؤوس العاملين أم في النظم أم في الإجراءات، تم بعد ذلك يتم المقارنة بين موجودات المعرفة الحالية وموجودات المعرفة المطلوبة للمنظمة، لتأتي بعد ذلك تحديد مصدر المعرفة المطلوبة.

- **اكتساب المعرفة:** في هذه المرحلة يتم اكتساب المعرفة من مصادرها المختلفة، وقد تكون هذه المصادر داخلية أو خارجية.

---

[1]- زكية بنت ممدوح، إدارة المعرفة أهميتها ومدى تطبيق عملياتها،رسالة ماجستير،كلية التربية،جامعة أم القرى، السعودية، 2007، ص.58/ pdf، متاحة على الرابط: http://eref.uqu.edu.sa/files/Thesis/ind3341.pdf

[2]- عبد الستار العلي – المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة، الطبعة الأولى،عمان 2006،ص.27

[3]- سلوى محمد الشرفا،دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة،رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية بغزة،2008،ص.35/pdf، تم التحميل يوم:2011/04/05، متاحة على الرابط: **http://library.iugaza.edu.ps/thesis/83351.pdf**

[4]- عبد الستار العلي،مرجع سابق،ص-ص.40-43

- **توليد المعرفة:** توليد المعرفة يعني إبداع المعرفة، ويتم ذلك من خلال مشاركة فرق العمل وجماعات العمل الداعمة لتوليد رأس مال معرفي جديد في قضايا وممارسات جديدة تساهم في تعريف المشكلات وإيجاد الحلول الجديدة لها بصورة ابتكارية.

- **تخزين المعرفة والاحتفاظ بها:** إن عملية خزن المعرفة تعود إلى الذاكرة التنظيمية والتي تحتوي على المعرفة الموجودة في أشكال مختلفة بما فيها الوثائق المكتوبة والمعلومات المخزنة في قواعد البيانات الالكترونية، والمعرفة الإنسانية المخزنة في النظم الخبيرة، والمعرفة الموجودة في الإجراءات والعمليات التنظيمية الموثقة، والمعرفة الضمنية المكتسبة من الأفراد وشبكات العمل. وتلعب تكنولوجيا المعلومات دورا مهما في تحسين توسيع الذاكرة التنظيمية واسترجاع المعلومات والمعرفة المخزنة.

- **تطوير المعرفة وتوزيعها:** تركز هذه العملية على زيادة قدرات ومهارات وكفاءات عمال المعرفة،من خلال البرامج التدريبية المستمرة.أما توزيع المعرفة فإنه ما لم تقم المنظمة بتوزيع المعرفة بشكل كفء فلن تولد عائدا مقابل التكلفة.

- **تطبيق المعرفة:** إن المعرفة تأتي من العمل وكيفية تعليمها للآخرين حيث تتطلب المعرفة التعلم والشرح، والتعليم يأتي عن طريق التجريب والتطبيق مما يحسن المعرفة ويعمقها،وعلى ضوء ذلك فإنه يجب أن يؤخذ تطبيق المعرفة في المقام الأول.إذ أن تطبيق المعرفة أكتر أهمية من المعرفة نفسها، ولن تقود عمليات الإبداع والتخزين والتوزيع إلى تحسين الأداء التنظيمي مثلما تقوم به عملية التطبيق الفعال للمعرفة.

2-2- أهمية إدارة المعرفة:

يمكن تلخيص أهمية إدارة المعرفة في النقاط التالية[1]:

- إدارة المعرفة فرصة كبيرة للمنظمات لتخفيض تكاليف ورفع موجوداتها الداخلية وتوليد إيرادات جديدة.

- تعد عملية نظامية تكاملية لتنسيق أنشطة المنظمة المختلفة في اتجاه تحقيق أهدافها.

- تعزز قدرة المنظمة على الاحتفاظ بالأداء التنظيمي المعتمد على الخبرة والمعرفة وتحسينه.

[1]- علي بن حسن، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية في المملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة،رسالة دكتوراه،جامعة أم القرى السعودية، 2009، ص.29.

- تعد إدارة المعرفة أداة المنظمات الفاعلة لاستثمار رأس مالها الفكري من خلال تيسير الوصول إلى المعرفة.
- تحفيز المنظمات وتشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية لخلق معرفة جديدة واستثمار معرفة سابقة.
- توفر الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة للمنظمات، من خلال مساهمتها في تمكين المنظمة من تبني المزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح سلع وخدمات جديدة.

3- مجتمع المعرفة

إذا كان هناك من ظاهرة يمكن استشرافها والتنبؤ بها، فإن مجتمعات الغد ستكون قائمة على المعرفة وهيمنتها، هذا التوجه دعا العديد من الدول وخاصة المتقدمة إلى الاهتمام بإنشاء وتحقيق مجتمع المعرفة.

3-1- مفهوم مجتمع المعرفة :

يحدد تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003 مفهوم مجتمع المعرفة بأنه" *ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي كالاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة، وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية بإطراد؛ أي إقامة التنمية الإنسانية*"[1].

ويعرف كذلك بأنه ذلك المجتمع القائم على اكتساب وإنتاج وتوظيف المعرفة في خدمة التقدم، وهو مجتمع تتعدد فيه مناهل العلم والثقافة وتتكامل فيه منظومة التعليم مع جهود التنمية والتطوير، ويسعى أفراده دائماً على كافة مستوياتهم إلى مزيد من المعرفة. وبلغة الاقتصاد تعني إقامة مجتمع المعرفة، تأسيس نمط أنتاج المعرفة عوضا عن هيمنة الإنتاج الريعي وتعدد أنماط الطلب على المعرفة من جانب كل من المجتمع والدولة[2].

ويتجاوز مفهوم مجتمع المعرفة مفاهيم أخرى متقاطعة معه، على غرار مجتمع المعلومات والمجتمع الرقمي أو الشبكي، حيث أنه في ضوء مجتمع المعرفة لا يكتف المجتمع بإمكانية الحصول على المعلومات أو استخدام الكمبيوترات والانترنت بشكل واسع رغم أهمية هذه الوظيفة، وإنما يتعدى الأمر إلى إنتاج المعرفة، وهذا ما سيمكنه من البقاء والتقدم والمنافسة[3].

---

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003،نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2003،ص.02

[2]- أحمد عبد اليونس،مدحت أيوب، اقتصاد المعرفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة،2006،ص.211.

[3]- عبد اللطيف محمود مطر، إدارة المعرفة والمعلومات، دار كنوز المعرفة العلمية، الطبعة الأولى،عمان،2007،ص.52

2-3- خصائص مجتمع المعرفة:

يتميز مجتمع المعرفة بعدد من المميزات والخصائص أذكر منها[1]:

- توفر مستوى عال من التعليم.

- نمو متزايد في قوة العمل التي تمتلك المعرفة وتستطيع التعامل معها.

- القدرة على الإنتاج باستخدام الذكاء الصناعي وتحول مؤسسات المجتمع المدني إلى هيئات ومنظمات ذكية.

- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل واسع.

- وجود مراكز بحوث قادرة على إنتاج المعرفة والاستفادة من الخبرات المتراكمة.

يضيف (علي بن حسن) بعض الخصائص لمجتمع المعرفة في النقاط التالية[2]:

- اعتماد معايير جديدة لقياس قوة المجتمعات، وإرساء قواعد جديدة للتراكم الرأسمالي فيها، حيث أصبح مصدر القوة الحقيقي لأي مجتمع هو المعرفة في يد الكثرة، وليس الأموال في يد القلة، وأصبح التراكم الرأسمالي لأي مجتمع يتمثل في مدى الوفرة والتقدم والحداثة فيما يملكه المجتمع من معلومات قابلة للتطبيق والتوظيف.

- ظهور فوارق طبقية من نوع جديد بين أبناء المجتمع الواحد بين من يملكون المعرفة ويتحكمون فيها، ومن لا يملكونها.

- أصبح الإنسان في ظل مجتمع المعرفة وبفضل تقنية المعلومات والاتصالات غير مضطر للانتقال من مكان لآخر ليعرف أمر ما أو تبادل الرأي مع الآخر.

3-3- أبعاد مجتمع المعرفة:

لمجتمع المعرفة أبعاداً مختلفة يجب على كل مجتمع استغلالها وهي على النحو التالي[3]:

- **البعد التكنولوجي:** حيث تصبح المعلومات القوة الأساسية لمجتمع المعرفة.

---

[1]- عبد اللطيف محمود مطر، ص،ص.56-57

[2]ـــ علي بن حسن،مرجع سابق،ص.33

[3]ـــ هدى زوير مخلف الدعمي- عدنان داود محمد العذاري،مرجع سابق،ص،ص.79-80

- **البعد الاقتصادي:** تصبح المعلومة في مجتمع المعرفة عاملا أساسيا وموردا اقتصاديا ومصـــدرا للقيمـــة المضافة وفرص العمل الجديدة.
- **البعد الاجتماعي:** تصبح المعلومة وسيلة للارتقاء بمستوى المعيشة وتلعب دور مهم في الحيـــاة اليوميـــة للفرد.
- **البعد السياسي:** تؤدي حرية المعلومات إلى تطوير العملية السياسية وبلورتها، وذلك من خلال مشاركة أكبر من الجماهير وزيادة معدل إجماع الرأي واتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية.
- **البعد الثقافي:** الاعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات (كاحترام الملكية الفكرية والحـــرص علـــى حرمـــة البيانات الشخصية، والصدق الإعلامي والأمانة العلمية)، وذلك من خلال الترويج لهذه القيم من أجل الصالح العام والخاص على حد سواء.

4- اقتصاد المعرفة

يعد اقتصاد المعرفة فرعاً جديداً من العلوم الاقتصادية، يقوم على فهما جديدا أكثـــر عمقـــاً للمعرفـــة ودورها في تكوين بنية للاقتصاد المعاصر، وما يحمله من إمكانات لا حدود لها أمام النهضة الحضارية القادمة.

4-1- مفهوم اقتصاد المعرفة:

تتعدد تعاريف اقتصاد المعرفة، لذلك سنتطرق إلى البعض منها.

تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بأنه" *الاقتصاد الذي فيه إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة المحرك الأساسي لعملية النمو وخلق الثروة وفرص التوظيف عبر كافة الصناعات*"[1].

يعرفه (محمد دياب) على أنه" *فرع جديد من العلوم الاقتصادية، ظهر في الآونة الأخيرة، والذي يقـــوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع*"[2].

[1]- L'ÉCONOMIE DU SAVOIR: tendances et implications , organisation de coopération et de développement économiques(OCDE), paris 1996 ,p7

[2]ـــ محمد دياب، اقتصاد المعرفة أين نحن منه؟،مقال الكتروني على الرابط:http://www.balagh.com/islam/alov58co.htm تم تصفح الموقع يوم:2011/05/25.

يعرف كذلك بأنه "*الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وعليه فإن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية مثلما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون.كما أن هذا النوع من الاقتصاد يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بوصفها المنصة الأساسية التي منها ينطلق*"[1].

كما يعرف بأنه "*نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بتقنيات الإعلام والاتصال*"[2].

يرى (محمد غيطاس) أن اقتصاد المعرفة يعني الانتقال من الاقتصاد القائم على الماديات إلى اقتصاد قائم على النقيض اللامادي ــ المعلوماتي والمعرفي ــ وأنه بينما كانت الملكية المادية من ثروات الأراضي والعقارات والمنقولات وما شابه هي السائدة في اقتصاد ما قبل المعلومات كانت الملكية الفكرية هي محور اقتصاد المعرفة، وأنه في الاقتصاد التقليدي تزداد قيمة المنتجات مع الندرة وقلة العرض. في حين يحدث العكس في اقتصاد المعرفة،حيث تزداد قيمة المنتج المعرفي كلما زاد وتوفر[3].

على ضوء ما سبق، يمكن استخلاص تعريف لاقتصاد المعرفة بأنه:**إحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه، ليصبح أكثر انسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي فالمجتمع القائم على امتلاك زمام المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطوير فروعها المختلفة،يكون مؤهلا أكثر من غيره للسير في ركب التقدم ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابها، وعلى كافة الأصعدة، الاقتصادية، والعلمية، والثقافية، والاجتماعية...الخ.**

من خلال ما سبق نستنتج أن المعرفة أصبحت موردا اقتصاديا أساسيا، وتحولت إلى قوة حقيقية في الإدارة والاقتصاد، وهي مصدر قوة يدفع إلى التقدم والارتقاء،كما تعتبر مصدر تهديد قوي وفرض نفوذ وهيمنة يمارسها الأقوياء بالمعرفة على الضعفاء بالجهل، كما أن الصراع العالمي في هذه الألفية الثالثة لن يكون

[1] ــ هدى زوير ــ عدنان داود، مرجع سابق، ص.64

[2] ــ نفس المرجع السابق،ص.65

[3] ــ أحمد عبد اليونس، مدحث أيوب، مرجع سابق،ص.ص.118.117

صراعا على رأس المال، أو المواد الخام، أو الأسواق المفتوحة....بل أنه سيستمر ولفترة طويلة صـــراعا علـــى المعرفة، لأن هذه الأخيرة هي التي ستصنع القوة وتوفر المال، وتخلق المواد الخام، بل أن المعرفة ستشكل اقتصادا جديدا في مجالاته ونظمه.

4-2- مصطلحات أخرى مشابهة لاقتصاد المعرفة:

غالبا ما نجد في المراجع المختلفة مصطلحات مثل: اقتصاد المعرفة، الاقتصاد المبني على المعرفة، الاقتصاد الرقمي، اقتصاد المعلومات، الاقتصاد الشبكي....، فقد تعددت المصطلحات التي تعرف اقتصاد المعرفة، رغم أن معظمها يشير إلى نفس المقصد إلا أنه في الحقيقة توجد فوارق ولو طفيفة في المعنى، لذلك يجـــب توضـــيح أوجه الاختلاف تلك.

4-2-1- التمييز بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد المبني على المعرفة

إن اقتصاد المعرفة يهتم بإنتاج وصناعة المعرفة والبحث والتطوير وعدد براءات الاختـــراع، في حـــين الاقتصاد المبني على المعرفة ينبع من إدراك مكانة المعرفة والتكنولوجيا والعمل علـــى تطبيقهـــا في الأنشـــطة الإنتاجية،فهو يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي[1].

4-2-2- التمييز بين اقتصاد المعرفة واقتصاد المعلومات

من خلال التعاريف السابقة، نجد أن المعرفة تشمل قطاعات التعليم والإعلام والابتكار وتكنولوجيـــا المعلومات والاتصالات، وغيرها من القطاعات التي يدخل في تكوينها خلق وإنتاج وتوزيـــع المعرفـــة.بينمـــا اقتصاديات المعلومات اقتصرت في محتواها عند الكثير والاقتصاديين والكثير من الدراسات العالمية علـــى مـــا يعرف بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من حيث إنتاج وتوزيع أو اســـتخدام تكنولوجيـــا المعلومات والاتصالات في العملية الإنتاجية، ومدى إسهامها في النمو الاقتصادي[2].

4-2-3-التمييز بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي يشير إلى أن تكوين الثروة قد انتقل من المـــواد والأبنيـــة والآلات، إلى المعلومـــات والبرمجيات الرقمية[3]. أي أن منتجات هذا النوع من الاقتصاد في جوهرها منتجات معرفية، ولكنها مصاغة بلغة

[1]ـــ محمد عواد أحمد،اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة،دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان،2008،ص.238.

[2]ـــ بكر ياسين اشتية،مرجع سابق،ص.25.

[3]ـــ هدى زوير،عدنان داود الغداري، مرجع سابق،ص.68.

رقمية، كما أن الأدوات والوسائل المستخدمة انتقلت إلى الحالة الالكترونية والرقمية(التشفير والترميز).وعليه فإن الاقتصاد الرقمي هو جزء من اقتصاد المعرفة يختص بكل ما يتعلق بتقنيات نشر وخزن المعلومات[1].

المطلب الثاني: أهمية وخصائص اقتصاد المعرفة

1- أهمية اقتصاد المعرفة:

يتجه الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، فالاقتصاديون الكلاسيكيون عرفوا عوامل الإنتاج بأنها الأرض والعمالة ورأس المال، والآن بدأت المعرفة وتقنية المعلومات تحل محل رأس المال والطاقة كموارد قادرة على زيادة الثروة، لتصبح أحد أهم عوامل الانتقال من الحالة النامية إلى الحديثة والمتطورة، كما أن القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية تعتمد بشكل متزايد على المهارات والمعرفة والابتكار، من جهة أخرى تؤكد نظرية النمو الحديثة(new growth theory) أن النمو الاقتصادي ناشئ عن العوائد المتزايدة المرتبطة بالمعرفة الحديثة، وأن الاستثمار في مجال البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي يشكل القانون الدافع للنمو الاقتصادي على خلاف النظريات الكلاسيكية[2].

و(يرى فليح) حسن خلف أن أهمية اقتصاد المعرفة تبرز من خلال النقاط التالية[3]:

- أن المعرفة العلمية، والمعرفة العملية بالذات والتي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعتبر هي الأساس المهم حاليا لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها.
- الإسهام في تحسين الأداء، ورفع الإنتاجية، وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته، من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.
- الإسهام في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وإنتاج المشروعات والعوائد التي تحققها، والإسهام في توليد دخول للأفراد التي ترتبط نشاطاتهم بالمعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- الإسهام في توفير فرص عمل، خصوصا في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتزايدة، رغم أن هذا يثير وجهات نظر متعددة، بسبب أنه يرتبط في الغالب بمن تتوفر لديهم المهارات والقدرات العلمية والعملية المتخصصة عالية المستوى.

[1]- باسم غدير غدير، مرجع سابق، ص. 77

[2]- إبراهيم رسول هاني، كريم سالم حسين الغالبي، الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2006،ص.39

[3]- فليح حسن خلف، مرجع سابق،ص،ص .22-23

- الإسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية، وبما يسهم في توسعها ونموها بدرجة كبيرة، وبذلك يتم تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه وبسرعة واضحة.

- الإسهام في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وبالذات الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية، من أجل تكوين رأس مال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد أنتاج معرفي.

- التخفيف من قيد الموارد التقليدية وبالذات الطبيعية منها، وإضافة استخدامات جديدة للموارد المعروفة، وتحسين الموجود منها، وبذلك يتم ضمان استمرار التوسع في النشاطات الاقتصادية وتطورها ونموها بدون محددات تحد ذلك، وبالذات ما يتصل منها بالمحددات الطبيعية وخصوصا الموارد الطبيعية التي تتسم بالندرة إزاء الطلب عليها.

- إسهام اقتصاد المعرفة في إيجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي، وبالذات بالتقنيات التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، والتي أدت وتؤدي مستقبلا إلى قيام الدول المتقدمة والتي تتحقق فيها مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته بالتخصص في التقنيات المتقدمة عالية التطور، وبالشكل الذي يتم في ظروف احتكارية مرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات، والتي تتوفر على الإمكانات البشرية والمادية والمالية والفنية. وكذلك في إطار عولمة النشاطات الاقتصادية والإنتاجية والاستثمارية والتسويقية، إضافة إلى الحماية القانونية التي تمثلها براءات الاختراع، وحقوق الملكية الفكرية، هذا ما يضمن للدول المتقدمة وشركاتها احتكار توليد واستخدام التقنيات المتقدمة، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة التكنولوجية بين دول العالم.

- الإسهام في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد، وتتضمن التغيرات الهيكلية هذه ما يلي:

- زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي المباشر وغير المباشر.
- زيادة الأهمية النسبية لاستثمار وتكوين رأس المال المعرفي.
- زيادة الأهمية النسبية للعاملين المعرفيين.
- زيادة الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات المعرفية.

2- خصائص اقتصاد المعرفة:

يتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من السمات والخصائص التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي، وقد نظر لها المهتمون بمجال اقتصاد المعرفة من منظورات مختلفة، حيث يلخصها (باسم غدير غدير) في النقاط التالية[1]:

[1]- باسم غدير غدير، مرجع سابق،ص،ص.88-89

- يعد العقل البشري ممثلا بالرأسمال البشري أهم مجالات الاستثمار وأكثرها إنتاجية، وتحقيقا للتنمية الاقتصادية.
- اقتصاد المعرفة اقتصاد وفرة وليس اقتصاد ندرة، ففي حين تعد الندرة من خصائص المشكلة الاقتصادية فإن الوفرة في مدخلات وحتى مخرجات العملية الإنتاجية أحد أهم خصائص اقتصاد المعرفة.
- يعد اقتصاد المعرفة أقل استهلاكا للطاقة من الاقتصاد التقليدي، ويعود ذلك إلى طبيعة منتجاته ذاتها، ومن الممكن أن يكون منتج للطاقة.
- يعد اقتصاد المعرفة أكثر ملاءمة لشروط البيئة السليمة، وذلك بسبب القدرة على إيجاد البدائل باستمرار، مع استخدام مواد إنتاجية غير مادية، وبالتالي التقليل من التلوث.
- يتميز اقتصاد المعرفة بانخفاض شديد في التكاليف الحدية، وارتفاع كبير في الأرباح.
- يتميز اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد إبداعي، ابتكاري، افتراضي، شبكي، الكتروني، رقمي....الخ.

يرى (جمال داود سلمان) أن الاقتصاد المعرفي مبني على أساس التطور التكنولوجي والمعلوماتي، ويزيد من فرص مخاطر النمو، ففرص التجدد والابتكار أصبحت أكبر بكثير ومن أبرز خصائصه أنه[1]:

- المخاطر الاقتصادية والمالية، فقطاعات التكنولوجيا شهدت ازدهارا كبيرا في التسعينات من القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، وكان نتيجة ذلك ارتفاع معدلات البطالة إلى أكثر من 15%.
- السلبيات الإنسانية من قلق على الحاضر والمستقبل الناتجة عن سرعة انتقال الأفكار الجيدة والسيئة بواسطة الانترنت.

يضيف (فليح حسن) خلف أن اقتصاد المعرفة بمضامينه ومعطياته وتقنياته يتسم بالعديد من الخصائص الأساسية والتي منها ما يأتي[2]:

- الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية، والمعرفة العملية وبالذات المتطورة منها عالية المستوى في عمل الاقتصاد.
- الحاجة إلى موارد وإمكانات ضخمة وخاصة في مجال البحث والتطوير لتكوين رأس المال المعرفي وتحقيق الإنتاج المعرفي.

[1]- جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية،عمان، 2009، ص.22

[2]- نفس المرجع السابق،ص-ص.17-21

- التسارع في حصول التغيرات في مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته وتقنياته.

المبحث الثاني: مضامين ومؤشرات اقتصاد المعرفة

يأتي في هذا المبحث في مطلبين، حيث سأتناول في الأول أهم مضامين(مجالات) اقتصاد المعرفة، وفي الثاني أهم المؤشرات المعبرة عن اقتصاد المعرفة.

المطلب الأول: المضامين الأساسية لاقتصاد المعرفة

سيتم التركيز في هذا المطلب على أبرز مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته والمتصلة بثورة المعلومات والاتصالات وتقنياتهما، وفي مقدمتها تكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة، والتكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا المواد، وتكنولوجيا الذكاء الصناعي، والأنظمة الخبيرة.

1- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد أهم العوامل المؤثرة في تطور المجتمعات، فقد أدى التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال العشرين سنة الماضية إلى تغير جوهري في أنماط حياة الشعوب من حيث أساليب الحياة والتواصل والوصول إلى المعلومات والمعرفة والعمل والألعاب والصحة وقضايا الأمن وخلق الثروة والحكم والتحكم في الطاقة وحماية البيئة وغير ذلك الكثير من المجالات.حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى رأسها الانترنت المحرك الرئيسي للتنمية في العديد من المجتمعات، حيث يتوقع أن تستمر في لعب دور محوري في التنمية[1].

تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصرًا أساسيًا في مجتمع المعرفة وتلعب دورا رئيسيا في خلق وتحويل المعرفة حيث طورت التكنولوجيا قدرات التخزين، والمعالجة وسرعة تبادل المعلومات، والتي مكنت تدوين المعارف وجعلها متاحة أكثر من ذي قبل لجميع القطاعات الاقتصادية، ومن المهم الإشارة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تخلق في حد ذاتها تحولات في المجتمع، ولكنها تتيح إحداث التغيير، وفي هذا السياق، فإن تكنولوجيا المعلومات الجديدة هي أدوات لإطلاق الإمكانات الخلاقة والمعرفة المتجسدة في

[1] - لؤي شبانة- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في رسم المستقبل المستدام، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، طرابلس-2009، ص.7،تم التصفح يوم:11-01-2012، متاح على الرابط التالي: www.aitrs.org/Portals/_PCBS/Documents/sasc_res/**res1**.pdf

الأشخاص. إضافة فإن صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي في حد ذاتها صناعات معرفية بمعنى أنها توظف المعرفة والبحوث المكثفة، والتصاميم، وعمليات الإنتاج. ففي معظم الاقتصاديات المتقدمة، تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعرفة حصة متنامية من المدخلات والمخرجات الاقتصادية، ونتيجة لذلك؛ فإن المحددات التقليدية" للمكان "أو" للموقع "من وجهة النظر الصناعية (إمكانية الحصول على المواد الخام، وشبكات النقل والتكلفة المنخفضة، ومجموعة كبيرة من اليد العاملة) أصبحت أقل أهمية، بدلا من ذلك، وعلى نحو متزايد أصبح خيار المكانية يحكمه إمكانية الوصول إلى مهارات معينة، وإلى التكنولوجيا، وإلى المعرفة، فضلا عن توفر مواهب زيادة المشاريع ورأس المال الاستثماري[1].

كما تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السبب الرئيسي لظهور وانتشار مفاهيم جديدة على غرار، الحكومة الالكترونية، الصحة الالكترونية، التجارة الالكترونية، التعليم الالكتروني.

ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثيرات عديدة، نذكر منها[2]:

- أوجدت وظائف وأعمال جديدة، إلا أنها قضت على عدد من الوظائف القديمة.
- جعلت الخدمات أكثر قابلية للتداول والتسويق، بإلغائها الميزة الاقتصادية للقرب الجغرافي بين المنتج والمستخدم.
- حررت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإنتاج من المكان ومن الموارد الطبيعية.
- زادت من كثافة المعرفة في الإنتاج، وبالتالي من قيمة المهارات والتعليم وخبرة وكيفية العمل.

لهذا يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت وسيلة بقاء وأداة لا يمكن الاستغناء عنها في ظل عالم مفتوح سمته الأساسية هي التنافس.

2- التكنولوجيا الحيوية:

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالتنوع التكنولوجي الحيوي، التكنولوجيا الحيوية على أنها، أية تطبيق تكنولوجي يستخدم الأنظمة البيولوجية والكائنات العضوية الحية أو مشتقاتها لصناعة المنتجات أو تعديلها من أجل الاستخدام المحدد، وعلى النطاق العالمي، وتطورت التكنولوجيا الحيوية إلى أداة متعددة الجوانب لاختراع

[1]- تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة،نيويورك 2011،ص،ص.12-13

[2]- ألبر داغر،إلياس بيضون،الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،المجلد الرابع،البعد الاقتصادي،الدار العربية للعلوم،الطبعة الأول،بيروت،2007،ص.276

منتجات جديدة، وهي لا تمثل صناعة في حد ذاتها، بل تقنية قوية وعلم تطور تطورًا جوهريًا على مدار العقود الماضية، وتوجد التكنولوجيا الحيوية في صناعات وتطبيقات متنوعة، أبرزها الصيدلة والزراعة والكيمياء الصناعية[1].

تتضمن التكنولوجيا الحيوية باعتبارها أحد المضامين الرئيسية لاقتصاد المعرفة ما يلي[2]:

- الاستخدام المكثف للمعرفة، والعلم والمعلومات، وبحيث ترتبط بالعديد من جوانب المعرفة والعلوم، وبالذات ما يتصل منها بعلوم الحياة، والعديد من العلوم الأساسية والتطبيقية ذات الصلة بها.
- الإنفاق الواسع على مجالات البحث والتطوير التكنولوجي المرتبط بالتكنولوجيا الحيوية هذه، وبحيث أن الاستثمارات في هذه التكنولوجيا لا يتم قياسها بالملايين بل بالمليارات.
- التركز الواضح في نشاطات البحث الأساسي والتطبيقي المرتبطة بتطوير التكنولوجيا الحيوية، بحث يكاد يتركز في دول محدودة، على رأسها، أمريكا، اليابان،أوروبا.
- ارتفاع معدل الاختراعات والابتكار والتطوير الذي يتحقق في مجالات التكنولوجيا الحيوية، وما تضمنته من إمكانيات وقابلية لتطبيقها على نشاطات وقطاعات اقتصادية عديدة، وبصورة تجارية.

ويتم استخدام التكنولوجيا الحيوية في مجالات تطبيقية متعددة من بينها، تطوير تقنيات للعناية الصحية والطبية والصيدلانية، وكذلك في الزراعة من خلال أيجاد طرق جديدة لتخصيب المحاصيل، وإنباتها وتربية الحيوانات وإنتاج الأعلاف، وتحسين السلالات الوراثية النباتية والحيوانية وتطوير إنتاجيتها ونوعيتها وبالتالي العائد الاقتصادي للمجتمع، وكذلك تستخدم التكنولوجيا الحيوية في صناعة تجهيز وتعليب الأغذية، واسترجاع الموارد الطبيعة، ومكافحة التلوث[3].

3-تكنولوجيا المواد:

تكنولوجيا المواد تمثل أحد المضامين الهامة والأساسية لاقتصاد المعرفة ومعطياته، خاصة وأن التطور في هذه التكنولوجيا يتحقق باستمرار مع استمرارية التطور العلمي والتكنولوجي، واستمرار البحث الأساسي، والتطبيقي، حيث تم التقليل من قيد الموارد خاصة الطبيعية منها والمحدودة بالضبط، والتي يزيد الطلب عليها

[1]- تقرير التكنولوجيا الحيوية الصناعية المصرية2008،ص:173، متاح على الرابط التالي:
http://www.imc-gypt.org/studies/FullReport/White%20Biotechnology%20Industries%20Development%20Strategy_AR.pdf
[2]- فليح حسن خلف، مرجع سابق،ص.54
[3]- نفس المرجع السابق، ص.55

قياسا بما هو متاح منها، وتستخدم كمواد أولية في العمليات الإنتاجية، وبحيث استطاع الإنسان وفي إطار التطور العلمي والتكنولوجي إيجاد التكنولوجيا التي تتيح قدر اكبر من هذه المواد، وتتيح زيادة درجة الانتفاع منها، وترشيد استخدامها، ثم التوجه نحو التكنولوجيا المنتجة للموارد الصناعية بدلاً من المواد الطبيعية، خاصة في ظل ندرة بعضها بالشكل الذي لا يلبي الحاجة إليها، ولذلك تم تطوير تكنولوجيا منتجة للمواد الصناعية بحيث تحل محل الطبيعية، حيث تم إحلال المطاط الصناعي محل الطبيعي، والحرير الصناعي محل الطبيعي.....الخ، وكذلك تطورت التكنولوجيا المستخدمة في تشكيل وتقطيع وتجميع المواد وغيرها من التكنولوجيا التي أدت إلى التوسع في استخدام هذه المواد، وزيادة درجة الانتفاع منها، إضافة إلى التطورات الهامة في تكنولوجيا الطاقة البديلة والنظيفة[1].

4- تكنولوجيا الذكاء الصناعي والأنظمة الخبيرة:

الذكاء الاصطناعي هو علم حديث اكتسب أهمية بالغة في السنوات الأخيرة لتطبيقاتـــه العديـــدة في مجالات حيوية كالطب والعلوم العسكرية والاستخبارات والحاسوب والترجمة الآلية وغيرها. وهو أحد العلوم التي نتجت عن الثورة التكنولوجية المعاصرة.

يعرف الذكاء الاصطناعي على انه"*الطرق والأساليب الجديدة والمستحدثة التي تعمل على برمجة الأنظمة الالكترونية والحاسوبية التي من شانها أن تستخدم لتطوير أنظمة تحاكي عناصر ذكاء العامل في المنظمة، وبالتالي فعملية الذكاء الاصطناعي هي عبارة عن نمذجة القدرات والمعارف الذهنية للأفراد لكي تقـــوم بهـــا الآلات والحواسيب الالكترونية المناسبة لعمليات المنظمة، أي كافة ما يتم بموجبه إنتاج وتجهيز ونقل وتخزين وتوزيـــع المعارف والمعلومات بالشكل الذي يتناسب مع تطبيق عملية الإبداع التكنولوجي*"[2].

يهدف علم الذكاء الاصطناعي إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسوب قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء. وتعنى قدرة برنامج الحاسوب على حل مسألة ما، أو اتخاذ قرار

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص،ص.55-57

[2]- أحمد طرطار-سارة حليمي- مداخلة بعنوان"الاقتصاد المعرفي كآلية لتفعيل الإبداع التكنولوجي في منظمات الأعمال"، الملتقـــى الدولي: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة-جامعة سعد دحلب –البليدة،18و19 /05/ 2011

في موقف ما – بناء على وصف لهذا الموقف – أن البرنامج نفسه يجد الطريقة التي يجب أن تتبع لحل المسألة، أو للتوصل إلى القرار بالرجوع إلى العديد من العمليات الاستدلالية المتنوعة التي غذى بها البرنامج[1].

للذكاء الاصطناعي أهمية كبيرة، حيث أن الحاسبات الذكية تلعب دوراً متنامياً في مجالات عديـــدة في الوقت الراهن وينتظر لها أن تبلغ شأناً كبيراً في الوقت القريب في مجالات منها[2]:

- المجال الهندسي من حيث القدرة على وضع وفحص خطوات التصميم وأسلوب تنفيذه.
- في المجال الطبي من حيث التشخيص للحالات المرضية ووصف الدواء لهم.
- في المجال العسكري من حيث اتخاذ القرارات وقت نشوب المعارك وتحليل المواقف وإعداد الخطط والإشراف على تنفيذها.
- في المجال التعليمي من حيث القيام بمهام المعلم وإبداء الاستشارات في مجال التعليم.
- وفي المجالات الأخرى المتعددة، ففي المصانع مراقبة عمليات الإنتاج، والإحلال محل العمال في الظروف البيئية الصعبة، وفي التجارة والأعمال كتحليل حالة السوق والتنبؤ ودراسة الأسعار، وغيرها من المجالات.

من جهة أخرى قد تطور استخدام الأنظمة الخبيرة، والتي يتم من خلالها أيجاد برامج يتم بموجبها خزن الخبرات والمعارف المتراكمة، بما تتضمنه من تفكير وإدراك وتصرف، للمساعدة في اتخاذ القرارات، ومعالجة المشكلات، اعتمادا على الخبرات المتراكمة والمخزنة في برامج النظم الخبيرة هذه، والتي تستند إلى قاعدة من المعارف والخبرات المتراكمة، والتي يقوم بتجهيزها الخبير، أو مجموعة من الخبراء، والتي تتضمن الحقائق والمفاهيم التي تتصل بها الحقائق، والعلاقات بين هذه الحقائق، والآلية التي تحدد الكيفية التي يتم بموجبها استخدام الخبرات المتراكمة والمخزنة في قاعدة المعرفة من أجل التوصل إلى استنتاجات وبدائل لعملية اتخاذ القرار، بشكل يساعد في اتخاذ القرار بفاعلية وكفاءة أكبر، وتجاوز المشكلات والصعوبات التي تعترض الأفراد والمجتمعات، و المشروعات بشكل خاص، عند قيامها بنشاطاتها الاقتصادية، وبالذات الإنتاجية منها[3].

---

[1]- آلان بنيه-ترجمة علي صبري فرغلي-**الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله**،سلسلة عالم المعرفة –الكويت 1993، ص.11

[2]- معاوية الفكي يحي، **التطورات التكنولوجية في الذكاء الاصطناعي**،مركز التنوير المعرفي،متاح على الرابط التالي:
http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=79

[3]- فليح حسن خلف، مرجع سابق،ص،ص.60-61

المطلب الثاني: مؤشرات اقتصاد المعرفة

إذا تتبعنا دورة المعرفة، فإننا نجد أن لهذه الدورة ثلاث محطات رئيسة والتي بدورها تمثل العناصر الأساسية لاقتصاد المعرفة وهي:إنتاج المعرفة، نشر المعرفة، توظيف المعرفة. من جهة أخرى فقد أشار تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003، إلى أن القياس الوافي لرأس المال المعرفي يقوم على الجوانب الرئيسة لاكتساب المعرفة، وعناصرها الأساسية الآتية[1]:

- **إنتاج المعرفة:** وتتسع لبعدين هما:

أ- **المدخلات:** وتشمل العاملون بالمعرفة والإنفاق على البحث والتطوير ومؤسسات البحث والتطوير.

ب- **المخرجات:** وتضم النشر العلمي، وبراءات الاختراع وإصدار الكتب وأصناف التعبير الأدبي والفني.

- **نشر المعرفة:** أساسا عبر التعليم ووسائل الإعلام والترجمة.
- **البنية الأساسية لرأس المال المعرفي:** وتشتمل على البنية الأساسية لتقنيات المعلومات والاتصال، مؤسسات دعم البحث والتطوير، والمؤسسات المهنية للعاملين بالمعرفة.

على ضوء ما سبق، فإنه يمكن توضيح مؤشرات المعرفة من خلال تحديد مؤشرات كل عنصر لاقتصاد المعرفة (مؤشرات إنتاج المعرفة، مؤشرات نشر المعرفة، مؤشرات توظيف المعرفة).

1- مؤشرات إنتاج المعرفة:

يتطلب اقتصاد المعرفة تعزيز فعالية القدرة على إنتاج المعرفة، بما يضمن قيام نسق للابتكار وتوليد تقانات جديدة، وهذا يعتمد على مدى توفر الكفاءات المؤهلة بالمعارف والمهارات الرقمية، كما يتطلب كذلك وجود مؤسسات مدعومة من الدولة للبحث والتطوير، وجامعات ونظام تعليمي جيد، وبنية اتصالات متطورة[2].

وتتكون مؤشرات إنتاج المعرفة من الآتي:

[1]- هدى زوير، عدنان داود، مرجع سابق،ص.85

[2]- نفس المرجع السابق، ص.88

1-1- براءات الاختراع: براءة الاختراع هي حق احتكار مؤقت تمنحه الحكومة إلى مخترع مقابل نشر اختراعه، لفترة محدودة ووفقا لشروط معينة، وحصيلة البراءات التي يولدها النظام الوطني للعلم والتكنولوجيا تشكل مؤشرا إجماليا على الحالة التكنولوجية، ويستعمل لتقييم النجاح والتخصص بالمقارنة مع البلدان الأخرى. وتستخدم ثلاثة معايير رئيسية لتعداد براءات الاختراع:

- التعداد وفقا للأولوية والسبق للبلد حيث تم تقديم الطلب الأول وتظهر استراتيجية منح براءة الاختراع.
- التعداد وفقا لبلد إقامة المخترع ويعكس القدرة التكنولوجية لبد ما.
- التعداد وفقا لبلد إقامة مودع الطلب تمثل التحكم بالاختراع.

تكتسب جميع تلك المعايير قدرا كبيرا من الأهمية لما لها من أثر كبير في حماية الملكية الفكرية وعدم ضياع حقوق الأفراد أو المؤسسات التي تولي رعاية خاصة للاختراعات، فضلا عن أنها تسمح للعاملين بهذا الحقل بتحقيق أرباح عالية لما تدره عليهم هذه الابتكارات وخصوصا في ظل الحماية التي توفرها الجهات المسؤولة على حماية براءات الاختراعات[1] .

2-1- النشر العلمي: تعد المنشورات العلمية من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها معرفة إمكانات الباحثين في الدول، وكلما زاد عدد المنشورات العلمية عكس ذلك اهتمام الدولة بهذا الجانب، فضلا عن أنها تكشف عن سعي الباحثين من أجل تطوير قدراتهم من جهة، وتطوير الاقتصاد من جهة أخرى، لما تعكسه هذه المنشورات من معالجة للعديد من المشكلات والمسائل العالقة، ولهذا المؤشر أهمية كبيرة وداعمة للاقتصاد المعرفي لكون ازدياد الأوراق البحثية والمنشورات العلمية دليل على استيعاب العاملين في هذا المجال للدور الذي يلعبه نشر الوعي العلمي والثقافي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وجوانب الحياة الأخرى[2].

3-1- إعداد العاملين في إنتاج المعرفة والعاملين في البحث والتطوير: تعتبر الموارد البشرية عالية التأهيل والكفاءة من أهم مدخلات ومقومات العمل في الأنشطة البحثية والتطويرية والابتكارية للدول. وبدون شك هناك علاقة وطيدة بين حالة التعليم والتعليم العالي على وجه الخصوص، وحالة البحث والإنتاج المعرفي،حيث يتم خلال مراحل التعليم المختلفة إعداد وتدريب باحثي المستقبل[3].

---

[1]- مرال توتليان، مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها،المعهد العربي للتدريب والبحوث الإدارية،ص.22

[2]- هدى زوير، عدنان داود، مرجع سابق،ص.89

[3]- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، مرجع سابق،ص.71

لمؤشرات الموارد البشرية مصادر رئيسة وعلى قدر كبير من الأهمية، وهي بيانات التعليم والتدريب ومخزون رأس المال والاستثمارات في رأس المال البشري، وأن الاقتصاد الجديد يتطلب التركيز في التعليم والتدريب على الصناعات المعرفية والخدمات الجديدة، وكذلك يسمح مؤشر التعليم والتدريب المستمر بتقديم المخزون والاستثمار في رأس المال البشري والذي يعرف بأنه المورد الاستراتيجي في العملية الإنتاجية[1].

1-4- الإنفاق على البحث والتطوير: يعتبر الاستثمار في البحث والتطوير ومراكز التفكير الإبداعي (Think Tanks) من أهم محفزات النمو الاقتصادي المستدام، فالإنفاق على البحث والتطوير على جميع المستويات التقنية والاجتماعية سيرفع من مستوى التقنية السائد في الاقتصاد ويحسن من الإنتاجية، فالبحث والتطوير يشكلان أهم أساسيات النمو الاقتصادي المستدام والتميز العالمي والقدرة الريادية عالميا، فعلى سبيل المثال فإن كوريا الجنوبية تنفق ما يعادل 3 إلى 3.5 في المائة من إجمالي الدخل القومي على البحث والتطوير والذي بدوره كان له أكبر الأثر، إضافة للمتغيرات السياسية في نقل الاقتصاد الكوري من اقتصاد مقلد ونام إلى دولة صناعية ومبتكرة، تنافس تقنيا على المستوى العالمي[2].

والأسباب التي تدعو إلى الاهتمام بالإنفاق على البحث والتطوير هي[3]:

- يمكّن من فهم واستيعاب المعارف الأخرى في مخزون المعرفة العالمي world knowledge stock .
- يكوّن مهارات لدى العمال تمكنهم من الاستخدام الفعال للمعرفة(effective use).
- يمكّن بلد ما لأن يكون السبّاق في اكتساب واستعمال الإضافات من مخزون المعرفة العالمي، ولذلك فهو يمنح المنافع والقوة للقائد الذي يسيطر على المعرفة، انطلاقاً من مقولة **فرانسيس بيكون (***Francis Bacon***)** " إنَّ المعرفة هي القوة".

يشمل الإنفاق على البحث والتطوير، ما تنفقه الحكومات على التعليم العالي المتمثل بالجامعات والمعاهد ومراكز البحث، بالإضافة إلى إنفاق الشركات والمنظمات التي تنتج سلعا وخدمات تباع للجمهور.

1-5- مؤسسات البحث والتطوير: يعد الارتقاء بنشاط البحث والتطوير (R&D) وتوفير قاعدة عريضة من العلماء المبدعين والباحثين المبتكرين، من المقومات الأساسية لتمكين الاقتصاد الوطني من الانتقال نحو

---

[1]- هدى زوير مخلف الدعمي- عدنان داود محمد العذاري،مرجع سابق،ص.92

[2]- رجا المرزوقي، الإنفاق على البحث والتطوير ودوره في تحقيق التنمية المستدامة،صحيفة الاقتصادية الالكترونية، متاح على الرابط التالي: http://www.aleqt.com/2011/03/21/article_517196.html تم تصفح الموقع يوم: 12 /08/ 2011.

[3]- محمد خضيري، أثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للاقتصادات العربية،بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي الخامس بجامعة الزيتونة الأردنية"اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية"،أفريل 2005.

اقتصاد المعرفة، وهو ما يقتضي الاستثمار المكثف في تنمية رأس المال البشري لتنمية القدرات الابتكارية على النحو المنشود، وتوفير الكفاءات القادرة على مسايرة التقدم العلمي والتقني في شتّى المجالات، وخاصة في مجال المعارف الحديثة ونظم الاتصالات وتقنية المعلومات، وتبرز أهمية هذا التوجه خصيصا بالنسبة للدول الراغبة في الحفاظ على مكانتها الرائدة على الخريطة الدولية للمعرفة، وكذلك للدول التي تحشد جهودها للانتقال إلى الاقتصاد المعرفي، لأن البحث والتطوير هو السبيل الفاعل لاستكشاف القدرات الاقتصادية الكامنة والتعرف على مجالات الإنتاج السلعي والخدمي التي تتمتع بإمكانات تنموية وميزة تنافسية من شأنها تنويع الهيكل الاقتصادي وإرساء أساس التنمية المستدامة في المدى الطويل[1]؛ وتمارس نشاطات البحث والتطوير أساسا في مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية المتخصصة المرتبطة ببعضها، أو في هيئات ومراكز البحث العلمي وفي وحدات البحث والتطوير لدى الشركات.

ويعود التراجع العام للإنتاج المعرفي في العالم الثالث إلى ما يسمى بالتقسيم العالمي للعمل في مجال البحث الاجتماعي وما يسمى بالتبعية الأكاديمية والمتمثلة في[2]:

- تبعية الأفكار إنتاجا واستهلاكا.
- تبعية الإعلام الفكري (النشر).
- تبعية تقنية التعليم.
- الاعتماد على التمويل الخارجي في البحث والتدريس على حد سواء
- تبعية الاستثمار في مجال التعليم.

لكن ما تجدر الإشارة إليه، أنه من الصعب جدا ومن غير المنطقي فك الارتباط المعرفي والأكاديمي مع الدول المتقدمة.

2 – مؤشرات نشر المعرفة

ترتبط هذه المؤشرات أساسا باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث وضعت **الاونكتاد** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) مجموعة من المؤشرات تتيح مقارنة بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات

[1]- الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة،دراسة لمنتدى الرياض الاقتصادي،20ـــ22 ديسمبر 2009،ص:91، متاح على الموقع التالي: www.riyadhef.com

[2]ـــ هدى زوير، عدنان داود، مرجع سابق،ص.95

والاتصالات بين البلدان استنادا إلى مجموعة من المعايير المحددة، والتي بموجبها يتاح لصانعي القرار والسياسة استنباط سياسات مناسبة وملائمة لوضع خطط عمل مستقبلية.

جدول(03): مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب تصنيف الاونكتاد

الدليل/البعد	المؤشرات
1- التوصيل	1- عدد مضيفي الانترنت لكل فرد 2- عدد الحواسيب الشخصية لكل فرد 3- عدد الخطوط الهاتفية الرئيسية لكل فرد 4- عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل فرد
2- النفاد	1- عدد مستعملي الانترنت لكل فرد 2- الأمية(النسبة المئوية من السكان) 3- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4- كلفة المخابرة المحلية
3-السياسة	1- وجود بدّالة انترنث* 2- التنافس في الاتصالات المحلية 3- التنافس في الخطوط المحلية 4- التنافس في سوق مزوّدي خدمة الانترنت
4-الاستخدام:حركة الاتصالات	1- الحركة الدولية الداخلة 2- حركة الاتصالات الدولية الخارجة

المصدر: الإسكوا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الأمم المتحدة،نيويورك،2003،ص:49

كما وضعت الشراكة العالمية لقياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية*،42 مؤشرا منها، 32 مؤشرا اعتبرت مؤشرات مشتركة لكافة دول العالم، ولكن يمكن للدول التوسع بإضافة عشرة مؤشرات أخرى منها مؤشر واحد مصدري، والجدول (04) يوضح كافة المؤشرات المتفق عليها لغرض بناء قاعدة بيانات دولية لقياس مجتمع المعلومات في كل دولة[1].

* - **بدالة الانترنت :**هي المركز الذي يتمكن مزودي خدمة الانترنت من خلاله تأمين الاتصال بين شبكات العمل المستقلة وتبادل مجريات عمل الشبكة فيما بينها

* - **الشراكة العالمية لقياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية:** هي مبادرة شاملة ومخصصة لتطوير المؤشرات العالمية وجمعها ونشرها بهدف قياس مجتمع المعلومات، أُطلقت هذه الشراكة في حزيران/يونيو 2004 بساو باولو البرازيل بعد انتهاء المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات،أعضاؤها الحاليون منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومعهد اليونيسكو للإحصاء، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

[1]- الاسكوا، دليل قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمم المتحدة، نيويورك،2007،ص.36.

الجدول(04): ملخص المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المجموعة	مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	أساسي	موسّع	مصدري
1	مؤشرات البنية الأساسية والنفاذ	10	2	-
2	مؤشرات النفاذ والاستخدام للأسر والأفراد	10	3	1
3	مؤشرات النفاذ والاستخدام لقطاع الأعمال	08	4	-
4	مؤشرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة في منتجاتها	04	-	-
	المجموع	32	9	1

المصدر: الاسكوا، دليل قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمم المتحدة، نيويورك،2007،ص:.36

3- مؤشرات توظيف المعرفة:

تسمى بمؤشرات الاندماج في اقتصاد المعرفة، وتتكون البنية التحتية في استخدام المعرفة من الآتي[1]:

- سياسات نقل التقانة وتوطينها.
- الروابط بين مؤسسات البحث العلمي والقطاعات الإنتاجية.

3-1- سياسات نقل التقانة وتوطينها:

يسود العالم اليوم تيارات مستمرة ومتدفقة من المنتجات الجديدة وابتكار وتطوير وسائل وآليات ونظم للإنتاج تتسم بالسرعة والمرونة ووفرة الإنتاج وارتفاع الجودة واشتداد المنافسة بين اقتصاديات الدول ومنظمات الأعمال على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وانطلاقا من أهمية التقنية في العملية الإنتاجية، فالدول ومؤسسات الأعمال في سعي دائم للحصول عليها ونقلها أو توطينها.

تعرف عملية نقل وتوطين التكنولوجيا بأنها استعارة الأساليب الفنية المطبقة في البلاد الصناعية المتقدمة،في إطار عقود جلب الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر، لتوظيف هذه الأساليب بما يخدم النمو والتقدم في البلاد النامية، ويجب ألا ينصرف مفهوم النقل إلى الجانب المادي فحسب، أي أن التكنولوجيا

[1]- هدى زوير مخلف الدعمي، عدنان داود محمد العذاري،مرجع سابق،ص.105

قد تنقل في شكل معرفة ومعلومات، وخطط وإجراءات أخرى. وتسمى عملية النقل هذه بالنقل الأفقي للتكنولوجيا، وقد يتم النقل بتبني وترجمة البحوث التي تجري في مؤسسات البحث والتطوير داخل الدولة الواحدة إلى وسائل متقدمة للإنتاج أو طرق متقدمة ومتطورة للخدمات المساعدة. ويطلق على عملية النقل هذه بالنقل الرأسي للتكنولوجيا[1].

الآلية الأساسية التي تستخدم في نقل التقنية إلى منتجات، هي عقد اتفاقات تراخيص لما تمتلكه مراكز البحث والجامعات من ملكيات فكرية ونتائج بحوث مع مؤسسات الأعمال[2]، أو عن طريق تبني سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية والانفتاح على العالم، إلا أن هذه السياسة لم تؤد في أغلب الدول النامية إلى نقل حقيقي للتقنية ناهيك عن توطينها، حيث تبين أن الشركات متعددة الجنسيات قد احتفظت بأجزاء عمليات الإنتاج ذات الكثافة المعرفية والمهارة البشرية العالية[3].

3-2- الروابط بين مؤسسات البحث العلمي والقطاعات الإنتاجية:

تعد عملية ترويج البحث العلمي وتطبيق نتائجه في العملية الإنتاجية والتنموية من بين المعايير المعتمدة في قياس مدى تحقيق مؤسسات البحث والتطوير لأهدافها، كما أن إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها، والقدرة على المنافسة الدولية، وتحقيق مستوى متقدم من التنمية، لا يعتمد فقط على أداء مؤسسات محددة كالمشروعات والجامعات ومؤسسات البحث والتطوير لأنشطتها، بل بدرجة أهم على كيفية تواصل هذه المؤسسات والتفاعل فيما بينها من جهة، ومع مؤسسات الدولة من جهة أخرى[4].

من بين الأمور التي تعيق تشجيع وتبني مخرجات مؤسسات البحث والتطوير في العملية الإنتاجية ما يلي:

- لجوء أغلب الدول إلى انتهاج سياسة جلب الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر، فرغم أهميتهما في تحقيق التنمية، إلا أنهما لا يساهمان في أغلب الأحيان في امتلاك التقنية وتحسينها، نظرا للقيود التي تفرضها الشركات الأجنبية.
- غياب النشاط الإبتكاري.

---

[1]- جمال العص، إشكالية نقل التكنولوجيا وتوطينها في الوطن العربي،رسالة دكتوراه،كلية الاقتصاد،جامعة تشرين،سوريا،2007،ص.ص.9-10، متاحة على الرابط التالي:
http://www.tishreen.edu.sy/sites/default/files/research_letter/Faculty%20of%20Economics%20PHD%20thesis2007_1.pdf

2- دور مؤسسات التعليم العالي في نقل التقنية وتوطينها،سلسلة نحو مجتمع المعرفة،الإصدار 21،مركز الإنتاج الإعلامي،جامعة الملك عبد العزيز،السعودية،ص.63

[3]- هدى زوير، عدنان داود محمد العذاري،مرجع سابق،ص.105

[4] - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003،مرجع سابق،ص.98

- محدودية الخبرة في مؤسسات البحث والتطوير في المجال الصناعي.
- تدني مستوى المعرفة بالتقنيات الصناعية.
- افتقار مراكز البحث والتطوير إلى إمكانيات التصميم وإنتاج النماذج.
- ميول أغلب الباحثين إلى الأبحاث الأكاديمية والنظرية بدل التطبيقية.

4- قياس دليل اقتصاد المعرفة

قام البنك الدولي باعتماد إطار عام لقياس دليل اقتصاد المعرفة، حيث يقاس دليل اقتصاد المعرفة Knowledge Economy Index بواسطة نموذج رياضي يوظف سلسلة من الحسابات التي يقاس من خلالها متوسط قيمة الدليل لبلد ما، أو منطقة ما، على أساس قيم متغيرات الأركان أو المتطلبات الأربعة لاقتصاد المعرفة*.

وشملت الأركان الأربعة التي تعد مؤشرا على الانتقال نحو اقتصاد سليم للمعرفة الرقمية[1]:

4-1- الركن الأول :

نظام الحفز الاقتصادي والمؤسسي يشمل الحوافز التي تشجع على الاستخدام الفعال للمعرفة الموجودة والجديدة وازدهار الأعمال الحرة. ويمكن لنظام ابتكار فعال يتكون من: الشركات ومراكز البحوث والجامعات، وخزانات التفكير، والاستشاريين، وغيرها من المنظمات، الاستفادة من المخزون المتزايد من المعارف العالمية وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، وإيجاد حلول تكنولوجية جديدة، فوجود شعب مثقف ومدرب بشكل مناسب، قادر على خلق وتقاسم، واستخدام المعرفة، وتوفر البنية التحتية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وإمكانية الوصول إليها، سيعمل على تسهيل التواصل الفعال ونشر ومعالجة المعلومات.

4-2- الركن الثاني :

موارد بشرية تتمتع بمستوى علمي رصين، ولديها خبرة عميقة تجعلها قادرة على أنتاج الموارد المعرفية ونشرها في ما بينها، وتحسين توظيفها على ارض الواقع.

---

* - سنرى بالتفصيل الأركان والمتطلبات الأربعة لاقتصاد المعرفة في المطلب الأول من المبحث الثالث.

[1] - هدى زوير،عدنان داود،مرجع سابق،ص.107

4-3- الركن الثالث :

توفر بنية تحتية معلوماتية واتصالية تتسم بمرونة وقدرات مميزة تمنحها القدرة على دعم عمليات الاتصال، ومعالجة الموارد المعلوماتية، ونشرها داخل حدود المجتمع الشبكي المحلي.

4-4- الركن الرابع :

وجود منظومة ابتكار فاعلة لدى المنظمات، ومراكز البحث والتطوير والجامعات والجهات الاستشارية، قادرة على المساهمة في الحصيلة العولميه المتنامية، بالإضافة إلى امتلاكها المعرفة الكافية لاستيعاب عناصر المعرفة الجديدة، وتوجيه فاعليتها بحيث تلبي الحاجات القائمة في بيئة المجتمع من خلال استحداث تقنيات وآليات جديدة.

أما دليل المعرفة Knowledge Index فتعتمد معادلته على قيم المتغيرات الثلاثة بعد استبعاد متغيرات المنظومة الاقتصادية[1]، ويبلغ عدد متغيرات الأنموذج 80 متغيرا كميا ونوعيا، اختيرت بعناية لتصف جميع العوامل المؤثرة على احتساب دليل اقتصاد المعرفة[2].

المبحث الثالث: المحركات الدافعة لاقتصاد المعرفة ومتطلباته

سأتناول في هذا المبحث المتطلبات والركائز الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة في المطلب الأول،ثم القوى والمحركات التي دفعت ومازالت تدفع باقتصاد المعرفة إلى التطور والأهمية.

المطلب الأول: متطلبات اقتصاد المعرفة

يلخص (سويلم جودة سعيد) المتطلبات الأساسية لاقتصاد المعرفة في الآتي[3]:

- توفر بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء مجتمع معلومات كخطوة أولية وأساسية.
- تطوير القوانين والأنظمة السائدة لتناسب متطلبات بناء اقتصاد المعرفة، حيث تعد الشفافية أهم ركائز اقتصاد المعرفة.

[1]- حسين عبد المطلب الأسرج، مقال منشور في مجلة العلوم الاجتماعية الالكترونية: تم صفح الموقع يوم 29-09-2011
http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1933

[2]- هدى زوير مخلف الدعمي، عدنان داود محمد العذاري،مرجع سابق،ص.108.

[3]- أحمد عبد اليونس، مدحت أيوب، اقتصاد المعرفة، مرجع سابق، ص،ص.213-214.

- إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة بدءً من مرحلة ما قبل الدراسة وصولا إلى الجامعة وانتهاء بمنظومة البحث العلمي والتطوير،أي أن بناء ودعم اقتصاد المعرفة يتطلب تغييرات جذرية في منظومة التعليم والتحول إلى التعليم المستمر مدى الحياة.
- خلق وتطوير رأس مال بشري وبنوعية عالية، إذ على الدولة توفير المناخ المناسب للمعرفة التي أصبحت أهم عناصر الإنتاج.
- إدراك المستثمرين والشركات لأهمية اقتصاد المعرفة، فالشركات متعددة الجنسيات أصبحت تساهم في تمويل تعليم عمالها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءاتهم، وتخصص ميزانية هامة للبحث والابتكار.
- امتلاك المعرفة المستوردة وإيجاد المعرفة التي لا يمكن الحصول عليها على الصعيد الدولي.
- بناء منظومة فعالة للعلم والتكنولوجيا.

ويضيف آخر بعض المتطلبات الأساسية للتحول لاقتصاد المعرفة [1]:

- نشر ثقافة مجتمعية مشجعة للإبداع والابتكار وداعمة للبحث والتطوير، من خلال توفير بيئة تفاعلية مناسبة تحث الإنسان على المساهمة في إنتاج المعرفة،وتظهر إمكاناته وتشجعه على العطاء.
- خلق نظم إدارية ديناميكية ومنفتحة، بعيدة عن البيروقراطية ومواكبة للتغيرات المستمرة في العالم.
- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح.

وعلى العموم فإنه لتحقيق الإقلاع المعرفي والتحول نحو اقتصاد المعرفة، يتطلب توافر مجموعة من المتطلبات والشروط الأساسية، أهمها توفر بنى تحتية تكنولوجية وخاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتوفر قاعدة للبحث والتطوير، والاستثمار في الرأسمال البشري من خلال نظام تعليمي جيد[2]، ووجهة النظر هذه يؤيدها البنك الدولي من خلال وضعه إطارا عاما لاقتصاد المعرفة كما هو مبين في الشكل (03) التالي[3]:

[1]- علي بن حسن يعن الله القرني- مرجع سابق،ص.51

[2]- كمال منصوري، عيسى خليفي- اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة-المقومات والعوائق،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف،الجزائر، العدد 4، 2006،ص.55

[3]- جمال محمد غيطاس، مرجع سابق،ص.118

شكل رقم (03): ركائز إطار البنك الدولي لاقتصاد المعرفة

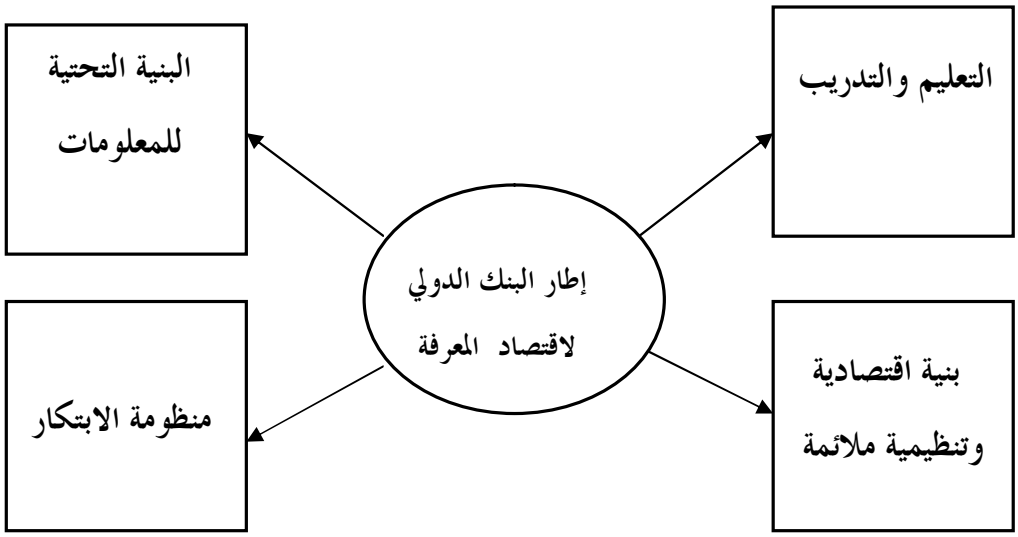

المصدر: الاسكوا، رؤية مقترحة لتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك،2008،ص.2

1- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

كما رأينا في المطلب الأول من المبحث الثاني، تعتبر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات العامل الأهم في تحديد مدى قدرة أي بلد على التحول والاندماج في اقتصاد المعرفة،حيث تشكل أعداد مشتركي الانترنت والهواتف الثابتة والنقالة وعدد الحواسيب الشخصية المؤشرات الأساسية لهذه البنية التحتية.

إن تشييد بنى تحتية تكنولوجية في إطار اقتصاد المعرفة، يكون أساسا بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كصناعة البرمجيات ومعدات الإعلام الآلي، ولذلك على الدول النامية أن تركز على جانب تكنولوجيا الإعلام والاتصال كي تندمج في اقتصاد المعرفة، ذلك أن الاستثمار في هذه الأخيرة أقل كلفة من عدم الاستثمار فيها[1].

2- التعليم:

تعتمد قدرة أي دولة على الاستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى السرعة التي يمكن من خلالها التحول إلى اقتصاد تعليمي، حيث يكون مدى قدرة الأفراد والشركات على إنتاج الثروة حسب قدرتهم على التعلم ومشاركة الإبداع، ولذلك فقد أصبح التعليم ضرورة حتمية لاقتصاد المعرفة[2].

[1]- كمال منصوري، عيسى خليفي- مرجع سابق،ص.55

[2]- سويلم جودة سعيد، مرجع سابق،ص.212

2-1- أهمية التعليم:

يحتل التعليم أهمية كبيرة في خدمة المجتمع والاقتصاد وتطورهما، ذلك لإسهامه في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، إذ يسهم التعليم في رفع كفاءة العنصر البشري وتنمية ملكاته الفكرية وقدرته على استيعاب المعارف والتقنيات الحديثة، ويجعل بالتالي الإنفاق على التعليم استثمارا بشريا يدر عائدا على الفرد والمجتمع.

ينظر اليوم إلى التعليم على أنه عملية إنتاجية تنموية، واستثمارا طول الأجل، ويمثل العمود الفقري لتقدم أي مجتمع، وبالإضافة إلى كونه الوسيلة الرئيسية لتأهيل الموارد البشرية، فمستوى أداء جميع المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية، يتوقف في نهاية الأمر على كفاءة القائمين عليه، فالتعليم اليوم أصبح ضرورة وليس ترفا، وهو مهمة تفرضها احتياجات المستقبل لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، فالتنمية البشرية هي تنمية الإنسان التي تركز على قدراته وبنائها وتعزيزها[1].

2-2- أولويات التعليم في اقتصاد المعرفة:

تتعدد وتتنوع أولويات التعليم في اقتصاد المعرفة،كما تختلف في مدى أهميتها وأولويتها من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر، وهذا يفرض ضرورة تحديد الأولويات بالشكل الذي يراعى فيه أهمية الأهداف التي يراد الوصول إليها، والتي تلبّي أكثر الاحتياجات التعليمية أهميةً للفرد والمجتمع، في ضوء الإمكانات والموارد المتاحة، إذ أن حاجة مجتمع معين قد تستدعي إعطاء الأولوية لأهداف يسعى الاقتصاد إلى تحقيقها. وبشكل عام يمكن أن تتضمن هذه الأولويات وبالذات في الدول النامية ما يلي[2]:

- تحديد معدلات النمو والتطوير في أنواع ومستويات التعليم المختلفة، في جوانبها الكمية والنوعية، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتي تمثل أهداف التنمية، مع إعطاء الأولوية في عملية التطوير الكمي والنوعي للتعليم للمناطق الريفية وتحقيق العدالة في توزيع الخدمات التعليمية، والدفع باتجاه إلزامية التعليم وتعليم الإناث ومحو أمية الكبار، من أجل توسيع مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهذا من شأنه أن يزيد من معارف ومهارات وإنتاجية الفرد المجتمع.

[1]- جمال داود سلمان، مرجع سابق:ص،ص.197-198

[2]- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص-ص.113-105

- اقتصاد المعرفة يفرض ضرورة منح الأولوية للتطوير النوعي لا الكمي للتعليم، بحيث يكون الاهتمام والتركيز على تطوير مضامين التعليم ومحتوياته وأساليبه وطرقه، ومواكبة للتطور التكنولوجي الواسع والمتسارع من ناحية، وتطور النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى.

- إعطاء الأولوية لتحقيق الترابط بين مراحل التعليم المختلفة، لأن ارتفاع مستوى التعليم في مرحلة معينة يؤدي إلى ارتفاع المستوى في المراحل الأخرى.

- التركيز على الجوانب ذات الطابع العملي والتطبيقي والذي يخدم النشاطات عموما، وبالأخص الاقتصادية منها، وبالذات الإنتاجية.

- التدريب:إعطاء الأهمية لعملية التدريب بحكم ارتباطه بالجوانب العملية والتطبيقية بدرجة أكبر، وبالشكل الذي يجعله أكثر ارتباطا بالتقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.

- المتابعة الذاتية والتعلم الذاتي: تعتبر المتابعة الذاتية ركنا هاما في تنمية الموارد البشرية، ذلك أن التعليم والتدريب لا يحققان كامل أهدافهما بدون توفر الاستمرارية، والتي تتحقق من خلال المتابعة الذاتية للأفراد والتعلم مدى الحياة، وهذا ما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع، وتطوير المعارف العلمية والعملية للمجتمع باستمرار، ويجعله قادرا على توليد التقنيات وأكثر قدرة على استخدامها وبكفاءة أكبر.

- اقتصاد المعرفة يركز على استغلال التقنيات الحديثة في مجال التعليم، والاستثمار الأمثل لتكنولوجيا التعليم والمعلومات للارتقاء بنوعية التعليم، وتحقيق مبدأي تعميم المعرفة وديمقراطية التعليم، واستكشاف واستخدام طرق جديدة للتعليم مثل التعليم الالكتروني، التعليم عن بعد[1].

- تعاون الدولة والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني مع منظومة التعليم في تحديد أهدافها وسبل تحقيقها، وبالأخص في حل مشكلات التمويل، سواء بزيادة الموارد أو بتقليل الإنفاق[2].

3- منظومة الابتكار (البحث والتطوير):

تتطلب عملية الإنماء الاقتصادي والاجتماعي أن يأخذ العلم والتقنية دورهما في هذه المجتمع، وذلك عن طريق البحث العلمي، لذلك فإن الدخول في اقتصاد المعرفة يتطلب الاهتمام بمراكز البحث والتطوير، وزيادة الإنفاق عليها، وخلق منظومة وطنية للإبداع تجمع بين الباحثين وأصحاب الأعمال في تطبيقات تجارية للعلوم

[1]- محمد سيد، تطوير التعليم ودوره في اقتصاد المعرفة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعليم الالكتروني والتعلم عن بعد،صناعة التعلم للمستقبل،الرياض، مارس، 2009

[2]- نادر فرجاني- النهضة واكتساب المعرفة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،بيروت،لبنان،2001،ص.79

والتكنولوجيا، ويقصد بهذه النظم التعاون الواسع بين الأعمال التجارية ومراكز التفكير من أجل تطبيق المفاهيم الإبداعية والتكنولوجية التي تعطي المنتجات والخدمات الميزة التنافسية، مما يساعد في تحقيق اقتصاد المعرفة[1].

3-1- مفهوم البحث والتطوير:

يمثل البحث العلمي مجموعة النشاطات التي تعتمد المعارف والخبرات والأفكار كمدخلات، وتحكمها منهجيات وأساليب تستخدم وسائط تنفيذية، تشمل المرافق والأجهزة والمعدات والأطر البشرية المدربة والمراجع، وتكون مخرجاتها أو نتاجها معرفة جديدة، أو هي توسيع لمعرفة قائمة أو تقنية أو تطوير لمنتج أو لنظام متداول، أو اكتشاف جديد، أو مجموعة من هذه المخرجات[2].

أما التطوير فهو أي نشاط منهجي يعتمد على المعارف العلمية الموجودة والتي تم التوصل إليها عن طريق البحث أو الخبرة العلمية، والذي يكون الهدف منه إنتاج مواد جديدة أو منتجات وآلات تستعمل في عمليات جديدة، أو إدخال تحسينات على المنتجات والآلات والأنظمة المستعملة[3].

تجدر الإشارة إلى أن البحث العلمي يقسم إلى نوعين وهما[4]:

- **البحوث الأساسية:** وهي التي تتجه نحو تحقيق إضافة للمعرفة العلمية، أي الإضافة إلى العلم في جوانبه النظرية، والذي يتحقق في مجالات المعرفة الإنسانية للعلوم ذات الطبيعة النظرية البحتة.
- **البحوث التطبيقية:** وهي البحوث التي من خلالها يتم تطبيق نتائج البحوث العلمية الأساسية في المجالات العلمية، بحيث تخدم ممارسة الإنسان لجوانب حياته المختلفة.

3-2- أهمية البحث والتطوير:

تتأتى أهمية البحث العلمي من كونه يسهم في زيادة المعرفة العلمية وتطويرها، وتطوير المعرفة التقنية المستندة إلى البحث العلمي والتي يتم استخدامها في مجالات الحياة المختلفة وبالذات الاقتصادية منها الإنتاجية والخدمية، وغيرها من مضامين اقتصاد المعرفة، وبالشكل الذي يقود إلى زيادة ثروة المجتمع وإنتاجية الاقتصاد،

[1]- جمال محمد غيطاس، مرجع سابق،ص.118.

[2]- زينة فائز محمد،دراسة العلاقة بين التعليم والبحث العلمي وأثر ذلك على التنمية في سورية،رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد جامعة تشرين،سورية،ص:23

[3]- كمال منصوري، عيسى خليفي، مرجع سابق،ص.56

[4]- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص،ص.126-125

ونوعية الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية سواء للمؤسسات أو الدولة.وتطوير نوعية رأس المال البشري وقدرات العاملين وخاصة في المجالات غير المادية كالمعلومات والبرمجيات والاتصالات والمنتجات الأخرى لاقتصاد المعرفة التي تزداد وتتعدد وتتحقق بشكل متسارع، وبالشكل الذي يجعلها المحرك الأساسي للنمو في اقتصاد المعرفة[1].

3-3- متطلبات البحث والتطوير في اقتصاد المعرفة: إن البحث العلمي والتطوير يقتضي توفر العديد من المقومات والمتطلبات التي تتمثل فيما يلي[2] :

- وجود إستراتيجية واضحة ومدروسة مسبقا للبحث العلمي بنوعيه، تحدد مجالاته وأهدافه وأولويات المجتمع وإمكاناته.
- وجود المؤسسات الفاعلة التي تتولى مهمة البحث العلمي والتطوير، ودعمها بالإمكانات المادية والكوادر البشرية.
- توفر الأطر التي تنظم نشاطات البحث العلمي والتطوير بالشكل الذي يتيح دعمه وتشجيعه، وتوفر الاستقلالية والحرية للقيام به دون قيود.
- توفر البيئة العامة والتي تضمن الوعي المجتمعي بأهمية البحث والتطوير.
- ربط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بحيث تتحقق نتائج نافعة وملموسة من نتائجه.
- تطوير التعليم والتدريب كما ونوعا، وخاصة في الجوانب التطبيقية بالشكل الذي يساهم في تطوير البحث والتطوير.
- تحفيز العملين في مجال البحث والتطوير.
- تيسير سبل الاطلاع على المعلومات، وعلى نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي تتحقق في العالم وبشكل واسع، وذلك من خلال توفير البنية التحتية والأجهزة والوسائل التي تتيح ذلك.
- التعاون الدولي بالشكل الذي يتيح المعلومات وتطوير الاتصالات والبنية التحتية، وتوفير القدرات البشرية والفنية والمادية والمالية للقيام بنشاطات البحث والتطوير.
- ضرورة التركيز على كافة أنواع البحوث وبالشكل الذي يتناسب مع أهميتها وأولويتها.

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص. ص.120-122

[2]- نفس المرجع السابق، ص.ص.134-138

4- البيئة الاقتصادية والتنظيمية الملائمة (المحفزة):

تتطلب هذه الملائمة ما يلي[1]:

- ضرورة وجود جهاز تنظيمي قادر على خلق بيئة تنافسية منظمة للشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يضمن وجود سياسات للمنافسة العادلة وضمان حرية المستهلك.
- تشجيع وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص مما يعد حافزا رئيسيا لتطوير قطاع المعلومات والاتصالات.
- تأسيس هيئات خاصة بتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير بيئة الأعمال.
- تأسيس هيئات خاصة بتنظيم قطاع الاتصالات وتفعيل دورها.
- توفير بيئة مواتية للاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال، تطوير مناطق تكنولوجية مؤهلة لجذب الشركات المحلية والأجنبية، ومنحها الحوافز الضريبية والاستثمارية.
- ضرورة اهتمام الحكومات بتهيئة بيئة تشريعية مواتية لتطوير القطاعات النشطة في مضامين اقتصاد المعرفة.

المطلب الثاني: المحركات الدافعة لاقتصاد المعرفة

هناك العديد من المحركات التي دفعت ومازالت تدفع باقتصاد المعرفة إلى مزيد من الأهمية والتطور، رغم أنه من الصعب جدا الفصل بينها،كونها مفاهيم متشابكة ومرتبطة مع بعضها، ويصعب عد أحدها سببا والآخر نتيجة؛ ويرى (**باسم غدير**) أن أهم هذه المحركات الدافعة هي[2]:

- العولمة.
- الشركات متعددة الجنسيات.
- الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة.

[1]- الإسكوا، رؤية مقترحة لتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة،2008،مرجع سابق،ص.11

[2]- باسم غدير غدير، مرجع سابق، ص.138

فقد تسببت ثورة المعلومات في تضاعف المعرفة الإنسانية وتراكمها بسرعة كبيرة، وخصوصا المعرفة العلمية والتكنولوجية، وأدت العولمة إلى إسقاط حواجز المسافات والزمان، وساهمت الشركات متعددة الجنسيات بشكل كبير في نقل المعرفة وتطويرها وزيادة حدة المنافسة العالمية، فقد أصبح التقدم التكنولوجي المعاصر هو الحلقة الحاسمة لتحقيق التقدم الاقتصادي، وكان نتيجة ذلك أن تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد أساسا على المعرفة العلمية أو الاقتصاد المبني على المعرفة*.

1- العولمة

1-1- العولمة واقتصاد المعرفة: إن فكرة اقتصاد المعرفة ترتبط ارتباطا وثيقا بمؤشرات التقدم التقني على النمو الاقتصادي، وفي ظروف تكامل الاقتصاد وانفتاحه متأثرا تأثرا كبيرا بالعولمة التي أخذت باجتياح دول العالم ورمت بظلها على الجميع، فلم تعد هناك حدود جغرافية، وأصبح العالم قرية صغيرة[1].

وهناك اعتماد وتأثير متبادل بين العولمة واقتصاد المعرفة، هذا الأخير وما يتضمنه من ثورة في المعلومات المستندة إلى الاستخدام المكثف للعلم في النشاطات كافة، وبالذات الاقتصادية منها، والتي تتنوع وتزداد بدرجة كبيرة ويجري انتشارها عبر العالم، ومع إلغاء المكان والزمان، بحكم التطورات التي تتضمنها ثورة المعلومات، وبالذات التطور السريع والواسع في الاتصالات، وباستخدام التقنيات التي يتيحها اقتصاد المعرفة كالحاسوب والانترنت، ووسائل الاتصال الأخرى، والتي جعلت التطور المعرفي يتخطى وبتجاوز حدود الدول، بحيث يكون ظاهرة عالمية، وبهذا تتم عولمة المعرفة، ومن ثم يصبح من الصعب الفصل بين اقتصاد المعرفة والعولمة[2].

يؤكد كثير من المراقبين أن العالم اليوم يتحول نحو اقتصاد المعرفة، إذ ينظر إلى المعرفة على أنها أمر حيوي لتوسيع نطاق هذا الاقتصاد العالمي، فقد أشار (Martin Carnoy and Diana Rhoten) إلى أنه إذا كانت المعرفة أمراً أساسيًّا للعولمة، فإنه ينبغي أن يكون للعولمة أيضاً تأثير عميق على نقل المعرفة، وبالمثل، لاحظ (Giddens) أن تكثيف العولمة يتأثر بشدة بثورة تقنيات المعلومات، في حين يصبح اقتصاد المعرفة نفسه عالمياً، ويشير (Houghton and Sheehan)إلى أن كلاً من كثافة المعرفة في الأنشطة الاقتصادية، وازدياد العولمة في الشؤون الاقتصادية هما بمثابة القوى الرئيسة في إنتاج الاقتصاد المعرفي[3].

---

* - نظرا لكثرة الكتب والبحوث التي تناولت العولمة والشركات متعددة الجنسيات بالدراسة، وتجنبا للخروج عن موضوع البحث، تعمدنا عدم الخوض في المفاهيم والنقاشات والجدل العالمي حولها.

[1]ـــ باسم غدير غدير، مرجع سابق، ص 70.

[2]ـــ فليح حسن خاف، مرجع سابق،ص،ص.211ـــ212

[3]- العولمة والاقتصاد المعرفي اتجاهان دافعان في التعليم العالي،مقال الكتروني على موقع مرصد التعليم العالي السعودي، متاح على الرابط:

يرى (نبيل علي) أن العولمة تمارس دورا أساسيا في توجيه عملية أنتاج المعرفة عموما والمعرفة التكنولوجية على وجه الخصوص، وهناك شواهد عديدة تؤكد ذلك منها[1]:

- تركز صناعة الدواء على إنتاج الأدوية الأكثر ربحية، كعقاقير ومساحيق التجميل عوض الأدوية الأكثر ضرورة مثل مقاومة الأوبئة والأمراض المتفشية.

- استخدام تكنولوجيا المعلومات - في البداية- في المجال العسكري ثم المجال التجاري، و لم يتم استخدامها في المجال التعليمي والثقافي إلا في مرحلة متأخرة، أي بعد أن أصبحت عولمة التعليم رافدا مهما من روافد العولمة، وبعد أن اتضحت أهمية البعد الثقافي في تسويق منتجات اقتصاد المعرفة، وأن البرمجيات التعليمية في طريقها لكي تصبح سوقا هائلة، في ضوء تنامي توجه التعلم الذاتي، والتعلم المستمر مدى الحياة.

- إعطاء الأولوية في الموجة الأولى من تطبيقات التكنولوجيا النانوية لإنتاج سلع استهلاكية، بدلا من إعطاء الأولوية لمجالات حماية البيئة، والتغلب على مشكلة تلوث الهواء التي يمكن أن تساهم فيها هذه التكنولوجيا بدرجة كبيرة.

1-2- المضامين الأساسية للعولمة في اقتصاد المعرفة:

تتضمن العولمة في ظل اقتصاد المعرفة استخدام العديد من الأدوات والوسائل والصيغ التي تستخدم في فرض التوجه نحو العولمة، والتي يتمثل أهمها في الجانب الاقتصادي[2]:

- حرية حركة رؤوس الأموال وانتقالها عن طريق عمليات التعامل في الأسواق المالية والنقدية، وعمليات الإقراض والاقتراض من خلال المؤسسات المالية والمصرفية، والتي ازدادت واتسعت نتيجة التطور التقني المتسارع وتوفر وسائل الاتصال السريعة وانخفاض التكلفة، على غرار التعامل الالكتروني، التمويل الالكتروني وغيره.

- حرية حركة وانتقال السلع والخدمات عن طريق تحرير التجارة بشقيها (التصدير والاستيراد)، وباستخدام الوسائل التقنية المتقدمة التي يتيحها اقتصاد المعرفة، وبالشكل الذي يجعل السوق عالميا، وهذا من خلال التجارة الإلكترونية.

---

http://ohe.gov.sa، تم تصفح الموقع يوم:2011/10/14

[1]- نبيل علي، العقل العربي ومجتمع المعرفة مظاهر الأزمة واقتراحات للحلول،الجزء الأول،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،2009،ص،ص.22-23

[2]- فليح حسن خاف، مرجع سابق،ص: 225

- تحويل النشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، من خلال عمليات الخصخصة والتي يعم الأخذ بها في معظم دول العالم تماشيا مع اتجاهات العولمة في ظل اقتصاد المعرفة الذي يتم في إطار رأسمالي.

- تحديد درجة تدخل الدول بأدنى وأضيق نطاق ممكن، من خلال العمل على توفير حرية أكبر للقيام بالنشاطات الاقتصادية وممارستها، وعن طريق إتاحة حرية العمل للقطاع الخاص للقيام بها بدون إعاقة وتدخل من الدولة.

لذلك ونتيجة لما سبق تم التوجه في ظل اقتصاد المعرفة، وارتباطا بما تقتضيه مضامينه نحو العمل على العولمة في المجالات الأساسية التالية[1]:

- عولمة المنتجات المتصلة بالتقنيات المتقدمة والتي يتضمنها اقتصاد المعرفة، والمرتبطة بثورة المعلومات والبرمجيات، والاتصالات والتقنيات المتطورة الأخرى ذات الصلة بذلك، واستنادا إلى ما توفره حقوق الملكية وبالذات الفكرية منها، وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها.

- عولمة التمويل من خلال حرية انتقال رؤوس الأموال عن طريق المالية والنقدية الدولية، نتيجة استخدام التقنيات الجديدة في حركتها وانتقالها من مكان لآخر.

- عولمة التجارة من خلال حرية انتقال السلع والخدمات، وبالشكل الذي أصبحت معه سوق السلع والخدمات عالمية، وهو الأمر الذي يحفز على التوسع في الإنتاج وزيادته.

وقد تم الاستناد في عولمة اقتصاد المعرفة إلى مؤسسات دولية قوية، سواء تلك التي تعمل في مجال التمويل الدولي وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسساته، أو الشركات متعددة الجنسيات في إطار الإنتاج والاستثمار والأعمال والتجارة وبدعم من المنظمة العالمية للتجارة، وحقوق الملكية الفكرية، وهو الأمر الذي تؤدي فيه الدول المتقدمة دورا هاما ورئيسيا، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالشكل الذي يتم من خلاله فرض عولمة اقتصاد المعرفة[2].

2- الشركات متعددة الجنسيات

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات الأداة الرئيسية للعولمة، وهذه الشركات تتكوّن من عدة فروع تتوزع في أنحاء العالم، وتتسم بعدم تمركز الإنتاج والتسويق في مكان واحد، وتمتلك رؤوس الأموال ضخمة تحرّكها

[1]- فليح حسن خاف، مرجع سابق،ص:226،228

[2]- نفس المرجع السابق، ص، ص:228

بكل حريّة في أنحاء العالم، مستفيدةً من قوانين حرية التجارة العالمية[1]، بحيث أصبحت هذه الشركات تسيطر على العديد من النشاطات عبر العالم، والتي منها[2]:

- سيطرتها على النشاطات الاستثمارية والإنتاجية وبالذات الصناعية منها، وكذلك النشاطات التسويقية.
- سيطرتها على النشطات الاستثمارية، والتي توفر القدرة الإنتاجية.
- تحكّمها بالقدرات التكنولوجية، وذلك من خلال امتلاكها القدرات المرتبطة بتوليد المعرفة التكنولوجية ونقلها، ولاشك أن هذه السيطرة تعطيها القدرة على الابتكار والإبداع، والتوجه نحو مجالات إنتاج تقل فيها المدخلات المادية وبدرجة كبيرة، كما هو الحال في العديد من المجالات الهامة والحيوية للتقنيات المتقدمة حاليا، ومثال ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة المرتبطة منها بالبرمجيات والمجالات الأخرى التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.
- سيطرتها على النشاطات التمويلية، والتي من خلالها تتاح لها السيطرة على النشاطات الأخرى الاستثمارية والإنتاجية والتسويقية والتكنولوجية وغيرها.
- سيطرتها على المعرفة العلمية المرتبطة بالتطور العلمي، والمعرفة العملية المرتبطة باستخدام التطور العلمي في المجالات العملية، من خلال سيطرتها على البحث العلمي، والتطوير التكنولوجي.

تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من مضامين اقتصاد المعرفة، حيث أنه في سعيها الدائم للربح، تعتمد على تجزئة عمليات الإنتاج وتوطين حلقات الإنتاج في بلدان مختلفة من العالم- بحثا عن تخفيض التكاليف-، مستفيدة في من التطور التكنولوجي الكبير في مجال الاتصالات والمعلومات. ومن ثم، فإن ما يميز نسق عمل الشركات متعددة الجنسيات في عصر العولمة، هو تنظيم أنشطتها في شكل شبكة مترابطة فيما بينها[3]، وتساهم هذه الشركات في دفع اقتصاد المعرفة من خلال إنفاقها الكبير على البحث والتطوير، حيث تعتبر المحرك الرئيسي له إلى جانب الدول المتقدمة، ففي أواخر الثمانينات من القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا تنفق ما إجماله 630 مليون دولار يوميا على البحث والتطوير، وقفز

[1]- جمال داود سلمان، مرجع سابق،ص.200

[2]- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص،ص.191-194

[3]- كلثوم كباني،التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2008،ص.pdf/103 متاحة على الموقع: http://theses.univ-batna.dz

هذا الرقم ليصل إلى مليار دولار سنة 1993[1]، واستمر الإنفاق في الارتفاع، وهو ما يشير إليه الجدولين التاليين:

الجدول رقم(05): إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير،في العالم خلال الفترة 1991-2002 (مليار دولار وبالنسبة المئوية)

السنوات	1991		1996		2001		2002	
المناطق	القيمة	الحصة إلى إجمالي الإنفاق العالمي	القيمة	الحصة إلى إجمالي الإنفاق العالمي	القيمة	الحصة إلى إجمالي الإنفاق العالمي	القيمة	الحصة إلى إجمالي الإنفاق العالمي
العالم	438	100	575.6	100	661.4	100	676.5	100
الدول المتقدمة	427	97.48	531	92.25	605	91.47	619	91.50
الدول النامية	10.9	2.49	39.5	6.86	51.9	7.85	51.6	7.63

Source: UNCTAD, world .investment report 2005:transnational corporations and the internationalization of R& D,2005,p.287

من خلال الجدول (05)، نلاحظ أن مساهمة الدول النامية في الإنفاق على البحث والتطوير تكاد تكون معدومة مقارنة مع نسبة مساهمة الدول المتقدمة.

أما فيما يخص الشركات متعددة الجنسيات فإن نصيبها من الإنفاق على البحث والتطوير، يبلغ قرابة نصف الإنفاق العالمي، كما يبلغ على الأقل ثلثي إنفاق مؤسسات الأعمال على البحث والتطوير(والذي يقدر بحوالي 450 مليار دولار)[2].

[1]- كلثوم كباني، مرجع سابق، ص.114.

[2]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2005:الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، استعراض عام، الأمم المتحدة،نيويورك وجنيف،2005،ص.30.

جدول رقم (06): أكبر عشرون شركة منفقة على البحث والتطوير في العالم سنة 2003 (مليون دولار)

World				Developing economies, South-East Europe and CIS			
R&D		World		R&D		World	
6 841	United States	Ford Motor	1	2 740	Republic of Korea	Samsung Electronic	33
6 504	United States	Pfizer	2	734	Republic of Korea	Hyundai Motor	95
6 409	Germany	DaimlerChrysler	3	612	Republic of Korea	LG Electronics	110
6 340	Germany	Siemens	4	342	Taiwan Province of China	Taiwan Semiconductor	178
5 688	Japan	Toyota Motor	5	265	China	PetroChina	219
5 199	United States	General Motors	6	228	Bermuda	Accenture	255
4 929	Japan	Matsushita Electric	7	227	Republic of Korea	Korea Electric Power	258
4 763	Germany	Volkswagen	8	219	Republic of Korea	KT	267
4 614	United States	IBM	9	197	Bermuda	Marvell Technology	298
4 577	Finland	Nokia	10	196	Republic of Korea	POSCO	300
4 557	United Kingdom	GlaxoSmithKline	11	183	Brazil	Petroleo Brasileiro	317
4 272	Johnson & Johnson	United States	12	172	Republic of Korea	SK Telecom	328

Source: UNCTAD, world .investment report 2005: transnational corporations and the internationalization of R& D, p.120

من الجدول (06) نلاحظ أن، الشركات متعددة الجنسيات تستأثر بنصيب الأسد من الإنفاق على البحث والتطوير، وأن أغلب هذه الشركات تعمل في مجال تقنيات الاتصالات والبرمجيات، وصناعة الأدوية والتكنولوجيا كثيفة المعرفة.

3- الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة

يشهد العالم اليوم ثورة علمية تكنولوجية كبيرة تسمى أحيانا بالثورة الثالثة، والتي تشـــكل انعطافـــا تاريخيا كبيرا في حياة البشرية، وتتجلى في أعلى قممها بثورة المعلومات والاتصالات.

ويمكن تعريف الثورة العلمية التكنولوجية بأنها" *تجديد جدري للقوى المنتجة على أساس استخدام المبادئ العلمية الجديدة في الإنتاج وتحويل العلم إلى قوة منتجة مباشرة للمجتمع، وهذا بدوره يؤدي إلى الانتقال إلى مرحلة جديدة نوعيا في تطور الإنتاج الآلي الكبير*"[1].

[1]- باسم غدير غدير، مرجع سابق،ص.171.

ترتبط التكنولوجيا باقتصاد المعرفة ارتباطا وثيقا، فهي من مخرجات اقتصاد المعرفة، وتشكل أحد أهم محركاته الدافعة، إذ أن التكنولوجيا كإحدى صور تجليات المعرفة تعد وقودا محفزا للتطور الدائم ويعطي اقتصاد المعرفة أبعاده العصرية والمستقبلية[1].

المعرفة التكنولوجية هي اليوم أساس النشاطات الاقتصادية، فقد أكد **شومبيتر** العلاقة بين المعرفة التكنولوجية والنمو الاقتصادي، حيث اعتبر النمو الاقتصادي الذي يتحقق في الاقتصاد هو نتيجة للتطورات التكنولوجية الناجمة عن المعرفة التكنولوجية.حيث اعتبر أن عملية التجديد في النشاطات الاقتصادية مرتبطة باستخدام الابتكار والاختراعات في القيام بهذه النشاطات وتوسيعها[2]، فقد ازدادت أهمية التكنولوجيا بسبب ثورة المعرفة التي تضمنت تطورا واسعا في المعارف العلمية، وخاصة في مجالات التقنية عالية المستوى، والتي ترتبط بثورة الحاسوب، وثورة المعلومات والاتصالات، وكذلك بالتطورات في ميادين أخرى ذات صلة بثورة المعرفة، مثل التكنولوجيا الحيوية، تكنولوجيا الفضاء، تكنولوجيا الطاقة، التكنولوجيا الصيدلانية والطبية والتعليمية، وغيرها من الجوانب المرتبطة باقتصاد المعرفة.

فعلى سبيل المثال أصبحت الشبكة العالمية تلعب دور المنصة الرئيسية لعصر المعلومات والبنية الأساسية في مجال الأعمال، فأضحت وسيلة هامة لإنجاز المعاملات بمختلف أنواعها، من بينها الترويج والإعلان والتسويق وصولا إلى بيع وشراء الخدامات،كما ظهر نوع جديد من الأعمال المحلية والدولية تمثل في إنجاز مختلف المعاملات والصفقات التجارية والمالية الكترونيا، حيث بلغ حجم التجارة الالكترونية 135 مليار دولار سنة 2003 [3].هذا بالإضافة إلى كون الانترنت سلعة اقتصادية في حد ذاتها، فقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت عبر العالم أكثر من ملياري مستخدم سنة 2010[4]، وبالإضافة إلى الثورة التكنولوجية التي عرفها مجال المعلومات والاتصالات والحواسب، فقد مس هذا التطور ميادين أخرى منها، الهندسة الوراثية، صناعة الأدوية، الزراعة..الخ.

[1]- باسم غدير غدير، مرجع سابق، ص.163

[2]- فليح حسن خاف، مرجع سابق،ص،ص.143-144

[3]- كلثوم كباني،مرجع سابق،ص،ص.110-111

[4]- موقع إحصائيات الانترنت في العالم(IWS) :تم تصفح الموقع يوم:2011/09/05: http://www.internetworldstats.com

خلاصة الفصل:

أضحت المعرفة تشكل موجودا أساسيا وموردا هاما من الموارد الاقتصادية، وأصبحت المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية، وتبرز معالم الأهمية القصوى لهذا الموجود من حقيقتين رئيستين مفادهما: أن التراكم المعرفي الإنساني والمهارات والإمكانات التي نتجت عن هذا التراكم، أسفر عنها تحسن مستويات المعيشة، وتحقيق الرفاهية للعديد من الدول التي أفلحت في تطويع تلك المعارف والمهارات بغرض زيادة مستويات إنتاجها، فبتفعيل المعارف المتراكمة، وتجديدها وتحديثها باستمرار ووضع النظم الفعالة للاستفادة منها، استطاعت بعض الدول أن تتفوق على دولا أخرى تقدما وتنمية، وبناء إمكانات متجددة، أما الحقيقة الثانية: فترتبط بالتطور الهائل والسريع في تقنيات المعلومات ونظم الاتصالات وتطبيقاتها، وانتشارها بتكاليف معقولة على نطاق واسع، وتفعيلها للتعامل مع المعرفة بيسر وسهولة وسرعة، فقد فتحت هذه التقنيات أبوابا جديدة لانتشار المعرفة، وفوائد مكنت كثيرا من الدول الطامحة إلى التقدم من العمل على تقليص الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة الأخرى، ومن تطوير إمكاناتها ومكانتها على حد سواء.

وفي نفس السياق، فإن الاهتمام بالتقدم والتنمية في عصرنا هذا يحتم ضرورة تفعيل المعارف لبناء إمكانات متجددة على الدوام، وتعميق الاستفادة من تقانات المعلومات والاتصالات على أكمل وجه مُمكن، وصولا إلى بناء يحقق التنمية الاقصادية المنشودة، بوسائل جديدة تخفض من الاعتماد على الموارد القابلة للنضوب، وتضمن مستقبلا قابلا للاستدامة.

الفصل الثالث: اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية المستدامة, علاقة وتحديات

تمهيد

المبحث الأول : علاقة اقتصاد المعرفة بالتنمية البشرية المستدامة

المطلب الأول: الاستثمار في بناء الإنسان لتحقيق التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة.

المطلب الثاني : العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية المستدامة.

المبحث الثالث : سياسات التنمية البشرية المستدامة

المطلب الأول : سياسة محاربة الفقر والقضاء على البطالة.

المطلب الثاني : سياسة الحكم الراشد

المطلب الثالث : سياسة التعليم واكتساب المعرفة.

المبحث الثاني : تحديات التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة عالميا وعربيا

المطلب الأول : تحديات التنمية البشرية.

المطلب الثاني : تحديات اقتصاد المعرفة

خاتمة الفصل

تمهـــــد:

تعد المعرفة المحور الأساس في عملية التنمية البشرية المستدامة التي تهدف إلى الارتقاء بقدرات وخيارات الإنسان والمجتمع ككل، خاصة في ظل العولمة، التي يحركها الابتكار والإنتاج المستمر للمعرفة، والولوج السلس للمعلومة عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن المرحلة التي يعيشها الإنسان اليوم تحمل في طياتها تغيرات متسارعة ومتنوعة، لعل من أبرزها الاعتماد على العقل البشري المبدع، والتدفق السريع للمعلومات والمعرفة، وعولمة المعارف والاقتصاد، وبروز العديد من المشاكل البيئية والصحية وغيرها من الإشكاليات التي باتت تهدد الإنسان.

إن الدول العربية، ورغم ما تملكه من موارد مادية، مالية، بشرية... وضخامة إنفاقها على التعليم والصحة والبنى التحتية للاقتصاد ككل، وتراجع معدلات الفقر فيها، إلا أن أغلبها لم تستطع الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية واقتصاد المعرفة إلى المستوى الذي يقابل حجم استثماراها ومواردها، حيث مازال الإنسان العربي منقوص الخيارات ويرضخ تحت وطأة الفقر وكل أشكال الاستبعاد، ومستهلكا ومستوردا للمعرفة دون القدرة على إنتاجها.

ويهدف هذا الفصل إلى الوقوف عند طبيعة التحديات التي واجهت ولازالت تواجه الدول لعربية في سعيها لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والاندماج في منظومة اقتصاد المعرفة، فمن خلال المبحث الأول سيتم التطرق إلى العلاقة بين التنمية البشرية واقتصاد المعرفة، أما المبحث الثاني فسيبحث أهم السياسات المتبعة لتحقيق التنمية البشرية، والمبحث الثالث سيسلط الضوء على التحديات التي تقف أمام تحقيق التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية.

المبحث الأول: علاقة اقتصاد المعرفة بالتنمية البشرية المستدامة

تسعى كل دول العالم للتوجه نحو اقتصاد المعرفة، وتعتمد في سعيها هذا على تحسين التنمية البشـــرية، وذلك من خلال تعليم جيد وتوفير الصحة والدخل لمواطنيها، لذلك سوف يتناول هـــذا المبحـــث، أهميـــة الاستثمار في بناء الإنسان لتحقيق التنمية البشرية واقتصاد المعرفة في المطلب الأول، وعلاقة اقتصـــاد المعرفـــة بالتنمية البشرية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الاستثمار في بناء الإنسان لتحقيق التنمية البشرية واقتصاد المعرفة

تسعى جميع دول العالم كي تحصل على قيمة أعلى واقتصاد يتمتع بمهارات عالية، مدركة أن الخطـــوة الأولى لتحقيق هذه الأهداف هو بالحصول على قوى بشرية تتميز بتعليم جيد.

دأبت كثير من الدول المتقدمة على صنع اقتصاد المعرفة بواسطة التنمية البشرية لشعوبها، باعتبار الإنسان هو المحرك الرئيسي للتقدم العلمي، التكنولوجي، الاقتصادي والاجتماعي، والاســـتثمار في تنميـــة القـــدرات الإنسانية والموارد البشرية يكون من خلال التعليم والتدريب، والتوجه نحو تنمية قدرات الابتكار والاختـــراع والمعرفة، هو بمثابة دفع لعجلة التنمية التكنولوجية، وبالتالي دفع للنمو الاقتصادي والاجتماعي؛ فقد تفطنـــت الدول كما المنظمات إلى العائد المباشر للاستثمار في التعليم، واتجهت الدول المتقدمة والشركات إلى استحداث أساليب جديدة للتعليم والتدريب تتماشى مع التطور التكنولوجي وتدعمه لتوفير مخرجات وكفاءات جيـــدة لسوق العمل.

1- أبعاد الاستثمار في رأس المال البشري

يمكن تلخيص الأبعاد الإستراتيجية للاستثمار في رأس المال البشري في النقاط التالية[1]:

البعد الثقافي: حيث ينعكس تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بما يخص وطنه من العقائد الدينية والتراث الثقافي واللغة والآداب، وازدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله.

[1]- أماني خضر شنتوت،تنمية الموارد البشرية كمدخل استراتيجي لتعظيم الاستثمار في رأس المال البشري، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية بغزة،2009،ص.25

البعد الاقتصادي: من خلال الموارد البشرية المؤهلة والمدربة يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بما يحقق التقدم للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليما وتدريبا لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة تسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية.

البعد الاجتماعي: من المعروف أن التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية، إضافة إلى تأثيره الملموس في شعور الإنسان بالذات.

البعد العلمي: حيث يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير بما يسهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.

البعد الأمني: حيث تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة والتي تتناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي والتدريبي مما يسهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع، إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار.

2- الاستثمار في رأس المال البشري من منظور التنمية البشرية المستدامة

إن زيادة القدرات البشرية (التعليم، التدريب، الصحة، الدخل..) هو مفتاح النجاح الاقتصادي في الاقتصاد العالمي الحالي الذي تتنافس فيه الدول على العمالة الماهرة والأفكار، حيث نجد حكومات العالم تستثمر في مواردها البشرية وبوثيرة متزايدة، وذلك برفع مستوى المعيشة، فضلا عن زيادة الإنتاجية وجلب رؤوس الأموال وتعزيز القدرة على الكسب من كل أفراد المجتمع، وتحسين الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية[1].

كما جاء في المبحث الأول من الفصل الأول، فإن التنمية البشرية تعتبر الإنسان محورا للتنمية وهدفا لها في آن واحد، وتعتبر النمو الاقتصادي وسيلة لتوسيع الخيارات المتاحة أمام الأفراد، في إطار يربط التنمية بتوفير حياة توافق آمالهم ويسمح لهم باستغلال تام ومتناغم لقدراتهم وبعيشة خلاقة ومنتجة؛ كما تعتبر الإنتاجية

[1] - julia c. devlin, **challenges of economic development in the middle east and north Africa region, World Scientific Studies in International Economics Vol. 8,2010,** p.361

مكونا هاما وأساسيا للتنمية البشرية المستدامة[1]، فلا يمكن تحقيق تنمية بشرية مستدامة بدون كفاءة ومردودية اقتصادية للأفراد، وخاصة في ظل التطورات العالمية في مختلف الميادين وأهمها المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية.

وإذا كان مفهوم " تنمية الموارد البشرية "أو "رأس المال البشري " قد أسس بهذا الاتجاه، رغم الانتقادات التي تعرض لها هذا المفهوم ومن أهمها: أنه ليس مقبولا اعتبار الإنسان كالموارد الأخرى (الموارد الطبيعية ورأس المال المادي والمالي) واختزال التنمية في مفهوم الإنسان الاقتصادي منتجا ومستهلكا، إلا أن التنمية تحتاج إلى مؤسسات فعالة وكوادر بشرية كفأة[2]، ولهذا فإن التنمية البشرية المستدامة تؤكد على ضرورة الاهتمام بتطوير رأس المال البشري (تنمية الموارد البشرية)، وهذا من باب أنه يجب التركيز على الجوانب غير الاقتصادية الضرورية لعملية التنمية مع عدم إهمال الجوانب الاقتصادية، لهذا نجد اليوم الكثير من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء تدرك أن الاستثمار في الدائرة الاجتماعية عملية مجدية اقتصاديًا ومكون أساسي من مكونات التنمية، وبخاصة في البلدان ما بعد الصناعية التي يقوم نجاحها على تبلور الاقتصاد المعرفي في الإنتاج (أي تحسين نوعية اليد العاملة)، وفي الاستهلاك (أي تطوير أذواق المستهلكين في السوق)[3].

ويتفق معظم الاقتصاديين أن الموارد البشرية لأي أمة هي التي تقرّر صفة ودرجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس عوامل رأس المال والموارد المادية لوحدها، وفي هذا المجال يقول البروفسور فريدريك هاريسون(Fredreick harison) من جامعة **برنسون** الأمريكية: إن الموارد البشرية تؤلف القاعدة النهائية لثروة الأمم، وان رأس المال والموارد الطبيعية هي عناصر إنتاج مؤثر فيها (passive)؛ بينما البشر هم العناصر الفاعلة (Active) والذين يراكمون رأس المال ويستغلون الموارد ويؤسسون المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويحملون التنمية القومية إلى الأمام[4].

ويكون تكوين رأس المال البشري من خلال تحسينات في التغذية وفي الصحة وفي المكاسب في المعرفة والمهارات، ويترجم تكوين رأس المال البشري عن طريق زيادة الإنتاجية وعن طريق تعزيز نوعية الحياة على نحو مباشر.

[1]- المعتصم بالله الجوارنة،دينة محمد وصوص، مرجع سابق،ص.44

[2]- ابراهيم الدوي، الاتجاهات الحديثة في التنمية البشرية، مقال الكتروني،تم التصفح يوم:15-01-2012، الرابط:
http://www.hrdiscussion.com/hr14760.html

[3]- هدى زوير،عدنان داود،مرجع سابق،ص.113

[4]- محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق،ص.ص.375-376

تؤكد الأدبيات الاقتصادية أن البلدان التي تمتلك رأس مال بشري جيد تحقق معدلات نمو مرتفعة[1]، لذلك تبرز أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره أفضل أنواع رأس المال قيمة، فهو مفتاح تقدم الأمم والشعوب، والاقتصاد في حد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يستغل في دفع عجلة التقدم، ولن يتأتى تفعيل دوره في توليد القوى المنتجة إلا من خلال تنمية الموارد البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات إبداعية وتقنية ذات إسهامات فاعلة متنوعة في تحقيق التقدم المنشود، والأمثلة على تأثير الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي متعددة، كما هو الحال في اليابان والصين ودول جنوب شرق أسيا التي تمكنت من تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، واستطاعت تخطي حاجز التخلف وتبوأ مكانة متقدمة بين دول العالم اعتمادا على ما تملكه من موارد بشرية حرصت على تأهيلها وتنمية مهاراتها وقدراتها، كما أن ما يشهده العالم الآن من تطور علمي، خاصة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، إنما يعود في المقام الأول إلى ما تم تأهيله من قدرات وكفاءات عالية من العنصر البشري[2].

3- أهمية الاستثمار البشري للاندماج في اقتصاد المعرفة

ظهر الاقتصاد القائم على المعلومات والمعرفة ليركز الاهتمام على إنتاج وتبادل المعرفة، مما أجبر الحكومات وشركات الأعمال المعاصرة على استثمار المعطيات الجديدة لاقتصاديات المعرفة في تعزيز الأداء التنافسي سعيًا لسد فجوة المعرفة.

ويعد رأس المال البشري العمود الفقري لاقتصاد المعرفة والمفتاح الرئيس لنجاح التنمية المستدامة، فبعض البلدان النامية في محاولاتها التنموية، حاولت تقليد الأفكار دون الوسائل وسارعت إلى توفير رؤوس الأموال من الخارج، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق النتيجة المرغوب فيها؛ وهذا راجع إلى اعتماد الاستثمار المالي والمادي وسيلة في عملية التنمية[3]، وعدم الانتباه إلى أهمية الاستثمار في العوامل غير الملموسة كالبشر والموارد البشرية خصوصا، والبحث والتطوير والتنمية التنظيمية والبرمجيات، هذا من جهة، وحقيقة انكماش الأهمية النسبية للاستثمار في السلع المادية من جهة أخرى[4].

---

[1]- المعهد العربي للتخطيط، التقدم التقاني والاستثمار في رأس المال البشري، متاح على الرابط التالي:
تاريخ التصفح:2012/01/15، http://www.arab-api.org/course14/c14_4_1.htm

[2]- الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة، مرجع سابق،ص.20

[3]- هدى زوير، عدنان داود، مرجع سابق، ص.117

[4]- بن نافلة قدور،مزريق عاشور، مداخلة بعنوان: اقتصاد المعرفة موارده رأس مال فكري وسلعه معلومات، ملتقى رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة"،13-14 ديسمبر 2011،جامعة الشلف.

بإلقاء نظرة عامة على الاقتصادات الوطنية المختلفة للدول، نجد ما يعزز أهمية رأس المال البشري في تنمية الدولة وتطورها، فهناك خط فاصل متنام بين الدول التي استغلت تقنية المعلومات ورأس المال الفكري بفاعلية وتلك التي أخفقت في ربط النمو الاقتصادي بعجلة تنمية الموارد البشرية؛ ولهذا فإن الدول - مثل الشركات- بحاجة إلى تأصيل استراتيجياتها الخاصة بالنمو والمنافسة على بناء رأس المال البشري والفكري، وأن ينظر للناس على أنهم مورد أساسي لاقتصاد المعرفة[1].

وفي سياق التغيرات التقنية فإن جوهرها ما هو إلا نقلة تعليمية في المقام الأول، فعندما تتوارى أهمية المصادر الطبيعية والمادية تبرز المعرفة كأهم مصادر القوة، وتصبح عملية تنمية الموارد البشرية – التي تنتج المعرفة وتوظفها– هي العامل الحاسم في تحديد مستقبل المجتمع، وهكذا تتداخل التنمية والتعليم إلى حد يصل إلى شبه الترادف، وأصبح الاستثمار في مجال التعليم هو أكثر الاستثمارات عائدا بعد أن تبوأت "صناعة البشر " قمة الهرم بصفتها أهم الصناعات في عصر اقتصاد المعرفة، والذي احد مراميه قدرة رأس المال البشري على خلق وإبداع وتوليد واستغلال الأفكار الجديدة بالإضافة إلى مهارات تطبيق التقنية[2].

وعندما نتحدث عن ثورة المعلومات إنما هنا نشير إلى تغيير كيفي في التكنولوجيا، فالعالم اليوم دخل مرحلة جديدة تتطلب الكفاءة البشرية من اجل الإفادة من فرص الاندماج باقتصاد المعرفة فالآلات الجديدة مثلا لم تعد تحل محل الإنسان فقط، بل أصبحت تقوم بدور عقله وذكائه، ففي مجال الإنتاج نجد تحويل المادة إلى أشكال أكثر نفعا للإنسان ولكن الإنتاج يتطلب فوق ذلك معلومات مثل خصائص المادة، وتصميم الآلات، وظروف السوق وكل هذا في الحقيقة إنما هو تعامل مع المعلومات، واليوم بدأنا بدخول عصر معالجة المعلومات ذاتها ومن هذا الباب نرى أهمية اقتصاد المعرفة ومعالجة المعلومات لحل مشكلة التنمية في البلدان المتخلفة والنامية ولذلك يجب أن يصبح هذا الأخير على رأس اهتمامات المجتمع، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري[3].

ويحاول الاقتصاديون المحدثون - مع ازدياد توليد ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات- إيجاد طرق لإدخال عنصر المعرفة بشكل مباشر وواضح في النماذج الاقتصادية، مثل "نماذج النمو الجديدة" وذلك لإدراكهم التام

[1]- مجموعة مؤلفين، تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،الطبعة الأولى،بيروت،2004،ص.17

[2]- أحمد جميل حمودي، التربية المقارنة: سياسات تنمية الموارد البشرية في ضوء تجارب بعض دول آسيا، مقال على الموقع الالكتروني، يوم :06-01-2012، www.ahewar.org

[3]- هدى زوير،عدنان داود،مرجع سابق،ص.114

بوجود علاقة إيجابية قوية ومباشرة بين التنمية المعرفية (المعلوماتية) والتنمية الاقتصادية[1]؛ حيث يلعب رأس المال البشرى دورا هاما في نماذج النمو الاقتصادي الداخلي، وفي هذا الإطار قدّم " **رومر** " نموذجاً يمثل فيه رأس المال البشرى المدخل الرئيس لأنشطة البحث والتطوير، بحيث يولد منتجات حديثة وأفكاراً تحـــدث تقـــدّماً تقنيـــاً، وبالتالي فالدول صاحبة الرصيد الأكبر من رأس المال البشرى تكون أكثر قدرة وسرعة لتقديم سلع جديدة ومن ثم النمو بشكل متسارع، ويقدّر الاقتصاديون أن أكثر من 50 % من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مصدره في التقدّم المعرفي؛ ويؤكد ذلك تصاعد أهمية الصناعات المبنيّة على المعلومات بشكل ملحوظ في معظم الدول المتقدّمة بالنسبة إلى مجمل الصناعة خلال العقود الثلاثة الماضية، وتنامي مســـاهمتها في صادرات هذه الدول، حيث بلغت –على سبيل المثال– 36% في اليابان و37 % في الولايات المتحدة و43 % في أيرلندا و32 % في المملكة المتحدة[2].

ويتضح استثمار الدول في المعرفة والمعلومات من خلال التوسّع في الإنفاق على التعليم والتدريب والتطوير المستمر لمستويات الأداء في القطاعين الحكومي والخاص، فالاستثمار في تنمية العنصر البشري أصبح يشـــكل في حد ذاته أحد عوامل الإنتاج، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، لدوره الأساسي في تحســـين الإنتاجيـــة وزيـــادة مستويات التشغيل، فضلاً عن كونه العامل الأساسي وراء الارتقاء بكفاءة عناصر الإنتاج.

المطلب الثاني: علاقة التنمية البشرية المستدامة باقتصاد المعرفة

من التعريف المبسط، يقوم اقتصاد المعرفة على حسن استخدام المعارف الناتجة عن التقدم العلمي، خصوصا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لابتكار وإنتاج سلع وتجهيزات جديدة، وتطوير وسائل الإنتاج وأدواته بما يؤدي إلى تحسين جودة السلع وقدرتها على المنافسة في الأسواق الإقليمية والخارجية في ضوء عولمة الاقتصاد والتجارة.

من جهة أخرى، لعبت شبكات المعلومات والاتصالات دورا بارزا في انفتاح الشعوب والثقافات على بعضها ما سمح بنقل المعارف وتبادل المعلومات وتوفير بيئة ثقافية وتربوية وعلمية جديدة أدّت إلى تكوين مـــا يسمى"مجتمع المعرفة"، الذي هو عبارة عن مجموعات وكتل بشرية ومعرفية قادرة علـــى التواصـــل والعمـــل والإنتاج باستخدام المعارف والتقنيات الحديثة؛ هذا المجتمع الذي تدخل المعرفة في أساس تكوينـــه ويســـبح في

[1]- الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة، مرجع سابق،ص.20

[2]- نفس المرجع السابق،ص.20

فضاء المعلومات، ويستخدم المعرفة المتجددة كوسيلة للابتكار والإبداع والإنتاج والتسويق والمنافسة بأسعار منخفضة لسلع وأجهزة عالية الجودة، ما سمح بتكبير حجم الاقتصاد وتعزيز الصادرات وتحسين مستويات الدخل الوطني، وبالتالي فإن بناء اقتصاد معرفي[1] هو نتاج مجتمع المعرفة الذي تلعب فيه المعرفة الأداة الرئيسية في الابتكار والإبداع والإنتاج وتحسين مستوى التنمية البشرية؛ كما أن اقتصاد المعرفة يمكن أن يكون أحد وسائل تحسين معدلات التنمية البشرية.

وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا بارزا في تحسين عملية التنمية البشرية، على الأقل من خلال خلق مناصب عمل جديدة، بالإضافة إلى أن عملية نقل المعرفة من العالم الصناعي إلى الدول النامية أصبحت أكثر سهولة وسرعة في ظل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[2].

ويرى تقرير التنمية البشرية للعام 2001، أنه عبر التاريخ كانت التكنولوجيا أداة قوية للتنمية البشرية والتقليل من الفقر، وأن الفجوة التكنولوجية ليست بالضرورة نتيجة لفجوة الدخل، فكثيرا ما يعتقد الناس بأن قدرة الأفراد على الوصول إلى الابتكارات التقنية والمواصلات أو الهاتف أو الانترنت تزداد بزيادة الدخل، وهذا أمر حقيقي فالنمو الاقتصادي يخلق الفرص لإيجاد الابتكارات التقنية النافعة ونشرها، ولكن هذه العملية يمكن أن تتم بشكل عكسي فالاستثمار في التقنية مثل الاستثمار في التعليم يمكن أن يمد الأفراد بأدوات أفضل، مما يساعد على زيادة إنتاجيتهم ورفاهيتهم، ومن ثم تصبح التقنية أداة وليست مجرد مكافأة أو نتيجة للنمو والتنمية [3].

ويؤثر الابتكار الذي هو أحد أهم ركائز الاقتصاد المعرفي في التنمية البشرية بطريقتين [4]:

أولا : يمكنه أن يعزز الإمكانات البشرية مباشرة، حيث أنه يؤدي إلى تطوير منتجات كثير ة وأنواع نباتات مقاومة، ولقاحات لأمراض وبائية ومصادر طاقة نظيفة، والوصول إلى الانترنت للحصول على المعلومات والاتصالات، وتحسين صحة الناس مباشرة، والتغذية، والمعرفة ومستوى المعيشة، وزيادة قدرة الناس على المشاركة بفعالية أكبر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع.

[1]- عبد الحسن الحسني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة(قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا)، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى،بيرزت، 2008،ص.147.

[2]- نفس المرجع السابق، ص.162

[3]- هدى زوير،عدنان داود،مرجع سابق، ص.123

[4]- تقرير التنمية البشرية للعالم لعام 2001، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2001، ص.28.

ثانيا : الابتكار وسيلة للتنمية لما له من تأثير على النمو الاقتصادي من خلال تحقيق مكاسب في الإنتاجية، فهو يرفع من إنتاجية المحاصيل للمزارعين، وإنتاج عمال المصانع وكفاءة مقدمي الخدمات والمشاريع الصغيرة، ويخلق أنشطة وصناعات جديدة - مثل تقنية المعلومات والاتصالات- وخلق الوظائف، كما هو موضح في الشكل(04) التالي:

الشكل (04): الروابط بين التكنولوجيا والتنمية

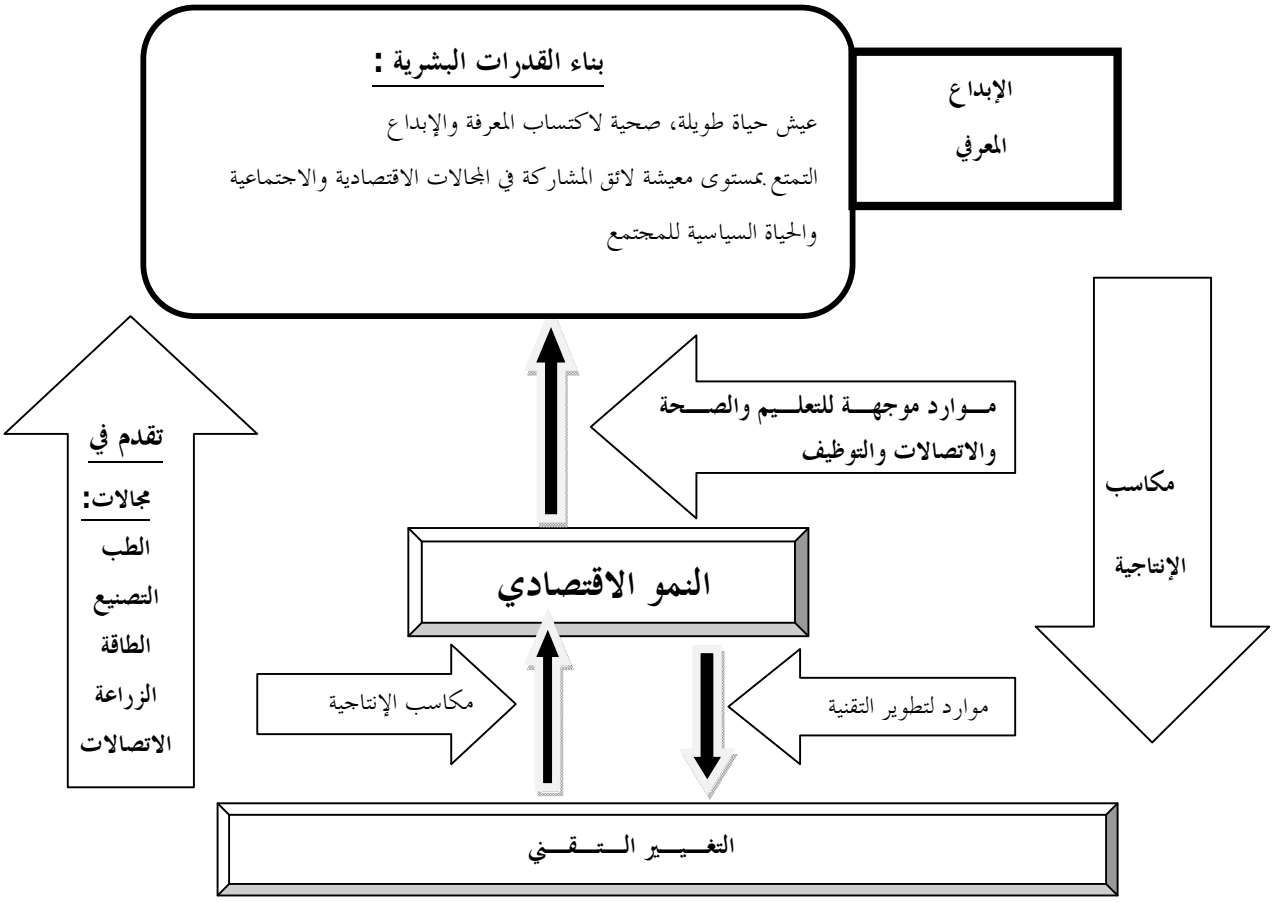

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعالم2001، مرجع سابق، ص.28

إذن التنمية البشرية والتقدم التقني يمكن أن يقوّيا بعضهما البعض، فالابتكارات التقنية في الزراعة والطب والطاقة والصناعة، كانت دائمًا عوامل مهمة - وان لم تكن الوحيد ة - وراء المكاسب في التنمية البشرية والقضاء على الفقر، فالابتكارات كسرت حواجز التقدم مثل الدخول المنخفضة أو المعوقات المؤسسية، وجعلت الحصول على مكاسب بشكل أسرع أمر ممكن.

وفي هذا الإطار جاء تقرير" البنك الدولي "عن التنمية في العالم عام 1998 بعنوان "المعرفة من أجل التنمية" ليؤكد أن المعرفة ليست على نطاق الفرد وإنما على مستوى ا لمجتمع كله وهي العامل الحاسم للتنمية؛ كما يؤكد التقرير وجوب التصدي لفجوات المعرفة ما بين البلدان وداخلها ومشكلات المعلومات التي تضعف الأسواق وتعرقل الإجراءات الحكومية، علما أن هذه الفجوات هي أكثر حدة في البلدان الأشد فقرا وهي السبب الرئيس في ذلك الفقر، ويؤكد التقرير أن هناك نحو 3 مليارات نسمة على الأرض تعيش على 3 دولارات في اليوم بأسعار 1997 في الولايات المتحدة ويتركز معظم فقراء العالم في شرق وجنوب آسيا[1].

ويمكن لتضييق الفجوة في المعرفة أن تزيد في النمو الاقتصادي وترفع الدخل، وتقلل التردي البيئي وتحسن نوعية الحياة عن طريق [2]:

- تجهيز بنية تحتية للمعلومات.
- تطوير القوانين والأنظمة الخاصة بها.
- تحديث البرامج التعليمية.
- دعم الابتكار.
- تنسيق الجهود بين القطاع العام والخاص.
- تشجيع إنتاج المعرفة العالمية ونشرها واكتسابها وإيجاد المعرفة المحلية وتطويع المعرفة المستوردة وإيجاد المعرفة التي لا تستطيع الحصول عليها على الصعيد الدولي أي الميزة النسبية للمعرفة.

نتيجة لما سبق فان للمعرفة أهمية كبيرة في هذا العصر وذلك لشموليتها وارتباطها بمجالات النشاط البشري، لذلك لابد من زيادة قدرة المجتمع الذاتية على إشباع حاجاته المادية والمعنوية وفقا للتطورات والتغيرات – وخاصة المعلوماتية والتكنولوجية -، فتنمية المجتمعات أصبحت حاجة ملحة للدول النامية التي تواجه التخلف، فالحركة التنموية هي التي تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الاستثمار وتنمية الجهود البشرية في المجتمع وتأكيد استمرارها مع مراعاة تحسين نوعية تلك الجهود بزيادة قدرتها، وفاعليتها على التفكير والتخطيط والتنظيم فضلا عن زيادة الشعور بدورهم في الحركة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع .

وعلى العموم يمكن تلخيص العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية من خلال الشكل **(05)** التالي:

[1]- هدى زوير،عدنان داود،مرجع سابق، ص.126.

[2]- المرجع نفسه،ص.126.

الشكل (05): الروابط الإستراتيجية بين التنمية البشرية والاقتصاد المعرفي

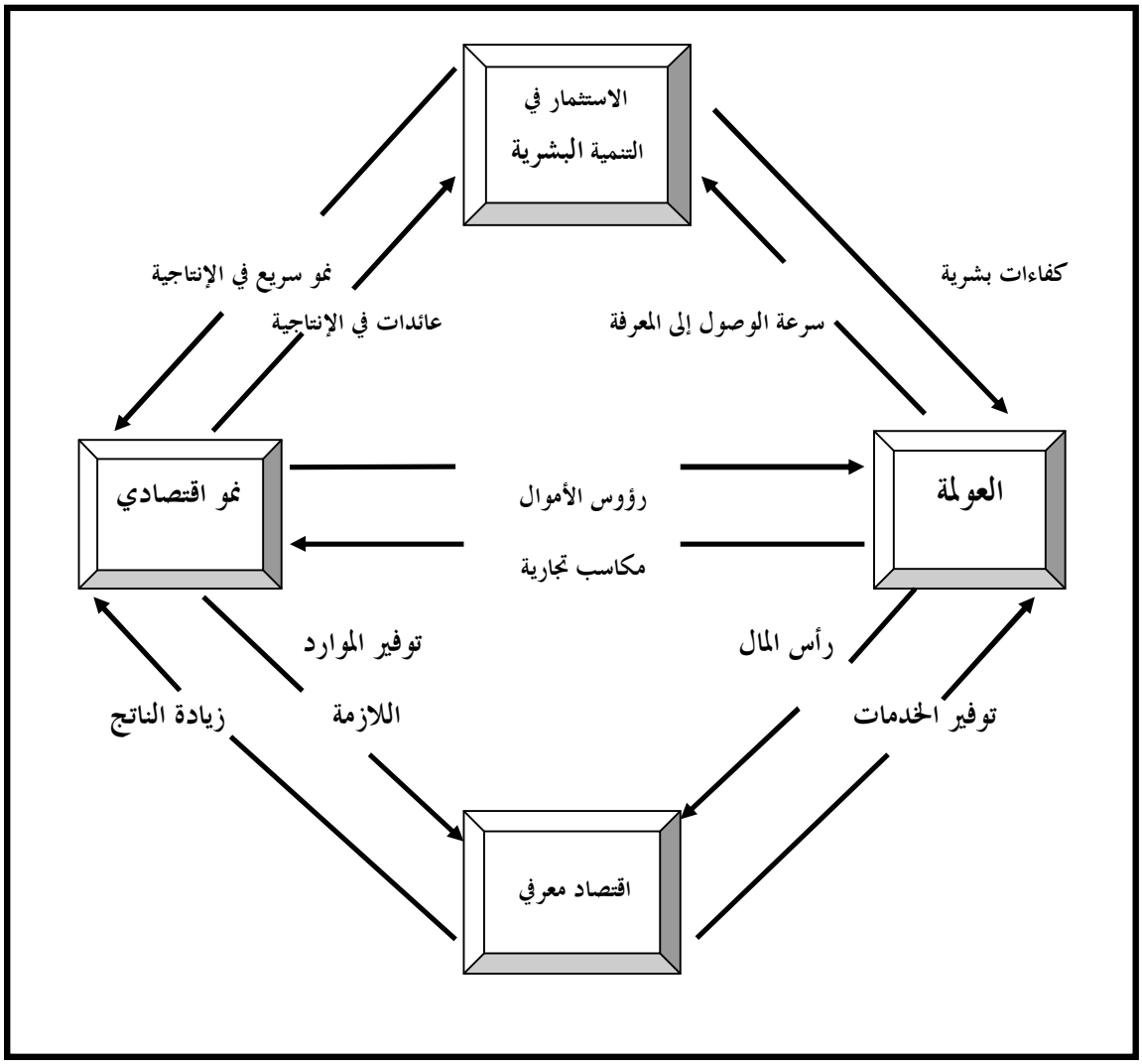

المصدر: هدى زوير،عدنان داود،مرجع سابق، ص.129

فالتنمية البشرية ترتبط بالعولمة لما تقدمه من تكنولوجيا متطورة، وبالمقابل تأخذ كفاءات بشـــرية تـــزود الاقتصاد بمستوى إنتاجي اعلي لتحصل على دخل مرتفع، ويزود كل من العولمة والنمو الاقتصادي بالقدرة على جذب الاستثمارات والمكاسب التجارية، والقسم الأخر للحلقة يتعلق بارتباط العولمـــة والنمـــو الاقتصـــادي بالاقتصاد المعرفي، إذ يعطي اقتصاد المعرفة للعولمة الخدمات والنمو الاقتصادي ويزيد من الإنتاج، وبالمقابل يأخذ من العولمة رأس المال ويوفر النمو الاقتصادي الموارد اللازمة له، وهكذا فإن التنمية البشرية واقتصـــاد المعرفـــة مكونان رئيسيان في هذه الحلقة[1].

[1]- هدى زوير، عدنان داود، مرجع سابق، ص.128

وبصفة عامة يمكن للفرد في هذا الإطار أو الحلقة أن ينشط على أساس معادلة اجتماعية تؤهله إلى إنجاح أي مخطط تنموي، فالقصور في مجال إنتاج المعرفة وولوجها ونشرها في كل أشكالها انطلاقا من التربية والتعليم ومحو الأمية إلى الإنتاج الثقافي ونشر المعارف الضمنية والبحث العلمي والابتكار، يعيق بناء أسس اقتصاد عصري في إطار تحكم تدريجي في التوازنات الماكرو - الاقتصادية، مثلما إن تواضع مستوى النمو وعدم استقراره يعيق بشكل كبير التنمية البشرية.

يتضح مما سبق أنه لا يمكن تحقيق اقتصاد معرفة دون تنمية بشرية والعكس صحيح، إذ لا يمكن زيادة الإنتاجية إلا من خلال زيادة نسبة التعليم ورفع المستوى الصحي ووصولا إلى مستوى معيشي لائق.

المبحث الثاني: سياسات تعزيز التنمية البشرية المستدامة

تمثل الدولة أهم أداة لتنفيذ إستراتيجية التنمية البشرية، فدورها حيوي في تعزيز الخيارات، وكذلك في توفير البيئة الملائمة للسياسات اللازمة لتحقيق الكفاءة الإنتاجية، وتوليد فرص العمالة المنتجة، وضمان توزيع عادل للدخول والثروات، وتحسين كفاءة الإنفاق الاجتماعي، وضمان المشاركة وتحقيق الديمقراطية[1]؛ كما أن الدولة هي المسؤولة على ضمان جودة التعليم وتوفير الصحة للمواطنين.

ويقتضي رسم أي سياسة عامة قدرا من المعرفة الضرورية بأمرين هما[2]:

- لمن ترسم هذه السياسة ؟
- أين ومتي سيتم تطبيقها ؟

لذلك فان إستراتيجية سياسات التنمية البشرية تقتضي مراجعة السياسات الاجتماعية في البلدان وتحليلها، والسعي إلى صياغة سياسات متكاملة والتخطيط لها وتنفيذها بحيث تتوافق مع التطورات العالمية والعمل أيضا على التوفيق بين المسائل الكبرى المتداخلة كنشر التعليم والمعرفة، وسياسة محاربة الفقر والقضاء على البطالة، وهذا لن يتحقق إلا في ظل الحكم الراشد أو الصالح .

[1]- باسل البستاني، مرجع ساق،ص.90

[2]- علي حميدوش، مرجع سابق،ص.9

المطلب الأول:سياسة الحكم الراشد

يتزايد في شتى أنحاء العالم عدد الناس الذين يدركون أن الحكم مهم بالنسبة للتنمية، بمعنى أن المؤسسات والقواعد والعمليات السياسية تلعب دورا كبيرا فيما إذا كانت الاقتصادات تنمو، وفيما إذا كانت التنمية البشرية تتحرك إلى الأمام، أو إلى الخلف. ومن ثم فإن تحقيق التنمية البشرية ليس تحديا اجتماعيا واقتصاديا وتكنولوجيا فقط، فهو أيضا تحديا مؤسسيا وسياسيا، والحكم الرشيد من وجهة نظر التنمية البشرية ما هو إلا تحقيق للنمو الاقتصادي، مع وجود مؤسسات وقواعد فعالة[1].

قد شاع استعمال مصطلح الحكم الراشد(الحكم الصالح) في نهاية الثمانينات، وبالضبط من طرف البنك الدولي، وذلك من خلال التقرير الذي أصدره سنة 1989 ويتناول فيه قضايا التنمية في إفريقيا، وفي الوقت الذي أصبح فيه تطبيق برامج التعديل الهيكلي في العديد من الدول يطرح العديد من الصعوبات، تم تشخيصها آنذاك من طرف خبراء البنك على أنها أخطاء في تسيير الشؤون العامة، بسبب غياب الشفافية في تسيير أمور الدولة، وعدم استجابة الحكومات لحاجات وتطلعات مواطنيها، إذ منذ ذلك الوقت دخل مصطلح الحكم الراشد في أدبيات العلاقات الدولية، حتى شمل مفاهيم التنمية البشرية المستدامة ومكافحة الفقر والديمقراطية وحقوق الإنسان وقضايا المرأة والطفل...

1- تعريف الحكم الراشد:

هناك عدة تعاريف للحكم الراشد*، وبما أنه ليس موضوع بحثنا الأساسي فإننا سنكتفي بتقديم بعض التعاريف لمؤسسات وتقارير عالمية معنية بصورة مباشرة بهذا المصطلح.

- **تعريف البنك الدولي** " الحكم الراشد يتضمن العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما، معتمدة في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات وتنسيقها، من أجل تقديم خدمات جيدة وفعالة "، ويتضمن هذا التعريف ما يلي [2]:
  - العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومساءلتها ومراقبتها وتغييرها.
  - قدرات الحكومة لإدارة الموارد وتموين الخدمات بفعالية، وصياغة ووضع تشريعات جديدة.

[1]- عبد الله عطوي، مرجع سابق،ص.843

*- **الحكم الراشد:** يعرف كذلك بـ (الرشادة/ الحاكمية /الحكامة/الحكم العقلاني / الحكم الصالح / الحكم الجيد)، بالإنجليزية "Good Governance "

[2]- أزروال يوسف، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية،رسالة ماجستير في العلوم السياسة،جامعة باتنة،2009،ص.PDF/18 متاحة على الموقع الرسمي لجامعة باتنة : www.univ-batna.dz

- احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.

- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD)** " الحكم الراشد هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها"[1].

- **تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية:** وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) فان الحكم الراشد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"[2] .

2- آليات الحكم الراشد:

الحكم الراشد حسب تصور مركز دراسات وبحوث الدول النامية في جوهره، هو إدارة شؤون الدولة، ويتكون من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادى أو جماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم، والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم[3]، وتتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز على ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الانفتاح السياسي، لكن عموما يمكن تحديد أبرز هذه الآليات كالآتي[4]:

- **الشفافية:** تعتبر الشفافية من أهم خصائص الحكم الراشد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، أي تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفّر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي تسهل رقابتها ومتابعتها؛ إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها.

- **المشاركة:** بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة.

---

[1]- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن- قراءات في متناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردن، 2007، ص 16.

[2]- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، مرجع سابق، ص.101

[3]- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سابق،ص20.

[4] - governance and sustainable human development, **UNDP,** document policy,1997,p.4

- **حكم القانون(سيادة القانون):** بمعنى أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية.

- **المساءلة:** بمعنى أن يكون جميع المسئولين والحكّام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

- **الإجماع:** بمعنى أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معيّنة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات.

- **المساواة:** يخضع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحكم الراشد، فهم متساوون بالحقوق والحريّات والكرامة.

- **الكفاءة:** العمليات والمؤسسات تقدم نتائج وفق الحاجات، مع تحقيق أفضل استخدام للموارد.

- **العدالة:** أي يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلّع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

- **الرؤية الإستراتيجية:** حسب مفهوم الحكم الراشد، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وذلك من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة، وأفراده من جهة أخرى، والعمل على التنمية البشرية، وحتّى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.

3- علاقة الحكم الراشد بالتنمية البشرية المستدامة:

يرتبط مفهوم الحكم الراشد بالتنمية البشرية المستدامة ارتباطا وثيقا، لأن الحكامة هي الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة[1]، ولأنه في ظل الحكم الراشد تتوفر الظروف الملائمة والشاملة لبناء الإنسان وتمكينه على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية[1].

[1]- إسلام بدوي، مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة ببلديات الضفة الغربية،رسالة ماجستير في إدارة الأعمال،جامعة الخليل،فلسطين،2008،ص.35.

كما يرى البعض أن علاقة التنمية البشرية المستدامة بالحكم الراشد، تكمن في حقيقة أن بعض الـــدول استطاعت أن تحقق نموا اقتصاديا جيدا، إلا أنها لم تحقق تحسنا مقابلا في معيشة غالبية السكان، ويعود ذلك إلى غياب الحكم الراشد[2].

وفي هذا الإطار يقول **كوفي عنان** الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة " قد يكون الحكم الصـــالح بمفرده هو أهم عامل للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية، ويجب أن تصمم مؤسسات الحكم في المجالات الثلاثة، وهي الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص كي تسهم في التنمية الإنسانية المستدامة، من خلال إيجاد الظروف السياسية والقانونية والاجتماعية اللازمة لتحرير القدرات البشرية، وبالتالي تعزيز رفاه الإنسان مـــن خـــلال القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وحماية البيئة والنهوض بالمرأة "[3] .

وما دام الحديث عن الحكم الصالح، فلا بد من التطرق إلى الوجه الثاني للحكم، وهو الحكم غير الصالح، أو الحالة التي تسود عندما يغيب الحكم الصالح وهي الفساد، هذا الأخير يشكل تحديا رئيسا أمام التنمية، فمـــن الواضح أن الفساد يسهم في إخفاق الدولة، وإشاعة عدم الاستقرار، والفقر، ونشوب النزاعات والحروب على الموارد، ويقود إلى النزاع على الحكم، ويقوّض الديمقراطية ويضعف حكم القانون، ويكرس التوزيع غير العادل للنمو الاقتصادي، ويضعف البيئة من خلال إضعاف قوة القوانين البيئية بسبب الرشوة، وفي ظل هذه النتائج لن تكون هناك تنمية بشرية مستدامة[4].

وفي هذا الإطار يقول كوفي عنان " يضر الفساد* بالفقراء على نحو غير متوازن، عن طريـــق تحويـــل الأموال المخصصة للتنمية إلى مجالات أخرى، وتقويض قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية، وتغذيـــة عدم المساواة والظلم، وإعاقة الاستثمارات والمساعدات الأجنبية"[5] .

والشكل(06) التالي يوضح العلاقة بين التنمية البشرية ومؤشرات مدركات الفساد

---

[1]- رعد سامي عبد الرزاق،مرجع سابق،ص.148

[2]- علة مراد،سالت محمد مصطفى،الحوكمة والتنمية البشرية،مداخلة في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، 16-17 ديسمبر 2008

[3]- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، مرجع سابق، ص.103

[4]- تقرير الفساد والتنمية 2008، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2008، ص.4

*- للمزيد من التوضيح حول آلية تأثير الفساد على التنمية، راجع تقرير الفساد والتنمية 2008 متاح على الرابط التالي:
http://www.pogar.org/publications/finances/anticor/Corruption-and-Development-Primer-08a.pdf

[5]- المرجع نفسه،ص.4

الشكل (06): الفساد والتنمية البشرية

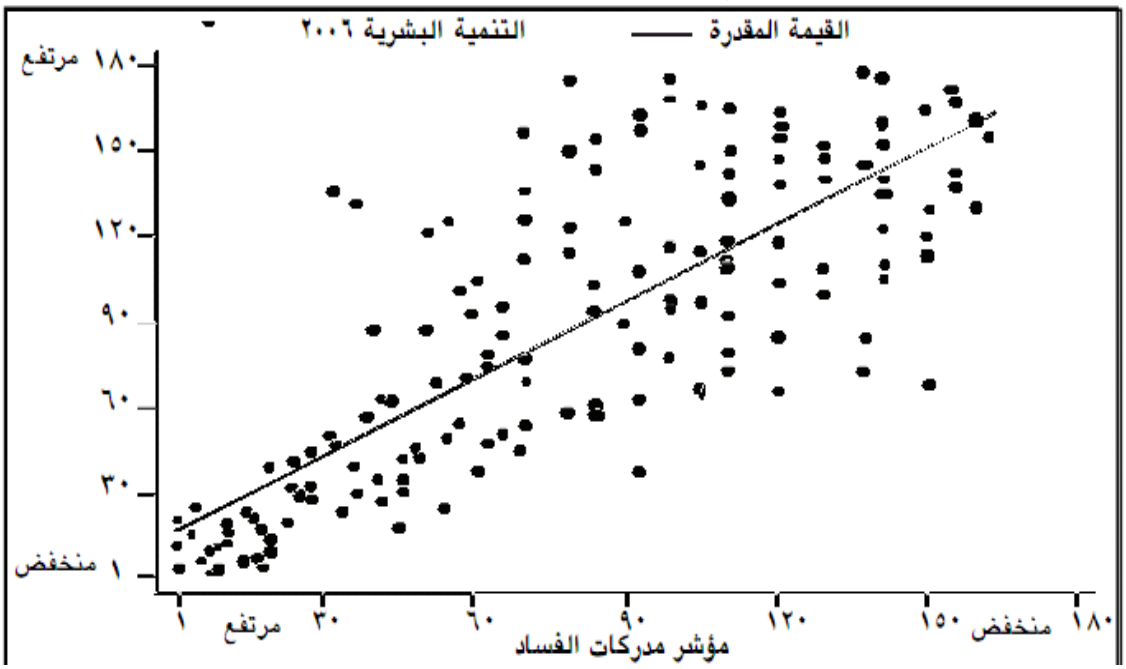

المصدر: تقرير الفساد والتنمية 2008، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2008، ص.23.

يوضح الشكل(06) أعلاه العلاقة بين دليل التنمية البشرية ومؤشر مدركات الفساد، ويتضح منه أن ارتفاع مستويات التنمية البشرية مرتبط بانخفاض مستويات الفساد.

المطلب الثالث: سياسة التعليم واكتساب المعرفة

التعليم في كل أمة هو الإطار الذي يسهم في تطوير قدرات المجتمع العقلية والفكرية، ويهيئ الإنسان للنهوض بأعباء التنمية، والاستثمار الرشيد للموارد المتاحة وتنفيذ البرامج والخطط التنموية، لذلك فإن مشاريع التعليم والتثقيف الاجتماعي، لا تعد مشاريع استهلاكية، بل هي من صميم العمليات الإنتاجية، لأنها تتجه لبناء الإنسان الذي يعتبر الرأسمال الحقيقي لأي مجتمع.

إن الهدف الرئيسي من التنمية البشرية هو الإنسان، والتعليم والتدريب من الوسائل الفعالة التي لا غنى عنها إذا ما أريد لأي إستراتيجية تنموية أن تحقق أهدافها، لأن التنمية تحتاج إلى إنسان مزود بطاقة وفيرة من العلم والمعرفة، فلم يعد امتلاك الثروات، وتكديس المعدات هو المؤشر الوحيد المقبول لتصنيف الدول، بل باتت القدرات العلمية ومهارات التحكم في أحدث مخرجات العلم هي الرهان الذي يحكم السباق الدائر بين الدول على النطاق العالمي، ولأن المعرفة تشكل السمة البارزة للعصر الراهن، إذ أنها أحد المكتسبات الأساسية للبشر،

يتم بها بناء قدراتهم، ولكونها أيضا عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج، ومحددا أساسيا للإنتاجية، تتبدل بفعلها مصادر المزايا النسبية التقليدية، من كثافة نسبية في الموارد، إلى كثافة نسبية في المهارات والمعرفة الفنية و الابتكارية والتقانة المتطورة[1].

من هنا تنبع ضرورة الاهتمام الفائق بالتعليم في جميع مراحله الابتدائية والمتوسطة والثانوية حتى المرحلة الجامعية؛ بحكم انه مصدر الطاقة البشرية ومكوّن فعال لرأس المال الاجتماعي والفكري والثقافي للفرد.

وتنظر التنمية البشرية إلي التعليم من ثلاث زويا رئيسية [2]:

-الزاوية الأولى: الاهتمام بتوفير التعليم كأداة لاكتساب التقانة (التكنولوجيا).

-الزاوية الثانية: تركز على ربط التعليم باحتياجات سوق العمل*.

-الزاوية الثالثة :التعليم كحق إنساني أساسي يهدف إلى تحسين وضع البشر وليس تحضير البشر للعمل، ومن خلال ربط التعليم باكتساب التقانة تمت التوصية بالتركيز على التعلم التقني والتدريب المهني بدل التوسع في التعليم العام.

لتأكيد الارتباط بين التعليم والتنمية البشرية، طرحت أحدى وثائق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادرة عام 1987، أنه يجب تحليل أربع قضايا رئيسية خاصة بالتعليم هي[3]:

أولا: الحاجة إلى تحديد الأولويات بين مختلف المستلزمات وأنواع التعليمية.

ثانيا: التركيز على تعليم المرأة.

ثالثا: إعادة توجيه النظم التعليمية لتوفير المهارات البشرية، اخذين بعين الاعتبار واقع التكنولوجيا الجديدة، وإعطاء أهمية اكبر للتعليم الابتدائي للوصول إلى التحاق شامل بالتعليم والى معدلات أعلى من الإلمام بالقراءة والكتابة.

رابعا:التركيز على التعليم متعدد القنوات، قائم على المشاركة والتفاعل بين أطرافه، ويهدف إلى تطوير المعارف وإنتاج المزيد منها والتفكير في أفاق جديدة لتوظيفها في المجالات التنموية المختلفة.

---

[1]- مرتكزات النهوض التنموي في العالم العربي،مجلة النبأ،العدد 85، 2007، تم تصفح الموقع يوم:2011/12/20:
http://www.annabaa.org/nbahome/nba85/index.htm

[2]- علي حميدوش،مرجع سابق،ص.14

*- لأن الخروج عن حالة التكامل مابين السياسات التعليمية وحاجة سوق العمل سيؤدي إلى تكدس متزايد في أعداد العاطلين عن العمل في صفوف الفئات المتعلمة، الأمر الذي سينعكس سلبا على درجة تطور الإنتاج في الكم والنوع. الأمر الذي سيؤدي إلى تحمل المجتمع وسائر عملية التنمية الاقتصادية برمتها إلى إهدار في التكاليف والنفقات التي استخدمت في الإنفاق على القطاع التعليمي. فضلا عن الهذر المتحقق أصلا في الكفاءات والقدرات والمهارات (خريجي التعليم) دون أن يكون لها أية مشاركة حقيقية وفاعلة في المسيرة التنموية.

[3]- علي حميدوش،مرجع سابق،ص.15

ويساهم التعليم في تعزيز التنمية البشرية المستدامة من خلال إدراج ما يعرف بالتربية البيئية في مختلف البرامج والمقررات التعليمية، وذلك[1] :

- لتأكيد وتعميق الوعي بالقضايا البيئية لدى الناشئين وجعلها من الاهتمامات الرئيسية.
- لبلورة سلوك جماعي يحدد مختلف المواقف والآراء من هذه القضايا ويكون صماما أمام كل التجاوزات التي تساهم في الهذر البيئي.
- لجعل البيئة معيارا من جملة المعايير الأخرى التي تمثل إحدى مرجعيات كل نشاط فكري وفني.
- لتكوين براعم يمكن أن تكون في المستقبل قادرة على صياغة التصورات التي تستجيب لطبيعة الإشكالات المطروحة على المستوى البيئي.

ويقوم جوهر التربية البيئية على مبدأ أساسي يعتبر أن السلوك الذي يحترم ويحافظ على البيئة ويرفض أي سلوك مشين بها هو سلوك حضاري، وأن المحافظة على البيئة هي مسؤولية الجميع، وبإمكان كل فرد القيام بذلك وفق إمكانياته ومواقعه.

المطلب الثالث: سياسة محاربة الفقر والقضاء على البطالة

الفقر ظاهرة عالمية ذات أبعاد اقتصادية وامتدادات اجتماعية متعددة، وهي ظاهرة يكاد لا يخلو منها أي مجتمع، مع التفاوت في حجمها والآثار المترتبة عليها، وللفقر وجوه عدة، فبالإضافة للدخل المنخفض تعد الأمية وسوء الأحوال الصحية وعدم المساواة بين الجنسين والتدهور البيئي كلها مظاهر للفقر، وهو ما تضمنته أهداف الألفية.

وإذا كانت التنمية البشرية هي عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الناس، وأهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة في صحة جيدة، والتعلّم، والتمتع بمستوى معيشة لائق، بالإضافة إلى خيارات أخرى كالحرية السياسية وحقوق الإنسان وبيئة صحية، فان الفقر من منظور التنمية البشرية يعني انعدام هذه الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، ولذلك فإن التصدي للفقر أولوية ملحة من أجل التعجيل بالتنمية والحد من انعدام المساواة[2].

[1]- الطاهر لبيب، الياس بيضون،مرجع سابق، ص.214.

[2]- عبد الله عطوي، عبد الله عطوي،السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت،لبنا،الطبعة الأولى،2004،ص.144.

من أوجه أساليب مكافحة الفقر؛ تحسين الصحة والتغذية، حيث أثبتت عدة دراسات أنه توجد علاقة سببية تبادلية بين الصحة والتنمية، فالصحة تؤثر بطريقة مباشرة على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية؛ حيث أن الصحة الجيدة تعطي الفرد المقدرة على بدل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن، والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم، والعيش حياة إنتاجية أطول[1].

وعليه فإنه يمكن القول بأنه لا يمكن تحقيق تنمية بشرية في ظل تفشي الفقر والحرمان الاجتماعي، ولذلك يستوجب على أي سياسة تستهدف القضاء على الفقر أن تتضمن الإجراءات التالية[2]:

1- **تمكين الأفراد من التحكم بقدر اكبر في عيشهم ومواردهم** وذلك عن طريق:

- ضمان الأمن الغذائي
- وضع سياسات للتشغيل بهدف محاربة البطالة.
- ضمان فرص الحصول على الأصول اتقاء لحالات الضعف.
- ضمان السكن والتعليم والصحة للجميع.
- بناء شبكات الأمان الاجتماعي.

2- **تعزيز المساواة بين الجنسين** لتمكين المرأة وتفجير طاقتها وقدرتها الإبداعية غير المستعملة على نحو كامل.

3- **التعجيل بالنمو المناصر للفقراء:** فبدون تحقيق النمو الاقتصادي، فإنه يستحيل تخفيض الفقر وخاصة فقر الدخل، لكن النمو وحده ليس كاف، فلابد للنمو أن يكون مناصرا للفقراء وذلك من خلال:

- يوسع الفرص كأولوية قصوى للسياسة الاقتصادية.
- يخلق بيئة تمكينية للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والنشاط الزراعي.
- يعيد هيكلة نفقات القطاع العام والضرائب لدعم الحد من الفقر وتعزيز الضمان الاجتماعي.

4- **ضمان الدولة الفعالة:** أي الملتزمة فعلا بالقضاء على الفقر وتوفير بيئة تمكينية تيسر المشاركة السياسية الواسعة للفقراء، وضمان المساءلة والشفافية في الحكم، وتشجيع التدفق الحر للمعلومات، وأن يكون هدف القضاء على الفقر واضحا وراسخا في السياسة الاقتصادية للدولة، بدلا من تكون التدابير المناهضة للفقر مجرد إجراءات مسكنة.

[1]- عبد القادر عطية،اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية،2003،ص.89.

[2]- المرجع نفسه،ص.ص.274-277

المبحث الثالث: تحديات التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة عالميا وعربيا

يعترض تحقيق هدف التنمية البشرية المستدامة والاندماج في اقتصاد المعرفة في الدول العربية، مجموعة من التحديات والمعوقات، منها ما هو عالمي تواجهه أغلب دول العالم ومنها ما تختص به الدول العربية.

المطلب الأول: تحديات التنمية البشرية المستدامة

أولا: التحديات العالمية للتنمية البشرية

إن مسيرة دول العالم - وخاصة النامية منها - نحو تحقيق معدلات أفضل للتنمية البشرية في القـــرن الواحد والعشرين تعترضها العديد من التحديات، وتتمثل أهما فيما يلي [1]:

1- الفقر:

يمثل الفقر أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نصف سكان العالم فقراء، ومع اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من ناحية، وتراجع مؤشرات المساعدات والمعونات الموجهة للدول النامية، سوف يترتب عن ذلك عدم قدرة تلك البلدان مستقبلا على مجرد توفير الحدود الدنيا لمعيشة شعوبها.

2- التلوث البيئي:

أصبح التلوث البيئي يهدد صحة شعوب البلدان النامية، حيث ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية، هذا بالإضافة إلى افتقار البلدان النامية لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث؛ هذا فضلا عن عمليات إعادة توطين التكنولوجيا الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات بعد إدراكها بأن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها.

3- شروط التجارة العالمية:

للتجارة العالمية غير المتكافئة أثر على مستقبل اقتصاديات الدول النامية، حيث تؤدي الشروط المجحفة وتدابير الحماية التي تطبقها دول الشمال إلى تكبيد الدول الفقيرة لخسائر كبيرة، حيث قدرت منظمة " **أوكسفام انترناشيونال**" غير الحكومية الأمريكية، ما معدله 700 مليار دولار[2] خسائر سنوية للدول النامية

[1]- المعتصم بالله الجوارنة،دينة محمد وصوص،مرجع سابق،ص.63

[2]- نفس المرجع السابق، ص.64.

نتيجة تطبيق شروط التجارة العالمية؛ هذه المبالغ إذا ما وجهت لتحسين التنمية البشرية في تلك البلدان سيؤدي ذلك حتما إلى نتائج أفضل.

4- أعباء التقدم التكنولوجي:

إن التقدم التكنولوجي المعاصر في المعلومات والاتصالات وأساليب الإنتاج، يشكل تحديا وعبء ثقيلا على كاهل اقتصادات البلدان النامية؛ بحكم أن التكنولوجيا هي إحدى عوامل الإنتاج الرئيسية المحركة للاقتصاد العالمي إلى جانب العمل ورأس المال، ما سيخلق تحديات إضافية لتنمية الموارد البشرية واستخدامها ويفاقم البطالة، حيث أن تخلف المهارات البشرية في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة يولد نوعا من البطالة يعرف بالبطالة الاحتكاكية أو الفنية؛ فعلى سبيل المثال: إذا استحدث مصنع ما نمطا إنتاجيا حديثا، فإن عدم قدرة القوى البشرية على التعامل مع النمط الجديد سوف يصحبه استغناء عن العمالة غير المتكيّفة.

5- النمو الديمغرافي:

نظرا لاتساع الفجوة الناجمة عن غياب التوازن بين النمو السكاني وموارد العيش المتوفرة على الأرض، اعتبر العالم الانجليزي **روبرت مالتوس** الانفجار السكاني، أنه أخطر ما يواجه الجنس البشري، وموجز هذه المشكلة أن معدل النمو السكاني الحالي أكبر بكثير من قدرة الأرض على توفير مصادر حياة تكفي السكان في ظل هذا المعدل المتسارع، ولأن التوقعات تشير إلى وصول سكان الأرض عام 2020م إلى عشرة مليارات، سيكون من الصعب ضبط الوضع الديمغرافي ومستوى حياة البشر، خصوصا أن هذا التنامي سيترافق مع اختلال واسع في التوازن، حيث سيزداد عدد سكان الجنوب بمعدل مليار إنسان كل 12 عاما، مقابل وضع سكاني يترع إلى الاستقرار في الشمال، وقد جاء في تقرير صندوق السكان التابع للأمم المتحدة بعنوان حالة السكان عام 2001م " إن تزايد السكان واستهلاك الموارد الطبيعية سيؤدي إلى تبديل الكوكب بطريقة غير مسبوقة، فسوف تتناقص المساحات المزروعة ويزيد معدل تلوث الهواء والمياه، وتنصهر أجزاء من الجليد في القطبين"[1].

6- كفاءة النظام التعليمي:

يرى رجال الاقتصاد والاجتماع والسياسة أن معظم مشاكل التنمية سببها تدني كفاءة التعليم، فالكفاءة العالية تمثل متانة القواعد التي تقف عليها أنظمة التعليم وتعد من أهم مؤشرات تطوير التنمية البشرية،

[1]- زهية قربوع،مرجع سابق،ص.168

والكفاءة لا تأتي من فراغ وإنما ترتبط بجملة من المكونات وهي: نسب الالتحاق بالتعليم، المناهج التعليمية، الإنفاق على التعليم، والطرق والتقنيات المستعملة في التعليم[1].

فليس هناك شك بأنه يستحيل تحقيق تنمية بشرية دون أن تتوافر الأموال اللازمة للإنفاق على التعليم، والإنفاق على التعليم مشكلة كبرى مازالت تقلق الحكومات والشعوب.

كما أن المناهج التعليمية مطالبة بمعالجة مشكلات التعليم المتفاقمة سواء أكانت هذه المشكلات ناتجة عن تخلف المناهج أو الضعف في العناصر الأخرى في النظام التعليمي؛ وإلقاء مشكلات التعليم المختلفة على المناهج ناتج من الاعتقاد بأنها تشكل صدارة وواجهة عريضة للعملية التعليمية.

6-1- التحديات التي تواجه التعليم:

تقف جملة من التحديات أمام المناهج يجب وضعها في الاعتبار ووضع إستراتيجية العمل للتغلب عليها من خلال التخطيط السليم للمناهج، ومن أبرز هذه التحديات[2]:

-التخطيط الهادف للمناهج بربط النظرية بالتطبيق والقدرة على التنسيق مع خطط التنمية بهدف الوفاء باحتياجاتها ومتطلباتها؛ فلا يجوز الفصل بين المناهج والخطط التنموية بالشكل الذي يفقدهما الترابط والتكامل، وتكون النتيجة عدم تمكن المناهج من تلبية حاجات التنمية المتمثلة في إعداد الفرد وتأهيله بالشكل الذي يستطيع أن يساهم به في بناء المجتمع، وتساهم المناهج في التنمية الثقافية ورفع المستوى العلمي والتكنولوجي والفكري للأفراد؛ فالثقافة لا تقتصر على المعرفة فقط بل تتضمن العادات والتقاليد والميول والاتجاهات والقيم والمهارات، والحقيقة أن الثقافة تشمل كل ما بناه الإنسان عبر تاريخه، وما لم تلب المناهج الاحتياجات الثقافية فإن الفجوة بين الثقافة والتعليم ستتسع مما يعني حدوث جملة من التداعيات المتمثلة في الاختلالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والتحدي هو في كيفية التفاعل مع عالم يعيش ثورة الإنسان الذاتية والثقافية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي ظهرت في المجتمع الحديث في ظل العولمة.

- القدرة على مواكبة المناهج للتغيرات الاجتماعية والسياسية والفكرية في المجتمع ضمن السياق الاجتماعي المقبول غالبا ما تصطدم بالمعوقات، فضلا عن تأثر المناهج بالإيديولوجيات القائمة والمتصارعة في المجتمع، ففي معظم الدول النامية نجد أنظمة التعليم تساير مطالب السلطة السياسية التي تنتقل أفكارها ومبادئها إلى النظام

[1]- المعتصم بالله الجوارنة، دمة محمد وصوص، مرجع سابق،ص.75

[2]- نفس المرجع السابق،ص.ص.100.96

التعليمي بهدف تغيير الناس وتطبيعهم وكسب الولاء للسلطة، لذلك؛ فإن صياغة المناهج في هذه المجتمعات تبدأ من السلطة السياسية، ونادرا ما يشارك الناس فيها وخصوصا غياب الهيئات العلمية والشعبية عن المشاركة، مما يؤدي إلى فقدان المناهج للدعم الجماهيري.

- تطوير المناهج في أغلب الأحوال لا يتم وفق النظرة الشمولية لكل عناصر المنهج، من معلم وطرق تدريس ومحتوى وأدوات ووسائل وتقويم والتي توثر كلها مجتمعة في الطالب؛ فالدراسات العديدة حول المناهج التعليمية في الدول العربية مثلا، تكشف أن معظم عمليات التطوير تحدث عادة لعنصر أو أكثر، وبشكل مجزأ دون دراسة الروابط والتكامل بين الأجزاء التعليمية.

- علاقة المناهج بخصائص العصر وسماته تتطلب فهما دقيق لعلاقة الإنسان بهذه الخصائص المتغيرة، فمن غير المعقول أن يسعى واضعو المناهج من دون أن يبحثوا في خصائص هذا العصر والذي يتميز بأنه عصر العلوم والتكنولوجيا والمعلومات وشبكات الاتصال والانترنت، وهذه السمات تشكل تحديات ضخمة للمناهج أو للعملية التعليمية ككل، فالعناية بالعلوم والتكنولوجيا والمعلومات يجعل التعليم متوجها نحو قضايا هذه الميادين بالتركيز على تنمية القدرات الابتكارية والعلمية، وعلى أسلوب التفكير العلمي، بالإضافة إلى تميز هذا العصر بسمة العولمة.

- أكثر أدوار المناهج تحديدا هي ربط التعليم بالعمل والإنتاج ومحاربة البطالة بين الشباب، فأكثر المشكلات التي تعانيها نظم التعليم في العالم تتعلق بعدم قدرتها على إعداد الإنسان لمواجهة احتياجات سوق العمل، ولذلك يجب البحث دائما في سبل تقليص الفجوة بين برامج التعليم في كل المستويات وحاجات سوق العمل[1].

7- نقص الموارد المالية:

يعتبر التمويل عاملا مهمّا لتحسين التنمية البشرية، فبرامج التعليم والعناية الصحية والحماية الاجتماعية وتحسين نصيب الفرد من الدخل، تتطلب كلها موارد مالية، وهذه الأموال قد يكون مصدرها القروض الأجنبية، الأمر الذي قد يشكل عبءً على ميزانية الدولة، وفي حالات أخرى قد يخصص جزء كبير نسبيا من ميزانية الدولة للإنفاق الدفاعي في حالات عدم الاستقرار بدلا من تخصيص تلك الأموال لتحسين التنمية البشرية.

[1]- المعتصم بالله الجوارنة،ذيمة محمد وصوص،مرجع سابق،ص.72

كما يشكل ضعف الموارد المالية سببا لتردي أداء التنمية البشرية لكنه بالتأكيد ليس السبب الوحيد، فقد تمكنت بعض دول آسيا من تحقيق إنجازات جيدة في التنمية البشرية رغم الإمكانيات المالية المتواضعة وبصورة أفضل من دول أكثر منها دخلا[1].

ثانيا: تحديات التنمية البشرية المستدامة في المنطقة العربية

بالإضافة إلى التحديات العالمية السابقة، فأن الدول العربية تواجهها مجموعة من التحـــديات الإقليميـــة تعترض تحقيق تنمية بشرية مستدامة فيها، يمكن تفصيلها على النحو الآتي:

1. البشر في بيئة غير أمنة:

تواجه المنطقة العربية تحديات متعاظمة تهدد أمن الإنسان نتيجة للضغوط البيئية، تؤدي هذه التحديات إلى تهديد إنجازات التنمية البشرية؛ فقد تفضي النزاعات المترتبة على المنافسة على الموارد الطبيعية المتناقصة إلى رفع نسبة التوتر في العلاقات بين الجماعات والسكان والدول، وتنجم هذه التحديات عن الضغوط السكانية والديمغرافية، الإفراط في استغلال الأرض، نقص المياه والتصحر، التلوث والتغيرات المناخية[2]:

1-1- الضغوط السكانية:

فحسب تقديرات الأمم المتحدة ستضم البلدان العربية نحو 395 مليون نسمة بحلول عام 2015، وفي منطقة تعاني نقصا متزايدا في المياه والأراضي الصالحة للزراعة، ما زالت معدلات النمو السكاني على الرغم من تناقصها تفرض ضغوطا شديدة على قدرة استيعاب الأراضي العربية وتهدد الاستدامة البيئية.

1-2- التوسع الحضري وتحدياته:

يضيف التحول الحضري المتسارع أعباءً جديدة على البنية التحتية المتأزمة، ويخلق في العديد من المدن أوضاعا معيشية غير صحية مثقلة بالازدحام وانعدام الأمن؛ ففي عام 1970 كان سكان المدن في المنطقة العربية لا تتعدى نسبتهم 38 %، وارتفعت هذه النسبة إلى 55 % عام 2005، وقد تتجاوز 60 % بحلول عام 2020.

[1]- المعتصم بالله الجوارنة، دمة محمد وصوص، مرجع سابق، ص.69

[2]- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009- تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية،نيويورك،2009،ص.ص.4.2.

1-3- الأمن الغذائي والمائي:

الأمن المائي والأمن الغذائي قضيتان عالميتان تعاني منهما أو على الأقل من إحداهما كثير من دول العالم الثالث، حيث إن كثيراً منها تقع في المنطقة المناخية الجافة أو شبه الجافة، مما يجعل أغلبها يعاني من مشكلة ندرة المياه، وبالتالي من أزمة في الغذاء، وفي الوطن العربي تبرز هاتين المشكلتين بوضوح.

فبالنسبة للأمن الغذائي العربي، فإنه رغم أن الدول العربية سجلت منذ السبعينات من القرن الماضي، انخفاضا كبيرا في معدلات نقص التغذية، إلا أن الدول العربية الأقل نموا مازالت تعاني من الجوع بنسب متفاوتة، ولكن ما يسجل على الدول العربية عامة، أنها لا تملك السيادة على غذائها، بمعنى أنها تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الغذائية المستوردة، فوفقا" للمنظمة العربية للتنمية الزراعية "، أنه خلال الفترة بين 2000 و2006، بلغ إجمالي العجز الغذائي العربي المشترك 110.1 مليار دولار أمريكي[1]، وهذا من شأنه أن يهدد استدامة التغذية في الدول العربية على المدى المتوسط، الأمر الذي سيهدد بالنتيجة التنمية البشرية في المنطقة.

وبالنسبة للأمن المائي فتعد موارد المياه العذبة المتجددة والمتوفرة للفرد الواحد في العالم العربي من بين أدنى المعدلات في العالم، بالإضافة إلى ندرة المياه في المنطقة وظاهرة إجهاد مصادر المياه الجوفية التي أفضت إلى افتقار جانب كبير من السكان للمياه النظيفة، وإلى هدر كميات كبيرة منها في القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية؛ تعاني الدول العربية كذلك من أزمة تلوث المياه والناتجة في المقام الأول عن استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات والمعالجات المستخدمة في الزراعة، الأمر الذي يزيد من تهديد أمن سكان المنطقة وذلك بأكثر من صورة؛ فقد يؤدي إلى انتشار الأمراض وخاصة بين الأطفال، وهذا قد يؤثر على حضورهم في المدارس وفي انجازهم العلمي، ويحرم المرأة من ساعات طويلة تقضيها المرأة كل يوم في جلب المياه العذبة بدلا من تكريس الوقت للنشاطات العائلية أو المدرة للدخل، يضاف إلى ذلك أن ندرة المياه والتلوث يهددان الإنتاج الزراعي وإنتاج المواد الغذائية، ويولدان التنافس المحلي على الموارد المائية.

1-4- التغيرات المناخية:

رغم أن المنطقة العربية تعد من المناطق الأقل مسؤولية عن الإنتاج المباشر لمفاعيل غازات الدفيئة (حصة المنطقة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لا تتجاوز 4.7 % عالميا)، غير أن المنطقة تقع ضحية مباشرة

[1]- تقرير تحديات التنمية في الدول العربية –الأمن الغذائي والزراعة-،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،جامعة الدول العربية، مصر،2009،ص.6

لتغير المناخ، والتي من أكبر نتائجه طاهرة التصحر، ويؤثر تغير المناخ في التنمية البشرية في المنطقة العربية من النواحي الآتية:نقص المياه، تقلص الإنتاج الزراعي، هجرة قطاعات عديدة من السكان إلى بلدان أجنبية (هجرة بيئية)، انخفاض مستوى النشاطات الاقتصادية.

1-5- التصحر:

تواجه الدول العربية قضية موارد حيوية أخرى لا تقل خطورة عن قضية المياه، هي قضية التصحر، حيث تبلغ المساحة الإجمالية للدول العربية حوالي 14 مليون كلم^2، منها حوالي مليونين صالح للزراعة، يستغل منها حوالي الثلث، ويشكو هذا الجزء الصغير من الأراضي العربية الصالحة للزراعة وتغذية المواطنين من الرعي الجائر الذي يتسبب في تدهور حوالي 25 % من المساحات، وقطع الأشجار الذي يتسبب في ضياع حوالي 20 % من المساحات، وارتفاع الملوحة نتيجةً للري من الآبار السطحية والمياه المالحة وعدم كفاءة أنظمة الري ويتسبب ذلك في تصحر حوالي 2% من المساحات، واتساع المدن الذي يتسبب في ضياع حوالي 1% من أفضل المساحات الصالحة للزراعة، وكما يتبين من **الجدول(07)** الموالي، فإن نسبة الأرضي المهددة بالتصحر تبلغ حوالي 24 % من الأراضي المستخدمة حالياً للزراعة المروية، وحوالي 61 % من المساحات المستخدمة للزراعة المطرية، وحوالي 81 % من مساحة المراعي، وترتفع هذه النسب في بعض الدول العربية إلى ما لا يقل عن % 70 في الأراضي المروية، وحوالي 90 % في المراعي مما يشير إلى خطورة قضية التصحر في الدول العربية وضرورة التدخل السريع، والتنسيق بين مختلف الدول المعنية، والمعالجة الفعلية إذ أن الوضع، يهدد دخل الملايين من المواطنين ويتسبب في تعميق الفجوة الغذائية من سنة إلى أخرى[1].

[1] - Arab Environment: future challenges , Arab forum for environment and development,2008,P.98

الجدول (07):الأراضي المتصحرة والمهددة بالتصحر في الدول العربية

الدولة	الأراضي المستخدمة في الزراعة المروية		الأراضي المستخدمة في الزراعة المطرية		الأراضي المستخدمة في المراعي	
	المساحة (ألف هكتار)	النسبة (%)	المساحة (ألف هكتار)	النسبة (%)	المساحة (ألف هكتار)	النسبة (%)
الجزائر	338	15	6,934	93	38,120	90
البحرين	1	0	-	1	50	20
مصر	2,486	30	10	10	2,604	81
العراق	1,750	70	1,950	72	38,395	90
الأردن	43	30	375	56	6,862	90
الكويت	1	0	-	-	2,306	85
لبنان	86	7	214	61	688	90
ليبيا	234	24	1,659	35	17,172	80
موريتانيا	8	12	179	16	59,173	70
المغرب	525	10	7,148	69	36,693	90
عُمان	41	27	6	50	19,642	90
فلسطين	271	15	147	68	369	89
قطر	0	0	4	25	876	90
المملكة العربية السعودية	415	63	760	61	112,345	80
الصومال	16	19	1,039	53	60,669	74
السودان	1,700	21	5,108	41	142,542	80
سورية	652	17	4,971	70	12,945	90
تونس	215	33	4,258	69	7,968	85
الإمارات العربية المتحدة	5	40	-	-	1,008	80
اليمن	309	16	1,209	65	35,590	80
الإجمالي	**9,096**	**24**	**35,971**	**61**	**596,017**	**81**

المصدر: ARAB ENVIRONMENT: FUTURE CHALLENGES , P.98

2. الإصلاح المؤسسي وإدارة الحكم:

يشكل الضعف المؤسسي واحداً من أهم أسباب الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية، كما يعد فشل المؤسسات المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والأمن والتعليم، إلى جانب مؤسسات إدارة الحكم، أحد الأسباب الرئيسية لتراكم الفشل الكبير للتنمية في مجال العدالة والنفاذ إلى فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك؛ يتطلب الإصلاح المؤسسي الذي يتسم بطبيعته بأنه عملية طويلة الأجل أولاً وقبل كل شيء، اختيار السلطات التنفيذية على أساس الجدارة بدلا من الولاء، ولذا

هناك حاجة ماسة للقيام بإجراءات تؤدي إلى دينمومة إصلاحات حوكمة المؤسسات العامة، وفي هذا الصدد؛ ثمة مؤسسات رئيسية ينبغي أن تحظى بالأولوية في المدى القريب، ويجب أن يستند اختيارها بالطبع على مدى تأثيرها على نتائج التنمية على الصعيد الوطني، وعادة ما تتضمن هذه المؤسسات سلطات الضرائب والجمارك والمصارف المركزية والعامة وصناديق التنمية، بالإضافة إلى السلطات المحاسبية وسلطات مكافحة الفساد وهيئات حماية حقوق الإنسان؛ وعلاوة على ذلك، من المهم إعادة النظر في التشريعات القانونية لضمان مهنيتها وقدرتها على الاستجابة لمطالب الجمهور[1].

واستكمالا لما جاء في تقرير 2009 يؤكد تقرير 2011 حول تحديات التنمية في المنطقة العربية ضعف آليات المساءلة والمشاركة السياسية للمواطنين (مقايضة المواطنين حريتهم السياسية مقابل الحصول على خدمات مثل، العمل الحكومي، والنفاذ إلى الرعاية الصحية العامة، والتعليم، والإعفاء من سداد الضرائب، أو دفع ضرائب منخفضة)، وأن الأداء الضعيف في مجال التنمية البشرية - على الرغم من الاستثمارات الضخمة في مجالات الصحة والتعليم- يعود إلى تأثير الهياكل الضعيفة على مدى فعالية هذه النفقات؛ فقد أدى ضعف أطر المساءلة إلى معدلات عالية من الفساد والتجاهل لقضايا الجودة[2]، والجدول (08) التالي يوضح مدى تواضع اتجاهات الإصلاحات المؤسسية في الدول العربية.

الجدول(08): اتجاهات الإصلاحات المؤسسية في الدول العربية

المؤشر	متوسط عام 1996	متوسط عام 2006	التغير
التعبير والمسائلة	1.07 -	0.99 -	0.08
الاستقرار السياسي	0.54 -	0.42 -	0.12
فاعلية الحكومات	0.07 -	0.22 -	*0.15 -
الجودة القياسية	0.25 -	0.17 -	0.08
حكم القانون	0.20 -	0.07 -	0.13
التحكم في الفساد	0.25 -	0.07 -	0.18
المؤشر المؤسسي	0.40 -	0.32 -	0.08

المصدر: تقرير تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية 2009،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،جامعة الدول العربية،إصدار مشترك،نيويورك،2009،ص.41.

[1]- تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية للعام 2011،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المركز الإقليمي للدول العربية، القاهرة،2011،ص.13.

[2]- نفس المرجع السابق،ص.18.

يبين الجدول (08) مدى ضعف التحسنات في المؤشرات بالمقارنة مع النتائج التي تحققت على مستوى العالم، وعلى هذا الأساس تتأكد حاجة الدول العربية إلى إصلاحات مؤسسية باعتبار ذلك أمـــرا ضـــروريا لتحقيق التوسع في الحريات الحقيقية للإنسان العربي.

3. نمو متقلب، قائم على النفط، وليس في صالح الفقراء:

رغم أن النمو شرطا غير كاف إلا أنه ضروري لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، ولهذا فإن حـــدوث تقلبات في مستويات الدخل أمرا سيهدد التنمية البشرية في الدول العربية على المديين البعيد والمتوسط.

وينظر للفقر من منظورين: الأول هو فقر الدخل (الذي يعرف بمقياس ما يتوافر للإنسان مـــن ســـلع وخدمات متمثلا بالإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد)، والثاني هو الفقر الإنساني (الذي يعرف بمقياس الدخل وبأبعاد أخرى ذات قيمة حياتية مثل التعليم والصحة والحرية السياسية)[1].

ويبرز تقرير تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية للعام 2009، أربع حقـــائق رئيســـية للنمو في الدول العربية على مدار العقود الأربعة الماضية وهي: انخفاض نسبي في معدل الناتج المحلي الإجمـــالي للفرد (منذ 1980)، وزيادة التقلب، والاعتماد شبه الكامل على صادرات البترول، وعدم الفعاليـــة كـــأداة للحد من الفقر (منذ 1990). وإزاء هذه القيود، وبالنظر إلى الهدف الأسمى للتنمية وهو الحد من الفقر، فإن **تحقيق نمو مناصر للفقراء***يمثل تحديا رئيسيا للدول العربية[2].

فالثروة النفطية الخيالية لدى بعض الدول العربية تعطي صورة مضلِّلة عن الأوضاع الاقتصـــادية لهـــذه البلدان، لأنها تخفي مواطن الضعف البنيوي في العديد من الاقتصادات العربية وما ينجم عنها من زعزعة في الأمن الاقتصادي للدول والمواطنين على حد سواء.

ورغم التحسن في مستويات التنمية البشرية في الـــدول العربيـــة منـــد 1970 (ويرجـــع الأمـــر إلى الاستثمارات الضخمة في الخدمات الاجتماعية)؛ إلا أنه - مقارنة بالتحسن في دخل الفرد- فـــإن مكاســـب

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مرجع سابق، ص.11.

*- **يعرف النمو المناصر للفقراء بأنه"** النمو الذي يعود نفعه على الفقراء نسبيا أكثر مما يعود على غيرهم"، وعندما يكون هناك معدل نمو سلبي يعرف النمو بأنه في صالح الفقراء إذا كانت الخسارة من النمو بالنسبة للفقراء أقل نسبيا من غير الفقراء.

[2]- تقرير تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية 2009،مرجع سابق، ص.ص.46.45.

التنمية البشرية تعتبر محدودة، وأنه كان من الممكن أن يكون حجم التقدم أكبر لو أن المنطقة اعتمدت سياسات أكثر فعالية لترجمة ثرواتها المادية إلى الرفاه البشري، حيث يؤكد تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية للعـــام 2011، أن معدل التقدم في مجال التنمية البشرية شهد انخفاضا ملحوظا منذ عام 1990، ويتضح ذلك بمقارنة ترتيب دليل التنمية البشرية بدون مؤشر الدخل،كما يوضحه الجدول (09) التالي:

الجدول (09):ترتيب الدول العربية طبقا للتغير في دليل التنمية البشرية للفترتين(1970-2010) و(1990-2010)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية المحسن	الدولة	ترتيب دليل التنمية البشرية(بدون دخل)	الترتيب وفقا لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية المحسن	ترتيب دليل التنمية البشرية(بدون دخل)	الترتيب وفقا لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
		2010 -1970		2010 - 1990		
1	عمان	1	19	15	7	40
5	السعودية	3	111	18	2	108
7	تونس	6	20	14	12	21
9	الجزائر	5	100	30	19	98
10	المغرب	14	42	12	10	43
13	ليبيا	4	132	41	18	114
17	مصر	25	9	21	28	32
19	الإمارات	24	8	103	88	118
34	البحرين	21	104	9	93	67
43	الأردن	26	87	51	53	44
58	قطر	73	121	104	104	58
67	السودان	121	2	22	118	9
68	الكويت	48	131	61	59	50
94	لبنان	89	92	29	54	8
122	جيبوتي	117	133	100	109	130

المصدر: تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية للعام 2011، ص.17

يوضح الجدول(09) أنه في الفترة من عام 1990-2010، لم يصنف أي بلد عربي ضمن الدول العشر الأعلى مكانة على دليل التنمية البشرية، مقارنة بوجود 4 دول بين العشر الأعلى ترتيبا منذ عام 1970. فرغم أن البلدان العربية من الدول التي ينخفض فيها فقر الدخل نسبيا، مقارنة ببقية مناطق العالم، حيث يعيش 20.3 % من السكان العرب تحث خط الفقر الدولي المحدد بـ 1.25 دولار أمريكي يوميا، غير أن نسبة كبيرة من السكان العرب يعيشون بين خطوط 1.25 و2.75 دولار، وبالتالي يمكن أن يكون لأي صدمة صغيرة يتعرض لها الدخل أو توزيع الدخل تأثير كبير على الفقر في المنطقة[1]:

ويؤكد تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية للعام 2011، حقيقة أخرى وهي عدم المساواة في الثروة والدخل، وبالتالي هناك حاجة ملحة لتطبيق مجموعة من التدابير الفورية للحيلولة دون المزيد من تفاقم عدم المساواة، مثل التطبيق الفعال للضرائب التصاعدية، وخاصة ضرائب الدخل، والملكية والضرائب على أرباح رأس المال، كما يمكن للدولة أيضا أن تضع حدا أدنى للأجور، وتعزيز الحماية الاجتماعية[2].

4. مشاركة المرأة في التنمية:

إن عدم المساواة بين الجنسين يشكل أكثر مظاهر الإجحاف تفشيا في أي مجتمع، لأنها تؤثر عمليا على نصف عدد السكان، ورغم أنه قد تحقق في السنوات الأخيرة بعض التحسن الكمي في بناء قدرات المرأة، فعلى سبيل المثال أظهرت البلدان العربية تحسنا في تعليم الإناث أسرع منه في أي إقليم آخر، فقد تضاعفت معدلات معرفة النساء بالقراءة والكتابة ثالث مرات مند عام 1970م، وازدادت معدلات التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية والثانوية أكثر من الضعفين، إلا أن هذه الإنجازات لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير المتحيزة ضد المرأة، التي تشدد على نحو حصري على الدور الإنجابي للمرأة وتعزز اللامساواة بين الرجل والمرأة في مختلف نواحي الحياة، ونجم عن ذلك أن أكثر من نصف النساء العربيات لازلن أميات وأن معدل الوفيات الأمهات أثناء الولادة في المنطقة هو ضعف معدلها في أمريكا اللاتينية، وأربعة أضعاف معدلها في شرق آسيا، كما تعاني النساء في بعض الدول العربية من عدم المساواة في المواطنة وفي الحقوق القانونية والفرص، والتي تتجلى غالبا في حرمانها من حقها في التصويت والانتخاب، ولا تزال الاستفادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة

[1] - تقرير تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية 2009،مرجع سابق،ص.22

[2] - تقرير تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية 2009،مرجع سابق،ص.22

السياسية والاقتصادية هي الأقل في العالم، وبالنتيجة، يعاني جزء هام من المجتمع بسبب تعطل جزء من أعضائه القادرين على الإنتاج، وبالتالي انخفض في دخل الأسر وانعكس ذلك سلبا على مستويات المعيشة[1].

5. النزاعات والاضطرابات السياسية:

تتمثل هذه الاضطرابات في النزاعات العربية مع دول الجوار، بالإضافة إلى الصراع مع الكيان الإسرائيلي، حالة عدم الاستقرار هذه تتمخض عنها نتائج سلبية على التنمية البشرية في الدول العربية المتنازعة، وذلك نتيجة الضحايا من البشر وحالات المرض والجوع والخسائر الاقتصادية والفرص الضائعة للنمو وتدمير البنى التحتية الأساسية، وتخصيص جزء هام من ميزانيات هذه الدول للإنفاق العسكري بدلا من دعم مشاريع التنمية البشرية من صحة وتعليم وخلق العمالة، هذا فضلا عن الأضرار البيئية للصراعات والحروب[2].

6. البطالة:

لا شك بأن هدف التنمية الحقيقية هو العمل على تحقيق التقدم والرفاهية والرخاء للمواطنين وتحديث مؤسسات وهيئات المجتمع، والبطالة باعتبارها سبب ونتيجة للفقر، تمثل تحديا كبيرا أمام التنمية البشرية على المستوى العالمي ولا تخص دول معينة، كما تعد البطالة من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية. وتشير اتجاهات البطالة ومعدلات نمو السكان إلى أن البلدان العربية ستحتاج، بحلول العام 2020، إلى 51 مليون فرصة عمل[3] جديدة. وستشكل هذه الوظائف حاجة ماسة من أجل استيعاب الشباب الداخلين إلى سوق العمل، وتدل تقديرات البنك الدولي(2004-2007)، أن الدول العربية كمجموعة تواجه تحدي أيجاد فرص العمل على نحو مستدام[4].

كما تتسم البطالة في الدول العربية بتحيزها الاجتماعي، بمعنى أن المرأة العربية تعاني من البطالة أكثر من الرجال، حيث يبين الشكل رقم(07)، أن معدلات البطالة للمرأة العربية هي الأعلى مقارنة بأقاليم العالم، وأن الفجوة بين الذكور والإناث ما زالت واسعة (على الرغم من أنها قد ضاقت مؤخراً)، هذا ويمثل معدل بطالة المرأة العربية ضعف معدل بطالة الرجال في الدول العربية تقريباً (16 % و8 % على التوالي).

---

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2002،مرجع سابق،ص.2

[2]- رعد سامي عبد الرزاق،مرجع سابق،ص.ص.118-119

[3]- نفس المرجع السابق، ص.11

[4]- تقرير تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية 2009،مرجع سابق،ص.43

الشكل (07): معدلات البطالة للمرأة العربية مقارنة بباقي مناطق العالم

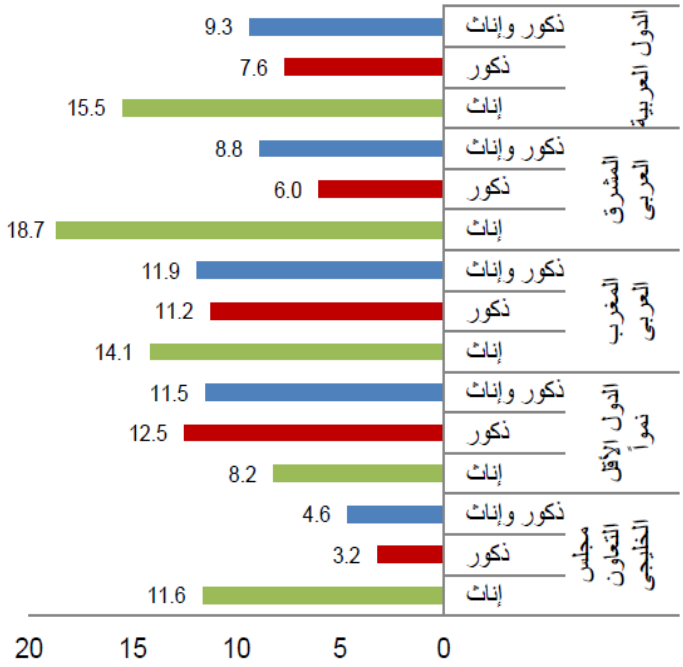

المصدر: تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011،ص.43

7. تحديات الأمن الصحي:

الصحة هدف حيوي لأمن الإنسان تؤثر فيه عوامل لا ترتبط بالصحة، وهي أيضا من العوامل الجوهرية التي تترك أثرا كبيرا في أمن الإنسان، وقد حققت البلدان العربية على مدى العقود الماضية تقدما مشـــهودا في مجال ارتفاع مدى العمر المتوقع وانخفاض معدل وفيات الرضع، لكن الأمر الملاحظ أن الصحة ليست مضمونة لكل المواطنين، إذ مازالت النساء تعاني أكثر من غيرهن من الإهمال، ثم إن أنظمة الصحة في الـــدول العربيـــة لازالت تعاني من البيروقراطية، وتدني القدرات المهنية، ونقص التمويل، مع تعاظم الأخطار الصـــحية جـــراء انتشار أمراض معدية جديدة[1].

من التحديات التي تواجه تمويل الأنظمة الصحية:

- التزايد المطرد لكلفة الرعاية الصحية.
- الإنفاق الحكومي غير الكافي في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض.
- عجز الأنظمة في بلدان الدخل المرتفع عن ترجمة التمويل الوافر إلى مكاسب صحية.

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009،مرجع سابق،ص.14.

- الغياب العام للضمان الاجتماعي الصحي والمزايا الوظيفية التي يقدمها أرباب العمل.

8. إصلاح المنظومة التعليمية:

مقارنة بغيرها من الناطق، استثمرت المنطقة العربية بكثافة في التعليم مند الستينيات من القرن الماضي، وحسب البنك الدولي(2008)، استثمرت الدول العربية حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي و 20% من الموازنات الحكومية في التعليم على مدار الأربعين سنة الماضية، والجدول (10) التالي يوضح متوسط الإنفاق على التعليم في الدول العربية مقارنة مع دول أخرى.

الجدول (10): متوسط الإنفاق على التعليم في الدول العربية(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي(1965-2003)

	1974-1965	1984-1975	1994-1985	2003-1995
المتوسط بالنسبة للدول العربية	**4.3**	**4.6**	**5.0**	**5.3**
المتوسط بالنسبة للصين،اندونيسيا،كوريا،ماليزيا الفلبين،تايلاند	**2.6**	**3.3**	**3.1**	**3.6**
المتوسط بالنسبة للأرجنتين،البرازيل،الشيلي، المكسيك،البيرو	**3.0**	**3.4**	**3.2**	**3.9**

المصدر: تقرير تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية 2009،مرجع سابق،ص.35

ورغم هذه الإنجازات. إلا أنه يظل هناك الكثير من أوجه عدم المساواة* في فرص الحصول على التعليم، وكذلك جودة التعليم.

توضح حقائق التعليم أنه رغم التوسع الضخم في التعليم على كل المستويات في جميع الدول العربية تقريبا مند عام 1970م، ففي الفترة 2006-2009، قامت هذه الدول بتخصيص حوالي 5.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم، وعلى الرغم من أن هذا قد ساعد على زيادة متوسط سنوات الدراسة في المنطقة من 1.1 في 1960 إلى 5.9 في 2011، وبلغ متوسط معدل محو أمية الكبار المرجح 22.1 في المائة

*- تجدر الإشارة إلى أن قياس عدم المساواة والجودة في التعليم ليست مهمة سهلة، ولمزيد من التفصيل حول عملية القياس راجع تقرير تحديات التنمية في الدول العربية للعام 2009،ص.35

فقط خلال الفترة2010-2005، إلا أنه لا تزال ثمة تحديات كبيرة تتعلق بالالتحاق بالتعليم وجودة التعلـــيم المقدم؛ حيث مازال النظام التعليمي في الدول العربية يعاني من صعوبات كبيرة، و يخفـــق في تزويـــد الشـــباب بالكفاءات اللازمة للنجاح والانضمام إلى النشاط الاقتصادي[1]، بالإضافة إلى ذلك، فإن إنجازات التنمية البشرية في الدول العربية منذ عام 1975، على الرغم من أنها جيدة وفقا للمعايير العالمية، نجدها قد تأثرت سلبا بمكوّن التعليم في دليل التنمية البشرية، وتشير هذه الحقائق بشكل واضح إلى وجود تحدي يتعلق بإصلاح التعليم يواجه معظم الدول العربية[2].

المطلب الثاني: إشكاليات وتحديات اقتصاد المعرفة في الدول العربية

تتعدد إشكاليات وتحديات اقتصاد المعرفة؛ فمنها ما تعد إشكاليات وتحديات مباشرة، ومنها ما تعد غير مباشرة، أو يمكن تصنيفها على أنها على المستوى الجزئي، أو على المستوى الكلي، ومنها ما هو عالمي وما هو عربي.

1- إشكالات عالمية لاقتصاد المعرفة

1-1- تكريس البطالة وهجرة الأدمغة: يؤدي التوجه نحو العقول المبدعة في اقتصاد المعرفة إلى الاستغناء عن العمالة غير المبدعة، وبالتالي تكريس جيش من العاطلين عن العمل، فمن الناحية العملية تحل الآلات والماكينات محل القوة البدنية كجزء من منظومة اقتصاد المعرفة، ومن ناحية أخرى يشكل الموهوبون والحاصلون على تأهيل علمي رفيع القسم الأخر الذي يخطط ويصمم ويبتكر، بينما يخرج العاملون الذين لم يحصلوا على التأهيل المناسب من سوق العمل، وبالتالي يكرسون أنواعا أخرى من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الفكرية.

وما يثير الاهتمام في ضوء ما ذكر؛ أن العديد من الوظائف- من وجهة نظر أخرى- لا تجد من يملؤها (على الأقل في الولايات المتحدة)، ولعل قطاع تقنية المعلومات هو القطاع الأكبر الذي يصارع لإيجاد المواهب والطاقات التي يخرجها نظام التعليم في مجالات تقنية المعلومات، يعتقد أن قطاع الأعمال سيعاني ليجد المجموعة الصحيحة من المهارات، لذلك إذا نقصت المهارات في بلد ما، فيمكن إيجاد الطاقات المناسبة في أي مكان في

[1]- تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية للعام 2011،مرجع سابق،ص.45

[2]- تقرير تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية 2009،مرجع سابق،ص.ص.49-48

العالم والاستفادة منها، وذلك من خلال الشبكات الالكترونية والتعاون الافتراضي، مما يقود إلى إشكالية جديدة تكمن في استتراف الطاقات البشرية من البلدان النامية أو التي لا يمكنها توفير الشروط المناسبة لمبدعيها، إلى البلدان المتقدمة، الأمر الذي يزيد من حدة الفجوة ما بين دول العالم[1].

ولعل تركز الشركات التقنية المتخصصة في أماكن محددة من العالم يشكل عامل جدب للأدمغة، والطاقات المميزة، حيث تتحد الشركات الصغيرة الجديدة ومعامل البحوث والممولون والشركات الكبيرة في مراكز عالمية للابتكار، خالقين بيئة نشطة ومحفزة تجمع المعرفة والتمويل والفرصة، مما يجدب المستثمرين. إذ لدى الولايات المتحدة 13 مركزا، ولدى أوربا 16، ويمكن أن تضاف مراكز جديدة في الصين[2].

1-2- تكريس ثقافة الاستهلاك: إن من أهم سمات اقتصاد المعرفة هو التكيف الموسع مع رغبات الزبائن (Mass customization)، فقد سادت في العصر الصناعي عقلية الإنتاج الجماهيري Mass Production، حيث يتم الإنتاج بكميات كبيرة ومواصفات موحدة، في حين نجد أن الميزة التنافسية في اقتصاد المعرفة لم تعد تقوم على الإنتاج والتسويق المكثفين، والسياسات الموحدة، بل تكمن في تحديد خصوصية كل مستهلك وهذا ما يسمى Mass customization الذي يبحث عن إنتاج أشياء جيدة وخدمات مصممة خصيصا لاحتياجات ورغبات خاصة لدى المستهلكين؛ الأمر الذي يشكل أحد أسباب تكريس ثقافة الاستهلاك بالرغم من ايجابيتها الاقتصادية، ولهذا يعتبر العديد من الباحثين هذا الأمر غير إيجابي[3].

1-3- إفلاس الشركات: إن دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنافسة مع الشركات الكبيرة، بالإضافة إلى عامل انخفاض التكلفة الحدية للإنتاج في ميدان اقتصاد المعرفة، تؤدي إلى خفض الأسعار، وبالتالي انخفاض الأرباح إلى حد يجعل من الشركات التي لا تملك رأس مال فكري ومادي كافيين غير قادرة على التكيف وواقع بيئة اقتصاد المعرفة، مما يعرضها للإفلاس، طالما أن عائدات اقتصاد المعرفة مرهونة بالقدرة الإبداعية والابتكارية، فإن هذا يعطي الشركات الكبيرة حق الاحتكار والتحكم بالأسواق ويزيد من العائدات بشكل أسي، إلا أنه من جهة أخرى يهدد تلك الشركات بالاندثار مع أول حالة إخفاق إبداعية أو إبتكارية.

1-4- عدم القدرة على ضبط المنتجات: تتميز بعض المنتجات المعرفية بسهولة تناقلها ونسخها بسهولة عبر شبكة الانترنت كالبرمجيات، بالإضافة إلى اتساع رقعة السوق، هذه العوامل تخلق تحديات كبيرة كحماية

[1]- باسم غدير غدير،مرجع سابق،ص.ص.196-197.
[2]- نفس المرجع السابق،ص.197.
[3]- نفس المرجع السابق،ص.199.

الملكية الفكرية والضرائب والرسوم الجمركية وغيرها...، وتصعب التحكم في تلك المنتجات وضبطها، الأمر الذي من الممكن أن يؤدي إلى خسائر كبيرة للشركات والأشخاص المبدعين[1].

1-5- إشكالية القياس: رغم أن الكثير من الاقتصاديين يستخدمون بعض المؤشرات المعروفة لاقتصاد المعرفة، إلا أن معايير القياس الحقيقية التي تخص بيئة اقتصاد المعرفة لازالت غير ناضجة بما فيه الكفاية، ويعود ذلك إلى طبيعة المعرفة التي يصعب وضع لها مؤشرات كمية مباشرة؛ حيث يستدل عليها غالبا عن طريق أثارها، في الوقت الذي لم تستطع المعايير والمؤشرات المستخدمة في الاقتصاد التقليدي الإحاطة بأعمال اقتصاد المعرفة.

2- تحديات اندماج الدول العربية في اقتصاد المعرفة

تقف أمام اندماج الدول العربية مجموعة من التحديات، لعل أهمها تحدي الانتقال من الاقتصاد الريعي وأنماط الإنتاج السائدة إلى اقتصاد تشكل المعرفة دعامته الأساسية، والتحدي الأهم في هذه النقطة، هو البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلدان العربية وغير الداعمة للاقتصاد المعرفي، وتتمثل هذه البنية في الآتي[2]:

- نمط الإنتاج المتسم باستنضاب المواد الخام "استخراج النفط في الغالب".
- تركز الإنتاج في الأنشطة الأولية (الزراعة، السلع الاستهلاكية).
- تدني معدلات النمو الاقتصادي وصغر حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي.

وفي هذا الإطار يبين دليل البنك الدولي لقياس اقتصاد المعرفة، تدني مستويات اقتصاد المعرفة في الدول العربية، وذلك بالاعتماد على منهجية تقوم على افتراض أن اقتصاد المعرفة يتضمن أربعة مرتكزات هي[3]: الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي، التعليم والموارد البشرية، وأنظمة الإبداع والابتكار الوطنية، وتقنية المعلومات والاتصالات.

وعلى العموم، يمكن أن تفصيل تحديات اقتصاد المعرفة في الدول العربية على النحو التالي:

---

[1]- باسم غدير غدير، مرجع سابق، ص.199.

[2]- مطهر عبد العزيز العباسي،النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في الوطن العربي والدروس المستفادة للاقتصاد اليمني،مقال الكتروني، تم التصفح يوم:20-02-2012 على الرابط:
http://www.4geography.com/vb/showthread.php?t=1204،

[3]- تقرير المعرفة العربي للعام 2011/2010، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص.66.

2-1- الفجوة الرقمية:

إن اقتصاد المعرفة يتضمن الاستخدام المكثف للمعرفة، التي تعتمد على التقنيات ذات التكنولوجيا المتطورة في مجال المعلومات والاتصالات، والصناعات الالكترونية والمعرفية الدقيقة وتكنولوجيا الطاقة البديلة....الخ.

قد أدى التطور السريع للتكنولوجيا-خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات- المدفوع بالعولمة إلى ظهور ما يسمى بالفجوة الرقمية بين الذين يملكون التكنولوجيا والذين لا يملكونها، وخطورة الفجوة الرقمية لا تتعلق بانعكاساتها التلقائية المباشرة على الدخل بقدر ما تتعلق بالانعكاسات على النفوذ، والتي تعود بسلسلة من الانعكاسات السلبية المتصاعدة على الأمن والصحة والتعليم والعلاقات الإنسانية والدخول وعدالة الطموحات، وكذلك على الحق الإنساني في الإبداع، وفي الاستفادة من المعلومات[1].

والفجوة الرقمية هي درجة التفاوت في مستوى التقدم سواء بالاستخدام أو الإنتاج في مجال الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات بين بلد وآخر، أو تكتل وآخر، أو مناطق البلد الواحد، وبمقارنة الدول العربية بالدول المتقدمة، نجدها تعاني من فجوة خطيرة تعيق تسارع النمو الاقتصادي والتنمية والابتكار، كما أنها تحد من توسع الاتصالات وبلوغ الأسواق العالمية.

2-1-1-أسباب الفجوة الرقمية في الدول العربية:

من الأسباب التي كرست الفجوة الرقمية في الدول العربية، نذكر[2] :

- **الأسباب المالية والاقتصادية:** تحتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى بنية تحتية، وهذا يتطلب إمكانات مالية واقتصادية هائلة .
- **الأسباب التقنية والعلمية:** حيث أن المكوّنات الأساسية للبنية التكنولوجية في المنطقة العربية تفتقر إلى تقنية تكنولوجية وإلى ضعف البرامج التعليمية وعدم توافر برامج بحثية وقواعد تطوير عربية.
- **الأسباب الاجتماعية:** وهي من الأسباب التي أهملت في أدبيات التكنولوجيا، ومن أهم هذه الأسباب:
  - استنزاف العقول العربية من خلال الهجرة إلى العالم المتقدم.

[1]- باسم غدير غدير، مرجع سابق،ص.203

[2]- رميدي عبد الوهاب، مقال بعنوان: اقتصاد المعرفة،الفجوة الرقمية تحدي المنطقة العربية، مجلة **بحوث اقتصادية عربية**،العددان 43 و44،ص.ص.57-58

- هجرة الأموال العربية إلى الخارج.
- الفقر، لأن الإنسان لا يسعى إلى تعلم التكنولوجيا والتطوير والإبداع وهو يعاني من الفقر.
- نقص الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية العلم والتكنولوجيا.

● **الأسباب السياسية:** يرى البعض أن الأسباب السياسية من العوامل الرئيسية للفجوة الرقمية في الدول العربية، حيث نجد أغلب الحكومات العربية تولي اهتماما أقل بالإنفاق على البحث والتطوير مقارنة بمجالات الإنفاق الأخرى.

2-1-2- مؤشرات الفجوة الرقمية في الدول العربية

من مؤشرات الفجوة الرقمية في الدول العربية نذكر:

أ- الجاهزية الالكترونية العربية (انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات):

عرف انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوطن العربي خلال السنوات الأخيرة طفرة مهمة، إلا أن تعزيز ذلك الانتشار ليشمل جميع شرائح المجتمعات العربية يعد تحديا ورهانا جوهريا، وفي هذا الإطار، نستشهد بمؤشر البنك الدولي لتكنولوجيا الاتصال والمعرفة، الذي يركز على التقدم الذي تسجله الدول على مستوى انتشار خطوط الهاتف والحواسيب والانترنت، وبحسب تقرير المعرفة العربي لعام 2009، فقد حققت البلدان العربية تقدما على مستوى هذا المؤشر، وذلك من خلال المقارنة بين عامي 1995 و2009، إلا أن هذا التقدم ينبغي ألا يحجب وضعية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوطن العربي، فباستثناء السعودية والكويت، يبقى متوسط الحواسيب لكل 1000 مواطن دون المستوى العالمي، أما في ما يتعلق بمستخدمي الانترنت فغالبية البلدان العربية تتموقع دون المستوى العالمي[1].

[1]- محمد بنهلال،الإعلام الجديد ورهان تطوير الممارسة السياسية،مجلة المستقبل العربي،العدد 396،فيفري،2012،ص.33

الشكل (08): عدد الحواسيب لكل ألف من السكان في الدول العربية ومجموعات منتقاة من دول العالم

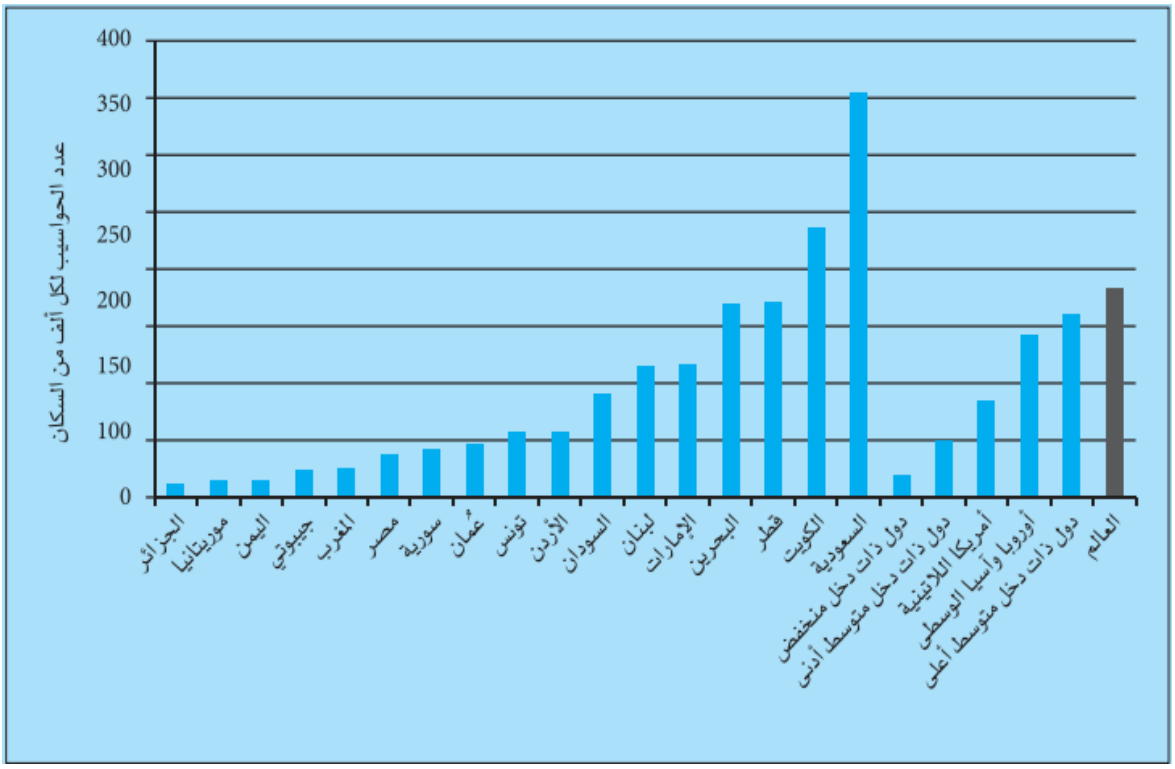

المصدر: تقرير المعرفة العربي لعام 2009،ص.129.

الشكل (09): أعداد مستخدمي الانترنت في الدول العربية ودول العالم ومجموعة منتقاة منها نسبة إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

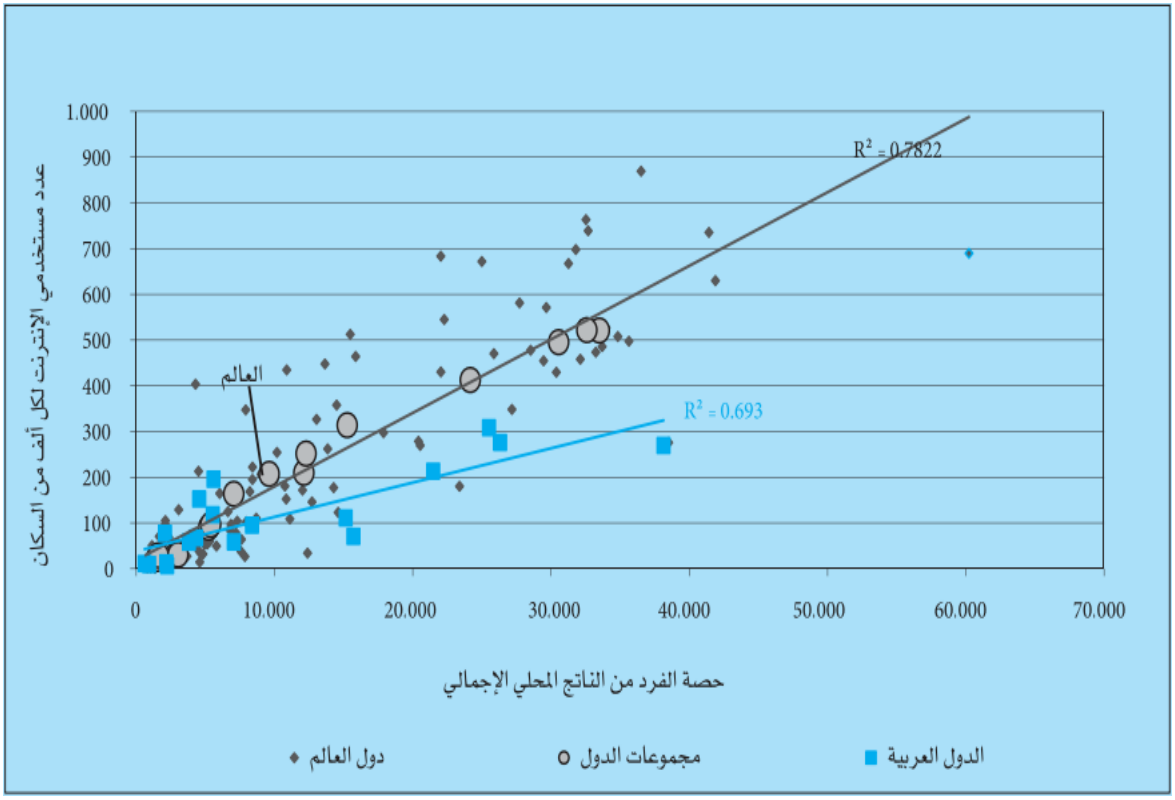

المصدر: تقرير المعرفة العربي لعام 2009، مرجع سابق، ص.130.

إن التمعن في الشكلين (08) (09)، يظهر أن الفجوة الرقمية مازالت قائمة وحادة فيما بين الدول العربية، أو بالمقارنة مع دول العالم، لذلك لابد من اتخاذ الخطوات اللازمة على عدة أصعدة، وخاصة في مجال سياسات التقانات وتشريعاتها، واستخدام اللغة العربية، وتحقيق المساواة في النفاذ.

ب- المحتوى الرقمي العربي: إن مسألة المحتوى الرقمي جديدة نسبياً ووليدة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، ويقصد بالمحتوى الرقمي العربي: المعرفة الموجودة بصورة رقمية منشورة على الشبكة العنكبوتية الدولية باللغة العربية، وقد يكون هذا المحتوى على شكل نصوص أو منتج بوسيلة من وسائل الوسائط المتعددة (صوت، صورة، كليهما معاً)أو على شكل برمجيات.

إن اقتصاد المعرفة يهتم بالمحتوى وحقوق الملكية التي تتم التجارة فيها من خلال سوق المعلومات أو سوق المعرفة، وهذه السوق تختلف عن الأسواق بمفهومها التقليدي حيث إنها سوق افتراضية موجودة على شبكات الحاسب الآلي المتصلة ببعضها البعض إلكترونياً، من خلال الشبكة العنكبوتية، ولذلك سميت هذه التجارة بالتجارة الالكترونية، ولهذا فإن خدمات المعرفة وقيمة المعرفة وضعت المحتوى الرقمي في إطار اقتصادي، ومن ثم فإن عملية التطور والتحديث الذي يشهدها المحتوى الرقمي تفرض تحديات على الحكومات من أجل توفير البيئة المناسبة التي تدعم تطوير وتنمية محتويات رقمية للسلع والخدمات المختلفة.

ورغم أهمية صناعة المحتوى العربي في مقاربة اقتصاد المعرفة في الدول العربية، وتقليص الفجوة المعرفية بين مختلف الدول، إلا أنه وحسب تقرير المعرفة العربي لعام 2009، فإن صناعة ونشر المحتوى العربي متواضعة ومحدودة، تعترضها مجموعة من العقبات، تزداد حدة خاصة في ظل وجود عقبة النفاذ إلى الانترنت، وأهم هذه العقبات، تطويع عدد من التقانات المتاحة لتتلاءم مع اللغة العربية[1].

ج- الخدمات الالكترونية: تمثل التجارة الإلكترونية واحدا من موضوعات الاقتصاد الرقمي، حيث يقوم الاقتصاد الرقمي على أمرين: التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات، والتجارة الالكترونية هي تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالبضاعة والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الانترنت أو الأنظمة الشبيهة[2].

[1]- تقرير المعرفة العربي لعام 2009،مرجع سابق،ص.151

[2]- جمال داود سلمان،مرجع سابق،ض.117

وقدر حجم التجارة الإلكترونية في الدول العربية بحوالي 40 مليون دولار عام 1999، أي ما يمثل 0.01% من إجمالي التجارة الالكترونية العالمية، وهذا معدل متواضع جدا، ولذلك يجب بدل المزيد من الجهود والتطوير لتضييق الفجوة الرقمية القائمة في الدول العربية.

2-2- تحديات متعلقة بالبيئة التمكينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يواجه تعزيز اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية مجموعة من التحديات مرتبطة بالبيئة التمكينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أهمها [1]:

2-2-1- توفير بيئة تنظيمية:

يتطلب نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توافر بيئة تنظيمية قوية وكيانات يناط بها وضع الرؤى والسياسات الكفيلة بتعزيز فرص النمو، ويتمثل الكيان التنظيمي الرئيسي في وزارة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تعنى بالتعاون مع المؤسسات الأخرى، وبرسم الاستراتيجيات ووضع السياسات الآيلة إلى تعزيز المنافسة وحماية المستهلك، وزيادة نسبة مساهمة الإنتاج المحلي من تكنولوجيا المعلومات في الدخل القومي، وذلك عن طريق تحرير السوق وتشجيع الاستثمارات، وزيادة عمل الشركات في السوق، وإعداد القوانين اللازمة لاستخدام خدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل آمن ويضمن ثقة المواطنين، إذن لا بد من وجود هيئات معنية بتنفيذ السياسات التي تضعها الوزارة وتقوم بإدارة عمل القطاع الخاص في هذا المجال.

2-2-2- توفير البيئة التشريعية:

يستلزم تحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضمان المنافسة فيه، وجود قوانين منظمة لخدمات الاتصالات، كما يستلزم نمو أنشطة الابتكار والإبداع وجود قانون منظم لحماية الملكية الفكرية، كذلك يستلزم نمو أنشطة التجارة الإلكترونية وجود قوانين منظمة للتجارة الإلكترونية ، كما يحتاج العاملون في القطاع بشكل عام إلى قوانين لحماية سرية البيانات ومكافحة الجريمة الإلكترونية، وذلك لتعظيم الاستفادة من الخدمات الإلكترونية.

وفيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية، فقد جاء في تقرير المعرفة العربي للعام 2009، أن الدول العربية تواجه عدة تحديات في هذا المجال أولها، غياب هذا الموضوع عن الأجندات الوطنية، وخاصة فيما يتعلق

[1]- تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا،نيويورك،2011،ص.55

بالتواصل مع المخزون المعرفي العالمي، والنفاد إلى مصادر المعرفة بالنسبة إلى قطاعات هامة كالصحة والتعليم،كما تعاني الدول العربية من نقص الكفاءات البشرية المتخصصة في النصوص القانونية في مجال حماية الملكية الفكرية [1].

ويؤكد تقرير المعرفة العربي للعام 2011/2010 على ضعف البيئات التمكينية الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية في معظم دول المنطقة العربية، ويرجع الأمر إلى عدة عوامل، أهمها أن القوانين والتشريعات في المنطقة العربية لا تزال غير مؤهلة للتصدي للقضايا التي يطرحها اقتصاد المعرفة، وعلى رأسها حماية المكية المعرفية[2].

وخلافًا للوجه المشرق للحماية الفكرية، فإن هذه الأخيرة تشكل عائقا كبيرا أمام امتلاك الدول النامية والعربية بالخصوص للمعرفة والتقنيات المبتكرة، ويكون ذلك في مثل هاتين الحالتين:

- حالة التعسف في استعمال الحق التي تظهر حين يمنح القانون براءة اختراع لمبدع، فلا يفهم منها هذا المبدع سوى حق الاحتكار، واستغلال حاجة الناس، وفرض السعر الفاحش عليهم، نتيجًة للتفرد في السوق وانعدام المنافسة.
- حالة التعسف في استعمال الحق، التي تبدو حين تتركز المعرفة والإبداع في مجتمعات متقدمة، فتحجبها عن المجتمعات النامية، ولا تسمح لها بترجمتها إلا بشروط قاسية ومجحفة، من دون مراعاة لواقعها المتخلف، وحاجتها الماسة للمعرفة، مع ضعف اقتصادياتها، وهبوط مستويات الدخل لديها.

لكن في حالة غياب أو عدم التزام الدول باتفاقيات حماية الملكية الفكرية الموقعة من طرفها، فإن هذا الأمر سيخلق مشكلة القرصنة، مما سيتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة تتكبدها الصناعات المعرفية المحلية أو الشركات المقيمة، والشكل والجدول التاليين يبينان حجم عمليات قرصنة البرمجيات والخسائر الناجمة عنها في بلدان الإسكوا في الفترة 2009-2010.

[1]ـــ تقرير المعرفة العربي للعام 2009، مرجع سابق، ص.72

[2]- تقرير المعرفة العربي للعام 2011/2010،مرجع سابق،ص.69

الشكل(10): قرصنة البرمجيات في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا (بالنسبة المئوية)

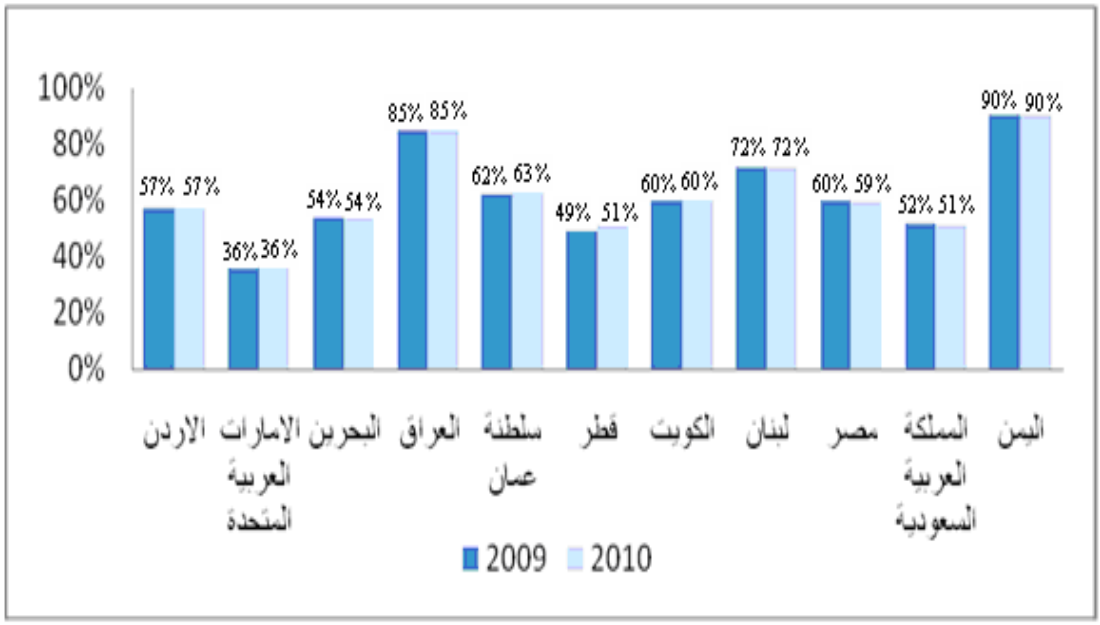

المصدر: تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة،مرجع سابق،ص.60

الجدول (11):الخسائر الناجمة عن قرصنة البرمجيات في بلدان أعضاء في الإسكوا للفترة 2009-2010

البلد	الخسائر الناجمة عن القرصنة (بملايين الدولارات)	
	2009	**2010**
الأردن	26	28
الإمارات العربية	155	173
البحرين	21	22
العراق	129	147
عمان	39	33
قطر	50	52
الكويت	62	68
لبنان	46	49
مصر	146	196
المملكة العربية السعودية	304	414
اليمن	10	12
المجموع	**988**	**1194**

المصدر: تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة،مرجع سابق،ص.61

2-2-3- تطوير البنية الأساسية لتعزيز نمو القطاع:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوسيلة الأهم في عصرنا هذا التي تتيح الوصول إلى المعلومات والمشاركة الحقيقية في أعمال وخدمات مجتمع المعرفة، إذ أنها تزيد من إمكانات الأفراد والمؤسسات وجميع العاملين والمستفيدين من اقتصاديات هذا المجتمع، وتشكل البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المرتبطة بها ومدى شموليتها إحدى أهم مكونات وركيزة أساسية لتقليص الفجوة الرقمية والمعرفية بين مختلف أفراد المجتمع.

2-2-4- تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص لتحفيز نمو القطاع:

لا يضمن توافر البيئة التنظيمية والتشريعية والبنية الأساسية القوية بالضرورة فرص قوية لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يستلزم الأمر وجود إطار من الشراكة الفاعلة ما بين الشركاء الرئيسيين لتحفيز فرص نمو القطاع، ويتمثل هؤلاء الشركاء في كل من الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وفي بعض الأحيان المنظمات الدولية، فمن شأن التفاعل ما بين الشركاء الرئيسيين توفير فرص أكثر استدامة لنمو القطاع.

2-2-5- توفير آليات محفزة للاستثمار ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يسهم غياب التمويل في ضعف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكر كبير من ناحية عدم القدرة على توليد المعرفة وعدم القدرة على دعم البحوث والتطوير، وبالتالي تعميق هجرة الأدمغة والاعتماد الكامل على الخبرات الأجنبية، وتبرز أهمية التمويل كمورد حيوي في جميع النشاطات المتعلقة بتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة.

2-3- الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة (منظومة الإبداع العربي):

في ظل اقتصاد المعرفة، يلعب الابتكار دورا حاسما في تنافسية اقتصاديات الدول والمنشآت على المستوى الدولي، حيث يشكّل العنصر الأكثر أهمية في ضمان توفير الميزات التنافسية للمشروعات والصناعات والاقتصاديات، وكما تكمن أهمية التقانة كمحدد من محددات التنافسية في كونها تؤثر على عدد من العوامل المرتبطة بها كالتكلفة والاستخدام وتوزيع الدخل ونوعية الصادرات وحصص الأسواق، كما أنها تؤثر قبل كل شيء على نوعية العنصر البشري ومقدار الاستثمار في رأس المال البشري، والعلاقة التعويضية أو التكاملية بين التقانة والموارد البشرية، وفي هذا الصدد؛ فإن تقانة المعلومات تطرح تحدياً خاصاً للاقتصاد العالمي، نظراً للتسارع

الشديد في دخول تلك التقانات مجالات الإنتاج والإدارة والتعليم والتدريب والتسويق والتوزيع، كما ساهم كل تناقص تكلفة منتجات هذه التقانة وظهور تطبيقات جديدة لها في انتشارها[1].

في هذا المجال، فإن الدول العربية تعاني من العديد من المشكلات في ميدان العلم والتقانة، بدءاً من الموارد المخصصة للبحث والتطوير وخيارات البحث العلمي ومجالاته ونوعية مخرجاته وآفاق تطبيقاته، ناهيك عن ضعف الروابط الأساسية بين العلم والتقانة، إذ يعمل كل منهما بمعزل عن الآخر، فنجد مثلاً أن حصة الموارد المخصصة للبحث والتطوير في الدول العربية متواضعة جداً، مقارنة بدولة مثل كوريا، كما أن تغير الهيكل التقني لصادرات الدول العربية مرتبط بمدى قدرة هذه الدول على اكتساب التقنية وتوظيفها وتطويرها وصولاً إلى توليدها[2].

على العموم يمكن تلخيص التحديات التي تواجه منظومة الإبداع في الدول العربية على النحو التالي:

2-3-1- واقع مراكز البحوث العربية:

لا تقتصر القضايا المطروحة حول البحث العلمي في الدول العربية على غياب البنى المؤسسية أو ضعفها، أو نقص العاملين فيها فحسب، وإنما تشمل ضعف التنظيمات الإدارية والأطر القانونية ذات العلاقة، مما ينعكس على كفاءة وفعالية هذه المؤسسات، فرغم أن الدول العربية تملك مؤسسات ومراكز عامة وخاصة للبحوث العلمية، إلا أنها تقع تحت تأثير فكرة "نقل التقانة" وليس العمل بغية توطين المعرفة وصولا إلى الابتكار والإبداع وإنتاج المعرفة محليا.

من جهة أخرى، نجد أعداد العاملين في مجال البحث والتطوير في الدول العربية، متأخرة مقارنة بالدول المتقدمة والدول الآسيوية .

2-3-2- الإنفاق على البحث العلمي:

لا يتعدى معدّل الإنفاق على البحث والتطوير في معظم الدول العربية 0.3 % من الناتج المحلي الإجمالي، ما يشكل عائقا كبيرا أمام إنتاج ونشر المعرفة مقارنة بما تنفقه الدول المتقدمة، حيث تتراوح النسب بين 2.09% و3.73%[3]، من جهة أخرى يصل معدل الإنفاق الحكومي العام على البحث والتطوير في

[1] ـــ تقرير التنافسية العربي للعام 2009، مرجع سابق، ص.44

[2] ـــ نفس المرجع السابق، ص.46

[3] - نفس المرجع السابق، ص.174

الدول العربية إلى 97% من التمويل الإجمالي للبحوث العلمية، وهذا يعود لأسباب عديدة منها ضعف القطاع الخاص وقطاع الأعمال وعدم وجود قدرة تنافسية للمنتجات.

2-3-3- الشراكة مع القطاع الخاص:

تعتبر الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ضرورية للارتقاء بالبحث العلمي والإبداع في الدول العربية، لأن قطاع الأعمال والإنتاج هو محرك البحث العلمي والممول الرئيس له، كما أن البحث العلمي بدوره هو محرك قطاع الأعمال عن طريق تزويده بالابتكارات، وأدوات الإنتاج الجديدة وتحسين وسائل وظروف العمل وتطويرهما وتكبير حجم الاقتصاد وتوفير فرص عمل إضافية، والدول العربية تفتقد إلى هكذا قطاع أعمال وإنتاج قوي وإلى مؤسسات إنتاجية وصناعية متطورة، إذا المشكلة هي في ضعف مشاركة القطاع الخاص في تعزيز البحث العلمي[1] .

2-3-4- مخرجات البحث العلمي:

تتعدد مخرجات ونواتج البحوث والإبداع، إلا أن مؤشرات النشر العلمي المحكم وبراءات الاختراع هي الأكثر تداولا وتعبيرا عن جدوى النشاط العلمي، ورغم النسق التصاعدي الذي يحققه النشر العلمي العربي منذ التسعينات من القرن الماضي، وكذلك النشر المشترك بين باحثين عرب وباحثين من أجانب في الآونة الأخيرة، إلا أن عدد براءات الاختراع المسجلة في الهيئات الدولية لا يزال ضئيلا، ويعود السبب الرئيسي إلى معاناة أغلب الباحثين العرب من الكلفة الباهظة التي يتطلبها تسجيل ابتكاراتهم في المؤسسات الأمريكية والأوروبية[2].

2-3-5- اكتساب التقانة:

لم يرتق موضوع اكتساب التقانة في الدول العربية إلى المستوى المطلوب رغم كونه أحد أهم عناصر المعرفة الأكثر التصاقا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد اعتمدت الدول العربية على سياسة التصنيع واستخدام التقانة من خلال اقتناء المصانع ووسائل الإنتاج، ظنا منها أنها تساهم في نقل التكنولوجيا، إلا أن اقتصار السياسات التصنيعية العربية على مفهوم الاقتناء وعدم الاهتمام بإدارة توطين التقانة أو استيعابها، جعل التكنولوجيا المقتناة من طرف الدول العربية تسير نحو التقادم، مما أثر سلبا على إنتاجية مؤسساتها، وبالتالي

[1] - عبد الحسن الحسني، مرجع سابق،ص.185.

[2] - تقرير التنافسية العربي للعام 2009، مرجع سابق، ص.181.

تفاقم الفجوة التقانية بين الدول العربية والصناعية، ولما أيقنت الدول العربية بعدم جدوى هذه السياسة، تبنت سياسات الانفتاح الاقتصادي وعمدت على تشجيع الاستثمار الأجنبي في سبيل خلق بيئة تسهم في نقل التقانة وتوطينها، لكن رغم ذلك ما تزال الدول العربية بعيدة عن مرحلة أساسية من مراحل اكتساب التقانة، وهي تطويرها وإنتاجها محليا.

2-4- التعليم والموارد البشرية:

عندما ننظر إلى وضع التعليم في الوطن العربي ونفكر في انجازاته وفي علاقته بمجتمع المعرفة، نتخطى عتبة التحديات المطروحة على أنظمة التربية والتعليم في أغلب البلدان العربية من قبيل محو الأمية، والمواءمة بين النظام التعليمي وخطط التنمية، وتعليم العلوم بمزيد من الانفتاح على مكاسب المعرفة المعاصرة في مختلف تخصصاتها، وعلاقة التعليم بالسوق (ربط أنظمة التعليم باحتياجات ومتطلبات التنمية في المجتمعات العربية). وكذلك علاقته بالبطالة والعمل وجعله في خدمة الإنتاج وتوسيع الخيارات. سننتقل بعدها إلى التحديات الجديدة التي تطرح اليوم أمام جعل التعليم كرافد مؤسس وداعم لاقتصاد ومجتمع المعرفة، حيث تصبح قضايا التوظيف التقني للوسائط الجديدة ومفاهيم الجودة والتعليم عن بعد (التعليم الالكتروني) مؤشرات جديدة على مظاهر الفجوة الكبيرة والمركبة في أنظمة التعليم في الدول العربية[1].

ورغم الجهود الكبيرة التي بدلتها الدول العربية في سبيل تطوير وتعميم التعليم في كل مستوياته، من خلال زيادة الإنفاق على التعليم، وتحقيق نتائج إيجابية واضحة، متمثلة في تخفيض نسب الأمية، وتحسين معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي، إلا أن معدّوا تقرير المعرفة العربي للعام 2009 يطرحون التساؤل التالي:كيف يمكن تحقيق طموح اقتصاد المعرفة فيما لا يزال المعدل العام للالتحاق بالمرحلة المتقدمة من التعليم الثانوي أقل من 55 %، بينما حققت دول العالم المتقدم صناعيا ودول آسيا معدلات التحاق[2] تتجاوز 80%، كما يؤكد نفس التقرير أن 50% من طلبة التعليم العالي اختصاص إعلام آلي في الدول العربية يصلون إلى مستويات مقبولة للعمل في الاختصاص، لكنها (التعليم العالي) لا تخرج الكتلة الحرجة الكافية من

[1]- تقرير المعرفة العربي للعام 2009، مرجع سابق، ص.87

[2]- نفس المرجع السابق، ص.88

الموارد البشرية عالية الكفاءة التي تستطيع القيام بعمليات التطوير والتجديد والابتكار وما إلى ذلك من أمور من شأنها أن تسرع مسيرة الدول العربية نحو اقتصاد المعرفة[1].

خاتمة الفصل:

إن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول العربية في مجملها لا تزال كبيرة، ومن أهمها تخفيف حدة الفقر وتوفير فرص عمل جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل وتحقيق قفزة تكنولوجية نوعية وتحسين استغلال الموارد، وتتطلب مواجهة تلك التحديات مواصلة الجهود التنموية والحفاظ في الوقت نفسه على المنجزات التنموية المتحققة من خلال توفير بيئة اقتصادية واجتماعية إيجابية ملائمة تسهم في تحقيق استدامة للتنمية ورفع مستوى المعيشة.

ومن هنا، يجب على الدول العربية تحديد التحديات التي تواجهها مجتمعاتها والعمل على استيعاب التطورات العلمية والتكنولوجية والثقافية والاقتصادية الحاصلة في العالم، ووضع الآليات المناسبة للاستفادة من تدفق المعلومات والمعارف والتقنيات الجديدة بهدف الارتقاء المعرفي بمجتمعاتها وتحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، ووضع الخطط المناسبة لتطوير التعليم واكتساب التكنولوجيا الحديثة وتحسين الوضع الصحي وتوفير مناصب العمل للسكان وتحقيق الحكم الراشد، من أجل بلوغ المراحل المتقدمة من التنمية البشرية واقتصاد المعرفة .

[1]- تقرير المعرفة العربي للعام 2009، مرجع سابق، ص.106

الفصل الرابع: واقع التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في دول المقارنة

تمهيد

المبحث الأول: واقع التنمية البشرية المستدامة في دول المقارنة

المطلب الأول: لمحة عن سياسات التنمية البشرية المستدامة في دول المقارنة

المطلب الثاني: اتجاهات التنمية البشرية المستدامة في دول المقارنة

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية لدول المقارنة

المطلب الرابع: المؤشرات الاجتماعية لدول المقارنة

المطلب الخامس: مؤشرات الاستدامة، التمكين والحوكمة في دول المقارنة.

المبحث الثاني: اقتصاد المعرفة في دول المقارنة

المطلب الأول: لمحة عن اقتصاد المعرفة في دول المقارنة.

المطلب الثاني: دليل اقتصاد المعرفة للبنك الدولي في دول المقارنة

المطلب الثالث: مؤشرات إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة في دول المقارنة.

خاتمة الفصل

تمهيد:

مما لاشك فيه أن البلدان العربية ما زالت تخطوا خطواتها من أجل تحسين التنمية البشرية، وترسيخ الأسس المتينة التي ترتكز عليها للتوجه نحو اقتصاد المعرفة، بيد أن واقع الحال يقول، أن دول عربية كثيرة لازالت تعاني من تأخر مقلق جدّا على مستوى الفقر والصحة والدخل، وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية، بالإضافة إلى افتقارها لعناصر الجاهزية لاقتصاد المعرفة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف عند واقع التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية، ومن أجل ذلك وقع اختيارنا على كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة واليمن، حيث سنقوم بمقارنة مؤشرات كل من التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في البلدان الثلاثة.

المبحث الأول: واقع التنمية البشرية المستدامة في دول المقارنة

قبل مقارنة مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في الدول الثلاثة، لابد من الإشارة ولو بشكل طفيف، لمختف السياسات التي انتهجتها الدول الثلاثة في سعيها لتحسين التنمية البشرية المستدامة.

المطلب الأول: لمحة عن الدول المقارنة

1- الإمارات العربية المتحدة:

إن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، تجربة فريدة من نوعها ليس فقط على مستوى العالم العربي، بل على مستوى العالم، حيث استطاعت هذه الدولة خلال العقود الثلاثة الماضية أن تسابق الزمن وتخطو خطوات كبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

فمنذ توحيدها عام 1971، سعت لان تكون جميع خططها الاقتصادية مستوعبة للتغيير الحاصل في الاقتصاد العالمي، والمقصود به التغيرات التكنولوجية التي طرأت على الاقتصاد، وقد استفادت الإمارات العربية المتحدة من رغبة مواطنيها في استيعاب التغيرات الجديدة وإدخالها في واقعهم الاجتماعي والاقتصادي، وهذا ما سارع في دخول الإمارات ضمن مجموعة الدول القليلة التي استفادت من التطور الاقتصادي الهائل فضلا عن إمكاناتها لرفع الاقتصاد الإماراتي ليصبح اقتصادا نموذجيا في الاقتصاد العالمي ومنافسا إن صح التعبير في السوق العالمية أو في السوق المحلية[1].

1-1- نظرة على سياسات التنمية البشرية المستدامة في الإمارات:

1-1-2 - الاتجاهات الديمغرافية:

وفقا للإحصائيات السكانية للمركز الوطني للإحصاء الإماراتي، بلغ عدد سكان الإمارات نحو 8.20 مليون نسمة عام 2009، 88% منهم من الأجانب[2].

[1]- هدى زوير،عدنان داود،مرجع سابق،ص.153

[2]- المركز الوطني للإحصاء الإماراتي:http://www.uaestatistics.gov.ae/Home/tabid/38/Default.aspx

2-1-1 - التعليم:

إدراكا منها بأهمية التعليم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإسهامه في تحقيق التنمية البشـــرية ومجتمع المعرفة، وبالتضافر مع جهود أخرى على مستوى التدريب وأنشطة البحث العلمي والتطوير والابتكار، قامت الإمارات العربية المتحدة بانتهاج سياسات وبدلت مجهودات في سبيل تطوير نظامها التعليمي، حيـــث قامت بإمداده بكل المتطلبات في سبيل رفع قدرة هذا النظام على إعداد الأجيال القادمة المـــزودة بالمهـــارات والقدرات والحريات التي تمكنهم من الولوج إلى مجتمع المعرفة[1].

وفي هذا الإطار، عكفت الإمارات على مراجعة مناهج التعليم لديها، بهدف تطوير محتواها وأســـاليب التدريس لتتماشى مع متطلبات عصر المعرفة، وتوفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ نهضة تعليمية تواكب العصر وتتفاعل مع مستجدات القرن الواحد والعشرين، وتجعل مخرجاتها التعليمية في المستوى العالمي من حيث الإعداد والتأهيل والمنافسة واكتساب المهارات التقنية.

التعليم العام: نفذت الإمارات العربية المتحدة استراتيجيات متعددة لتأسيس نظام تعليمي متطور يواكب العصر وتقنياته المعرفية ويرتقي بمستويات الدارسين إلى المستويات التعليمية، حيث كفلت الدولـــة مجانيـــة التعلـــيم الحكومي حتى الجامعي لكافة مواطنيها ولنشر التعليم في المجتمع والقضاء على الأمية، وقد حققت مسيرة التعليم العام منذ قيام الاتحاد طفرات متلاحقة حيث ارتفع عدد المدارس الحكوميـــة والخاصـــة في العـــام الدراســـي 2008/2007 إلى 1259 مدرسة حكومية وخاصة من بينها 759 حكومية، و500 مدرسة خاصـــة، تضم في صفوفها أكثر من 648 ألف طالب وطالبة في مختلف المراحل التعليمية، كما بلـــغ المعـــدل العـــام للالتحاق بالمدارس الابتدائية 98 % للذكور و95 % للإناث وانخفضت نسبة الأمية لتبلغ اقـــل مـــن 5% بفضل مراكز محو الأمية وتعليم الكبار[2].

ولتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تسعى حكومة دولة الإمارات العربيـــة المتحـــدة إلى إزالـــة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ولجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.

[1]- تقرير المعرفة العربي 2011،مرجع سابق،ص.271

[2]- التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة،ص.16متاح على الرابط:
http://www.mfnca.gov.ae/?m=options&lang=ar&act=upr_report&content_id=315

وتعمل الدولة على تطوير برامجها التعليمية إدراكا منها لأهمية هذا الشق من التنمية لأهدافها المستقبلية، فعملت وزارة التربية والتعليم على تطوير وتحديث المناهج التعليمية لتتواكب مع التطورات العالمية ونشر التعليم في كافة مناطق الدولة وإنشاء المدارس الحديثة،كما أتاحت الفرصة للقطاع الخاص لمشاركة الحكومة في تحمل مسئولية نشر التعليم وإتاحة الفرص التعليمية لكافة القاطنين في الدولة[1].

التعليم الخاص: مع وجود ما نسبته 88% تقريبا من سكان الإمارات من الأجانب، اكتسب التعليم الخاص أهمية توازي أهمية التعليم الحكومي، ولكن تحث إشراف وزارة التربية والتعليم.

محو الأمية وتعليم الكبار: من أجل تقليص نسبة الأمية لديها، عملت الإمارات إنشاء مراكز لمحو الأمية وتعليم الكبار، وتقليص التفاوت بين الذكور والإناث، حيث استطاعت أن تخفض مستوى الأمية بين الكبار من 27.7% عام 1985 إلى 10% عام 2010[2].

1-1-3- وضع الفقر في الإمارات

يعتبر الفقر في دولة الإمارات العربية المتحدة شبه معدوماً، وذلك بسبب ما تتمتع به الدولة من ارتفاع في مستوى المعيشة؛ حيث أدى الازدهار الاقتصادي الذي شهدته الدولة خلال العقود الماضية إلى ارتفاع مستويات المعيشة ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي انعكس على كافة شرائح المجتمع. وتشير البيانات الاقتصادية إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من 129 ألف درهم في العام 2005، ليصل إلى حوالي 163 ألف درهم في العام 2007، ويعتبر نصيب الفرد في دولة الإمارات العربية المتحدة من أعلى المعدلات في دول العالم، وقد تبنت الحكومة عدداً من السياسات التي ساعدت على رفع دخول المواطنين بشكل عام والمرأة بشكل خاص وتوفير مصدر دخل دائم لأصحاب الدخول المتدنية، ومن تلك السياسات[3]:

- الاستمرار في سياسة الضمان الاجتماعي المكفولة دستورياً.
- وضع إستراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية في عام 2007، تعنى بتقديم الخدمات المختلفة للمرأة لتواكب التقدم الاقتصادي المحرز على الصعيد الوطني.

[1]- التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة،مرجع سابق،ص.16

[2]- تقرير المعرفة العربي 2011،مرجع سابق،ص.274

[3]- التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة بيجين + 15،ص.6،متاح على الرابط:*css.escwa.org.lb/ecw/1065/**UAE**_formatted.doc*

1-1-4- الرعاية الصحية والاجتماعية:

اهتمت الدولة بتوفير الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين وذلك ضمن خطط التنمية منذ نشأة الدولة، حيث بلغت مستويات الإنفاق على الرعاية الصحية 8.7% من الإنفاق الحكومي، كما أولت اهتماما كبيرا بصحة الأمهات، وبناء الهياكل الصحية[1]، أما فيما يتلق بالرعاية الاجتماعية، فإن الإمارات تمنح مساعدات مالية شهرية إلى 16 فئة في إطار الضمان الاجتماعي، كما تمنح مساعدات لفئة المعاقين وكبار السن[2].

1-1-5- البيئة:

تولي الإمارات العربية المتحدة اهتماما بالغا بالبيئة، بحكم بيئتها الصحراوية الجافة، وحاجتها الماسة للموارد وخاصة المياه، ولهذا سعت الحكومة من خلال هيئاتها وأجهزتها المتعددة إلى مساعدة مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة على تحقيق التزاماتها تجاه البيئة ودمج الاعتبارات البيئية في كافة مراحل تخطيط المشاريع التنموية لتتطابق وأهداف ومبادئ الاستدامة؛ وفي هذا الإطار، وضعت دولة الإمارات إطارا قانونيا من اجل المحافظة على ثرواتها البيئية وحمايتها من الممارسات البشرية الخاطئة، وتدهور النظام البيئي السريع، كما وقعت الدولة على عدد من الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة والتنوع البيولوجي والنظم البيئية البحرية والساحلية إلى جانب إصدار العديد من القوانين الاتحادية والمراسيم الرئاسية والأوامر المحلية منذ نشأتها [3].

إلا أنه وفي ظل التطور الذي تشهده الإمارات، فإنها تواجه العديد من التحديات البيئية أهمها[4]:

- في ظل التوقعات بأن يتضاعف عدد السكان بحلول عام 2030، فإنه من المتوقع أن تزداد الحاجة إلى المزيد من الأراضي للبناء مما يعني المزيد من الطاقة والماء والغذاء وما إلى ذلك.
- نمو الاقتصاد سيجلب معه المزيد من الطلب على الطاقة والمياه، بالإضافة إلى المواد الخام التي يتم استيراد الكثير منها، مما يعنى المزيد من الآثار البيئية المرتبطة بالنقل البحري والبري، ومن المتوقع أيضا أن تزداد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الضارة خلال عملية التصنيع لنقل المواد الخام والمنتج

[1]- تقرير المعرفة العربي 2011،مرجع سابق،ص.298.
[2]- التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق،ص.17
[3]- هيئة البيئة – أبو ضبي، تم التصفح يوم:2012/04/02،على الموقع التالي،http://www.ead.ae
[4]- المرجع نفسه.

النهائي،كما سيرافق ذلك زيادة في حجم المخلفات والنفايات الخطرة، الأمر الذي يتطلب تخزين أو معالجة فاعلة وآمنة.

- تشكل قضية توفير المياه مصدر قلق بالغ، خاصة إذا ما علمنا أن 65 %من المياه المستخدمة في الدولة مصدرها المياه الجوفية، والكمية المتبقية يتم توفيرها من المياه المحلاة والمعاد تدويرها، وهذا يتجاوز قدرة الطبيعة على تجديد مواردها، خاصة مع تزايد السكان وتزايد الطلب على الماء، مما يعني انخفاض في مستويات المياه الجوفية وزيادة الاعتماد على عمليات تحلية مياه البحر التي تركز بشكل أساسي على استخدام الطاقة والكربون.

- تزيد انبعاثات غازات الدفيئة من سخونة كوكب الأرض، وتتسبب في ذوبان القمم والأنهار الجليدية وبالتالي ارتفاع مستوى سطح البحر، وهذا يعني المزيد من الضغوط على المناطق الساحلية التي تعتبر معرضة للخطر .

2- الجزائر:

اعتمدت الجزائر في مداخليها على قطاع المحروقات، حيث وبعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال، لا يزال هذا القطاع هو المهيمن على النشاط الاقتصادي، فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 95% في المتوسط.

ومع حلول سنة1986، وعلى إثر الصدمة النفطية العالمية، والتي أدت إلى تراجع حاد في معدلات التبادل، وبروز إلى السطح مظاهر الجمود، والضعف في نظام التخطيط المركزي، زيادة على هبوط معدلات التبادل، وضعف دخل الصادرات بحوالي 50 %.

كل هذه المؤشرات أوحت بتدهور الوضع الاقتصادي في الجزائر، وهو ما دفعها مع بداية سنة1994 ، إلى طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية، واعتماد برنامجا للاستقرار الاقتصادي لمدة سنة، مدعوما ببرنامج للتصحيح الهيكلي لمدة ثلاث سنوات، وقد شرع في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي في أفريل 1994 لمدة سنة، وبعدها برنامجا للتصحيح الهيكلي يمتد من أفريل 1995 إلى مارس من سنة 1998[1].

[1]- عياشي نور الدين،تطور المنظومة الصحية الجزائرية،مجلة العلوم الإنسانية،العدد 31،جوان 2009،ص.294.

واستطاعت الجزائر تحقيق نتائج جيدة في مجال استقرار الوضع الاقتصادي الكلي، ويبرز ذلك من خلال تراجع مستويات التضخم إلى حدود 6% نهاية 1997، بعد أن وصل إلى حدود 29 %عام 1994، وهذا بسبب تأثير خفض قيمة الدينار الجزائري بنسبة كبيرة في البداية، وكذا بسبب التعديلات في أسعار السلع المدعمة والمحددة إداريا .بحيث نجحت في تحويل اقتصادها، الذي كان يعاني من عجز مالي كبير، واختلالات وتشوهات حادة، إلى اقتصاد تم فيه إرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي الكلي، الذي يمكنها من تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المكملة لجهود التصحيح، وتحقيق معدلات نمو ايجابية، قابلة للاستمرار، والاستفادة من الفرص التي تتيحها اتجاهات العولمة وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي[1].

لكن في الجهة المقابلة لهذه الإنجازات، برزت إلى السطح مظاهر للفشل الاجتماعي، تمثلت في ارتفاع نسب الفقر، والأمية، والجريمة، تدني مستوى التعليم، والنزوح الريفي، وأزمة السكن، والبطالة ...و غيرها من الأزمات التي أثرت بشكل سلبي جدا على التنمية البشرية في الجزائر.

2-1- نظرة على سياسات التنمية البشرية المستدامة في الجزائر

2-1-1- الفقر:

يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر، وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين.

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الفقر في الجزائر قد تراجعت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة حسب دراسة لمركز الدراسات والتحليل السكاني والتنمية، ويرجع الخبراء هذا التراجع الواضح لمستويات الفقر إلى ارتفاع سعر لنفط، الذي سمح بتمويل المزيد من المشاريع الحكومية، وكذلك بفضل الآليات والسياسات والإستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر في مكافحة الفقر خلال مرحلة الإصلاحات، وتمثلت في[2]:

[1]- عياشي نور الدين، مرجع سابق،ص.294

[2]- مسعود البلي،مرجع سابق،ص،80

تخصيص جزء كبير من ميزانية الدولة للتحويلات الاجتماعية في المخططات التنموية المختلفة، ولكن على الرغم من المبالغ الهامة للتحويلات الاجتماعية، إلا أنه هذه النفقات غلب عليها عدم الفاعلية الناتجة عن طرق وأساليب التسيير للخدمات العمومية، والتي كانت محل انتقاد في عدة تقارير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذا الهيئات الدولية، بسبب أن وسائل مكافحة الفقر التي سنعرضها لم تحارب الظاهرة بقدر ما ساعدت على كشف أسباب الفقر في الجزائر نتيجة للتراكمات السابقة، ومعوقات أخرى كالفساد.

أما وسائل مكافحة الفقر التي اعتمدتها الجزائر فتمثلت في ما يلي:

الشبكة الاجتماعية: وتم تأسيسها عام 1991 وذلك من أجل تعويض تخلي الدولة عن دعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، وتتشكل من المنحة الجزافية للتضامن والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة.

برامج المساعدة على التشغيل: حيث تم وضع العديد من الأجهزة التي تهدف إلى إدماج العاطلين عن العمل من بينها: الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وكالة التنمية الاجتماعية، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة....، بالإضافة إلى صيغ أخرى للتشغيل مثل:عقود ما قبل التشغيل، ومؤخرا عقود الإدماج المهني.

نشاطات التضامن الوطني: أنشأت الدولة وزارة لذا النوع من النشاط، وسميت بوزارة التضامن الوطني، من أجل التخفيف من حدة الفقر، وقامت بعدة نشاطات منها توفير الأدوات المدرسية للتلاميذ مجانا،و تقديم المنح الدراسية، والمساعدات الموجهة للفئات المحرومة من العلاج والمأوى.

وعكفت الجزائر بداية من 2008 على تنفيذ إستراتيجية للتشغيل ومحاربة البطالة، حيث تقوم هذه الإستراتيجية على مقاربة اقتصادية، وترتكز على (07) محاور أساسية هي[1]:

- ترقية التكوين الفعال لتسهيل الاندماج في عالم العمل.
- اعتماد سياسة تحفيزية فيما يخص المؤسسات.
- تحسين وتحديث إدارة سوق العمل.
- ترقية تشغيل الشباب.
- إصلاح وتحديث تسيير مصلحة التشغيل العمومية من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل.

[1]- تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة،الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء،الجزائر، 2008،ص.280.

- خلق وتأسيس هيئة تنسيقية ما بين القطاعات.
- دعم تطوير المقاولات.
- دعم ترقية العمل المأجور

2-1-2- التعليم:

يحظى قطاع التعليم في الجزائر بحصة الأسد في برامج التنمية الوطنية مند استقلالها، ويضمن الدستور الجزائري أحقية وإلزامية التعليم حتى سن 16، ويأخذ التعليم الأولوية في إنفاق الدولة، حيث خصصت الجزائر 19.6% من ميزانية الاستثمار لقطاع التعليم سنة 2009، مقابل 14.2% سنة 1996، والجدول التالي يبين تطور نسبة نفقات التعليم بالنسبة إلى ميزانية الدولة.

الجدول(12):تطور نسبة نفقات التعليم بالنسبة إلى ميزانية الجزائر

السنوات	النسبة المئوية من ميزانية الدولة الموجهة إلى التعليم
1972-1964	19
1982-1974	11.6
1997	16.19
2000	14.3
2004	16.7
2005	16.8
2006	19
2009	19.6

المصدر:مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 397، مارس 2012، ص.90

وفي سعيها لإصلاح نظامها التعليمي، قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات في نظامها ومناهجها التعليمي، أهمها تبني نظام التعليم العالي لنظام ل.م.د على غرار بعض البلدان، ومن أجل ضمان الجودة في

نظامها التعليمي، تسعى الجزائر ومن خلال خطة عمل امتدت لثلاث سنوات 2008-2010، وبمساعدة خبراء أجانب حتى يتم وضع آليات ضمان الجودة، وتقوم هذه الخطة على[1] :

- الإدماج الأفضل للتعليم العالي في بيئته الاجتماعية والاقتصادية، وتعميم الروابط بين الجامعات والمؤسسات الصناعية.
- تخصيص هياكل معينة بالجامعات، تكون مكلفة بتنظيم ودفع علاقات الجامعة مع بيئتها الاجتماعية والاقتصادية.

وفي سبيل تخفيض نسب الأمية، وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية لمحو الأمية، حيث تطمح من خلالها إلى محو الأمية نهائيا، وذلك بتكريس الموارد المادية، والمالية والبشرية الضرورية للقضاء على هذه الظاهرة، قبل سنة 2016، وترتكز خطة العمل التي شرع في تطبيقها، على الكيفيات التالية[2]:

- خفض عدد الأميين بنسبة 50 %، والذي يبلغ 6.2 مليون أمي قبل 2012.
- تستهدف هذه الإستراتيجية جميع الأميين مع التركيز على فئة العمر بين 15 و49 سنة.
- التركيز على سكان المناطق النائية والولايات المتضررة، مع التركيز على العنصر النسوي.
- تشمل العملية الفئات والطبقات الاجتماعية المعوزة،كالمعاقين والمساجين والبدويين.

2-1-3- الصحة:

حاولت الجزائر منذ استقلالها توفير حاجيات سكانها في مجال الصحة، وتتميز منظومة الصحة بسيطرة القطاع العمومي، الذي يعد الإطار الأساسي الذي يوفر العلاج، من خلال تسخير جميع الوسائل الكفيلة بحماية الصحة وترقيتها.

على الرغم من التحسن في الحالة الصحية للسكان في الجزائر بسبب انخفاض معدل الوفيات وتحسن في الظروف المعيشية، فإن ذلك لا يغطي على الارتفاع المتزايد للأمراض المختلفة في المجتمع الجزائري، فمعدل الأمل في الحياة يعكس فقط متوسط عدد السنوات التي يعشها الفرد ولا يظهر طبيعة الأمراض التي يعيشها مجتمع ما، فقد شهدت الجزائر نقلة في ما يخص طبيعة المرض خاصة بالنسبة للأمراض المتنقلة بفعل سوء شروط النظافة العامة وارتفاع في معدل المؤثرات الصناعية (حوادث المرور، الأمراض القلبية، السرطان، حوادث العمل والأمراض).

[1] - تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة،مرجع سابق،ص.308.
[2] - نفس المرجع السابق،ص.300.

2-1-4- الاتجاهات الديمغرافية:

يعتبر عدد السكان في الجزائر مقبولا، إذا ما ربطناه بالفضاء الجغرافي، والملاحظ أنها تأخرت في تبني برامج السياسة السكانية، وتفعيلها إلى نهاية السبعينيات، فالنظرة التي كانت سائدة هي أن أحسن وسيلة هي التنمية، هذا الشعار تبنته الجزائر في الندوة العالمية للسكان في بوخارست رومانيا (في سنة 1974)، ليتم لاحقا إعادة النظر في المسألة الديمغرافية، والتي مكنت الجزائر من تحقيق نتائج ايجابية تجسدت بالخصوص في التراجع المحسوس في مستويات الخصوبة[1].

ويعتبر مؤشر الخصوبة، من العوامل الأساسية في تحديد شكل التركيب العمري للسكان، وانخفاضه قد يكون له الأثر الإيجابي على مستو النمو الاقتصادي، بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان في سن العمل، وانخفاض عدد السكان المعالين، مما قد يتيح أداء سريعا للنمو الاقتصادي على المستوى الكلي، من خلال ارتفاع مستويات الادخار والاستثمار.

2-1-5- البيئة :

نتيجة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية غير المتوازنة والتي انتهجتها الجزائر، مند الاستقلال، والتي أدت إلى نتائج سلبية على البيئية، وفي هذا الإطار؛ أشار المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة(PNAE) لسنة 1996 إلى مؤشرات تدهور خطيرة، وأعاد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة لسنة 2001 التأكيد على استمرارية وجود إهمال كلي للجوانب البيئية، وضعف الإطار التشريعي والمؤسسي وعدم ملاءمته للاضطلاع بمهمة حماية البيئية[2].

وفي سعيها لتدارك الوضع أصدرت الجزائر مجموعة من التشريعات القانونية، ووضعت الإستراتيجية الوطنية للبيئية سنة 2001، وتطوير الآليات الوقائية والتدخلية لحماية البيئة وذلك في شكل قوانين، ومؤسسات ومخططات للتنمية المستدامة.

وتسعى الجزائر إلى الحفاظ على البيئة من خلال ضمان الحماية الفعالة للمكتسبات البيئية وتثمينها، وذلك بتفعيل الوسائل النظامية والتنظيمية، وتصحيح كل أشكال عدم الانسجام والتوازن بين السياسة الموجهة

[1]- عياشي نور الدين،مرجع سابق،ص.296.

[2]- وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام،جامعة تلمسان،2007،ص.4

للإنصاف بين المناطق والفئات السكانية، وفي هذا الإطار وضعت الجزائر العديد من المخططات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، وتتمثل في[1]:

أ- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) في آفاق 2025: ويمثل أداة إستراتيجية مخصصة ل:

- تنفيذ السياسة الوطنية للتهيئة وللتنمية المستدامة
- ضمان إطار تفاهم وتنسيق الشراكة واتخاذ القرار.
- الأداة النظامية لسياسة الدولة الرامية إلى التنمية المنسجمة مع الإقليم الوطني مع دمج الفاعلية الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي وترقية الإنسان وحماية البيئة.

ويهدف هذا المخطط إلى الاستخدام العقلاني للفضاء الوطني خصوصا توزيع السكان والنشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى حماية الأنظمة الإيكولوجية، التوزيع المناسب للمدن والمؤسسات.

ب- المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم (SRAT) في آفاق 2025: ويهدف إلى :

- إعادة توازن الساحل وإعادة توزيع الفئات السكانية والنشاطات في الهضاب العليا ومناطق الجنوب.
- ربط الجزائر بمجتمع الإعلام.
- تعزيز الجاذبية والتنافسية بين المناطق.

ج- المخططات المديرة لتهيئة المساحات في الأقطاب الحضرية (SDAAM): وتحدد هذه المخططات ما يلي:

- التوجهات العامة لاستخدام الأرض.
- تحديد المناطق الزراعية والغابية والمخصصة إلى جانب المحميات.
- التوجهات العامة لحماية وتثمين المحيط.

3- اليمن:

في عام 1990 تم الإعلان عن قيام الجمهورية اليمنية بتوحيد شطريه الشمالي والجنوبي، وقد ورثـــت الدولة الوليدة دوليتين من أفقر دول العالم، وتتحمل تبعات وهموم التنمية، مما ولد تحدّيات أكبر وأكثر تعقيدا خلال عقدين من الزمن، فاليمن اليوم يواجه بالإضافة للفقر، التحديات التقليدية للدول النامية مثـــل النمـــو

[1]- تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، مرجع سابق، ص-ص.396-401.

السكاني وشح الموارد وبطء النمو الاقتصادي، وتحديات مستجدة كالتطرف والحروب الداخلية والتغيرات المناخية، مما شتّت جهوده في سبيل تحقيق التنمية.

3-1- خصائص الاقتصاد اليمني:

اتسم الاقتصاد اليمني كغيره من الاقتصاديات الآخذة في النمو بعدد من الخصائص التي تعد من أكثر العوامل التي تساهم تعطيل عملية التنمية، وتتمثل أهم تلك الخصائص في:

- تدني معدلات النمو الاقتصادي.
- تفاقم العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات.
- اعتماد الاقتصاد اليمني بصورة كبيرة على تصدير المشتقات النفطية.
- بالإضافة إلى ارتفاع معدل نمو السكان.

3-2- نظرة على سياسات التنمية البشرية المستدامة في اليمن

3-2-1- التعليم:

رتأت دولة اليمن مند تأسيسها عام 1990، أن التعليم أساس نهضة الدولة الجديدة، وبدلت جهود حثيثة لتوحيد نظام التعليم في اليمن،كما عملت في الوقت ذاته على توسيع فرص الالتحاق بالتعليم لجميع من هم في سن التعليم، حيث ينص الدستور اليمني على إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته بدون تمييز، ولكن لم تعد استراتيجيات شاملة لإصلاح التعليم إلا في مطلع الألفية، نتيجة للظروف والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

وفي سعيها لإصلاح التعليم، أقرت اليمن خمس استراتيجيات قطاعية في مراحله المختلفة، بدءا بالإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي 2003-2015، تلتها الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي 2007-2012، الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الفني والمهني 2005-2015، والإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي 2006-2015، وإستراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار 1998-2020،

[1]- تقرير المعرفة العربي 2011،مرجع سابق،ص.460.

وجميع هذه الاستراتيجيات تسعى إلى تحقيق توازن بين الجانب الكمي والنوعي حيث تؤكد على التوسع في التعليم، وخفض معدلات الرسوب والتسرب، وتحسين نوعية وجودة التعليم، وتحقيق المساواة في التعليم.

وفي إطار الرؤية الإستراتيجية لليمن للعام 2025، التي تستهدف تحسين مستوى التنمية البشرية - خلال الخمس والعشرين سنة القادمة (صدرت عام 2000)- ليصبح اليمن ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية، وبما يرفع مستوى معيشة المجتمع وأفراده ويضمن حياة كريمة لهم ولأفراد أسرهم (الخطة الخماسية الثانية 2001-2005م)[1].

حيث أقرت الحكومة الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار (1998) التي تستهدف محو أمية السكان في الأعمار 10-45 سنة، والمقدر عددهم في حينه 4.867.450 أمياً من الجنسين، إضافة إلى الأميين الجدد والمتوقع تراكمهم خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية من المتسربين من مراكز محو الأمية، والمتسربين من التعليم الأساسي[2].

وأقرت الحكومة الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (2003) التي تهدف إلى "إصلاح وتطوير نظام التعليم الأساسي ليصبح قادراً على توفير فرص التعليم الأساسي بالتساوي وبجودة ونوعية عالية لكل طفل يمني في العمر (06-14)" وتطمح الإستراتيجية في الجانب الكمي إلى توفير التعليم الأساسي لـ 95% من أطفال اليمن في عمر 6-14 سنة، وتقليص الفجوة بين الذكور والإناث والحضر والريف بحلول عام 2015م[3].

وتتضمن إستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي مجموعة سياسات وإجراءات لوضع التعليم العالي في مكانه الصحيح وتمكينه من دوره الكامل في الدفع بمسيرة التنمية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من خلال تقديم تعليم يمكن مخرجاته من الدخول إلى سوق العمل بمؤهلات مناسبة، إلى جانب تطوير البرامج الدراسية لمواكبة متطلبات العصر واحتياجات المجتمع .كما تركز على إجراء الدراسات والأبحاث وتسخيرها لخدمة المجتمع عمومًا، مع إعطاء أولوية لتوسيع نطاق الاستفادة من موارد القطاع وإمكانياته المالية والبشرية نحو تطوير وتحديث العملية

[1]- التقرير الوطني عن التطور التعليمي في الجمهورية اليمنية،وزارة التربية والتعليم اليمنية،2008، ص.2

[2]- إبراهيم محمد حسن الحوثي، التعليم العام(رؤية تحليلية)، دراسة مقدمة للمجلس الأعلى للتخطيط اليمني،2008،ص.1

[3]- المرجع نفسه،ص.1

التعليمية والبحثية بمختلف جوانبها، وتعزيز قدرات الهيئات التدريسية ومساعديهم وإدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة لتنمية المكتبات والمعامل والمختبرات[1].

3-2-2- الوضع الديمغرافي:

يواجه اليمن مشكلة النمو السكاني المرتفع بمعدل قدره 3% وفقا للتعداد السكاني 2004، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد السكان قد ارتفع من 19.7 مليون نسمة عام 2004 إلى 22.5 مليون نسمة في عام 2009، ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان خلال الـ 24 سنة القادمة إذا ما بقي معدل النمو السكاني عل حاله، وهناك ما يقارب 9.6 مليون نسمة في مرحلة الطفولة، سيضافون إلى قوة العمل المنتجة في 10 سنوات القادمة، وهذا سيتجاوز قدرة الاقتصاد اليمني على الاستيعاب[2].

3-2-3- الفقر:

على الرغم من انخفاض نسب الفقر، إلا أن اليمن مازال يعتبر من أفقر بلدان العالم، بناء على معايير الدخل المنخفض والضعف الاقتصادي، وفي عام 2005 سطرت اليمن إستراتيجية التخفيف من الفقر، تضمنت عدة محاور مرتبة بظاهرة الفقر، أهمها تحقيق النمو الاقتصادي، وتوسيع الحماية الاجتماعية والصحية والحفاظ على البيئة، وإدماج النوع الاجتماعي في كافة برامج التنمية، واستهداف المناطق الفقيرة[3].

ومن أهم العوامل التي ساهمت في انتشار الفقر في اليمن ما يلي[4]:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي مقابل ارتفاع معدل النمو السكاني.
- تفاوت مستويات التطور بين المناطق المختلفة في اليمن واختلال التناسب بين التوزيع السكاني وتوزع الموارد.
- شح المياه وسوء استخدامها وإدارتها، بالإضافة إلى انخفاض المساحة الزراعية.
- انخفاض الإنتاج وضعف الإنتاجية وتدني الأجور.

[1]- تقرير إنجاز إستراتيجية التخفيف من الفقر لعام 2005،وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليمن،2006،ص.31.
[2]- تقرير المعرفة العربي 2011،مرجع سابق،ص.454.
[3]- تقرير إنجاز إستراتيجية التخفيف من الفقر لعام 2005،مرجع سابق،ص.1.
[4]- عادل إبراهيم، مرجع سابق،ص.ص.58.56.

- تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي مما أدى إلى ارتفاع التضخم وتراجع سعر الصرف والقوة الشـــرائية للعملة اليمنية، وبالتالي انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي.
- استفحال الفساد الذي يعتبر من العوامل الأساسية المعرقلة لعملية التنمية والاستثمار والجهود المبذولة للتخفيف من الفقر والحد من البطالة، فقد أشار التقرير الاستراتيجي الـــيمني لعـــام 2006، إلى أن منظمة الشفافية العالمية تصنف اليمن ضمن الدول ذات الدرجات المنخفضة في مؤشرات مـــدركات الفساد.

3-2-4- البيئة:

تبذل الحكومة جهودًا ملموسة لتضمين الأبعاد البيئية في استراتيجياتها وبرامجها وخططها التنموية، إدراكًا منها أن تحقيق التنمية المستدامة يستلزم عدم المساس بقاعدة الموارد التي يعتمد عليها الفقراء بدرجة كبيرة، لذلك أبرزت إستراتيجية التخفيف من الفقر الغاية الرئيسية لقطاع البيئة والمتمثلة في تعزيز الإدارة البيئية للموارد الطبيعية، وتمكين وإشراك المستفيدين وتشغيل الفقراء في المشاريع البيئية وتعزيز دور المرأة والشباب في المحافظة على البيئة.

وأعدت الجهات المعنية مسودة الإستراتيجية الوطنية للإعلام والتوعية البيئية وكذلك مشروع تحديث قانون حماية البيئة وإجراء التعديلات اللازمة في لائحته التنفيذية بغرض تفعيل القانون وإلغاء التداخل بما يضمن حمايـــة البيئة من الانتهاكات.

وتبذل الحكومة اليمنية جهودًا على المستوى الوطني لتضمين سياسات الإدارة المستدامة للموارد المائية في الإستراتيجيات التنموية وبرامج وخطط العمل، إلا أنها ما زالت تفتقر إلى الموارد الكافية لتنفيـــذها، واتخـــذت الحكومة إجراءات لتعزيز الجانب التشريعي والتنظيمي منها تعديل قانون المياه[1].

[1]- تقرير إنجاز إستراتيجية التخفيف من الفقر لعام 2005،مرجع سابق،ص.ص.40.39

المطلب الثاني: اتجاهات التنمية البشرية في الدول المقارنة

منذ عام 1990دأب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) على إصدار تقارير دورية سنوية عن التنمية البشرية في دول العالم، وتحت عناوين متنوعة وبمفاهيم جديدة وأكثر شمولية وإنسانية، ومن خلال هذه التقارير حصلنا على المعلومات المتعلقة بالدول المختارة للمقارنة وهي الإمارات العربية المتحدة والجزائر واليمن. ولتكون المعلومات حديثة أكثر، فقد اعتمدنا على تقارير السنوات الأخيرة (2009، 2010، 2011).

وحسب ما جاء في آخر تقرير حول التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- 2011 - والذي يحمل عنوان "الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع"، حيث يصنف دول العالم (187 دولة) من حيث التنمية البشرية، إلى أربعة مستويات وعلى النحو التالي:

- الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا.
- الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة.
- الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.
- الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة.

وتصدرت الإمارات العربية المتحدة ترتيب الدول العربية من حيث دليل التنمية البشرية، وصنفت ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، فيما صنفت الجزائر ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية، بينما صنفت اليمن ضمن الدول منخفضة التنمية البشرية، والجدول التالي يبين قيم وعناصر وترتيب دليل التنمية البشرية في الدول الثلاث.

الجدول (13): دليل التنمية البشرية وعناصره في الدول المقارنة (سنة 2011)

البلد	الترتيب	قيمة دليل التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	متوسط سنوات الدراسة بالسنوات	متوسط سنوات الدراسة المتوقع	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي(معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2005)	ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية *	دليل الفوارق بين الجنسين	دليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل**
الإمارات	30	0.846	76.5	9.3	13.3	59.993	27-	0.234	0.813
الجزائر	96	0.698	73.1	7.0	13.6	7.658	5 -	0.412	0.739
اليمن	154	0.462	65.5	2.5	8.6	2.213	11 -	0.769	0.471

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام 2011، مرجع سابق، ص.ص.131-133

من الجدول (13) نلاحظ أن، الإمارات العربية المتحدة أصبحت من الدول المتقدمة على مستوى التنمية البشرية، حيث تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وهذا يعطي صورة جيدة عن وضع التنمية البشرية في هذه الدولة، أما بالنسبة للجزائر فإنها تتموقع ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية، وبالنسبة لليمن فنلاحظ تدني مستوى التنمية البشرية فيه بصورة عامة، كما يسجل نسب عالية لمؤشر التفاوت بين الإناث والذكور، وهذا من شأنه أن يساهم في تراجع مستويات التنمية البشرية نتيجة لتهميش فئة مهمة من المجتمع وهي النساء.

إذا ما أخدنا مؤشر الفارق بين ترتيب نصيب الفرد من الدخل الإجمالي وترتيب دليل التنمية البشرية في الإمارات، نجده كبير مقارنة مع الجزائر واليمن، وهذا يدل على أن مساهمة نصيب الفرد من الدخل في تحسين مؤشر دليل التنمية البشرية للإمارات كبيرة، ويؤكد هذا الاستنتاج تراجع مؤشر دليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل بـــ 0.033 درجة في الإمارات، بينما تحسن نفس المؤشر في الجزائر واليمن بـــ 0.041 و 0.009 على التوالي، وهذا يدل على أن التحسن في التنمية البشرية في الإمارات يرجع إلى ارتفاع الدخل.

* - يمثل الفارق في الترتيب بين نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ودليل التنمية البشرية، وتعبر الإشارة السالبة على أن ترتيب البلد من حيث الدخل القومي الإجمالي أفضل من ترتيبه من حيث دليل التنمية البشرية.

** - يمثل قيمة دليل التنمية البشرية المحسوبة على أساس مؤشرات متوسط العمر المتوقع والتعليم فقط.

ومن أجل إجراء مقارنة أفضل لمؤشرات التنمية البشرية، نستعين بالجدول التالي، والذي يوضح اتجاهات دليل التنمية البشرية في الدول المقارنة خلال الفترة 1975-2011.

الجدول (14): اتجاهات دليل التنمية البشرية في الدول المقارنة للفترة 1980-2011

	دليل التنمية البشرية					
	1980	1990	2000	2005	2010	2011
الإمارات	0.629	0.690	0.753	0.807	0.845	0.846
الجزائر	0.454	0.551	0.624	0.667	0.696	0.698
اليمن	..	..	0.374	0.422	0.460	0.462

المصدر: - تقرير التنمية البشرية للعام 2011، مرجع سابق، ص.ص.135

من خلال الجدول نستنتج ما يلي:

- حققت الإمارات العربية المتحدة تقدماً ممتازاً خلال القترة 1980-2011، حيث استطاعت أن تتبوأ المراتب الأولى عربيا على صعيد التنمية البشرية، بعد أن كانت في بداية السبعينيات من القرن الماضي تفتقد إلى الاحتياجات الأساسية والحيوية في مجال التعليم والصحة والسكان، وسبب ذلك هو الحملة التي قادتها هذه الدولة للنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لتشمل كل إمارات الدولة، وبالفعل فقد حققت خطوات اقتصادية واجتماعية، حيث تصنف الأمارات الآن ضمن الدول الأعلى دخلاً سواء في مؤشر التنمية البشرية،أو في معدل إجمالي الناتج المحلي، وتعود هذه الانجازات إلى امتلاكها لاحتياطات ضخمة من النفط (الاحتياطات المؤكدة تقدر بـــ 98 مليار برميل)، ما مكنها من زيادة الدخل الوطني، ومضاعفة حجم الإنفاق على التعليم والصحة [1].

- حققت الجزائر تقدما ملحوظا على مستوى التنمية البشرية، ويعكس هذا التحسن فعالية السياسات التي انتهجتها من أجل تحسين نسب التعليم والتغطية الصحية وتحسين دخل الأسر، ويتجلى هذا التحسن بوضوح بعد سنة 2000، حيث بدأت أسعار النفط ترتفع في الأسواق العالمية ما مكن الجزائر من تحقيق عوائد مالية

[1]- هدى زوير،عدنان داود،مرجع سابق،ص.178.

مرتفعة ساعدت بصورة كبيرة في تمويل برامج التنمية الكبرى(مخططات التنمية)، وما نتج عنها من ارتفاع في الاستثمارات العمومية وبالتالي التحسن في الخدمات التعليمة والصحية وزيادة نسب التشغيل وارتفاع دخول الأسر، كل هذه العوامل ساعدت في تحسن مستويات التنمية البشرية في الجزائر.

- أما بالنسبة لليمن فنلاحظ أنها بقيت تراوح مكانها، فرغم التحسن الطفيف في مستويات التنمية البشرية إلا أنها مازالت تصنف ضمن الدول الأقل نموا وذات التنمية البشرية المنخفضة.

ويمكن مقارنة التغيرات في مؤشرات العناصر الأساسية للتنمية البشرية في الإمارات والجزائر واليمن خلال الفترة 1994-2010، والجدول (15) يوضح ذلك.

الجدول (15): مقارنة اتجاهات مؤشرات العناصر الأساسية للتنمية البشرية في الدول الثلاثة

البلد	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	قيمة دليل التنمية البشرية
1994					
الإمارات	74.2	78.6	82	16000	0.866
الجزائر	67.8	59.4	66	5442	0.737
اليمن	56.2	41.1	52	805	0.361
2005					
الإمارات	78.3	88.7	59.9	25514	0.868
الجزائر	71.7	69.9	73.7	7062	0.733
اليمن	61.5	54.1	55.2	930	0.508
2007					
الإمارات	77.3	90.0	71.4	54625	0.903
الجزائر	72.2	75.4	73.6	7740	0.754
اليمن	62.5	58.9	54.4	2335	0.575

يتبع في الصفحة الموالية

تابع الجدول (15)

2010					
الإمارات	77.7	..	..	58006	0.845
الجزائر	72.9	..	..	8320	0.696
اليمن	63.9	..	..	2387	0.460

المصدر:من إعداد الطالب وبالاعتماد على :

- تقرير التنمية البشرية لعام 1997، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1997، ص.ص.168.166.
- تقرير التنمية البشرية 2007-2008، مرجع سابق، ص.ص.219.217.
- تقرير التنمية البشرية 2009، التغلب على الحواجز:قابلية التنقل البشري والتنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2009،ص.ص.173.171
- تقرير التنمية البشرية 2010، الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص.ص.149.147.
- بالنسبة لمؤشرات الإلمام بالقراءة والكتابة ونسب الالتحاق بالتعليم تم استبدالها بمتوسط سنوات الدراسة بدءا من تقرير 2010.

نلاحظ أن:

- عرفت كل من الإمارات العربية المتحدة والجزائر واليمن تحسنات على مستوى أغلب مؤشرات العناصر الأساسية للتنمية البشرية.
- الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) في الإمارات (والذي يعبر عن الاستهلاك) في ارتفاع مستمر، وهذا يدل على الرفاه المادي في هذه الدولة، بينما لم يتحسن بصورة كبيرة في الجزائر واليمن.

المطلب الثالث:المؤشرات الاقتصادية للدول المقارنة

يتكون مؤشر التنمية البشرية من ثلاثة أبعاد أساسية هي، الصحة، والتعليم، والدخل، هذا الأخير يتأثر بعوامل أخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو والبطالة والتضخم، كما يمثل عاملاً أساسياً في تحديد مستويات الفقر والاستهلاك، ولهذا فإن المؤشرات الاقتصادية تؤثر في أداء التنمية البشرية، ومن هذا الباب تأتي أهمية اهتمام الدول بتحسين الجوانب الاقتصادية في دليل التنمية البشرية[1].

[1]- هدى زوير، عدنان داود، مرجع سابق، ص.182.

ومن أجل مقارنة المؤشرات الاقتصادية للدول الثلاثة، قمنا بإعداد الجدول الموالي، وذلك بالاعتماد على معطيات تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام 2009، وتقرير المعرفة العربي لعام 2009، بالإضافة إلى قاعـــدة بيانات البنك الدولي(2012 والمتعلقة بالفترة 2007-2011).

الجدول (16): المؤشرات الاقتصادية للدول المقارنة

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) 2005*	معدل التضخم 2007** (%)	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)**		نصيب الفرد من الدخل الإجمالي بالدولار***	معدل البطالة**** 2007 (%)	حجم السكان (مليون نسمة)*** 2007	معدل النمو السكاني من 2005 إلى 2010 ***(%)
			2004	2007				
الإمارات	129.7	11.0	10004	13253	54625	2.3	4.4	1.3
الجزائر	102.3	3.7	822	1665	7740	13.8	33.9	1.6
اليمن	15.1	12.5	144	464	2335	15.4	22.3	3.0

المصدر: من إعداد الطالب وبالاعتماد على:

*- تقرير التنمية الإنسانية العربي 2009، ص.247.

** - تقرير المعرفة العربي 2009، مرجع سابق، ص.245.

*** - تقرير التنمية البشرية 2009، ص..193.191

****- قاعدة بيانات البنك الدولي، متاحة على الرابط: http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS

يبين الجدول أعلاه أهم المؤشرات الاقتصادية في الدول الثلاثة، فمن ناحية عدد السكان تمثل الجزائر أعلى مستوى ثم اليمن ثم الإمارات، مع العلم أن ارتفاع عدد السكان يمثل سلاحًا ذا حدين، فإذا تم اســـتثمار هـــذه الموارد بالشكل الصحيح فإنها سوف ترفع من المستوى المعيشي والنمو الاقتصادي، أما إذا كان العكس فإنهـــا سوف تشكل عالة على المجتمع.

ومن ناحية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فنلاحظ أنه مرتفع جدا في الإمارات، حيث يبلغ 54625 دولار، ويعود السبب إلى كون الإمارات من الدول النفطية الغنية، فضلا عن قلة عدد السكان وارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية الداخلية والخارجية، فكل هذه العوامل يمكن أن تؤثر على نصيب الفرد، فيما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر واليمن 7740 دولار، 2335 دولار على التوالي ويعود السبب لارتفاع حجم السكان وضعف حجم الاستثمار وخاصة الأجنبي.

ومن جهة أخرى بلغت نسب مساهمة المحرقات في الصادرات الخارجية في كل من الإمارات والجزائر واليمن سنة 2008، القيم التالية على التوالي[1]: 43%، 98%، 90%، وهذا يعبر عن أن النمو الاقتصادي المحقق في الدول الثلاثة غير مستدام، لأنه عرضة لتقلبات الأسعار العالمي، خاصة بالنسبة للجزائر واليمن، ما يشكل تهديد حقيقي للتنمية البشرية في هاتين الدولتين، وتحدي كبير لهما من أجل تنويع الإقتصاد.

وبالنسبة لمعدلات البطالة، فنلاحظ تدنيها في الإمارات، إلا أن هذا لا يخفي حقيقة مشكلة العمالة غير الكفءة في الإمارات العربية المتحدة، حيث تنخفض إنتاجية ومهارات المواطنين مقارنة بالأجانب[2]، هذا ما يدفع وبصورة كبيرة نحو فكرة توطين العمالة في الإمارات العربية ودول الخليج بصفة عامة في الآونة الأخيرة.

ويرتفع معدل البطالة في كل من الجزائر واليمن، ويرجع السبب إلى المرحلة الانتقالية التي عرفتها كل من الجزائر واليمن، حيث تسببت، الأزمة النفطية وبرامج التصحيح والتثبيت الهيكلي وسياسات الخصخصة التي انتهجتها الجزائر والنمو الديمغرافي، والأزمة الأمنية...الخ، في إضعاف القطاع الإنتاجي والتشغيلي بشكل عام[3]، من جهة أخرى تشير الدراسات إلى أن النساء أكثر معاناة من الرجال فيما يتعلق بالبطالة، وأن فئة الشباب هم الأكثر ضررا منها، حيث بلغت نسبة بطالة الشباب عام 2005 حوالي 46% في الجزائر، و6.3 % في الإمارات[4].

إن التحدي الكبير الذي تواجه الجزائر واليمن بصفة خاصة (والدول العربية بصفة عامة) في السنوات القادمة، والذي بإمكانه توسيع دائرة الفقر والبطالة، هو عدم التوازن ما بين السكان النشطين ومعدل النمو

---

[1] - التقرير الصناعي العربي 2009-2010، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المغرب، 2010، ص.61، متاح على الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط التالي: http://www.aidmo.org/air/download/aidmo_air_2009_2010.pdf

[2] - مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2007-2008،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الإسكوا)،، الأمم المتحدة نيويورك،2008،ص.68.

[3] - مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة :دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا،رسالة ماجستير في الاقتصاد السياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2003،ص.79.

[4] - تقرير المعرفة العربي لعام 2009،مرجع سابق.ص.11.

الاقتصادي المحقق، ولذلك فإنه مازال أمام الدول الثلاثة والدول العربية بصفة عامة تحديا كبيرا في سبيل خلق فرص عمل للشباب، وخاصة ذوي المؤهلات العلمية منهم.

1- الفقر البشري وفقر الدخل:

إن عملية الخلط بين التنمية والنمو التي سادت في البلدان النامية ومن ضمنها الدول العربية، قادت إلى اعتماد قياس الفقر على أساس مؤشر فقر الدخل، المتمثل في عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية (المأكل والملبس والمسكن..الخ)، وذلك بالاعتماد على مؤشرات الدخل والإنفاق والاستهلاك فقط، مستندة في ذلك على مؤشرات نصيب الأسرة أو الفرد من الدخل والإنفاق كمقياس لمستوى المعيشة، بيد أن اعتماد فقر الدخل كمقياس لمستوى الفقر، يتجاهل الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية، فعلى سبيل المثال يمكن لشخص ما أن يتمتع بصحة جيدة وأن يعيش عمرا طويلا لكنه أمّي ومقطوع الصلة عن التعلّم والاتصالات وعن التفاعل مع الآخرين[1].

الجدول (17):اتجاهات الفقر البشري وفقر الدخل في الدول المقارنة

البلد		سنة إصدار التقرير	2001	2005	2009
		السنة المرجعية للبيانات	1999	2003	2007
الإمارات العربية المتحدة	دليل الفقر البشري IPH1	القيمة	..	..	7.7
		الاحتمال عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 40 (%)	5.4	2.2	23
		نسبة الأمية لدى البالغين	24.9	22.7	10.0
		السكان الذين لا يستخدمون مصدرا محسنا للمياه (%)	..	..	..
		الأطفال دون الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم (%)	14	14	14
	النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر	سكان يعيشون على دولار واحد في اليوم (%)	..	..	..
		سكان يعيشون على دولارين في اليوم (%)	..	..	..
		خط الفقر على الصعيد الوطني (%)	..	..	..
الجزائر	دليل الفقر البشري IPH1	القيمة	23.5	21.3	17.5
		الاحتمال عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 40 (%)	10.5	7.8	6.4
		نسبة الأمية لدى البالغين	33.4	30.2	24.6
		السكان الذين لا يستخدمون مصدرا محسنا للمياه (%)	6	13	15
		الأطفال دون الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم (%)	13	6	4
	النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر	سكان يعيشون على دولار واحد في اليوم (%)	أقل من2	أقل من2	6.8
		سكان يعيشون على دولار ين واحد في اليوم (%)	*	15.1	23.6
		خط الفقر على الصعيد الوطني (%)	22.6	12.2	22.6

[1]- رعد سامي عبد الرزاق،مرجع سابق،ص.138.

تابع الجدول(17)

اليمن	دليل الفقر البشري IPH1	القيمة	42.5	40.3	35.7
		الاحتمال عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 40 (%)	20.0	18.8	15.6
		نسبة الأمية لدى البالغين	54.8	51.0	41.1
		السكان الذين لا يستخدمون مصدرا محسنا للمياه (%)	31	31	34
		الأطفال دون الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم (%)	46	46	46
	النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر	سكان يعيشون على دولار واحد في اليوم (%)	15.7	15.7	17.5
		سكان يعيشون على دولارين في اليوم (%)	*	45.2	46.6
		خط الفقر على الصعيد الوطني (%)	19.1	41.8	41.8

المصدر: من إعداد الطالب وبالاعتماد على:

- تقرير التنمية البشرية للعام 2001، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2001، ص- ص.149-150.
- تقرير التنمية البشرية للعام 2005، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2005، ص- ص.227-228.
- تقرير التنمية البشرية للعام 2009، مرجع سابق، ص- ص.176-177.
- **ملاحظة:***- غياب المؤشرات من المصدر.

من معطيات الجدول نستنتج الآتي:

- أن مؤشرات الفقر البشري في الإمارات جيدة ومتدنية جدا*، مقارنة بمؤشرات كل من الجزائر واليمن، حيث نلاحظ ارتفاع مؤشرات الفقر البشري في هاتين الدولتين (رغم التحسنات الطفيفة التي عرفتها كلا الدولتين بين سنتي 1999و2007)، وترتفع نسبة الفقر البشري بدرجة أكبر في اليمن، حيث لا يزال الفقر يمثل أحد أهم التحديات التي تقف أمام التنمية البشرية، فتقريبا نصف سكان هذا البلد لازالوا يعانون من الأمية وضعف التغطية الصحية وارتفاع نسبة وفيات الأطفال، ما يستدعي ضرورة التركيز على ضرورة إعادة تقييم استراتيجيات التقليل من الفقر.
- فيما يخص فقر الدخل، فإن الإمارات تنعدم فيها مؤشرات فقر الدخل، فيما هي مرتفعة نسبيا في الجزائر ومرتفعة جدا في اليمن، مع تسجيل تقهقر على مستوى هذا المؤشر خلال الفترة بين 2003 و2007، حيث يعيش تقريبا 42 % من السكان في اليمن تحت وطأة الفقر، هذا ما يشكل تحديا كبيرا لهذا البلد وعائقا أمام تحسين التنمية البشرية.

*- حسب تحليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن أي معدل للفقر البشري يقل عن 10% يعتبر متدنيا،بينما يعتبر مرتفعا إذا تجاوز 30%.

2- عدم المساواة في الدخل والإنفاق:

يمكن أن يكون متوسط نصيب الفرد من الدخل مضللا، وخاصة في ظل ارتفاع عدم المساواة، وعلى العموم فإن المعلومات المتوفرة عن اللامساواة في الدخل في البلدان العربية ضئيلة جدا، وتقاس اللامساواة في الدخل من خلال "معامل جيني" وتعبر عن مدى تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومدى تحقيقها لأهدافها .

ورغم الإنجازات التي شهدتها الدول العربية الثلاثة، على مستوى الصحة والتعليم والتغذية ومستوى المعيشة، غير أن هذا يخفي حقيقة الفوارق الكبيرة داخل هذه البلدان[1]، وفي هذا الإطار جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام 2009، المؤشرات التالية : يبلغ مؤشر عدم المساواة في الدخل والإنفاق في الجزائر 6.9، وفي اليمن 5.6، بينما ينعدم في الإمارات[2]، كما ذكر نفس التقرير استفحال عدم المساواة في الثروة في كل من الإمارات والجزائر وهذا ما يدفع إلى ضرورة التدخل من أجل تحقيق المساواة في الدخل والإنفاق في اليمن والجزائر بدرجة أكبر.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الفقر يمثل أهم التحديات أمام تحقيق التنمية البشرية في الجزائر واليمن بدرجة أكبر، وهذا يستدعي ضرورة وضع سياسات فعالة من أجل مكافحته.

المطلب الرابع:المؤشرات الاجتماعية

سنتناول في هذا المطلب، الواقع التعليمي والصحي في الدول الثلاث.

1- **الوضع التعليمي:** سعت البلدان العربية بعد نيل استقلالها إلى تبني سياسات تعليمية هدفها تنمية مواردها البشرية وتحسين المستوى التعليمي، وذلك لتمكين الأفراد وتحسين مستوياتهم العلمية والثقافية والمعيشية، وتجاوز مرحلة التخلف والجهل التي كانت سائدة في مرحلة الاستعمار.

قد حققت العديد من هذه البلدان تطورا ملموسا انعكس في تضاعف أعداد الطلبة والمعلمين، وزيادة الاهتمام بكافة مراحل التعليم، كما تبنت أغلب هذه البلدان ومنها دول المقارنة الثلاث سياسات وبرامج لمحو الأمية، إلا أنه لا توجد دولة عربية تخلصت بشكل نهائي من الأمية، لكن هناك دول استطاعت أن تخفض

[1]- مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2007-2008،مرجع سابق،ص.72

[2]- تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام 2009، مرجع سابق، ص.248

النسبة فيها بشكل كبير، مثل الإمارات العربية والأردن[1]. من جهة أخرى لم ترتق نسب بعض الدول إلى المستوى المطلوب ومنها الجزائر واليمن، ويرجع السبب إلى العوامل التاريخية والإرث الكبير لنسبة الأمية بعد الاستقلال في الجزائر، والصراعات السياسية والقبلية في اليمن.

تعد الأمية سببًا ونتيجة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي وهدرًا للموارد البشرية، كما سببًا لضعف القدرة التنافسية لاقتصاد الدول، لأن التعليم قد أصبح في المرحلة الحالية ضمن التطور التقني والعلمي، القاعدة الأساسية للتنمية، والاستخدام الأمثل للمورد البشري يتطلب إستراتيجية وإعدادا واضحين[2].

1-1- مقارنة المؤشرات التعليمية لدول المقارنة:

الجدول (18):المؤشرات التعليمية للدول المقارنة

البلد	نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2005-2009)*	نسبة الإنفاق على التعليم من الميزانية العامة للفترة (2005-2009)*	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين**	نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي** للفترة 2001-2010	نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم الثانوي** للفترة 2001-2010	نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم العالي** للفترة 2001-2010
الإمارات	1.2	23.4	90.0	105.4	95.2	30.4
الجزائر	4.00	20.3	72.0	107.7	96.5	30.6
اليمن	5.2	16.0	62.4	85.4	45.7	10.2

المصدر: من إعداد الطالب وبالاعتماد على:

- * تقرير المعرفة العربي لعام2011، مرجع سابق، ص.173.
- ** تقرير التنمية البشرية لعام 2011، مرجع سابق، ص.ص.164.162.

من الجدول(18) نلاحظ:

- استطاعت الإمارات أن تحقق نتائج جيدة على مستوى محاربة الأمية لدى الكبار.

[1]- رعد سامي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص.122.
[2]- هدى زوير،عدنان داود،مرجع سابق،ص.185.

- تنفق الإمارات على التعليم أموالا أكبر من الجزائر و اليمن، حيث بلغ إنفاقها 23 % من ميزانيتها في الفترة 2005-2009، لكن إذا ما قارنا هذه النسبة مع ما تنفقه دول أوروبا الشرقية مثلا والتي يبلـــغ 32 %[1]، فإن هذه النسبة ستبدو غير كافية.

- انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم في اليمن مقارنة بالجزائر والإمارات، إلا أن الدول الثلاثة سجلت انخفاضا في نسب الالتحاق بالتعليم العالي، وفي اليمن بدرجة أكبر، هذا ما سينعكس بصورة سلبية على حجم ونوعية الكفاءات العلمية والمتخصصة التي يحتاجها القطاع الاقتصادي والإنتاجي بصفة خاصة في تلك الدول، كما يشير انخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في الدول الثلاثة إلى أن حجم الطلب على العمل سيزداد، ومن غير الممكن استجابة سوق التوظيف لكل هذه النسب، ما سيزيد من حجم البطالة في الدول الثلاثة، وطبعا هذا سيؤثر سلبا على مستويات التنمية البشرية، كما سجلت نسب تكافؤ فرص الالتحاق بالتعليم القيم الموضـــحة في الجدول (18) التالي:

الجدول (19): تكافؤ الفرص في التعليم في الدول المقارنة

	1980			2005		
	ذكور (%)	إناث (%)	مؤشر التكافؤ بين الجنسين	ذكور (%)	إناث (%)	مؤشر التكافؤ بين الجنسين
الإمارات	72	64	0.89	90	88	0.98
الجزائر	55	24	0.44	83	64	0.77
اليمن	..	..	..	75	37	0.49

المصدر: - تقرير المعرفة العربي لعام 2009، مرجع سابق، ص.251

يبين الجدول (19) أعلاه مدى التحسن الذي عرفته كل من الجزائر والإمارات فيما يتعلـــق بتحقيـــق المساواة في التعليم، بينما لا يزال اليمن متأخرا في هذا المجال، ولهذا يجب عليه توفير فرص تعليميـــة متكافئـــة للجميع وخاصة أبناء الفئات الأضعف والإناث لتمكينهم من الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة.

[1] - رعد سامي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص.126

مما سبق يمكن القول أنه يجب على الدول العربية الثلاثة أن تتجه إلى مراجعة سياساتها التعليمية للنهوض بالتعليم وتطويره نوعيا، بما يتيح للأجيال الصاعدة بأن يصبح قوة بشرية قادرة على البناء، والتجديد والمشاركة الفاعلة في إطار مسيرة تنمية شاملة.

1-2- النفاذ إلى الإنترنت في المدارس (التعليم الأساسي)

يرتبط هذا المؤشر بالإنترنت والحزمة العريضة بشكل خاص، وله دلالاته الخاصة عن مدى تحضير الأجيال القادمة للمعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة، فمهما كانت القدرة على توطين التكنولوجيا عالية في لحظة معينة، إلا أنها لا يمكن أن تستمر إذا لم تتم تنشئة الأجيال الجديدة على هذه التكنولوجيا وخاصة الإنترنت، ويبرز الشكل(11) ضعف هذا المؤشر في البلدان العربية- مقارنة مع الاتجاهات العالمية- خاصة في الجمهورية العربية السورية والكويت، وبدرجة أقل في لبنان، كما يبرز تقدم الأردن، وقطر، ونوعًا ما البحرين، فيما يخص درجة النفاذ إلى الإنترنت في المدارس.

الشكل(11): النفاذ إلى الإنترنت في المدارس منسوباً إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

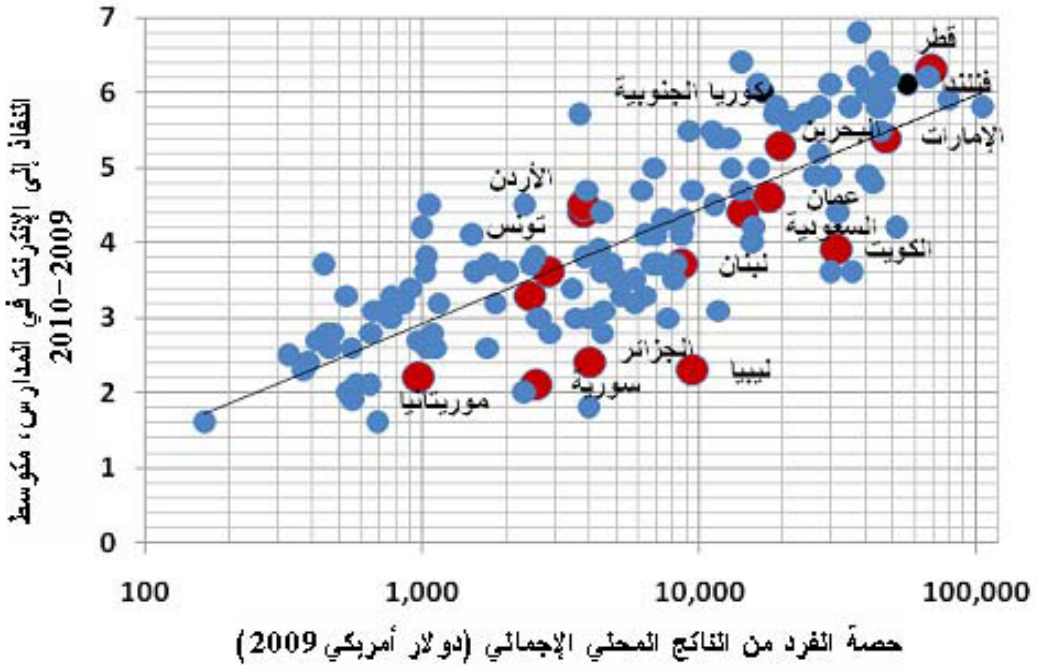

المصدر: تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة،مرجع سابق،ص.21.

من الشكل أعلاه، نلاحظ أن الدول الخليجية النفطية - ومنها الإمارات- والتي تتمتع بارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، استطاعت أن تحقق نسب جيدة على مستوى مؤشر النفاذ إلى الانترنت في المدارس، وهذا مؤشر على الجاهزية الإلكترونية لقطاع التعليم في الإمارات والدول الخليجية الأخرى، بينما لازالت الجزائر متأخرة جدا على مستوى هذا المؤشر، في حين يغيب اليمن تماما في هذا المجال.

2- الوضع الصحي:

ليس هناك اختلاف على أن الصحة تشكل ركنا أساسيا من أركان التنمية البشرية، لأنها نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الإنساني، ولأن البقاء والحماية من المرض هما في صلب مختلف مفاهيم الرفاه البشري، فالصحة هي التي تمكن الإنسان من الاختيار والتمتع بالحرية وإحراز التقدم.

فقد حققت البلدان العربية على مدى العقود الأربعة الماضية تقدّما مشهودا في مجال الحد من مسببات الوفاة ومن تم إطالة العمر، ويتضح ذلك في ارتفاع متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدل وفيات الرضع، غير أن الصحة ليست مضمونة لجميع المواطنين في الدول العربية، إذ مازالت النساء تعاني من الإهمال أكثر من غيرهن، ومازالت أنظمة الصحة مكبّلة بالعجز البيروقراطي، ونقص التمويل على الرغم من الموارد التي تزخر بها الدول العربية[1]. وعلى العموم تعتبر المؤشرات الصحية في الدول العربية مشجعة مقارنة بباقي مناطق العالم، ومن أجل إجراء مقارنة بين المؤشرات الصحية لكل من الجزائر والإمارات واليمن نستعين بالجدول الأتي.

الجدول (20):المؤشرات الصحية في دول المقارنة

	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) 2011	نصيب الفرد من مجموع المصروفات الصحية(بالدولار) 2007	إجمالي الإنفاق على الصحة نسبة من إجمالي الدخل 2006*	عدد الأسرة لكل 10000 نسمة (2000-2009)	عدد الأطباء لكل 10000 نسمة(2000-2009)	معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي 2008	معدل وفيات الأمهات لكل 100000 مولود حي 2005*	معدل وفيات الأطفال دون سن 5 لكل 1000مولود حي 2008
الإمارات	76,5	982	4,2	19	15	7	37	8
الجزائر	73,1	338	2,5	17	12	36	180	41
اليمن	65,5	104	4,5	6	4	76	430	121

المصدر: - تقرير التنمية البشرية لعام 2011،مرجع سابق،ص.ص.137.135

- * دليل الإحصاءات الصحية العالمية 2009،منظمة الصحة العالمية،2009.

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام 2009، مرجع سابق، ص.145.

من الجدول يتبين أن الإمارات تتقدم على الجزائر واليمن في جميع المؤشرات الصحية، ما عدا مؤشر نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الدخل، حيث تتقدم اليمن على الجزائر والإمارات، ويعود السبب إلى انخفاض الدخل، إذن هذا المؤشر مضلل ولا يعبر عن مدى الاهتمام التي تحظى بها الصحة في اليمن، وضعف المؤشرات الصحية الأخرى يؤكد هذا.

بالنسبة للعمر المتوقع عند الولادة فإنه يتفاوت في الدول الثلاثة، فبينما هو متقارب بين الجزائر واليمن،و ليس بعيد عن مستوى الدول المتقدمة، إلا أنه مازال متأخرا وبعيدا عن المستويات المطلوبة في اليمن، أما بالنسبة لنصيب الفرد من مجموع المصروفات الصحية، فتتقدم الإمارات بشكل واضح، ويعود السبب لانخفاض عـــدد السكان وارتفاع الدخل.

بالنسبة لعدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة والرضع والأمهات لكل 100000 مولود، فإن قـــيم مؤشرات اليمن مقلقة جدا، وتستدعي العمل والتدخل من أجل تحسينها، كذلك الأمر بالنسبة للجزائر ولكن بدرجة أقل.

المطلب الخامس: مؤشرات الاستدامة، التمكين والحكامة في الدول المقارنة.

1. الاستدامة والوضع البيئي:

مع التزايد المتسارع في عدد السكان، وتعاظم الضغوط على البيئة الهشة في المنطقة العربية، بات التلوث مدعاة للقلق لدى واضعي السياسات والمجتمع على حد سواء، فالتلوث ليس مجرد مصدر للإزعاج، بل هو تهديد كبير لأمن الإنسان خصوصا عندما يتسبّب في تردي أوضاع الهواء، الماء والتربة التي يعتمد عليها الناس في حياتهم.

ومن أجل مقارنة وضع الاستدامة والبيئة في دول المقارنة، أعددنا الجدول(21) الموالي، الذي يلخص أهم المؤشرات المعتمدة من طرف الهيئات الدولية كمؤشرات للاستدامة والمخاطر البيئية.

الجدول (21): مؤشرات الاستدامة والتعرض للمخاطر البيئية في الدول المقارنة

	نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالأطنان 2006-1990		نسبة السكان الذين يعيشون على أراض متدهورة 2010	نسبة السكان الذين لا يستخدمون مصادر محسنة من المياه2008	نسبة السكان الذين لا يستخدمون مصادر محسنة من مرافق الصرف الصحي2008	معدل الوفيات الناجمة عن تلوث المياه لكل مليون نسمة2004	السكان المتضررون من الكوارث الطبيعية (المتوسط السنوي لكل مليون نسمة)- 2000-2009	الثلوث الحضري* (مكروغرام لكل متر^3) 2008	نضوب الموارد الطبيعية نسبة مئوية من *الدخل القومي الإجمالي 2009
	1990	**2006**							
الإمارات	29.4	32.8	2	0	3	51	..	89	..
الجزائر	3.1	4.0	29	17	5	324	622	69	16.9
اليمن	0.8	1.0	32	38	48	1102	135	67	13.2

المصدر: - تقرير التنمية البشرية لعام 2010، مرجع سابق،ص.ص.174.172.

-* تقرير التنمية البشرية لعام 2011، مرجع سابق،ص.ص.152.150

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن اليمن يتقدم في مؤشر نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، حيث تعتبر مساهمة الفرد في اليمن من الانبعاث ضئيلة ومقبولة، في حين تتأخر الإمارات، حيث يبلغ 32.8 طن، وتعتبر من أكبر النسب إذا ما قورنت بدول أخرى ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، حيث يبلغ مؤشر النرويج الذي يحتل المرتبة الأولى في دليل التنمية البشرية 8.6 طن، وفي البرتغال(المرتبة 40) بلغ المؤشر 5.7 طن[1]، في حين يعتبر هذا المؤشر في الجزائر ضمن المعايير الدولية.

وتتأخر الجزائر في مؤشر السكان المتضررين من الكوارث الطبيعية، ويرجع الأمر إلى الموقع الجغرافي حيث تقع ضمن المناطق المعرضة للزلازل، بالإضافة إلى هشاشة البنية القاعدية والمباني السكنية، أما المؤشرات الأخرى، فإنه كالعادة تتقدم الإمارات على الجزائر واليمن، وبالنسبة لمؤشرات، نصيب السكان من المياه المحسنة، ومرافق الصرف الصحي، ومعدل الوفيات الناجمة عن الثلوت، فإن الأمر مقلق جدا بالنسبة لليمن ويدعوا لاتخاذ سياسات وإجراءات فعالة من أجل تدارك الوضع.

[1]- تقرير التنمية البشرية لعام 2010،مرجع سابق،ص.172

وتعاني الجزائر من مشكلة التصحر بدرجة أكبر، حيث تعاني 44 % من المساحة الإجمالية من التصحر بشكل جزئي أو شبه كامل، بسبب الجفاف أو الرعي غير المنظم- هذا رغم عمليات استصلاح الأراضي التي قامت بها الحكومات المتعاقبة-، بالإضافة إلى سوء أنظمة إدارة الأراضي والتي تأثرت بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، منها[1]:

- النمو السكاني: حيث فرض معدل النمو السكاني ضغوطا على البيئة متمثلة في الزحف الحضري، بالإضافة إلى التوسع في الطلب على اللحوم، ما أدى إلى التوسع في الأراضي الرعوية.
- استخدام الأساليب والمعدات الزراعية غير المناسبة جعلت الأراضي عرضة للتآكل جراء الرياح.
- استحالة تخفيف الضغوط على المراعي، بسبب التقدم في الطب البيطري، هذا ما ساعد على زيادة أعداد المواشي.

2. مؤشرات الحكامة والتمكين:

2-1- مؤشرات الحكامة:

كما جاء في الفصول النظرية، ارتبط مفهوم الحكامة أو إدارة الحكم بالتنمية البشرية، لأن نوعية الحكم وإدارة شؤون الدولة والمجتمع شديدة الصلة بنجاح التنمية أو فشلها، كونه يتعلق مباشرة بالآليات التي تمكّن الأفراد من التعبير عن حقوقهم والتمتع بها.

ومن أجل إجراء مقارنة بين الجزائر والإمارات واليمن في مجال الحكامة أعددنا الجدول(22) الموالي.

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربي 2009،مرجع سابق،ص.42.

الجدول (22): المؤشرات العالمية لإدارة الحكم في المنطقة العربية

البلد	التعبير عن الرأي والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكم	الحرية السياسية النقاط* (2-0)	نوعية التنظيمات	سيادة القانون	السيطرة على الفساد
الإمارات	0.89 -	0.76	0.86	0	0.70	0.66	1.00
الجزائر	1.01 -	1.18 -	52. -	1	0.66 -	0.72 -	0.47 -
اليمن	1.06 -	1.48 -	1.02 -	1	0.71-	0.94 -	0.62-

المصدر: - تقرير المعرفة العربي لعام 2009، مرجع سابق، ص.248

*- تقرير التنمية البشرية 2010،مرجع سابق،ص.169

يتضح من الجدول أن مؤشرات إدارة الحكم في الإمارات أغلبها موجبة، ماعدا مؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة، وهذا يشكل نقصا في خيارات الأفراد في هذه الدولة، من جهة أخرى تحصلت الإمارات على النقطة 0 في مؤشر الحرية السياسية، أي أنها متأخرة عن الجزائر واليمن في هذا المجال، وهذا يعتبر إنقاصا من حريات الأفراد وخياراتهم .

أما في كل من الجزائر واليمن، فنلاحظ أن مؤشرات نوعية الحكم كلها سالبة، وهذا يعبر عن سوء إدارة الحكم في البلدين، وبدرجة أكبر في اليمن، حيث لازالت الدولتين تعاني من تفشي الفساد، وعدم سيادة القانون، وعدم الفعالية في إدارة الحكم، وهذا ما أدى ومازال يؤدي إلى مزيد من الهذر والتعطيل في عملية التنمية خاصة البشرية منها.

2-2- تمكين المرأة سياسيا:

فيما يتعلق بتمكين المرأة العربية سياسياً، يمكن الإجماع على أن المشاركة السياسية للمرأة العربية هي دون المستوى فعلى الرغم من التقدم المهم الذي شهده وضع المرأة العربية في مجالي الصحة والتعليم، لم تقترن هذه المكاسب بإنجازات مماثلة في مجالي العمل والميدان السياسي، والواقع أن حصة المرأة في القوة العاملة والمشاركة في

الحياة العامة والسياسية في المنطقة العربية هي من بين أدنى الحصص في العالم، وهي من أقل النسب مقارنة بمناطق جغرافية أخرى من العالم (أوروبا 38,8%،الأمريكيتين15,3%،آسيا 14,3%،المنطقة الغربية 3,7%)[1].

المبحث الثاني: مقارنة مؤشرات اقتصاد المعرفة في الدول المقارنة

يعد التخلف العلمي والتكنولوجي من بين أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية، حيث تزداد الفجوة التكنولوجية اتساعًا بينها وبين الدول المتقدمة بفعل تسارع وثيرة التقدم العلمي والتكنولوجي، إذ يقف العالم اليوم على مشارف ثورة تكنولوجية ثالثة، ثورة ذات خصائص غير مسبوقة، فإذا كانت الدول العربية لم تستطع مواكبة الثورة الصناعية الأولى والثورة الصناعية الثانية، فإنها حقًا أمام تحد جديد يحمل في طياته العديد من المخاطر على مستقبل التنمية العربية.

المطلب الأول: لمحة عن اقتصاد المعرفة في دول المقارنة

تسعى بعض الدول العربية إلى زيادة قدراتها على تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض تنميتها، إذ تتسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالسرعة الفائقة لتطور الابتكارات وانتشار التطبيقات وتحفيز بعضها البعض، وقد يؤدي البطء في وتيرة بناء البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة واعتماد التطبيقات المناسبة، إلى زيادة اتساع "الفاصل الرقمي" القائم، فهناك حاجة ماسة إلى تدخل حكومات الدول العربية بشكل مباشر لصياغة وتنفيذ سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[2].

إن عدد من الدول العربية ليست غائبة عن متابعة هذه التغيرات، وقد بدأت بمحاولة مواءمة اقتصادها ليجاري الاقتصاد الجديد، كما بدأت باعتماد الأعمال الإلكترونية أو التجارة الإلكترونية أو الأعمال المصرفية الإلكترونية، ومن هذه الدول، دولة الإمارات، وهنالك دول أخرى بدأت تخطو الخطوات نحو اقتصاد المعرفة ولكن بوتيرة أقل، مثل الجزائر، وهناك دول أخرى ورغم مبادراتها في هذا المجال إلا أنها مازالت بعيدة عن المستوى المطلوب، ومن هذه الدول نجد اليمن.

---

[1]- صابر بلول،التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 25 العدد الثاني،2009،ص.669.

[2]- هدى زوير،عدنان داود،مرجع سابق،ص.152.

1. الإمارات العربية المتحدة:

عملت دولة الإمارات العربية المتحدة طوال السنوات الماضية على إنشاء البنية الأساسية الحديثة القادرة على جدب الاستثمارات الأجنبية، والاستثمار في مجال التعليم والتدريب للاستعداد للانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وتقوم إستراتيجية الأمارات للانتقال إلى اقتصاد المعرفة على تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك كما يلي[1]:

- **تحفيز دور القطاع الخاص:**

تقوم الاستراتيجيات الناجحة لدعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الشراكة الفاعلة ما بين كافة الجهات المعنية بالقطاع وذلك بما يشمل الأجهزة الحكومية وشركات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف المعنية.

وقد نجحت الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير في تفعيل دور القطاع الخاص، من خلال تشجيعه على العمل في العديد من المدن التكنولوجية، والتي أُنشأت بالأساس لاستقطاب العديد من شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سواء فيما يتعلق بالشركات العالمية أو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر إمارة دبي المحور الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإمارات العربية المتحدة، حيث تستقطب كل من مدينة دبي للتجارة الإلكترونية والمنطقة الحرة للإعلام 680 شركة عاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك تستضيف دبي العديد من المناطق التكنولوجية الأخرى مثل مدينة دبي للإنترنت ومدينة دبي للإعلام وقرية المعرفة53، والتي تمنح جميعها القطاع الخاص فرص متميزة للاستثمار وللتصدير.

- **تضمين الاستراتيجيات لركائز دعم البحث والتطوير:** تركز غالبية استراتيجيات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المطبقة في منطقة الإسكوا والإمارات على الخصوص، على بعض الجوانب القطاعية الهامة مثل تحرير الخدمات وضمان البيئة التنظيمية والتشريعية الملائمة لنموه والتحول إلى المجتمعات الرقمية وتقديم الخدمات الحكومية إلكترونيًا وتشجيع المعاملات التجارية الإلكترونية، وضمان المنافسة في تقديم خدمات الاتصالات.

[1]- تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة،مرجع سابق،ص.ص.45.40

- **تعزيز الدور الاقتصادي:** تسعى دولة الإمارات العربية لجعل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كقاطرة رئيسية للتنمية بشكل مباشر.

كما تعتمد إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة على الاستثمار الضخم في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف السير نحو اقتصاد المعرفة، وتوفير البيئة التشريعية والقانونية اللازمة الكفيلة بنجاح مبادراتها في تقنيات المعلومات، فقد سنت عدة قوانين، تهدف جميعها إلى تعزيز بيئة آمنة للأعمال والمستثمرين، وفي عام 1992، أقرت الحكومة الإماراتية 3 قوانين هي:قانون حقوق النشر، وقانون العلامة التجارية، وقانون براءة الاختراع، وجعلت هذه التشريعات الثلاث من الإمارات بلدا خال من بيع البرمجيات المقرصنة[1].

2. الجزائر:

أدركت الجزائر متأخرة المكانة التي أصبح يحتلها كل من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمعرفة في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن هذان العنصران عاملين حاسمين في التحول السريع للنماذج الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لتأثيرهما الأفقي على مختلف قطاعات الصناعة والخدمات ولقدرتهما على تسريع وثيرة تداول المعلومات، ونظرا كذلك للقيمة المضافة المرتفعة الناتجة عن عامل المعرفة، كما أن بناء مجتمع المعلومات والاستفادة من المزايا الناتجة عن تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر حيوي لبناء الدولة الحديثة، وتسريع عملية التنمية المستدامة.

وعلى العموم، بدأت الجزائر في تطبيق إستراتيجية يمكن وصفها بأنها مزدوجة، فمن جهة قامت بتحرير قطاع الاتصالات، ولكن في نفس الوقت، دعمت بقوة الاستثمار العمومي في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في أطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي[2].

وبداية من عام 2000، شرعت الجزائر في العديد من الإصلاحات، حيث خصصت ميزانية ضخمة قدرت بحوالي 5 مليار دولار أمريكي لبعث قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات، وتوفير الظروف والشروط اللازمة للتحكم في استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وامتلاكها[3].

[1]- عمار عماري وآخرون، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر،مجلة الباحث،العدد5، 2007،ص.127.

[2]- Mustapha Mekideche, l'économie Algérienne à la croisée des chemins(repères actuels et éléments prospectifs) ,Editions DAHLAB ,Alger,2008,p.126

[3]- تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة،مرجع سابق،ص.353.

ومن أجل تدارك تأخرها في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضعت الجزائر عدة استراتجيات متكاملة وعلى عدة جوانب، تمثلت في ما يلي[1]:

- إعادة تصميم الإطار المؤسسي والتنظيمي.
- إعادة تهيئة الإطار التنظيمي والعملياتي.
- تطوير البنى الأساسية للاتصالات.

وترجمت الأهمية التي تم إيلاؤها لبناء مجتمع واقتصاد المعلومات في الجزائر، بصياغة وتنفيذ **استراتيجيه الجزائر الإلكترونية عام 2013**، القائمة على أساس 12محورا رئيسيا مرتبطة بإجراءات مؤسساتية وتنظيمية، متعلقة بالأنشطة الجريئة الخاصة بتنمية الموارد البشرية والهياكل القاعدية وخلق البيئة المواتية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستخدام المكثف لها، وتتمثل هذه المحاور في[2]:

- تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تطوير تطبيقات الحكومة الأفقية وتطوير التطبيقات القطاعية، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النشاط الاقتصادي، وتطوير التطبيقات القطاعية في القطاع الخاص.
- إعطاء دفع للتنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة.
- الإجراءات والتدابير التنظيمية.
- الإسراع في تغطية التراب الوطني في مجال الحصول على الانترنت فائق السرعة الثابت والنقال، وتعزيز تأمين الشبكة الوطنية للاتصالات.
- وضع آليات وإجراءات تحفيزية لزيادة فرص حصول الأسر والمؤسسات الصغيرة، على التجهيزات والشبكات ذات السرعة الفائقة.
- تطوير الكفاءات البشرية.
- البحث والتطوير والابتكار.
- تطوير الإطار القانوني(التشريعي والتنظيمي)الوطني.

[1] - Mustapha Mekideche, OP.CIT.P.129

[2]- تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة،مرجع سابق،ص.ص.364.365.

- المعلومات والاتصالات من خلال تشغيل مرصد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي سيكون عليه التكفل بمهام متابعة المعلومات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحليلها ونشرها.
- التعاون الدولي كوسيلة لامتلاك المهارات.
- التقييم والمتابعة لخطط العمل من خلال مؤشرات ومعايير للتقييم
- الإمكانيات المالية الواجب تعبئتها من أجل تنفيذ إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013.

3. اليمن:

بالنسبة لدولة اليمن فإنها لا تملك حاليا أي مؤشرات مشجعة ولا إمكانات اقتصادية واجتماعية لبناء اقتصاد المعرفة إلا أنها تسعى إلى تحقيقه، وتضع الإستراتيجيات الوطنية اللازمة من خلال إقامة صلات قوية بين شتى القطاعات في مجالات التعليم والتدريب والبحث والتطوير والإنتاج والخدمات[1].

وبالنسبة لأهداف وتوجهات اليمن الإستراتيجية في مجال العلم والتكنولوجي، فقد جاءت ضمن أهداف الخطة الخماسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2001-2005)، حيث تمحورت حول [2]:

- توفير أساسيات منظومة العلم والتكنولوجيا، والتي تحتاج إلى إعادة هيكلة وتطوير بنيتها وإيجاد الإطار القانوني والتشريعي الملائم.
- توجيه نظام التعليم والتدريب نحو منظومة العلم والتكنولوجيا.
- دعم وتعزيز التحول إلى نظام وطني للابتكار والذي يمثل أساسا للتنمية الحقيقية للاقتصاد اليمني من حيث تنويعه وزيادة معدلات نموه، وخلق فرص العمل المنتجة فيه وولوجه الاقتصاد العالمي الجديد المبني على المعرفة، وتستهدف الرؤية الإستراتيجية تحويل أولويات المنظومة العلمية والتكنولوجية اليمنية إلى نظام وطني للابتكار.

ورغم التوجهات خلال السنوات الماضية لتبني سياسات ملموسة في المجـــال المعلومـــاتي، إلا أن هـــذه السياسات اتجهت نحو إنشاء بنى مؤسسية لم تتمكن من تحقيق أهدافها[3] .

---

[1]- هدى زوير،عدنان داود،مرجع سابق،ص.ص.155.156.

[2]- تقرير التنمية البشرية اليمني الثالث 2004، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجمهورية اليمنية، صنعاء، 2006، ص.3.

[3]- تقرير التنمية البشرية اليمني الثالث 2004،مرجع سابق،ص.8

المطلب الثاني: دليل اقتصاد المعرفة للبنك الدولي في دول المقارنة(knowledge economy index)

1- مقارنة قيم دليل اقتصاد المعرفة في دول المقارنة

يعتمد البنك الدولي منهجية لقياس مدى التقدم نحو اقتصاد المعرفة بناء على أربعة مرتكزات هي:الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي،التعليم والموارد البشرية،نظام الإبداع، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويقاس اقتصاد المعرفة عن طريق دليل رقمي، وتقع قيمة كل دليل بين 0 و 10، وتعبر هذه القيم عن موقع البلد النسبي مقارنة بجميع الدول التي يحسب لها الدليل[1].

الجدول (23): الدول العربية الثلاثة وبعض مناطق العالم وفق دليل اقتصاد المعرفة لسنة 2012

البلد		الترتيب	دليل اقتصاد المعرفة	دليل المعرفة	نظام الحفز الاقتصادي	منظومة الابتكار	التعليم والموارد البشرية	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الإمارات		42	6.94	7.09	6.50	6.60	5.80	8.88
الجزائر		96	3.79	4.28	2.33	3.54	5.27	4.04
اليمن		122	1.92	1.58	2.91	1.96	1.62	1.17
مناطق العالم	أمريكا الشمالية	1	8.80	8.70	9.11	9.45	8.13	8.51
	أوروبا	2	7.47	7.64	6.95	8.28	7.13	7.50
	شرق آسيا	3	5.32	5.17	5.75	7.43	3.94	4.14
	أمريكا اللاتينية	4	5.15	5.31	4.66	5.80	5.11	5.02
	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	5	4.74	4.51	5.41	6.14	3.48	3.92

المصدر: منهجية تقييم المعرفة للبنك الدولي، متاحة على الموقع: info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page7.as

من الجدول (23)أعلاه، نلاحظ أن الإمارات استطاعت أن تحتل مكانة عالمية لا بأس بها على صعيد اقتصاد المعرفة، فأغلب مؤشرات الدليل في الجدول قريبة من مؤشرات بعض الدول الرائدة في اقتصاد المعرفة كأمريكا الشمالية وأوروبا، كما تتقدم الإمارات على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على كل الدول ومناطق العالم، وهذا يدل على مدى التطور الذي أصبحت تتمتع به هذه الدولة في هذا المجال.

أما إذا ما أجرينا مقارنة فيما بين الدول العربية، فإن الإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الأولى عربيا و42 عالميا وهذا يدل على مدى النجاح الذي تحققه هذه الدولة في سعيها لتحقيق اقتصاد المعرفة، في حين

[1]- تقرير المعرفة العربي 2011،مرجع سابق،ص.268.

تحتل الجزائر المرتبة العاشرة عربيا و96 عالميا، بينما تحتل اليمن المراتب الأخيرة حيث جاءت في المرتبة 14 عربيا والمرتبة 122 عالميا، مما يعني أنه لا يزال على كل من الجزائر واليمن العمل على رفع تلك المؤشرات لديها، فبالنسبة للجزائر نلاحظ أنها تتمتع بنظام تعليمي وموارد بشرية مقبول يمكّنها من التوجه نحو اقتصاد المعرفة، إلا أن نظام الحفز الاقتصادي لديها لا يزال ضعيفا رغم كونه مكون مهم من مكونات البنية الأساسية لاقتصاد المعرفة، نفس الشيء بالنسبة لمنظومة الابتكار فنجدها متأخرة جدا بالمقارنة مع الإمارات، وهذا يستدعي العمل على بعث هذه المنظومة من خلال توفير كل متطلبات ذلك من تأهيل وتمويل وغير ذلك.

وبالنسبة لليمن فنلاحظ أن قيم مكونات اقتصاد المعرفة ضعيفة جدّا، ما يوحي بحجم التحديات التي تقف أمامه في سبيل التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

هناك قراءة مهمة للجدول لا يمكن تجاهلها وهي مدى عمق الفجوة بين الدول الثلاثة، وهذه القراءة يمكن إسقاطها على كافة الدول العربية، ففي هذا الإطار، يؤكد تقرير المعرفة العربي لعام 2009 أن التفاوت في اقتصاد المعرفة يظهر على ثلاثة مستويات: ضمن الدولة العربية الواحدة، وفيما بين الدول العربية، وبين الدول العربية ودول العالم.

ومن أجل إجراء مقارنة تاريخية لدليل اقتصاد المعرفة في الإمارات والجزائر واليمن للوقوف على مدى التطور الذي عرفته الدول الثلاث في مجال اقتصاد المعرفة، نستعين بالجدول التالي والذي من خلاله نقارن قيم دليل اقتصاد المعرفة للبلدان الثلاثة بين سنة 1995 وأحدث فترة (2012).

الجدول(24): مقارنة دليل اقتصاد المعرفة للدول الثلاثة بين 1995 وأحدث فترة(2012)

البلد	دليل اقتصاد المعرفة		
	1995	2012	التغير
الإمارات	6.39	6.94	0.55+
الجزائر	3.50	3.79	0.29+
اليمن	2.44	1.92	0.52 -

المصدر: منهجية تقييم المعرفة للبنك الدولي 2012، متاحة على الموقع:

info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page7.as

من الجدول(24) يتبين أنه كل من الإمارات والجزائر حققتا تقدما ايجابيا على مستوى دليل البنك الدولي لاقتصاد المعرفة، لكن بالنسبة للجزائر فإنه رغم حدوث التقدم، إلا أنه طفيف بالنظر إلى إمكانيات الجزائر المادية والبشرية، في حين تراجع اليمن بنصف درجة، والشكل الموالي يبين أنه كل من الجزائر والإمارات يقعان ضمن مجال الدول التي حققت تقدما على مستوى مؤشر دليل اقتصاد المعرفة.

الشكل (12): مقارنة التحسن في دليل اقتصاد المعرفة للدول الثلاثة مع دول مختارة من العالم

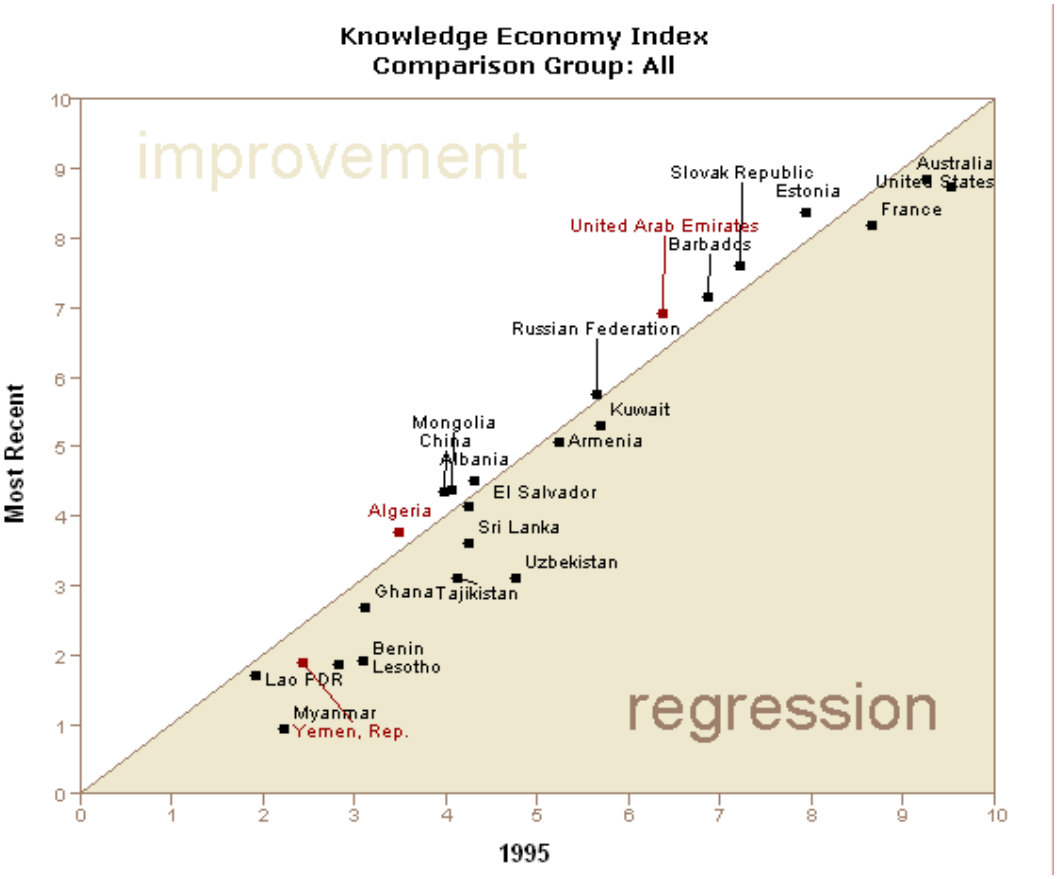

المصدر: منهجية تقييم المعرفة للبنك الدولي، متاحة على الموقع:

info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page7.as

2- مؤشرات الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي، التعليم والموارد البشرية، منظومة الابتكار:

من الجدول (23) السابق، نلاحظ أن الإمارات تتقدم على الجزائر واليمن على مستوى المؤشرات الثلاثة، حيث بلغت قيمة دليل الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي 6.50، فيما بلغ 2.33 في الجزائر،

و2.91 في اليمن، وهذا يعبر أن نظام الحفز الاقتصادي في كل من الجزائر واليمن لا يحفز اندماجهما في اقتصاد المعرفة .

أما مؤشر منظومة الابتكار فنلاحظ أن الإمارات قطعت شوطا كبيرا مقارنة بالجزائر واليمن، وهذا يؤكد حرص دولة الإمارات على الاهتمام بالإبداع، وخاصة لدى فئة الشباب، حيث تجلى ذلك في حصول الإمارات على 67 براءة اختراع من مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية لولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1997-2010[1].

المطلب الثالث: مؤشرات إنتاج ونشر المعرفة في الدول المقارنة.

إن الاكتفاء بمقارنة مؤشرات دليل اقتصاد المعرفة في الدول الثلاثة، لا يعطي صورة كافية عن الواقع الحقيقي لاقتصاد المعرفة والفجوة المعرفية في دول المقارنة. لهذا سنتناول في هذا المطلب كل من مؤشرات إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة في كل من، الإمارات، والجزائر، واليمن.

1- مؤشرات إنتاج المعرفة

يعتبر إنتاج المعرفة المرحلة الأرقى في عملية اكتساب المعرفة في أي مجتمع، وينطوي إنتاج المعرفة على امتلاك المجتمع المعني للقدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة الإنسانية، وأهم مؤشرات إنتاج المعرفة هي: براءات الاختراع، النشر العلمي، إعداد العاملين في إنتاج المعرفة والعاملين في البحث والتطوير وحجم الإنفاق عليه، ومؤسسات البحث والتطوير.

1-1- النشر العلمي:

بالنسبة للنشر العربي، فقد عرف نسقا تصاعديا بداية من تسعينيات القرن الماضي، حيث بلغ إجمالي ما نشر في 16 دولة عربية 4859 مقالا علميا عام 2005، واحتلت مصر المرتبة الأولى بنسبة 34 % من إجمالي النشر العربي، تلتها كل من السعودية وتونس بنسبة 11.8%، فيما تراوحت نسب كل من المغرب والجزائر والإمارات 9% ، وبلغ عدد الأبحاث العلمية في 47 اختصاصا[2] علميا وتقنيا 14000 مقالة خلال

[1]- تقرير المعرفة العربي 2011،مرجع سابق،ص.267.

[2]- تقرير المعرفة العربي لعام 2009، مرجع سابق، ص.178.

الفترة 2007-2008، حيث تتقدم الجزائر عن الإمارات واليمن بصورة جليـــة، كمـــا هـــو موضـــح في الجدول(25) التالي:

الجدول(25): عدد المقالات العلمية المنشورة في دول المقارنة خلال الفترة من 1998-2007

الدولة	البيئة والزراعة	الصحة والبيولوجيا	علوم الطاقة	العلوم الهندسية	المجموع
الإمارات	29	6	39	8	82
الجزائر	206	20	737	67	1220
اليمن	18	6	6	0	30

المصدر: تقرير المعرفة العربي 2009، مرجع سابق، ص، 179.

ورغم زيادة عدد البحوث العربية المنشورة في دوريات عالمية محكّمة، إلا أن النشاط البحثي العربي ما زال بعيدا عن عالم الابتكار، أما البحوث في المجالات المتقدمة مثل تكنولوجيا المعلومات والبيولوجيا الجزئية فتكاد تكون معدومة[1].

أما فيما يخص تأليف وإصدار الكتب على المستوى العربي، فيؤكد تقرير اليونسكو للعلوم لعام 2010 أن إنتاج 20 دولة عربية لا يتجاوز 6000 كتاب، بينما تنتج أمريكا الشمالية 102000 كتاب سنويا[2].

1-2- براءات الاختراع:

لا يختلف وضع براءات الاختراع وهي المؤشر الحيوي الذي يعبر عن الأداء الإبداعي والـــذي يعكـــس قدرة منظومة البحث العلمي على الابتكار والاختراع والتجديد عن وضع النشر العربي، فما يزال عدد البراءات المودعة لدى المؤسسات الوطنية عربيا قليلا، مع العلم أنه ليست للمؤسسات الوطنية حماية الحقـــوق دوليـــا، ولذلك يستلزم تسجيلها لدى مكتب الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة لـــبراءات الاختـــراع والعلامـــات التجارية(USPTO)،

[1]- هدى زوير،عدنان داود،مرجع سابق،ص.156.

[2] - UNESCO SCIENCE REPORT 2010, The Current Status of Science around the World, UNESCO Publishing,paris;2010,p.264.

وفيما يخص براءات الاختراع* في دول المقارنة، فيؤكد تقرير المعرفة العربي لعام 2009، القيم التالية: بلغ المعدل السنوي لبراءات الاختراع للفترة بين 2000-2006 في الإمارات 4.6 واحتلت المرتبة 132 على صعيد جدوى براءات الاختراع، أما الجزائر فكان المعدل السنوي 0.4 أما مرتبة الجدوى فكانت 89، وبالنسبة لليمن، فلم يسجل أي براءة اختراع في تلك الفترة[1].

1-3- إعداد العاملين في إنتاج المعرفة :

تعتبر الموارد البشرية عالية التأهيل والكفاءة والخبرة من أهم مدخلات ومقومات العمل في الأنشطة الابتكارية التي يرتكز عليها اقتصاد المعرفة، ولها علاقة وطيدة بالتعليم وخاصة التعليم العالي، وتظهر الإحصائيات العربية الارتفاع المطرد لعدد المنتسبين للتعليم العالي، إلا أنها تظهر قلة المنتسبين للتخصصات العلمية، والشكل (13) الموالي يبين نسب التحاق الطلبة بالفروع العلمية في بعض الدول العربية وكوريا الجنوبية.

الشكل (13): نسب الملتحقين بالفروع العلمية في بلدان عربية مختارة وكوريا الجنوبية

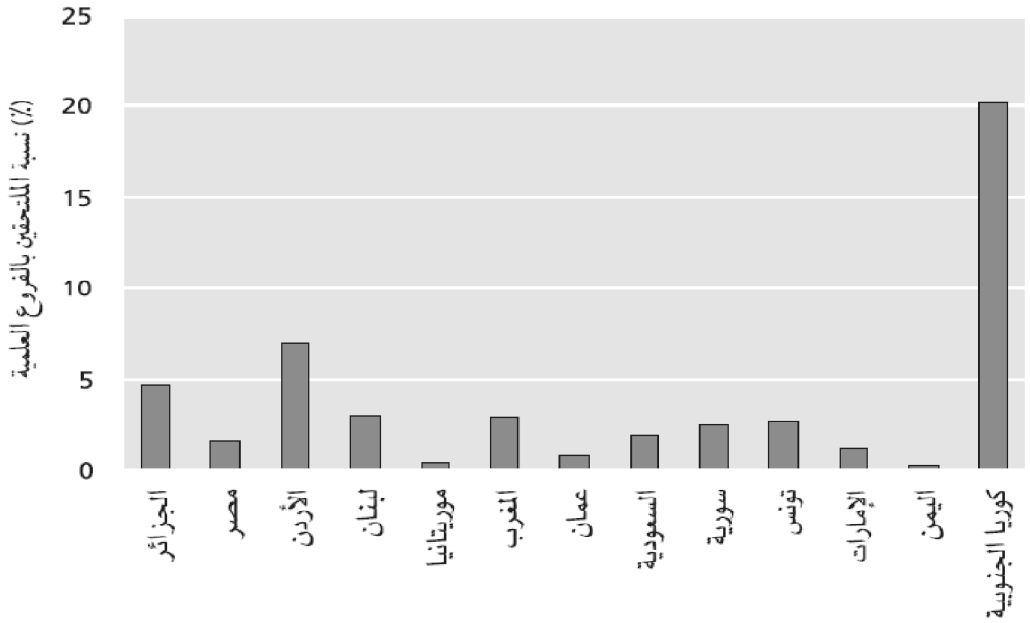

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق،ص.71.

* - تتمثل في إحصائيات براءات الاختراع المودعة لدى مكتب الولايات المتحدة الأمريكية لبراءات الاختراع والعلامات التجارية(USPTO)، أي لا تتضمن البراءات المودعة في الهيئات الوطنية المختصة.

[1] - تقرير المعرفة العربي لعام 2009، مرجع سابق،ص.182.

من الشكل(**13**) السابق، نلاحظ أن نسب الملتحقين بالفروع العلمية في الدول العربية أقل بكثير من نسب كوريا الجنوبية، وبالنسبة لدول المقارنة، فنلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة الأولى فيما احتلت الإمارات المرتبة الثانية وجاءت اليمن في المرتبة الأخيرة.

وفي سعيها لإعداد قوى عاملة ماهرة، أسّست الإمارات مركز الامتياز للبحوث التطبيقية والتدريب والذي يمثل الآن محور شبكة كليات التقنية العليا، وقد أقام هذا المركز تحالفات إستراتيجية مع مجموعة متنوعة من الشركاء متعددي الجنسيات كوسيلة لإقامة مورد إقليمي، كذلك يقدم المركز دورات تدريبية في مجالات متنوعة تشمل الهندسة والأعمال التجارية والرعاية الصحية وفرصًا للتنمية المهنية والتعلم طوال العمر لمواطني دولة الإمارات ومنطقة الخليج ويقدم دورات تدريبية عبر الإنترنت لبقية دول العالم[1].

1-4- الإنفاق على البحث والتطوير ومؤسساته:

لا يتعدى معدل الإنفاق على البحث والتطوير في معظم الدول العربية 0.3 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويكاد يعتمد على مصدر واحد وهو التمويل الحكومي والذي يبلغ حوالي 97 % من التمويل المتوفر، ففي ظل هذا الواقع لا يمكن الارتقاء بالأداء الإبداعي والبحثي في الدول العربية[2]، وهذه القراءة هي نفسها بالنسبة للجزائر والإمارات واليمن فالإنفاق على البحث والتطوير يأتي بشكل شبه كلي من التمويل الحكومي.

تمارس نشاطات البحث والتطوير في الدول العربية أساسا في مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية المرتبطة بها، أو في مراكز وهيئات البحث العلمي، أو هيئات ووحدات البحث والتطوير، ويبلغ مجمل عدد مراكز وهيئات البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية في الدول العربية وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العربي لعام 2003، 588 مركزا، لكن معظم هذه المراكز غير مهيأة لتحويل ناتج البحث إلى منتج استثماري[3].

[1]- هدى زوير،عدنان داود،مرجع سابق،ص.160.

[2]- تقرير المعرفة العربي لعام 2009،مرجع سابق،ص.174.

[3]- تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام 2003،مرجع سابق،ص.74.

كما يرتبط البحث العلمي في الجامعات العربية بالدراسات العليا والترقية العلمية ويتسم بالطابع الأكاديمي، أما المراكز المتخصصة والمرتبطة بالجامعات فهي تتخصص في مجالات الأبحاث الزراعية والطبية والهندسية، والجدول(26) الموالي يوضح عدد مراكز البحث العلمي خارج الجامعات في البلدان العربية

الجدول(26): عدد مراكز البحث العلمي خارج الجامعات في البلدان العربية

الدولة	عدد المراكز	الدولة	عدد المراكز
الأردن	9	السعودية	7
الإمارات	3	السودان	14
البحرين	1	سورية	15
تونس	24	المغرب	16
الجزائر	30	مصر	73
قطر	3	الكويت	5
ليبيا	18	اليمن	9
العراق	22	عمان	2

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام 2003،مرجع سابق،ص.73

من الجدول (26) نلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية عربيا فيما يخص عدد مراكز البحث العلمي خارج الجامعات، وتحتل اليمن المرتبة التاسعة، بينما تتأخر الإمارات في هذا الشأن حيث بلغ عدد مراكزها للبحث ثلاثة فقط.

1-5- استثمار الشركات في البحث والتطوير:

أظهرت نتائج لاستقصاء أجراه المنتدى الاقتصادي العالمي، مدى ضعف استثمار شركات قطاع الأعمال في البلدان العربية باستثناء مصر في مجال البحث والتطوير، مقارنة مع مثيلاتها من بلدان العالم،كما يبينه الشكل(14)، فمن الواضح أن غالبية الشركات في المنطقة تعتمد على استيراد التكنولوجيات للاستخدام المحلي، وأنه ليس هناك جهد ملحوظ للاستثمار في مجال البحث والتطوير كما هو الحال في كل من فنلندا وكوريا الجنوبية، حيث أصبحت المعرفة واحدة من أهم القوى الدافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الشكل (14): استثمار الشركات في البحث والتطوير منسوباً إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

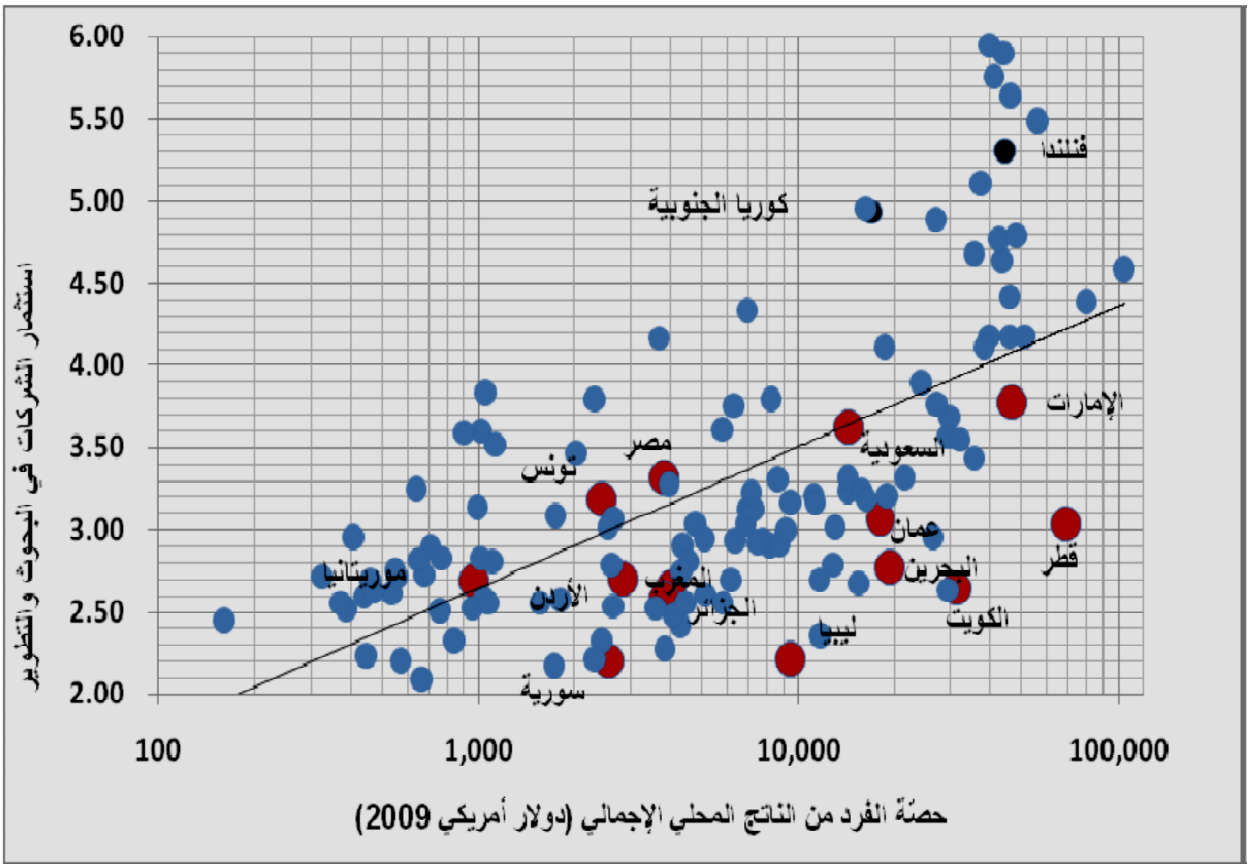

المصدر: تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة،مرجع سابق،ص.22

وبالنسبة لدول المقارنة، فنلاحظ أن الإمارات تتقدم على الجزائر بشكل كبير، في مجال استثمار الشركات في البحث والتطوير، أما اليمن فلم تدرج داخل الشكل، وهذا يدل على أن حجم استثمار الشركات في مجال البحث والتطوير لديه يعتبر شبه معدوما أو لم يرتق إلى الدرجة 2.00 حسب الشكل، وبصفة عامة فإن استثمار الشركات في مجال البحث والتطوير في الدول الثلاثة لا يرتق إلى مستوى الدول المتقدمة في هذا المجال على غرار فنلندا وكوريا الجنوبية.

وهناك مجموعة من العوامل أسهمت في تردي أنشطة البحث والتطوير في الدول الثلاثة والوطن العربي بصفة عامة منها: غياب إستراتيجية واضحة المعالم للبحث والتطوير في المنطقة العربية، وتدني أنظمة التعليم واعتمادها أساليب التلقين والحفظ وعدم تشجيع حرية التفكير، وانتشار الأمية بمعدل يقترب من 40% ، يضاف إلى ذلك، تدني مستويات التنسيق بين الدول العربية في هذا المجال، وعدم الإفادة من بعض المزايا النسبية

في مجال البحث والتطوير في عدد من الدول العربية، ونمو ظاهرة هجرة العقول البشرية بصورة مذهلة (خاصة بالنسبة للجزائر)[1].

2- مؤشرات نشر المعرفة

جاء في الفصول النظرية أن مؤشرات نشر المعرفة هي في الغالب مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تتمثل في: مؤشرات البنية الأساسية، مؤشرات النفاد والاستخدام للأفراد وقطاع الأعمال، مؤشرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة في منتجاتها.

2-1- مؤشرات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاد:

تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إحدى الدعائم الرئيسية لإقامة مجتمع واقتصاد المعرفة، لأنها تمثل الأداة الأساسية لنشر وتداول المعرفة في العصر الحالي، بالإضافة إلى دورها في دعم وتطوير وتسريع البحث العلمي، وعلى المستوى العربي فقد شرعت خلال السنوات الأخيرة في تشييد البنى الأساسية لتقانات المعلومات والاتصالات، وتعكس جميع المؤشرات تفاوتا ملحوظا في أداء الدول العربية، والشكل (15) يوضح ذلك.

[1]- هدى زوير،عدنان داود،مرجع سابق،ص.163

الشكل (15): قيم دليل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول عربية ومجموعة منتقاة من دول العالم

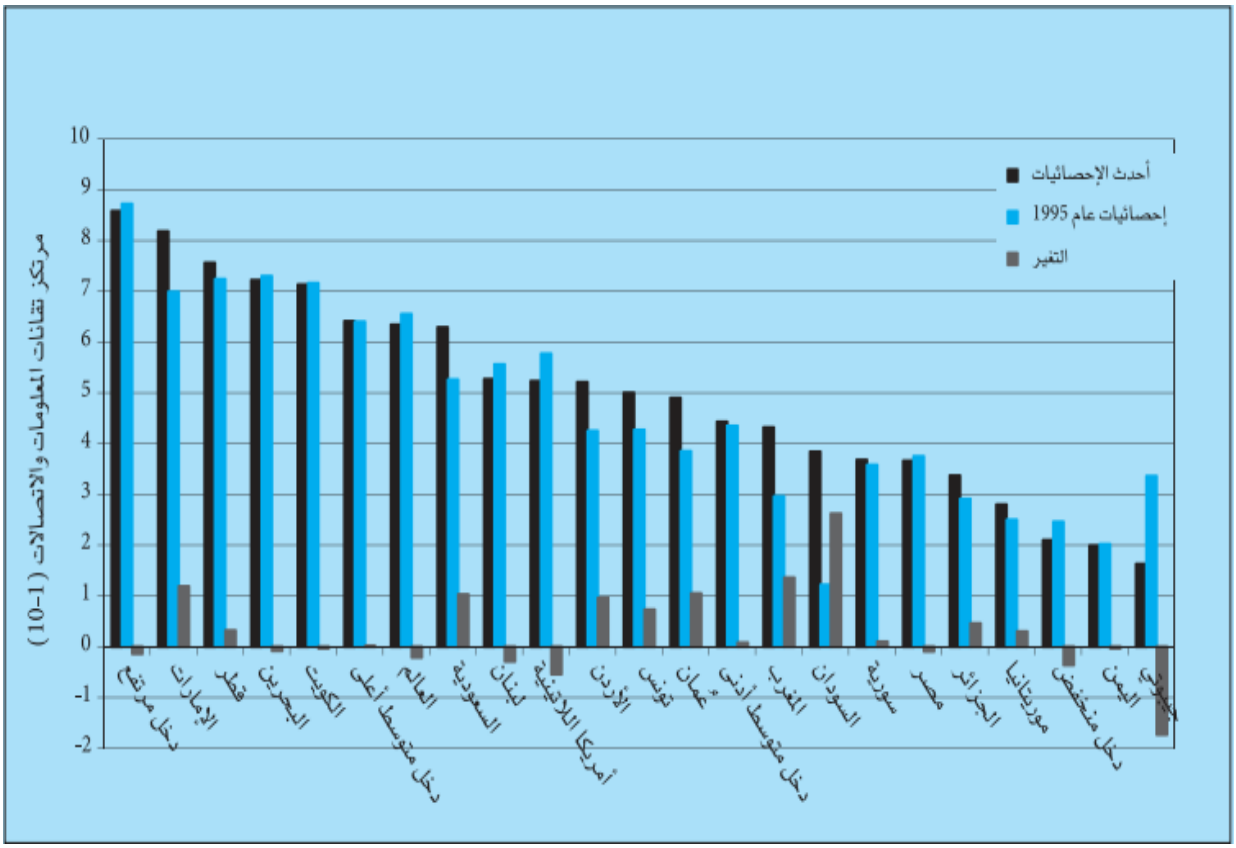

المصدر: تقرير المعرفة العربي لعام 2009، ص.128.

من الشكل أعلاه نلاحظ :

- أن أغلب الدول العربية حققت تقدما على مستوى البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن بدرجات متفاوتة.

- الدول ذات الدخل المرتفع كانت الأحسن على مستوى درجة التقدم.

وفيما يخص دول المقارنة الثلاثة فنلاحظ أنه:

- حققت الإمارات تقدما كبيرا وملحوظا على مستوى بنيتها الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذا يؤكد نجاعة استثماراتها وتحقيقها لأهدافها في هذا المضمار.

- نفس الشيء بالنسبة للجزائر، فمن خلال الشكل (15) نلاحظ أنها حققت تقدما ملحوظا، ولكن ليس بدرجة كافية، ويرجع السبب إلى حداثة وتأخر استثمار الجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- بالنسبة لليمن فنلاحظ أن تقدمه في مرتكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يكاد يكون معدوما.

2-2- مؤشرات النفاد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول المقارنة:

تسعى الدول إلى تمكين سكانها من استغلال الخدمات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك بتوفير خدمات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دعم البنية التحتية اللازمة من خطوط الهاتف الثابتة والنقالة والحواسيب والانترنت وكافة تجهيزاتها، ويعتبر مؤشر النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم المؤشرات التي تعكس الفجوة الرقمية بين الأمم وبين الأقاليم، كما تعتبر هذه المؤشرات أحد أهم المؤشرات الدّالة على مدى تقدم وتوجه الدول نحو اقتصاد المعرفة، والجدول التالي يوضح قيم هذه المؤشرات في كل من الإمارات والجزائر واليمن.

الجدول(27): تصنيف دول المقارنة حسب مؤشرات النفاد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

البلد	أعداد الحواسيب لكل ألف من السكان 2007	خطوط الهاتف النقال لكل ألف من السكان 2007	خطوط الهاتف الثابت لكل ألف من السكان 2007	عدد مستخدمي الانترنت لكل ألف من السكان 2007	كلفة النفاذ إلى الإنترنت (بالدولار للشهر الواحد)2006
الإمارات	330	1770	320	520	13.07
الجزائر	10	810	90	100	23.7
اليمن	30	140	40	10	10.98

المصدر: تقرير المعرفة العربي لعام 2010-2011، مرجع سابق، ص.ص.177.176

من الجدول (27) نلاحظ تقدم الإمارات العربية المتحدة عن الجزائر واليمن في مؤشرات النفاد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من جهة أخرى، نلاحظ أن تكلفة النفاد إلى الإنترنت في الجزائر مرتفعة جدا إذا ما قورنت بمثيلتها في اليمن والإمارات، ما يشكل عائقا كبيرا أمام تحيق هدف تعميم النفاد إلى الانترنت، وهذا يستدعي العمل على تخفيضها، نفس الملاحظة يمكن إبداؤها بالنسبة لمؤشر أعداد الحواسيب لكل ألف شخص من السكان، وعند إجراء مقارنة عامة للمؤشرات فنلاحظ أن الجزائر واليمن لا يزالان متأخران جدا عن دولة الإمارات فيما يخص النفاد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما سيشكل عائقا وتحديا أمام اندماجهما في منظومة اقتصاد المعرفة.

2-3- تطور النفاذ إلى الانترنت في دول المقارنة في الفترة 2002-2009:

من أجل الوقوف عند تطور النفاد إلى الانترنت في الدول الثلاثة قمنا بإعداد الجدول(28) التالي.

الجدول (28): تطور النفاذ إلى الانترنت في الدول المقارنة في الفترة 2002-2009

البلد	عدد مستخدمي الانترنت لكل 100 من السكان		معدل النمو(%) 2009-2002
	2002	2009	
الإمارات	28.3	82.2	272
الجزائر	1.6	13.5	840
اليمن	0.5	1.8	320

Source: UNESCO SCIENCE REPORT 2010, OP.CIT, P.269

يتضح من الجدول أعلاه أن الدول الثلاثة قد حققت نموا إيجابيا في نسبة النفاد إلى الانترنت لكن بمعدلات متفاوتة، حيث حققت الجزائر معدل النمو الأحسن وقدره 840 %، وهذا مؤشر إيجابي يؤكد مدى تقدم الجزائر نحو تحقيق هدف تعميم الانترنت، بينما حققت اليمن ثاني معدل نمو قدره 320 %، فيما حققت الإمارات المعدل الأضعف بمعدل قدره 272 %، وهذا لا يعبر عن تأخرها في هذا المجال وإنما يرجع إلى أن هدف تعميم النفاد إلى الانترنت بلغته الإمارات مسبقا وتشبع سوقها في هذا المجال.

2-4- استخدام الانترنت في قطاع الأعمال في الدول المقارنة:

يوضح الشكل (16)، تطور قيمة مؤشر استخدام الانترنت من جانب مؤسسات الأعمال (التجـــارة الإلكترونية)، حيث تمثل النقاط الصغيرة دول العالم والمربعات بعض الدول العربية، والدوائر بعض مجموعـــات الدول.

الشكل(16):تغير قيمة مؤشر استخدام الانترنت من جانب مؤسسات الأعمال مع ازدياد دخل الفرد في دول العالم وبعض الدول العربية

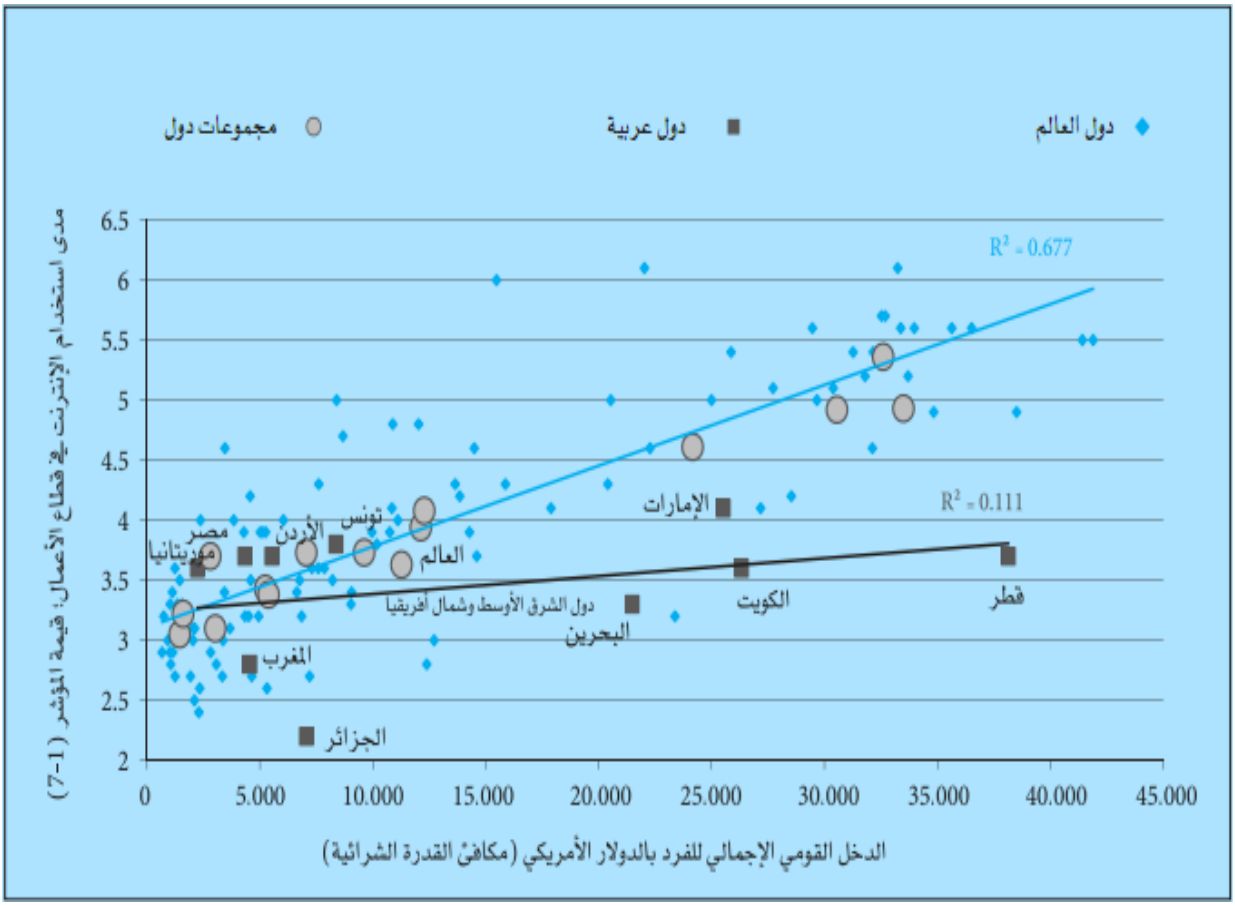

المصدر: تقرير المعرفة العربي 2009،مرجع سابق،ص.146.

يظهر الشكل أعلاه تقدم الإمارات عن الدول العربية الأخرى في مجال استخدام الانترنـــت في قطـــاع الأعمال، ويتبين أن الجزائر لازالت متأخرة جدا على مستوى هذا المؤشر، فنجدها متأخرة عن دول أخـــرى كالمغرب ومصر وموريتانيا، رغم أفضليتها على مستوى الدخل القومي الإجمالي، كما نلاحظ أيضا، أن كـــل

الدول العربية بما فيها دول المقارنة لا تزال متأخرة في استخدام الانترنت في قطاع التجارة والأعمـــال (رغـــم أهمية ما تحققه الإمارات).

خلاصـــة:

تبين من خلال دراستنا لهذا الفصل أن الدول الثلاثة تتباين في مؤشرات التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة، فلاحظنا أن الإمارات العربية المتحدة استطاعت أن تبلغ مستويات عالمية للتنمية البشرية المستدامة وفي طريقها نحو اقتصاد المعرفة، أما الجزائر واليمن، فتقدمها على صعيد التنمية البشرية واقتصاد المعرفة لا يزال بطيئا، وخاصة اليمن، وعليه فإن التحديات التي تواجههما في سبيل تحقيق التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة لازالت كبيرة، ومن أهم هذه التحديات، تخفيف حدة الفقر والقضاء على الأمية وتوفير مناصب العمل، وتحقيق الحكم الراشد ومحاربة الفساد، والتمكن من التكنولوجيات الحديثة وخاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتتطلب مواجهة تلك التحديات، مواصلة الجهود التنموية والحفاظ على المنجزات المحققة.

فالجزائر واليمن مدعوتان لتعزيز جهودهما من أجل تحسين التنمية البشـــرية المســـتدامة والالتحـــاق بالاقتصاد الجديد ومسايرة التقدم التكنولوجي، وهذا ليس بالمستحيل، وخاصة بالنسبة للجزائر، نظرا لما تملكه من طاقات بشرية ومادية ومزايا تنافسية أخرى، ستمكنها حتما في ظل التنمية البشرية المســـتدامة والحكـــم الراشد من الاندماج في اقتصاد المعرفة.

الخاتمة العامة

خـــاتمة:

لقد أحدثت التنمية البشرية المستدامة دون شك تغييرا شاملا في توجه التنمية ومضـــمونها وآلياتهـــا، فالبشر قد عادوا إلى المركز بعد عقود طويلة من التيه في مفاهيم النمو الاقتصادي والرفاه المادي، هذه النظـــرة التي حجبت الرؤية عن هدف التنمية، وأعادت إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة التأكيد على مفاهيم عدالة التوزيع في الدخول والإنصاف والاستدامة البيئية، وليس مجرد تحقيق النمو الاقتصادي ورفع كفـــاءة الإنتـــاج وخفض التكاليف.

والدول العربية، ولأنها لا تعيش بمعزل عن المستجدات العالمية على صعيد الفكر التنموي، يتحتم عليها الأخذ بفكر التنمية البشرية المستدامة، لأنه يأتي في صميم تطلعات وآمال الإنسان العربي، الذي مازال يئن تحت وطأة الفقر والأمية والاستبعاد والتهديدات المختلفة لأمنه وخياراته وعلى عدة أصعدة.

من جهة آخرى، تمر الدول العربية بحقبة اقتصادية عالمية جديدة، تتميز بثورة معرفية ومتغيرات متسارعة وتحولات جذرية، على عدة جوانب أهمها، طرق وأساليب الإنتاج، وأساليب الاتصال والتواصـــل وتبـــادل المعلومات والمعارف، تقود هذه التغيرات التقنيات الحديثة على رأسها تكنولوجيا المعلومـــات والاتصـــالات، وبقدر ما تمثل هذه التحولات من تحديات حقيقية أمام الدول العربية، فهي تمثل كذلك فرصة للتنمية الشاملة والتخلص من التبعية المعرفية للخارج، وارتباط اقتصاداتها بشكل عضوي بأسعار النفط والموارد الناضبة وغـــير المتجددة، هذا إذا ما استطاعت هذه الدول استثمار مواردها وخاصة البشرية منها، وتهيئتها للاندماج في مـــا أصبح يعرف بالموجة الثالثة للاقتصاد العالمي (اقتصاد المعرفة).

وقد توصلنا من خلال هذا البحث لمجموعة من النتائج على ضوئها تمكننا من اختبار فرضيات البحـــث وتقديم مجموعة من التوصيات للجهات المعنية نذكرها فيما يلي:

أولاً: نتائج البحث

بعد البحث في موضوع التنمية البشرية واقتصاد المعرفة، ودراسة واقعهما وتحدياتهما في الدول العربية، توصلنا إلى النتائج التالية:

1- إن نهج التنمية البشرية المستدامة يؤكد على أهمية تمكين جميع أفراد المجتمع من توسيع نطاق قدراتهم البشرية وتوظيفها أفضل توظيف ممكن، كما إنها تؤمن بضرورة التواصل بين الأجيال بمعنى أن يعمل كل جيل للأجيال القادمة، بغض النظر عن جنسه وانتماءاته، وأن يتحقق الإنصاف والعدل داخل الجيل الواحد وبين الأجيال.

2- تبين من خلال البحث أن النمو الاقتصادي المحقق في الدول الثلاثة يعتمد بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات والمواد الأولية، ما يشكل مصدرا غير مستدام للنمو، ولا يحافظ على تطور النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في هذه الدول، وهذا من شأنه أن يشكل تهديدا كبيرا للتنمية البشرية، كما ساهم في تأخر توجه دول كالجزائر واليمن نحو اقتصاد المعرفة، وعليه فإن تنويع مصادر النمو يشكل تحديا كبيرا أمام الدول الثلاثة من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة.

3- تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع خيارات البشر وبناء قدراتهم، وذلك من خلال المساهمة في تحسين مستويات الدخل والصحة والمعارف لديهم، وبالتالي تحسين مستويات التنمية البشرية للدول، من جهة أخرى؛ فإن التنمية البشرية المستدامة تساعد على التوجه نحو اقتصاد المعرفة، ذلك لأن توسيع الخيارات وبناء القدرات يوفر البيئة التمكينية للإبداع وإنتاج ونشر المعرفة.

4- يتطلب التوجه نحو اقتصاد المعرفة توفر بنية أساسية يأتي على رأسها، بنية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونظام تعليمي دو جودة عالية ومنتجا لمخرجات قادرة على الإبداع، ونظام اقتصادي ومؤسسي شفاف ومحفز لقيام أنشطة اقتصاد المعرفة.

وتبين من خلال البحث في تجارب الدول الثلاثة، أن الإمارات استطاعت أن تبني قاعدة أساسية مشجعة لاقتصاد المعرفة، حيث تمتلك بنية قوية لتكنولوجيا المعلومات، واستطاعت أن توفر منظومة شفافة ومشجعة ومحفزة لقيام أنشطة اقتصادية في ميدان المعرفة، في حين تغيب هذه الظروف المشجعة في الجزائر واليمن، وهذا ما ساهم وبشكل مباشر في تأخر اندماجهما في منظومة اقتصاد المعرفة.

5- أهمية البعد البيئي في التنمية البشرية المستدامة، إذ تحتل البيئة مكانة هامة وأساسية في مفهوم التنمية البشرية المستدامة، باعتبارها شرطا ومطلبا أساسيا من متطلبات التنمية، كما أن الإنسان سيكون حتما منقوص الخيارات إذا كان يعيش في بيئة غير مناسبة.

وقد تبين من خلال البحث أن الدول الثلاثة تعاني من مشكلات بيئية حقيقية، تشكل تهديدا مباشـــرا لحياة الكثير من السكان، بالإضافة لأمنهم الصحي والغذائي، على رأسها التصحر، والإنبعاثات، ونقص المياه، والزحف الحضري.

6- يعتبر الفقر أكبر تهديد للتنمية البشرية المستدامة، فهو يشكل عامل لا اســـتقرار اجتمـــاعي، ثقـــافي، سياسي وأمني كبير، ويساهم في ارتفاع معدلات الأمية خصوصا بين النساء، ويـــدفع إلى الهجـــرة ويفـــاقم الفساد، ولهذا فإن مكافحة الفقر تعتبر أولوية وموضوع في غاية الأهمية.

وقد ثبت من خلال الفصل التطبيقي أن معدلات الفقر وعدم المساواة في الدخل في كل من الـــيمن والجزائر مرتفعة خصوصا في اليمن، حيث بلغت نسب الفقـــر في الـــيمن 35%، وفي الجزائـــر 17.5% (إحصائيات 2007)، وهذا يشكل تحديا حقيقيا أمام هاتين الدولتين في سعيهما لتحسين التنميـــة البشـــرية لديهما.

7- لا تزال أنظمة التعليم في الدول العربية غير قادرة على مسايرة التطورات العالمية الحاصلة، وخاصة في ما يتعلق بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أساليب التدريس، كذلك لم تستطع هذه الأنظمة خلق أجيال قادرة على إنتاج المعرفة والإبداع والمنافسة على المستوى العالمي، بالإضافة إلى عدم ملائمة مخرجـــات التعليم لمتطلبات سوق العمل، وخاصة في مجال التقنية، وتركيزها على الكم بدل النوع، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسب البطالة، ما شكل عائقا أمام توجه الدول العربية نحو اقتصاد المعرفة، فضلا عن التأثير سلبا على التنمية البشرية المستدامة.

8- لا يزال الفساد وعدم الاستقرار السياسي ينخران انجازات التنمية البشرية في الدول العربية، ويشكلان عائقا كبيرا أمام التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة، وعلى رأس هذه الدول نجد اليمن، وبدرجة أقـــل الجزائر.

9- استطاعت بعض الدول العربية وبالذات الدول النفطية، تحسين مؤشرات التنمية البشـــرية واقتصـــاد المعرفة لديها، لكن هذا لا يرجع إلى نجاعة سياساتها بقدر ما هو مرتبط بارتفاع دخولها، وانخفـــاض حجـــم سكانها، ما مكنها من تحسين مؤشرات الصحة ودخل والتعليم لديها واستيراد التكنولوجيا والتقنيات والخبرات الأجنبية التي تتطلبها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ إذن الأمر مرتبط في النهاية بحجم الإنفاق الحكـــومي

على الميادين المرتبطة بالتنمية البشرية واقتصاد المعرفة، وقد ثبت من خلال الفصل الرابع أن الإمارات متأخرة في مجال المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي رغم أنهما مكونان أساسيان للتنمية البشرية المستدامة.

10- إن الإنفاق على البحث العلمي في ا لدول العربية لا يفي بمتطلبات الحد الأدنى المطلوبة لبناء بيئة تحتية للبحث العلمي، وأن تدني الإنفاق على التعليم في مراحله كافة ساهم سلبا في مخرجات المعرفة إنتاجا ونشرا وتوظيفا وأثر في الاقتصاد.

ثانيا: اختبار الفرضيات

بعد الإحاطة بجانبي الموضوع النظرية والتطبيقية، وفي ضوء النتائج المتحصل عليها، تكمنا من قبول فرضيات الدراسة وذلك على النحو التالي:

1-اختبار الفرضية الأولى: في ضوء ما جاء في الجانب النظري والجانب التطبيقي للبحث، ومن خلال ما جاء في نتائج الدراسة، يمكن قبول هذه الفرضية والتي تقول بان هناك محدودية في انتقال الدول العربية من نموذج التنمية القائم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو نموذج التنمية القائم على توسيع خيرات وقدرات الأفراد.

2- اختبار الفرضية الثانية: تم قبول هذه الفرضية والتي تقول أن تحقيق التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة تقف أمامه مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية، فقد بين البحث أن الدول العربية الثلاثة تواجه تحديات مختلفة على رأسها الفقر، ضعف أنظمة التعليم، الفساد، المشاركة السياسية، والتدهور البيئي واستدامة الدخل.

3- اختبار الفرضية الثالثة: تم قبول هذه الفرضية والتي تقول بأن تحسين التنمية البشرية من شأنه أن يساهم في تسريع اندماج الدولة في اقتصاد المعرفة، فالتجربة الإماراتية تؤكد ذلك، حيث استطاعت هذه الدولة من خلال تحسين منظومة التعليم، وزيادة الإنفاق عليه، وبناء منظومة قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من الدخول بوتيرة سريعة في سوق المعرفة .

ثالثا: التوصيات

لكي تسرع الدول العربية عامة ودول المقارنة خصوصا وبدرجة أكبر الجزائر واليمن في اندماجها في اقتصاد المعرفة، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة نقترح التوصيات الرئيسية التالية:

1- لابد من تضييق الفجوة المعرفية والبشرية فيما بين الدول العربية ومع الدول المتقدمة، وإحداث تغييرات جذرية في مجال البنية التحتية التكنولوجية، تشمل إلغاء الأمية الالكترونية وتشجيع مشاريع الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية وزيادة الاستثمار في المعلومات والاتصالات وجعلها خدمة واستثمار في آن واحد.

2- يجب على الدول العربية إتباع سياسات تنموية مرتكزة على اقتصادات المعرفة وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع معرفي قادر على الاندماج مع التغيرات العالمية بدلا من الاعتماد على الموارد الأولية الطبيعية.

3- على الدول العربية تطبيق إصلاحات ديمقراطية حقيقية وواسعة، تضمن التعددية والمشاركة السياسية وأسس الحكم الراشد، وتعزز حقوق الإنسان وتوسع خياراته، من أجل خلق بيئة مواتية للإبداع المعرفي.

4- صحيح أن التوسع الكمي في ميادين الصحة والتعليم والدخل ضروري من أجل تحسين مؤشرات التنمية البشرية، لكن ليس على حساب النوعية والجودة والإنصاف والمساواة، فالدول العربية تعاني من عدم ملائمة مخرجات أنظمتها التعليمية لمتطلبات العصر، كما تعاني كذلك من فجوات على مستوى تمكين المرأة.

5- يجب مواصلة الإصلاحات في أنظمة التعليم في الدول العربية، وزيادة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي، لأن تدني مستوى ونوعية مخرجات التعليم، تتطلب إعادة النظر في مناهجه وآلياته ووسائله، بهدف تحسين نوعية المدخلات والمخرجات والربط بينه وسوق العمل، فالدول العربية بحاجة ماسة إلى تعليم حقيقي يشجع على تنمية القدرات وعلى حل المشكلات والابتكار.

6- يجب على الجزائر واليمن أن تضع آليات فعالة لمحاربة الفقر والفساد ومكافحة البطالة، وتفعيلها على أرض الواقع، ولا تكتف بالشعارات، لان الفقر والفساد يساهمان بدرجة كبيرة في تعطيل مشاريع التنمية البشرية المستدامة.

7- يجب على الجزائر واليمن الإسراع في وضع التشريعات والتنظيمات القانونية الداعمة للاقتصاد المعرفي، وخلق بيئة مشجعة للمؤسسات الاقتصادية ودعم القوانين المتعلقة بالمعاملات والتجارة الإلكترونية والتي تسهم في التحول من الاقتصاد الريعى إلى اقتصاد السوق، ووضع التشريعات المناسبة لضمان حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وضمان حرية الرأي والتعبير والإبداع.

8- يجب على الجزائر واليمن بدرجة أكبر العمل على تطوير البنيـــة التحتيـــة لتكنولوجيـــا المعلومـــات والاتصالات لديها، وذلك بالاعتماد على تكنولوجيا مناسبة وبتكلفة معقولة تستطيع تحملها دون إرهـــاق ميزانياتها.

9- إنشاء بيئة مواتية لنمو المحتوى الرقمي العربي، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة بفعالية في بنـــاء وتطوير صناعة المحتوى الرقمي العربي.

10- يجب وضع استراتيجيات واضحة من أجل نقل التكنولوجيات الحديثة أو إنتاجها محليا، وتشـــجيع تطوير البرمجيات والخدمات والأخرى ذات القيمة المضافة والتي تستفيد من المزايا التنافسية للمنطقة، مثل الموقع الجغرافي المميز بين الشرق والغرب، وتعدد اللغات، والمهارات المتخصصة.

11- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ولاسيما الناضبة منها، من أجل تحقيق تنمية بيئية مستدامة، مـــع ضرورة تبني سياسات وبرامج جادة من أجل التقليل من التلوث البيئي.

12- يجب التشجيع على الشراكة بين قطاع الأعمال ومؤسسات البحث العلمي وخاصة الجامعات، من أجل توفير الأموال اللازمة للبحث والتطوير.

الملاحق

الملحق (01): ملخّص لكيفية إعداد أدّلة التنمية البشرية المستخدمة في تقارير التنمية البشرية

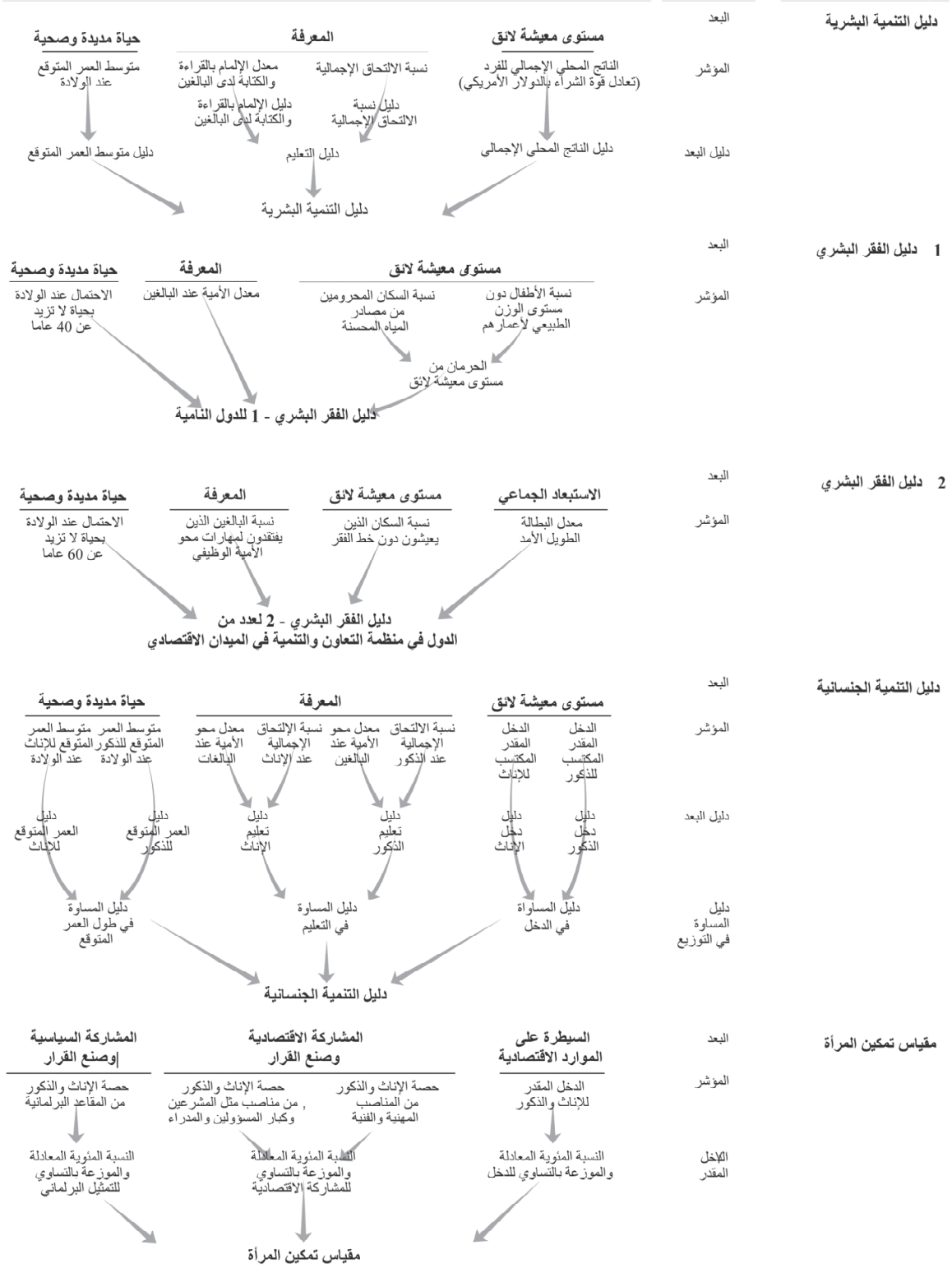

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعامين 2007-2008، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2008، ص.343

الملحق (02): ملخص لكيفية حساب دليلي الفقر البشري (IPH1) و (IPH2).

حساب دليل الفقر البشري1-

1. قياس الحرمان من مستوى معيشة لائق

يتم استخدام متوسط غير مرجح لمؤشرين بغرض قياس الحرمان من التمتع بمستوى معيشة لائق

المتوسط غير المرجح = ½ (نسبة السكان المحرومين من الحصول المستدام على مصدر مياه محسن) + ½ (نسبة الأطفال دون متسوى الوزن الطبيعي لأعمارهم)

عينة حسابية: بوليفيا

نسبة السكان الذين لا يحصلون على مصدر مياه محسن = 15%

نسبة الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي لأعمارهم = 8%

المتوسط غير المرجح = ½ (15) + ½ (8) = 11.3%

2. حساب دليل الفقر البشري1-

المعادلة الخاصة بحساب دليل الفقر البشري1- هي:

$$\text{دليل الفقر البشري 1-} = [(P_1^{\alpha} + P_2^{\alpha} + P_3^{\alpha})/3]^{1/\alpha}$$

المعطيات:

P_1= احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الأربعين (مضروباً بمائة)

P_2= نسبة الأمية لدى البالغين

P_3= المتوسط غير المرجح للسكان المحرومين من الحصول على مصدر مياه محسن وللأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي لأعمارهم

$\alpha = 3$

عينة حسابية: بوليفيا:

$P_1 = 15.5\%$

$P_2 = 13.3\%$

$P_3 = 11.3\%$

$$\text{دليل الفقر البشري 1-} = [(11.3^3 + 13.3^3 + 15.5^3)/3]^{1/3} = \mathbf{13.6}$$

حساب دليل الفقر البشري2-

معادلة حساب دليل الفقر البشري2- هي كالتالي:

$$\text{دليل الفقر البشري 2-} = [(P_4^{\alpha} + P_3^{\alpha} + P_2^{\alpha} + P_1^{\alpha})/4]^{1/\alpha}$$

حيث:

P_1– احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الستين (مضروباً بمائة)

P_2= نسبة الأمية الوظيفية لدى البالغين

P_3= نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر (50% من متوسط الدخل المتاح والمعدل للأسرة)

P_4= معدل البطالة الطويلة الأجل (التي تستمر 12 شهراً أو أكثر)

$\alpha = 3$

عينة حسابية: كندا

$P_1 = 8.1\%$

$P_2 = 14.6\%$

$P_3 = 11.4\%$

$P_4 = 0.5\%$

$$\text{دليل الفقر البشري 2-} = [(0.5^3 + 11.4^3 + 14.6^3 + 8.1^3)/4]^{1/3} = \mathbf{10.9}$$

ما سبب تبني قيمة α=3 في حساب دليل الفقر البشري1- ودليل الفقر البشري2-؟

تتسم قيمة α بأثر هام على قيمة دليل الفقر البشري فإذا كانت قيمة α=1 فإن دليل الفقر البشري هو متوسط أبعاده، وبتزايد قيمة α يتم إعطاء أهمية أكبر للبعد الذي يعاني من قدر أكبر من الحرمان. ولذلك مع تزايد قيمة α نحو اللانهاية يميل دليل الفقر البشري باتجاه قيمة البعد الذي يعاني من أكبر قدر من

دليل الفقر البشري للبلدان النامية (دليل الفقر البشري 1-)

وبينما يقوم دليل التنمية البشرية بقياس متوسط الإنجازات يعمل دليل الفقر البشري 1- على قياس أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية والمتضمنة في دليل التنمية البشرية:

- حياة مديدة وصحية – التعرض لخطر الوفاة المبكر نسبيا، والذي يتم قياسه بعمر متوقع عند الولادة يقل عن 40 عاما.
- اكتساب المعرفة – الحرمان من عالم القراءة والتواصل والذي يقاس بمعدل الأمية لدى البالغين
- مستوى معيشة لائق – الافتقار إلى سبل الحصول على التوفير الاقتصادي الإجمالي والذي يقاس بالمتوسط غير المرجح لمؤشرين هما النسبة المئوية للسكان الذين لا يستعملون مصدر مياه جيد والنسبة المئوية للأطفال دون معدل الوزن الطبيعي لأعمارهم.

ويتم حساب دليل الفقر البشري1- بشكل أكثر مباشرة مقارنة بحساب دليل التنمية البشرية حيث أن المؤشرات المستخدمة لقياس أوجه الحرمان قد تم تعديلها طبيعيا بين الصفر والمائة (نظراً لأنه يتم التعبير عنها كنسب مئوية) وبالتالي لا حاجة لإعداد أدلة للأبعاد كما هي الحال في دليل التنمية البشرية

دليل الفقر البشري لبلدان مختارة في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي (دليل الفقر البشري2-)

يقيس دليل الفقر البشري2- أوجه الحرمان لنفس الأبعاد الواردة في دليل الفقر البشري1- كما يتضمن أيضا الاستبعاد الاجتماعي، وبالتالي يمثل هذا الدليل أوجه الحرمان في أربعة أبعاد هي:

- حياة مديدة وصحية – التعرض لخطر الوفاة في عمر مبكر نسبيا ويقاس عند الولادة باحتمال الوفاة قبل بلوغ سن الستين عاما
- اكتساب المعرفة – الاستبعاد من عالم القراءة والاتصالات ويقاس بمعدل الأمية لدى البالغين (بين سني 16 و60 عاما) الذين يعانون من الأمية الوظيفية
- مستوى معيشة لائق – والذي يقاس وفقاً للنسبة المئوية للأشخاص الذي يعيشون دون متسوى الفقر (50% متوسط الدخل المتاح والمعدل للأسرة)
- الاستبعاد الاجتماعي – ويقاس بمعدل البطالة الطويلة الأجل (12 شهراً أو أكثر)

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعامين 2007-2008، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2008، ص.345.

الملحق(03): ملخص لكيفية حساب دليل التنمية حسب الجنس (دليل التنمية الجنسانية)

حساب دليل التنمية الجنسانية

يستخدم هذا المثال التوضيحي لحساب دليل التنمية الجنساني بيانات خاصة بدولة بوتسوانا

1. حساب دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي
تتمثل الخطوة الأولى في حساب أدلة منفصلة للإنجازات المحققة في متوسط العمر المتوقع عند الإناث والذكور باستخدام المعادلة العامة التالية لدلائل الأبعاد.

الذكور	الإناث
العمر المتوقع : 47.6 سنة	العمر المتوقع : 48.4 سنة
دليل العمر المتوقع $= \frac{22.5 - 47.6}{22.5 - 82.5} = 0.419$	دليل العمر المتوقع $= \frac{27.5 - 48.4}{27.5 - 87.5} = 0.348$

ويتم بعد ذلك جمع دلائل الإناث والذكور لإعداد دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي عن طريق استخدام المعادلة العاملة الخاصة بالدلائل الموزعة بالتساوي

الذكور	الإناث
النسبة من السكان : 0.496	النسبة من السكان : 0.504
دليل العمر المتوقع : 0.419	دليل العمر المتوقع : 0.348

دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي $= \{[(0.504)\ (0.348^{-1}) + (0.496)\ (0.419^{-1})]\}^{-1} = \mathbf{0.380}$

2. حساب دليل التعليم الموزع بالتساوي
يتم أولاً وبشكل منفصل إجراء حساب لدلائل معدل محو الأمية لدى البالغين ومجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا، كما يتم حساب هذه الدلائل بشكل مباشر بما أن المؤشرات المستخدمة قد تم تعديلها طبيعياً بين صفر ومائة.

الذكور	الإناث
معدل محو الأمية: 80.4%	معدل محو الأمية: 81.8%
دليل محو الأمية للبالغين : 0.804	دليل محو الأمية للبالغين : 0.818
نسبة الالتحاق الإجمالية : 69.0%	نسبة الالتحاق الإجمالية : 70.1%
دليل نسب الالتحاق الإجمالية : 0.690	دليل نسب الالتحاق الإجمالية : 0.701

يتم ثانياً حساب دليل التعلم والذي يعطي ثلثي الأهمية لدليل محو الأمية لدى البالغين وثلث الأهمية لنسب الالتحاق الإجمالية للإناث والذكور على حدى.

دليل التعليم = 2/3 (دليل نسب الالتحاق الإجمالية) + 1/3 (دليل محو الأمية لدى البالغين)

دليل تعليم الإناث $= 2/3\ (0.818) + 1/3\ (0.701) = 0.779$

دليل تعليم الذكور $= 2/3\ (0.804) + 1/3\ (0.690) = 0.766$

وأخيراً يتم جمع دليلي تعليم الإناث والذكور لإعداد دليل التعليم الموزع بالتساوي:

الذكور	الإناث
النسبة من السكان : 0.496	النسبة من السكان : 0.504
دليل التعليم : 0.766	دليل التعليم : 0.779

دليل التعليم الموزع بالتساوي $= \{[(0.504)\ (0.779^{-1})] + [(0.496)\ (0.766^{-1})]\}^{-1} = \mathbf{0.773}$

3. حساب دليل الدخل الموزع بالتساوي
أولاً يتم تقدير الدخل المكتسب للذكور والإناث (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي (للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول عملية الحساب هذه انظر الملحق المرفق بهذه الملاحظة الفنية) وبعد ذلك يتم حساب دليل الدخل لكل من الجنسين. أما بالنسبة لدليل التنمية البشرية فيتم تعديل الدخل حسب لوغاريتم الدخل المقدّر المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي):

$$\text{دليل الدخل} = \frac{\text{لوغاريتم (القيمةالفعلية)} - \text{لوغاريتم (القيمة الدنيا)}}{\text{لوغاريتم (القيمة القصوى)} - \text{لوغاريتم (القيمة الدنيا)}}$$

الذكور	الإناث
الدخل المقدر المكتسب 19,094 (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	الدخل المقدر المكتسب 5,913 (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)

دليل الدخل $= \frac{\text{لوغاريتم}(19,094) - \text{لوغاريتم}(100)}{\text{لوغاريتم}(40,000) - \text{لوغاريتم}(100)} = 0.877$ دليل الدخل $= \frac{\text{لوغاريتم}(5,913) - \text{لوغاريتم}(100)}{\text{لوغاريتم}(40,000) - \text{لوغاريتم}(100)} = 0.681$

حساب دليل التنمية الجنسانية يتبع على الصفحة التالية

دليل التنميه الجنسانية

بينما يقوم دليل التنمية البشرية بقياس متوسط الإنجازات، يعمل دليل التنمية الجنسانية على تعديل متوسط الانجازات لإبراز أوجه انعدام المساواة بين الرجال والنساء في النواحي التالي:

- حياة مديدة وصحية – والذي يتم قياسه بعمر متوقع عند الولادة يقل.
- اكتساب المعرفة – الحرمان من عالم القراءة والتواصل والذي يقاس بمعدل الأمية لدى البالغين ومجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا.
- مستوى معيشة لائق ويقاس بالدخل المقدر المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي).

المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي).
ينطوي حساب دليل التنمية الجنسانية على ثلاث خطوات حيث يتم أولاً حساب الدلائل المتعلقة بالإناث والذكور في كل من هذه الأبعاد أو النواحي وفقاً للمعادلة التالي:

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

ثانياً يتم جمع دلائل الإناث والذكور في كل بعد بطريقة تجازي الخلافات في الإنجازات بين الرجال والنساء مما ينتج دليلاً يشار إليه باسم الدليل الموزع بالتساوي ويتم حساب ذلك الدليل وفقاً للمعادلة العامة التالية:

الدليل الموزع بالتساوي
$= \{[\text{نسبة الإناث من السكان (دليل الإناث}^{1-\varepsilon})]$
$+ [\text{نسبة الذكور من السكان (دليل الذكور}^{1-\varepsilon})]\}^{1/1-\varepsilon}$

تقيس قيمة ε نسبة تفادي عدم المساواة، وتقدر قيمة ε في دليل التنمية الجنسانية بحيث $\varepsilon=2$ وعليه تصبح المعادلة العامة على النحو التالي:

الدليل الموزع بالتساوي
$= \{[\text{نسبة الإناث من السكان (دليل الإناث}^{-1})]$
$+ [\text{نسبة الذكور من السكان (دليل الذكور}^{-1})]\}^{-1}$

وتكون نتيجتها الوسط التوافقي لدلائل الإناث والذكور.
وثالثاً يتم حساب دليل التنمية الجنسانية عن طريق جمع الدلائل الثلاث الموزعة بالتساوي في وسط غير مرجح.

معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
الإناث العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	87.5	27.5
الذكور العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	82.5	22.5
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (%)	100	0
نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس (%)	100	0
الدخل المقدر المكتسب (تعادل	40,000	100

ملاحظة: تم استخدام قيمة عظمى ودنيا (للأهداف) لمدى الحياة المتوقع للإناث أعلى بخمسة سنوات لتأخذ بالاعتبار حقيقة أن مدى الحياة المتوقع للنساء أعلى عادة، وللحفاظ على العلاقة بين قيم الإناث والذكور لكل من المؤشرات تم حساب القيم المتصاعدة واستخدامها بدلا من الأرقام التي تجاوزت فيها توقعات الحياة للإناث أو الذكور الحد المتوقع (تم استخدام الحد المتوقع العملي البالغ 99% في حالة محو الأمية). وتم تحقيق القياس عن طريق ضرب القيم التي حصل عليها الذكور والإناث بقيمة الحدود العملية وتقسيمها على القيمة العظمى الواردة للذكور أوالإناث.

تابع الملحق**(03):**

حساب دليل التنمية البشرية (تابع)

ثانياً، يتم جمع دليل دخل الإناث والذكور لإعداد دليل الدخل الموزع بالتساوي:

الذكور	الإناث
النسبة من السكان:0.496	النسبة من السكان:0.504
دليل الدخل:0.877	دليل الدخل:0.681

دليل الدخل الموزع بالتساوي = $\{[0.504\ (0.681^{-1})] + [0.496\ (0.877^{-1})]\}^{-1}$ = **0.766**

حساب دليل التنمية الجنسانية

يتم حساب دليل التنمية الجنسانية بشكل مباشر حيث أنه يعد بمثابة المتوسط غير المرجح للأدلة الثلاثة – دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي ودليل التعليم الموزع بالتساوي ودليل الدخل الموزع بالتساوي

دليل التنمية الجنسانية = 1/3 (دليل العمر المتوقع) + 1/3 (دليل التعليم) + 1/3 (دليل الدخل)

= 1/3 (0.380) + 1/3 (0.773) + 1/3 (0.766) = 0.639

لماذا يتم تخصيص قيمة $\varepsilon = 2$ عند حساب دليل التنمية الجنسانية؟

تساوي قيمة ε حجم الجزاء في عدم المساواة بين الجنسين، فكلما تزايدت القيمة يتم فرض جزاء أكبر على المجتمع بسبب أوجه عدم المساواة.

إذا كانت قيمة $\varepsilon = 0$ فلا جزاء على عدم المساواة الجنسانية (في هذه الحالة يكون لدليل التنمية الجنسانية قيمة مساوية لدليل التنمية البشرية)، ومع تزايد قيمة ε نحو اللانهاية يتم إعطاء وزن أكبر للمجموعة الأقل إنجازاً في هذا المجال.

يتم استخدام قيمة 2 في حساب دليل التنمية الجنسانية (وكذلك مقياس تمكين المرأة)، كما تفرض جزاءً معتدلاً على عدم المساواة بين الجنسين في الإنجازات.

للحصول على تحليل مفصل حول المعادلة الرياضية لدليل التنمية الجنسانية يرجى الإشارة إلى "عدم المساواة بين الجنسين في التنمية البشرية: النظريات والقياس"، تحرير سودير أناند وأماريتا سين، و"أدلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقضايا الجنسانية: عرض نقدي"، تحرير كلبانا برادان وستيفان كلاسين. كما يمكن الاطلاع على الملاحظات الفنية الوارادة في تقرير التنمية البشرية لعام 1995 وتقرير التنمية البشرية لعام 1999 (انظر قائمة القراءات المختارة في آخر هذه الملاحظة الفنية).

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعامين 2007-2008، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2008، ص.ص.346-347.

الملحق(04): حساب دليل تمكين المرأة

حساب مقياس تمكين المرأة

يستخدم هذا المثال التوضيحي لحساب مقياس تمكين المرأة بيانات متعلقة بالاتحاد الروسي

1. حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني

تقوم النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني بقياس التمكين النسبي للمرأة من حيث مشاركتهن السياسية، ويتم حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي باستخدام حصص الإناث والذكور من السكان والنسب المئوية للإناث والذكور من المقاعد البرلمانية وفقاً للمعادلة العامة التالية:

الذكور	الإناث
النسبة من السكان : 0.464	النسبة من السكان : 0.536
الحصة البرلمانية : 92.0%	الحصة البرلمانية : 8.0%

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني $= \{[(0.536)\ (8.0^{-1})] + [(0.464)\ (0.92^{-1})]\}^{-1} = 13.88$

يتم بعد ذلك إجراء حساب أولي لدليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي وفقا لقيمة مثالية تبلغ 50%

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني $= \frac{13.88}{50} =$ **0.278**

2. حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية

باستخدام المعادلة العامة يتم حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للنسب المئوية لحصص النساء والرجال من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمدراء، إضافة إلى النسب المئوية لحصص النساء والرجال من المناصب المهنية والفنية، ويحدد المتوسط البسيط للقياسين النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية

الذكور	الإناث
النسبة من السكان : 0.464	النسبة من السكان : 0.536
النسبة المئوية للحصة من مناصب المشرعين والمسؤولين الكبار والمدراء:61.0%	النسبة المئوية للحصة من مناصب المشرعين والمسؤولين الكبار والمدراء:39.0%
النسبة المئوية للحصة من المناصب المهنية والفنية:35.3%	النسبة المئوية للحصة من المناصب المهنية والفنية:64.7%

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصة البرلمانية $= \{[(0.536)\ (39.0^{-1})] + [(0.464)\ (61.2^{-1})]\}^{-1} = 46.85$

دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصة البرلمانية $= \frac{46.85}{50} = 0.937$

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمناصب المهنية والفنية $= \{[(0.536)\ (64.7^{-1})] + [(0.464)\ (64.7^{-1})]\}^{-1} = 46.67$

دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمناصب المهنية والفنية $= \frac{46.67}{50} = 0.933$

ويتم حساب متوسط دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي لإعداد النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية:

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية $= \frac{0.937 + 0.933}{2} =$ **0.935**

3. حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل

يتم تقدير الدخل المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للنساء والرجال على حدة وبعد ذلك يتم حساب دليل الدخل المكتسب وفقاً لمعالم الأهداف كما في حال دليل التنمية البشرية ودليل التنمية الجنسانية، ومع ذلك يستند دليل الفقر بالنسبة لمقياس تمكين المرأة على قيم غير معدلة لا على لوغاريتم الدخل المقدر المكتسب. (للحصول على مزيد من التفاصيل حول تقدير الدخل المكتسب للرجال والنساء يرجى الاطلاع على الملحق المرفق بهذه الملاحظة الفنية).

الذكور	الإناث
النسبة من السكان: 0.464	النسبة من السكان: 0.536
الدخل المقدر المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) :13,581	الدخل المقدر المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) :8,476

دليل الدخل $= \frac{100 - 13,581}{100 - 40,000} = 0.338$ دليل الدخل $= \frac{100 - 8,476}{100 - 40,000} = 0.210$

The female and male indices are then combined to create the equally distributed index:

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل $= \{[(0.536)\ (0.210^{-1})] + [(0.464)\ (0.338^{-1})]\}^{-1} =$ **0.255**

4. حساب مقياس تمكين المرأة

بمجرد الانتهاء من حساب الأبعاد الثلاثة لمقياس تمكين المرأة يتم تحديد مقياس تمكين المرأة بشكل مباشر ويتمثل ذلك المقياس في متوسط بسيط للأدلة الثلاثة للنسب المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي.

مقياس تمكين المرأة $= \frac{0.255 + 0.935 + 0.278}{3} =$ **0.489**

مقياس تمكين المرأة

من خلال التركيز على فرص النساء بدلاً من قدراتهن يُبرز مقياس تمكين المرأة انعدام المساواة بين الجنسين في ثلاثة مجالات رئيسية:

- المشاركة السياسية وسلطة صنع القرار والتي يتم قياسها بالنسب المئوية لحصص النساء والرجال من المقاعد البرلمانية
- المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرار والتي تقاس وفقاً لمؤشرين هما النسب المئوية لحصص النساء والرجال من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين والنسب المئوية لحصص النساء الرجال من المناصب المهنية والفنية
- السيطرة على الموارد الاقتصادية والتي تقاس بالدخل المقدر المكتسب لكل من النساء والرجال (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)

ويتم حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي كمتوسط مرجح للسكان وفقاً للمعادلة التالية:

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي
$= \{[\text{نسبة الإناث من السكان (دليل الإناث}^{1-\varepsilon})] + [\text{نسبة الذكور من السكان (دليل الذكور}^{1-\varepsilon})]\}^{1/1-\varepsilon}$

تقيس قيمة ε نسبة تفادي عدم المساواة وفي مقياس تمكين المرأة (كما هو الحال في دليل التنمية الجنسانية) فإن قيمة $\varepsilon = 2$، مما يفرض جزاءً معتدلاً على عدم المساواة، وبناء عليه تكون المعادلة الحسابية على النحو التالي:

النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي
$= \{[\text{نسبة الإناث من السكان (دليل الإناث}^{-1})] + [\text{نسبة الذكور من السكان (دليل الذكور}^{-1})]\}^{-1}$

أما بالنسبة للمشاركة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية فيتم حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي عن طريق قسمته على 50، ويرتكز أساس حساب هذا الدليل على أنه في مجتمع مثالي يتسم بتمكين الجنسين على قدم المساواة تساوي متغيرات مقياس تمكين المرأة 50% - أي أن حصة النساء تساوي حصة الرجال في كل متغير.

وحينما تكون قيمة دليل الإناث أو الذكور صفراً لا يتم عندها تحديد النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي وفقاً للمعادلة الحسابية الواردة أعلاه. ومع ذلك عندما تميل قيمة الدليل باتجاه الصفر تكون حدود النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي صفراً، وبناء عليه يتم تعيين قيمة النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي على أنها صفر في هذه الحالات.

وأخيراً يتم حساب مقياس تمكين المرأة كمتوسط بسيط للأدلة الثلاثة الخاصة بالنسب المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي.

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعامين 2007-2008، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2008، ص.348.

الملحق(05): اتجاهات دليل التنمية البشرية العالمية للفترة 1980-2011

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية القيمة							الترتيب حسب دليل التنمية البشرية التغير[a]		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية)		
		1980	1990	2000	2005	2009	2010	2011	2006–2011	2010–2011	1980–2011	1990–2011	2000–2011
تنمية بشرية مرتفعة جداً													
1	النرويج	0.796	0.844	0.913	0.938	0.941	0.941	0.943	0	0	0.55	0.53	0.29
2	أستراليا	0.850	0.873	0.906	0.918	0.926	0.927	0.929	0	0	0.29	0.30	0.23
3	هولندا	0.792	0.835	0.882	0.890	0.905	0.909	0.910	5	0	0.45	0.41	0.29
4	الولايات المتحدة الأمريكية	0.837	0.870	0.897	0.902	0.906	0.908	0.910	−1	0	0.27	0.21	0.13
5	نيوزيلندا	0.800	0.828	0.878	0.899	0.906	0.908	0.908	0	0	0.41	0.44	0.31
6	كندا	0.817	0.857	0.879	0.892	0.903	0.907	0.908	3	0	0.34	0.28	0.30
7	أيرلندا	0.735	0.782	0.869	0.898	0.905	0.907	0.908	−3	0	0.68	0.71	0.40
8	ليختنشتاين	..	..	..	..	..	0.904	0.905	..	0	..	..	..
9	ألمانيا	0.730	0.795	0.864	0.895	0.900	0.903	0.905	−2	0	0.69	0.62	0.43
10	السويد	0.785	0.816	0.894	0.896	0.898	0.901	0.904	−2	0	0.45	0.49	0.09
11	سويسرا	0.810	0.833	0.873	0.890	0.899	0.901	0.903	1	0	0.35	0.38	0.30
12	اليابان	0.778	0.827	0.868	0.886	0.895	0.899	0.901	1	0	0.47	0.41	0.33
13	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.708	0.786	0.824	0.850	0.888	0.894	0.898	14	1	0.77	0.64	0.78
14	أيسلندا	0.762	0.807	0.863	0.893	0.897	0.896	0.898	−3	−1	0.53	0.51	0.36
15	جمهورية كوريا	0.634	0.742	0.830	0.866	0.889	0.894	0.897	3	0	1.13	0.91	0.72
16	الدانمرك	0.783	0.809	0.861	0.885	0.891	0.893	0.895	−2	0	0.43	0.48	0.35
17	إسرائيل	0.763	0.802	0.856	0.874	0.884	0.886	0.888	−1	0	0.49	0.49	0.34
18	بلجيكا	0.757	0.811	0.876	0.873	0.883	0.885	0.886	−1	0	0.51	0.42	0.10
19	النمسا	0.740	0.790	0.839	0.860	0.879	0.883	0.885	1	0	0.58	0.55	0.48
20	فرنسا	0.722	0.777	0.846	0.869	0.880	0.883	0.884	−1	0	0.66	0.62	0.40
21	سلوفينيا	..	..	0.805	0.848	0.876	0.882	0.884	4	0	..	..	0.85
22	فنلندا	0.759	0.794	0.837	0.875	0.877	0.880	0.882	−7	0	0.49	0.51	0.48
23	إسبانيا	0.691	0.749	0.839	0.857	0.874	0.876	0.878	0	0	0.77	0.76	0.42
24	إيطاليا	0.717	0.764	0.825	0.861	0.870	0.873	0.874	−3	0	0.64	0.64	0.52
25	لكسمبرغ	0.728	0.788	0.854	0.865	0.863	0.865	0.867	−3	0	0.56	0.45	0.13
26	سنغافورة	..	..	0.801	0.835	0.856	0.864	0.866	3	0	..	..	0.71
27	الجمهورية التشيكية	..	..	0.816	0.854	0.863	0.863	0.865	−1	0	..	..	0.53
28	المملكة المتحدة	0.744	0.778	0.833	0.855	0.860	0.862	0.863	0	0	0.48	0.50	0.33
29	اليونان	0.720	0.766	0.802	0.856	0.863	0.862	0.861	−5	0	0.58	0.56	0.64
30	الإمارات العربية المتحدة	0.629	0.690	0.753	0.807	0.841	0.845	0.846	3	0	0.96	0.97	1.06
31	قبرص	..	0.747	0.800	0.809	0.837	0.839	0.840	5	0	..	0.56	0.44
32	أندورا	..	..	..	..	..	0.838	0.838	..	0	..	..	..
33	بروني دار السلام	0.750	0.784	0.818	0.830	0.835	0.837	0.838	−2	0	0.36	0.32	0.22
34	أستونيا	..	0.717	0.776	0.821	0.828	0.832	0.835	−2	0	..	0.73	0.66
35	سلوفاكيا	..	0.747	0.779	0.810	0.829	0.832	0.834	0	0	..	0.53	0.62
36	مالطة	0.703	0.753	0.799	0.825	0.827	0.830	0.832	−3	0	0.54	0.48	0.37
37	قطر	0.703	0.743	0.784	0.818	0.818	0.825	0.831	−1	0	0.54	0.54	0.53
38	هنغاريا	0.700	0.706	0.775	0.803	0.811	0.814	0.816	0	0	0.50	0.70	0.48
39	بولندا	..	..	0.770	0.791	0.807	0.811	0.813	2	0	..	..	0.50
40	ليتوانيا	..	..	0.749	0.793	0.802	0.805	0.810	0	1	..	..	0.70
41	البرتغال	0.639	0.708	0.778	0.789	0.805	0.808	0.809	2	−1	0.76	0.64	0.35
42	البحرين	0.651	0.721	0.773	0.795	0.805	0.805	0.806	−3	0	0.69	0.54	0.38
43	لاتفيا	..	0.693	0.732	0.784	0.798	0.802	0.805	−1	0	..	0.72	0.87
44	شيلي	0.630	0.698	0.749	0.779	0.798	0.802	0.805	3	0	0.79	0.68	0.65
45	الأرجنتين	0.669	0.697	0.749	0.765	0.788	0.794	0.797	3	1	0.57	0.64	0.57
46	كرواتيا	..	..	0.748	0.780	0.793	0.794	0.796	0	−1	..	..	0.57
47	بربادوس	..	..	..	0.787	0.790	0.791	0.793	−2	0	..	..	..
تنمية بشرية مرتفعة													
48	أوروغواي	0.658	0.686	0.736	0.748	0.773	0.780	0.783	5	0	0.56	0.63	0.56
49	بالاو	..	..	0.774	0.788	0.777	0.779	0.782	−5	0	..	..	0.09
50	رومانيا	..	0.700	0.704	0.748	0.778	0.779	0.781	2	0	..	0.52	0.95
51	كوبا	..	0.677	0.681	0.725	0.770	0.773	0.776	10	0	..	0.65	1.19
52	سيشيل	..	..	0.764	0.766	0.767	0.771	0.773	−3	0	..	..	0.11
53	جزر البهاما	..	..	0.752	0.766	0.769	0.770	0.771	−3	0	..	..	0.23
54	الجبل الأسود	..	..	..	0.757	0.768	0.769	0.771	−3	1	..	..	..
55	بلغاريا	..	0.698	0.715	0.749	0.766	0.768	0.771	0	1	..	0.48	0.68
56	المملكة العربية السعودية	0.651	0.693	0.726	0.746	0.763	0.767	0.770	0	2	0.55	0.50	0.55
57	المكسيك	0.593	0.649	0.718	0.741	0.762	0.767	0.770	2	0	0.85	0.82	0.64

تابع الملحق (05)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية									الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية)		
	القيمة									التغير[a]				
	1980	1990	2000	2005	2009	2010	2011	2006–2011	2010–2011	1980–2011	1990–2011	2000–2011
58 بنما	0.628	0.660	0.718	0.740	0.760	0.765	0.768	2	1	0.65	0.73	0.62
59 صربيا	..	..	0.719	0.744	0.761	0.764	0.766	–2	1	..	..	0.58
60 *نتيغوا وبربودا	..	..	..	..	..	0.763	0.764	..	1	..	..	..
61 ماليزيا	0.559	0.631	0.705	0.738	0.752	0.758	0.761	2	3	1.00	0.90	0.69
62 ترينيداد وتوباغو	0.673	0.676	0.701	0.728	0.755	0.758	0.760	2	1	0.40	0.56	0.74
63 الكويت	0.688	0.712	0.754	0.752	0.757	0.758	0.760	–8	–1	0.32	0.31	0.07
64 ليبيا	..	..	..	0.741	0.763	0.770	0.760	–5	–10	..	..	..
65 بيلاروس	..	..	..	0.723	0.746	0.751	0.756	1	0	..	..	..
66 الاتحاد الروسي	..	..	0.691	0.725	0.747	0.751	0.755	–1	0	..	..	0.81
67 غرينادا	..	..	..	..	..	0.746	0.748	..	0	..	..	..
68 كازاخستان	..	..	0.657	0.714	0.733	0.740	0.745	2	1	..	..	1.15
69 كوستاريكا	0.614	0.656	0.703	0.723	0.738	0.742	0.744	–1	–1	0.62	0.60	0.51
70 *ألبانيا	..	0.656	0.691	0.721	0.734	0.737	0.739	–1	1	..	0.57	0.61
71 لبنان	..	..	..	0.711	0.733	0.737	0.739	3	–1	..	..	..
72 سانت كيتس ونيفس	..	..	..	..	..	0.735	0.735	..	0	..	..	..
73 فنزويلا – الجمهورية البوليفارية	0.623	0.629	0.656	0.692	0.732	0.734	0.735	7	0	0.54	0.74	1.04
74 البوسنة والهرسك	..	..	..	0.717	0.730	0.731	0.733	–2	0	..	..	..
75 جورجيا	..	..	..	0.707	0.724	0.729	0.733	1	0	..	..	..
76 *أوكرانيا	..	0.707	0.669	0.712	0.720	0.725	0.729	–3	3	..	0.15	0.78
77 موريشيوس	0.546	0.618	0.672	0.703	0.722	0.726	0.728	1	0	0.93	0.78	0.73
78 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	0.704	0.725	0.726	0.728	1	–2	..	..	..
79 جامايكا	0.607	0.637	0.680	0.702	0.724	0.726	0.727	–2	–1	0.59	0.64	0.62
80 بيرو	0.574	0.612	0.674	0.691	0.714	0.721	0.725	4	1	0.75	0.81	0.67
81 دومينيكا	..	..	0.699	0.709	0.722	0.723	0.724	–7	–1	..	..	0.33
82 سانت لوسيا	..	..	..	..	..	0.720	0.723	..	0	..	..	..
83 *كوادور	0.591	0.636	0.668	0.695	0.716	0.718	0.720	0	0	0.64	0.59	0.69
84 البرازيل	0.549	0.600	0.665	0.692	0.708	0.715	0.718	3	1	0.87	0.86	0.69
85 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	..	0.715	0.717	..	–1	..	..	..
86 *أرمينيا	..	..	0.643	0.689	0.712	0.714	0.716	–3	0	..	..	0.99
87 كولومبيا	0.550	0.594	0.652	0.675	0.702	0.707	0.710	4	1	0.83	0.85	0.77
88 إيران – الجمهورية الإسلامية	0.437	0.534	0.636	0.671	0.703	0.707	0.707	2	–1	1.57	1.35	0.97
89 عمان	..	..	..	0.694	0.703	0.704	0.705	–2	0	..	..	..
90 تونغا	..	0.649	0.681	0.696	0.701	0.703	0.704	–5	0	..	0.39	0.30
91 *أذربيجان	..	..	..	..	..	0.699	0.700	..	0	..	..	..
92 تركيا	0.463	0.558	0.634	0.671	0.690	0.696	0.699	2	3	1.34	1.08	0.90
93 بليز	0.619	0.651	0.668	0.689	0.696	0.698	0.699	–3	–1	0.39	0.34	0.42
94 تونس	0.450	0.542	0.630	0.667	0.692	0.698	0.698	3	–1	1.43	1.21	0.94
تنمية بشرية متوسطة												
95 الأردن	0.541	0.591	0.646	0.673	0.694	0.697	0.698	1	–1	0.83	0.80	0.70
96 الجزائر	0.454	0.551	0.624	0.667	0.691	0.696	0.698	2	0	1.40	1.13	1.03
97 سري لانكا	0.539	0.583	0.633	0.662	0.680	0.686	0.691	2	1	0.80	0.81	0.80
98 الجمهورية الدومينيكية	0.532	0.577	0.640	0.658	0.680	0.686	0.689	2	2	0.83	0.84	0.67
99 ساموا	..	..	0.657	0.676	0.685	0.686	0.688	–6	0	..	..	0.43
100 فيجي	0.566	0.624	0.668	0.678	0.685	0.687	0.688	–5	–3	0.63	0.47	0.27
101 الصين	0.404	0.490	0.588	0.633	0.674	0.682	0.687	6	0	1.73	1.62	1.43
102 تركمانستان	..	..	..	0.654	0.677	0.681	0.686	1	0	..	..	..
103 تايلند	0.486	0.566	0.626	0.656	0.673	0.680	0.682	–1	0	1.10	0.89	0.78
104 سورينام	..	..	..	0.659	0.674	0.677	0.680	–3	0	..	..	..
105 السلفادور	0.466	0.524	0.619	0.652	0.669	0.672	0.674	–1	0	1.20	1.21	0.79
106 غابون	0.522	0.605	0.621	0.648	0.664	0.670	0.674	0	0	0.83	0.52	0.75
107 باراغواي	0.544	0.572	0.612	0.635	0.651	0.662	0.665	1	0	0.65	0.71	0.76
108 بوليفيا – دولة متعددة القوميات	0.507	0.560	0.612	0.649	0.656	0.660	0.663	–3	0	0.87	0.81	0.73
109 ملديف	..	..	0.576	0.619	0.650	0.658	0.661	2	0	..	..	1.27
110 منغوليا	..	0.540	0.555	0.611	0.642	0.647	0.653	4	0	..	0.91	1.49
111 جمهورية مولدوفا	..	..	0.586	0.631	0.638	0.644	0.649	–2	0	..	..	0.92
112 الفلبين	0.550	0.571	0.602	0.622	0.636	0.641	0.644	1	1	0.51	0.58	0.62
113 مصر	0.406	0.497	0.585	0.611	0.638	0.644	0.644	2	–1	1.50	1.24	0.88
114 الأرض الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	..	0.640	0.641	..	0	..	..	..
115 *أوزبكستان	..	..	..	..	0.631	0.636	0.641	2	0	..	..	..
116 ميكرونيزيا – الولايات الموحدة	..	..	..	0.633	0.635	0.635	0.636	–5	0	..	..	..
117 غيانا	0.501	0.489	0.579	0.606	0.624	0.629	0.633	1	2	0.76	1.23	0.81
118 بوتسوانا	0.446	0.594	0.585	0.601	0.626	0.631	0.633	1	–1	1.14	0.30	0.71
119 الجمهورية العربية السورية	0.497	0.548	0.583	0.621	0.630	0.631	0.632	–6	–1	0.78	0.68	0.73
120 ناميبيا	..	0.564	0.577	0.593	0.617	0.622	0.625	2	1	..	0.49	0.72

تابع الملحق(05)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية القيمة							الترتيب حسب دليل التنمية البشرية التغير*		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية)		
	1980	1990	2000	2005	2009	2010	2011	2006–2011	2010–2011	1980–2011	1990–2011	2000–2011
121 هندوراس	0.451	0.513	0.569	0.597	0.619	0.623	0.625	–1	–1	1.06	0.94	0.86
122 كيريباس	..	..	..	..	..	0.621	0.624	..	0	..	..	..
123 جنوب أفريقيا	0.564	0.615	0.616	0.599	0.610	0.615	0.619	–1	1	0.30	0.03	0.05
124 إندونيسيا	0.423	0.481	0.543	0.572	0.607	0.613	0.617	2	1	1.23	1.19	1.17
125 فانواتو	..	..	..	..	..	0.615	0.617	..	–2	..	..	..
126 قيرغيزستان	..	..	0.577	0.595	0.611	0.611	0.615	–1	0	..	..	0.59
127 طاجيكستان	..	..	0.527	0.575	0.600	0.604	0.607	–1	0	..	..	1.30
128 فييت نام	..	0.435	0.528	0.561	0.584	0.590	0.593	1	0	..	1.50	1.06
129 نيكاراغوا	0.457	0.473	0.533	0.566	0.582	0.587	0.589	–1	0	0.83	1.05	0.92
130 المغرب	0.364	0.435	0.507	0.552	0.575	0.579	0.582	0	0	1.52	1.39	1.26
131 غواتيمالا	0.428	0.462	0.525	0.550	0.569	0.573	0.574	2	0	0.95	1.04	0.81
132 العراق	..	..	..	0.552	0.565	0.567	0.573	–1	0	..	..	..
133 بوتس الأخضر	..	..	0.523	0.543	0.564	0.566	0.568	–1	0	..	..	0.75
134 الهند	0.344	0.410	0.461	0.504	0.535	0.542	0.547	1	0	1.51	1.38	1.56
135 غانا	0.385	0.418	0.451	0.484	0.527	0.533	0.541	5	1	1.10	1.23	1.66
136 غينيا الإستوائية	..	..	0.488	0.516	0.534	0.534	0.537	–2	–1	..	..	0.88
137 الكونغو	0.465	0.502	0.478	0.506	0.523	0.528	0.533	0	0	0.44	0.28	0.99
138 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	0.376	0.448	0.484	0.514	0.520	0.524	3	1	..	1.59	1.44
139 كمبوديا	..	..	0.438	0.491	0.513	0.518	0.523	–1	2	..	..	1.62
140 سوازيلند	..	0.526	0.492	0.493	0.515	0.520	0.522	–1	–2	..	–0.03	0.54
141 بوتان	..	..	..	..	..	0.518	0.522	..	–1	..	..	..
تنمية بشرية منخفضة												
142 جزر سليمان	..	..	0.479	0.502	0.504	0.507	0.510	–5	0	..	..	0.58
143 كينيا	0.420	0.456	0.443	0.467	0.499	0.505	0.509	2	1	0.62	0.52	1.27
144 سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	0.483	0.503	0.506	0.509	–1	–1	..	..	..
145 باكستان	0.359	0.399	0.436	0.480	0.499	0.503	0.504	–1	0	1.10	1.12	1.33
146 بنغلاديش	0.303	0.352	0.422	0.462	0.491	0.496	0.500	1	0	1.63	1.69	1.55
147 تيمور – ليشتي	..	..	0.404	0.448	0.487	0.491	0.495	1	0	..	..	1.86
148 أنغولا	..	..	0.384	0.445	0.481	0.482	0.486	1	0	..	..	2.18
149 ميانمار	0.279	0.298	0.380	0.436	0.474	0.479	0.483	2	1	1.78	2.32	2.21
150 الكاميرون	0.370	0.427	0.427	0.449	0.475	0.479	0.482	0	1	0.85	0.58	1.11
151 مدغشقر	..	..	0.427	0.465	0.483	0.481	0.480	–5	–2	..	..	1.07
152 جمهورية تنزانيا المتحدة	..	0.352	0.364	0.420	0.454	0.461	0.466	7	1	..	1.35	2.27
153 بابوا غينيا الجديدة	0.313	0.368	0.423	0.435	0.457	0.462	0.466	1	–1	1.29	1.12	0.87
154 اليمن	..	..	0.374	0.422	0.452	0.460	0.462	4	0	..	..	1.93
155 السنغال	0.317	0.365	0.399	0.432	0.453	0.457	0.459	–2	0	1.20	1.10	1.28
156 نيجيريا	..	..	..	0.429	0.449	0.454	0.459	–4	1	..	..	..
157 نيبال	0.242	0.340	0.398	0.424	0.449	0.455	0.458	0	–1	2.08	1.43	1.30
158 هايتي	0.332	0.397	0.421	0.429	0.449	0.449	0.454	–2	1	1.02	0.64	0.68
159 موريتانيا	0.332	0.353	0.410	0.432	0.447	0.451	0.453	–4	–1	1.01	1.20	0.92
160 ليسوتو	0.418	0.470	0.427	0.417	0.440	0.446	0.450	1	0	0.24	–0.22	0.47
161 أوغندا	..	0.299	0.372	0.401	0.438	0.442	0.446	3	0	..	1.93	1.65
162 توغو	0.347	0.368	0.408	0.419	0.429	0.433	0.435	0	0	0.73	0.80	0.58
163 جزر القمر	..	..	..	0.428	0.430	0.431	0.433	–3	0	..	..	..
164 زامبيا	0.401	0.394	0.371	0.394	0.419	0.425	0.430	2	1	0.23	0.42	1.37
165 جيبوتي	..	..	..	0.402	0.425	0.427	0.430	0	–1	..	..	..
166 رواندا	0.275	0.232	0.313	0.376	0.419	0.425	0.429	2	0	1.44	2.97	2.92
167 بنن	0.252	0.316	0.378	0.409	0.422	0.425	0.427	–4	0	1.71	1.44	1.10
168 غامبيا	0.272	0.317	0.360	0.384	0.413	0.418	0.420	–1	0	1.41	1.35	1.41
169 السودان	0.264	0.298	0.357	0.383	0.403	0.406	0.408	0	0	1.41	1.52	1.23
170 كوت ديفوار	0.347	0.361	0.374	0.383	0.397	0.401	0.400	0	0	0.45	0.50	0.61
171 ملاوي	0.270	0.291	0.343	0.351	0.387	0.395	0.400	0	0	1.27	1.52	1.41
172 أفغانستان	0.198	0.246	0.230	0.340	0.387	0.394	0.398	0	0	2.28	2.32	5.10
173 زمبابوي	0.366	0.425	0.372	0.347	0.349	0.364	0.376	0	0	0.09	–0.58	0.11
174 إثيوبيا	..	..	0.274	0.313	0.353	0.358	0.363	2	0	..	..	2.57
175 مالي	0.174	0.204	0.275	0.319	0.352	0.356	0.359	2	0	2.37	2.74	2.47
176 غينيا – بيساو	..	..	..	0.340	0.348	0.351	0.353	–2	0	..	..	..
177 إريتريا	..	..	..	..	..	0.345	0.349	..	0	..	..	..
178 غينيا	..	..	..	0.326	0.341	0.342	0.344	–2	0	..	..	..
179 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.283	0.310	0.306	0.311	0.334	0.339	0.343	0	0	0.62	0.48	1.05
180 سيراليون	0.248	0.241	0.252	0.306	0.329	0.334	0.336	0	0	0.99	1.61	2.65
181 بوركينا فاسو	..	..	..	0.302	0.326	0.329	0.331	1	0	..	..	..
182 ليبيريا	0.335	..	0.306	0.300	0.320	0.325	0.329	1	1	–0.06	..	0.64
183 تشاد	..	..	..	0.312	0.323	0.326	0.328	–2	–1	..	..	1.26

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام 2011، مرجع سابق، ص.135.

الملحق(06): مؤشرات دليل اقتصاد المعرفة لمختلف دول العالم حسب منهجية تقييم البنك الدولي للعام **2012**

Rank		Country	KEI	KI	Economic Incentive Regime	Innovation	Education	ICT
1	0	Sweden	9.43	9.38	9.58	9.74	8.92	9.49
2	6	Finland	9.33	9.22	9.65	9.66	8.77	9.22
3	0	Denmark	9.16	9.00	9.63	9.49	8.63	8.88
4	-2	Netherlands	9.11	9.22	8.79	9.46	8.75	9.45
5	2	Norway	9.11	8.99	9.47	9.01	9.43	8.53
6	3	New Zealand	8.97	8.93	9.09	8.66	9.81	8.30
7	3	Canada	8.92	8.72	9.52	9.32	8.61	8.23
8	7	Germany	8.90	8.83	9.10	9.11	8.20	9.17
9	-3	Australia	8.88	8.98	8.56	8.92	9.71	8.32
10	-5	Switzerland	8.87	8.65	9.54	9.86	6.90	9.20
11	0	Ireland	8.86	8.73	9.26	9.11	8.87	8.21
12	-8	United States	8.77	8.89	8.41	9.46	8.70	8.51
13	3	Taiwan, China	8.77	9.10	7.77	9.38	8.87	9.06
14	-2	United	8.76	8.61	9.20	9.12	7.27	9.45
15	-1	Belgium	8.71	8.68	8.79	9.06	8.57	8.42
16	3	Iceland	8.62	8.54	8.86	8.00	8.91	8.72
17	-4	Austria	8.61	8.39	9.26	8.87	7.33	8.97
18	7	Hong Kong,	8.52	8.17	9.57	9.10	6.38	9.04
19	7	Estonia	8.40	8.26	8.81	7.75	8.60	8.44
20	2	Luxembourg	8.37	8.01	9.45	8.94	5.61	9.47
21	2	Spain	8.35	8.26	8.63	8.23	8.82	7.73
22	-5	Japan	8.28	8.53	7.55	9.08	8.43	8.07
23	-3	Singapore	8.26	7.79	9.66	9.49	5.09	8.78
24	-3	France	8.21	8.36	7.76	8.66	8.26	8.16
25	-7	Israel	8.14	8.07	8.33	9.39	7.47	7.36
26	7	Czech Republic	8.14	8.00	8.53	7.90	8.15	7.96
27	2	Hungary	8.02	7.93	8.28	8.15	8.42	7.23
28	0	Slovenia	8.01	7.91	8.31	8.50	7.42	7.80
29	-5	Korea, Rep.	7.97	8.65	5.93	8.80	9.09	8.05
30	-3	Italy	7.89	7.94	7.76	8.01	7.58	8.21
31	8	Malta	7.88	7.53	8.94	7.94	6.86	7.80
32	2	Lithuania	7.80	7.68	8.15	6.82	8.64	7.59
33	7	Slovak	7.64	7.46	8.17	7.30	7.42	7.68
34	-4	Portugal	7.61	7.34	8.42	7.62	6.99	7.41
35	-3	Cyprus	7.56	7.50	7.71	7.71	7.23	7.57
36	-5	Greece	7.51	7.74	6.80	7.83	8.96	6.43

37	**0**	Latvia	7.41	7.15	8.21	6.56	7.73	7.16
38	**-3**	Poland	7.41	7.20	8.01	7.16	7.76	6.70
39	**4**	Croatia	7.29	7.27	7.35	7.66	6.15	8.00
40	**-2**	Chile	7.21	6.61	9.01	6.93	6.83	6.05
41	**-5**	Barbados	7.18	7.92	4.96	7.62	7.27	8.87
42	**6**	United Arab Emirates	6.94	7.09	6.50	6.60	5.80	8.88
43	**-2**	Bahrain	6.90	6.98	6.69	4.61	6.78	9.54
44	**9**	Romania	6.82	6.63	7.39	6.14	7.55	6.19
45	**6**	Bulgaria	6.80	6.61	7.35	6.94	6.25	6.66
46	**-4**	Uruguay	6.39	6.32	6.60	5.94	5.99	7.02
47	**18**	Oman	6.14	5.87	6.96	5.88	5.23	6.49
48	**-3**	Malaysia	6.10	6.25	5.67	6.91	5.22	6.61
49		Serbia	6.02	6.61	4.23	6.47	5.98	7.39
50	**26**	Saudi Arabia	5.96	6.05	5.68	4.14	5.65	8.37
51	**-4**	Costa Rica	5.93	5.65	6.76	6.19	5.43	5.34
52	**4**	Trinidad and Tobago	5.91	5.93	5.84	6.36	4.84	6.59
53		Aruba	5.89	4.97	8.63	3.52	5.96	5.44
54	**-5**	Qatar	5.84	5.50	6.87	6.42	3.41	6.65
55	**9**	Russian Federation	5.78	6.96	2.23	6.93	6.79	7.16
56	**-2**	Ukraine	5.73	6.33	3.95	5.76	8.26	4.96
57	**16**	Macedonia,	5.65	5.63	5.73	4.99	5.15	6.74
58	**-3**	Jamaica	5.65	6.18	4.08	5.68	5.58	7.27
59	**11**	Belarus	5.59	6.62	2.50	5.70	7.37	6.79
60	**-1**	Brazil	5.58	6.05	4.17	6.31	5.61	6.24
61		Dominica	5.56	5.50	5.73	4.38	4.87	7.25
62	**1**	Mauritius	5.52	4.62	8.22	4.41	4.33	5.11
63	**-19**	Argentina	5.43	6.54	2.09	6.90	6.36	6.38
64	**-18**	Kuwait	5.33	5.15	5.86	5.22	3.70	6.53
65	**-15**	Panama	5.30	5.32	5.26	5.13	5.16	5.67
66	**-6**	Thailand	5.21	5.25	5.12	5.95	4.23	5.55
67	**-15**	South Africa	5.21	5.11	5.49	6.89	4.87	3.58
68	**7**	Georgia	5.19	4.49	7.28	5.15	4.61	3.72
69	**-7**	Turkey	5.16	4.81	6.19	5.83	4.11	4.50
70		Bosnia and Herzegovina	5.12	4.97	5.55	4.38	5.77	4.77
71	**-13**	Armenia	5.08	4.84	5.80	4.21	6.96	3.35
72	**-11**	Mexico	5.07	5.13	4.88	5.59	5.16	4.65
73	**5**	Kazakhstan	5.04	5.40	3.96	3.97	6.91	5.32
74	**-8**	Peru	5.01	4.85	5.48	4.11	5.25	5.18
75	**-18**	Jordan	4.95	4.71	5.65	4.05	5.55	4.54
76	**3**	Colombia	4.94	5.18	4.25	4.68	5.28	5.57

77	**-8**	Moldova	4.92	5.08	4.44	4.16	5.79	5.28
78	**3**	Guyana	4.67	5.35	2.62	4.77	5.43	5.84
79	**15**	Azerbaijan	4.56	4.96	3.36	4.01	5.95	4.93
80	**9**	Tunisia	4.56	4.80	3.81	4.97	4.55	4.89
81	**-13**	Lebanon	4.56	4.65	4.28	4.86	5.51	3.58
82	**14**	Albania	4.53	4.48	4.69	3.37	4.81	5.26
83	**3**	Mongolia	4.42	4.45	4.30	2.91	5.83	4.63
84	**7**	China	4.37	4.57	3.79	5.99	3.93	3.79
85	**-18**	Botswana	4.31	3.81	5.82	4.26	3.92	3.23
86	**-14**	Venezuela, RB	4.20	5.47	0.42	5.33	5.36	5.71
87	**-4**	Cuba	4.19	5.10	1.44	5.05	7.93	2.34
88	**-4**	El Salvador	4.17	3.88	5.05	3.10	3.53	5.00
89	**-9**	Namibia	4.10	3.38	6.26	3.72	2.71	3.71
90	**-5**	Dominican	4.05	4.08	3.96	3.56	3.89	4.79
91	**2**	Paraguay	3.95	4.07	3.58	4.07	4.26	3.90
92	**-15**	Philippines	3.94	3.81	4.32	3.77	4.64	3.03
93	**-19**	Fiji	3.94	4.60	1.96	4.65	5.27	3.87
94	**1**	Iran	3.91	4.97	0.73	5.02	4.61	5.28
95	**-13**	Kyrgyz Rep.	3.82	4.57	1.58	3.12	5.32	5.27
96	**14**	Algeria	3.79	4.28	2.33	3.54	5.27	4.04
97	**-9**	Egypt, Arab	3.78	3.54	4.50	4.11	3.37	3.12
98	**-8**	Ecuador	3.72	4.38	1.74	3.95	4.47	4.72
99	**1**	Guatemala	3.70	3.55	4.16	3.61	2.26	4.79
100	**-29**	Bolivia	3.68	4.20	2.11	3.31	5.49	3.80
101	**-14**	Sri Lanka	3.63	3.49	4.04	3.06	4.61	2.80
102	**-10**	Morocco	3.61	3.25	4.66	3.67	2.07	4.02
103	**-5**	Cape Verde	3.59	3.35	4.30	1.76	3.49	4.79
104	**9**	Vietnam	3.40	3.60	2.80	2.75	2.99	5.05
105	**-4**	Uzbekistan	3.14	3.88	0.92	3.13	5.65	2.87
106	**-4**	Tajikistan	3.13	3.33	2.55	2.18	4.66	3.14
107	**-10**	Swaziland	3.13	2.99	3.55	4.36	2.27	2.34
108	**-3**	Indonesia	3.11	2.99	3.47	3.24	3.20	2.52
109	**-10**	Honduras	3.08	3.00	3.34	2.63	3.13	3.24
110	**-6**	India	3.06	2.89	3.57	4.50	2.26	1.90
111	**-3**	Kenya	2.88	2.91	2.78	3.72	2.10	2.91
112	**-1**	Syria	2.77	3.01	2.04	3.07	2.40	3.55
113	**-7**	Ghana	2.72	2.28	4.05	2.24	2.68	1.93
114	**-11**	Senegal	2.70	2.28	3.97	2.83	1.32	2.68
115	**-8**	Nicaragua	2.61	2.18	3.93	1.67	2.98	1.88
116	**-4**	Zambia	2.56	2.03	4.15	2.09	2.08	1.93
117	**5**	Pakistan	2.45	2.63	1.93	2.84	1.44	3.60
118	**2**	Uganda	2.37	1.84	3.97	2.54	1.09	1.88
119	**5**	Nigeria	2.20	2.51	1.26	2.56	1.62	3.35

120	**-6**	Zimbabwe	2.17	2.85	0.12	3.99	1.99	2.59
121	**-12**	Lesotho	1.95	1.69	2.72	1.82	1.71	1.54
122	**6**	Yemen, Rep.	1.92	1.58	2.91	1.96	1.62	1.17
123	**-6**	Malawi	1.92	1.45	3.33	2.65	0.54	1.15
124	**9**	Burkina Faso	1.91	1.06	4.46	2.14	0.28	0.76
125	**-10**	Benin	1.88	1.79	2.15	2.80	1.10	1.47
126	**-7**	Mali	1.86	1.31	3.49	1.82	1.05	1.05
127	**14**	Rwanda	1.83	1.14	3.89	1.73	0.77	0.92
128	**-2**	Tanzania	1.79	1.36	3.07	1.98	0.83	1.26
129	**-2**	Madagascar	1.77	1.43	2.79	2.37	0.84	1.10
130	**5**	Mozambique	1.76	0.99	4.05	1.76	0.17	1.05
131	**-2**	Lao PDR	1.75	1.84	1.45	1.69	2.01	1.84
132	**-16**	Cambodia	1.71	1.52	2.28	2.13	1.70	0.74
133	**-15**	Cameroon	1.69	1.85	1.21	2.61	1.39	1.56
134	**-11**	Mauritania	1.65	1.52	2.05	1.68	0.71	2.18
135	**-10**	Nepal	1.58	1.66	1.33	2.23	1.73	1.01
136	**-15**	Cote d'Ivoire	1.54	1.54	1.53	1.62	0.91	2.09
137	**-3**	Bangladesh	1.49	1.48	1.51	1.69	1.75	1.01
138	**1**	Sudan	1.48	1.82	0.48	1.44	0.84	3.16
139	**-3**	Djibouti	1.34	1.17	1.85	1.44	0.73	1.33
140	**-2**	Ethiopia	1.27	1.17	1.56	1.85	1.05	0.62
141	**-9**	Guinea	1.22	1.44	0.53	1.32	1.75	1.26
142	**-11**	Eritrea	1.14	1.21	0.93	1.89	0.69	1.05
143	**-1**	Angola	1.08	0.95	1.48	1.17	0.32	1.38
144	**-4**	Sierra Leone	0.97	0.84	1.38	1.63	0.57	0.32
145	**-8**	Myanmar	0.96	1.22	0.17	1.30	1.88	0.48
146	**-16**	Haiti	n/a	n/a	1.85	1.66	n/a	2.36

Source : http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page7.asp

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1- إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، بيروت 1996.

2- إبراهيم رسول هاني، كريم سالم حسين الغالبي، الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2006.

3- أحمد عبد اليونس، مدحت أيوب، اقتصاد المعرفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية،القاهرة، 2006

4- أسامة عبد المجيد، المنظور الإسلامي للتنمية البشرية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 70،2002.

5- ألبر داغر،إلياس بيضون،الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،المجلد الرابع،البعد الاقتصادي،الدار العربية للعلوم،الطبعة الأولى،بيروت2007.

6- باتر محمد علي، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،الأهلية للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة1، 2003.

7- باسل البستاني،جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،بيروت2009.

8- باسم غدير غدير، اقتصاد المعرفة، شعاع للنشر والعلوم،حلب،2010.

9- التويجري محمد وآخرون، التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،2007.

10- جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،2009.

11- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي،دار دجلة،الطبعة الأولى،عمان 2008.

12- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي،دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،2006.

13- الطاهر لبيب،إلياس بيضون، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثالث البعد الاجتماعي، الدار العربية للعلوم،الطبعة الأولى،بيروت2007.

14- عبد الحسن الحسني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة(قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيـــا)، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى،بيرزت، 2008.

15- عبد الستار العلي، المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان 2006.

16- عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية،2003.

17- عبد اللطيف محمود مطر ـــ إدارة المعرفة والمعلومات، دار كنوز المعرفة العلمية، الطبعة الأولى،عمان،2007.

18- عبد الله عطوي،السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية،الطبعة الاولى، بيروت2004.

19- عثمان محمد غنيم،ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،دار صفاء للنشر،الطبعة الاولى،عمان،2007.
20- علي أحمد الطراح،غسان منير، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة دراسات في آثار العولمة والتحولات العالمية،دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004.
21- فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007.
22- مجموعة مؤلفين، تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،الطبعة الأولى،2004.
23- محمد عواد أحمد، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان،2008.
24- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات،دار وائل للنشر،الطبعة الأولى،عمان،2007.
25- المعتصم بالله الجوارنة، دبمة محمد وصوص، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، دار الخليج،الطبعة الأولى،عمان،2009.
26- نادر فرجاني- النهضة واكتساب المعرفة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،2001.
27- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم-التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات،اللجنة الدائمة السكان،الطبعة الأولى،قطر،2008.
28- هدى زوير، عدنان داود، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية،دار جرير للنشر،الطبعة الأولى،عمان،2010.

ب- المجلات والدوريات:

1- آلان بنيه-ترجمة علي صبري فرغلي-الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله،سلسلة عالم المعرفة –الكويت 1993.
2- دور مؤسسات التعليم العالي في نقل التقنية وتوطينها، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، الإصدار 21، مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز السعودية،2007.
3- رميدي عبد الوهاب، مقال بعنوان: اقتصاد المعرفة،الفجوة الرقمية تحدي المنطقة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان 43 و44، سبتمبر 2008.
4- صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 25 العدد الثاني،2009.
5- ضرار ماجي،نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة،بحث مقدم في مجلة مركز التنوير المعرفي،العدد الخامس،السودان 2008.
6- عمار عماري وآخرون، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر،مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،،العدد5، 2007.
7- عياشي نور الدين،تطور المنظومة الصحية الجزائرية،مجلة العلوم الإنسانية،العدد 31،جوان 2009.

8- كمال منصوري، عيسى خليفي- اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة-المقومات والعوائق،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف،الجزائر، العدد 4، 2006.

9- مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 397،بيروت، مارس 2012.

10- محمد بنهلال،الإعلام الجديد ورهان تطوير الممارسة السياسية،مجلة المستقبل العربي،العدد 396، بيروت، فيفري،2012.

11- محمد كمال التابعي،التنمية البشرية المستدامة المفهوم والمكونات، سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،العدد 14، 2006.

12- مرتكزات النهوض التنموي في العالم العربي، مجلة النبأ الإلكترونية، العدد 85، 2007. متاحة على الرابط: http://www.annabaa.org/nbahome/index.htm

13- نبيل علي،العقل العربي ومجتمع المعرفة مظاهر الأزمة واقتراحات للحلول،الجزء الأول،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،2009.

ت- البحوث، الملتقيات والندوات والدراسات:

1- إبراهيم محمد حسن الحوثي، التعليم العام(رؤية تحليلية)، دراسة مقدمة للمجلس الأعلى للتخطيط اليمني،2008

2- أحمد طرطار-سارة حليمي- مداخلة بعنوان"الاقتصاد المعرفي كآلية لتفعيل الإبداع التكنولوجي في منظمات الأعمال"، الملتقـــــى الدولي: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة-جامعة سعد دحلب- البليدة،18و19 /05/ 2011

3- الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة،دراسة لمنتدى الرياض الاقتصادي،السعودية،20-22 ديسمبر 2009.

4- بن نافلة قدور، مزريق عاشور، مداخلة بعنوان: اقتصاد المعرفة موارده رأس مال فكري وسلعه معلومات، ملتقى رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 13-14 ديسمبر 2011.

5- عبد العزيز بن عبد الله،دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسئولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،السعودية،2001

6- علة مراد،سالت محمد مصطفى،الحوكمة والتنمية البشرية،مداخلة في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، 16-17 ديسمبر 2008.

7- لؤي شبانة- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في رسم المستقبل المستدام، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، طرابلس-2009.

8- محمد خضيري، أثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للاقتصادات العربية،بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي الخامس بجامعة الزيتونة الأردنية"اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية"،أفريل 2005.

9- محمد سيد، تطوير التعليم ودوره في اقتصاد المعرفة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعليم الالكتروني والتعلم عن بعد، صناعة التعلم لمستقبل،الرياض، مارس، 2009.

ث- الرسائل العلمية:

1- أزروال يوسف، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية،رسالة ماجستير في العلوم السياسة،جامعة باتنة،2009.

2- إسلام بدوي، مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة ببلديات الضفة الغربية،رسالة ماجستير في إدارة الأعمال،جامعة الخليل،فلسطين،2008.

3- أماني خضر شنتوت،تنمية الموارد البشرية كمدخل استراتيجي لتعظيم الاستثمار في رأس المال البشري، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية بغزة،2009.

4- بكر ياسين محمد اشتية، واقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين وآفاقها، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2004.

5- جمال العص، إشكالية نقل التكنولوجيا وتوطينها في الوطن العربي،رسالة دكتوراه،كلية الاقتصاد،جامعة تشرين،سوريا،2007.

6- زرنوح ياسمينة،إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2006.

7- زكية بنت ممدوح، إدارة المعرفة أهمتها ومدى تطبيق عملياتها،رسالة ماجستير،كلية التربية،جامعة أم القرى، السعودية، 2007.

8- زهية قربوع، واقع وآفاق التنمية البشرية في ظل العولمة-دراسة حالة الوطن العربي- رسالة ماجستير في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة،2009.

9- زينة فائز محمد،دراسة العلاقة بين التعليم والبحث العلمي وأثر ذلك على التنمية في سورية،رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد جامعة تشرين،سورية.

10- سلوى محمد الشرفا،دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة،رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية بغزة،2008.

11- عادل إبراهيم عبد الله عيسى، محددات التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية(دراسة إحصائية تحليلية)،رسالة ماجستير،جامعة عدن،2009.

12- عبدو مصطفى- تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة (حالة الجزائر1995-2006)-رسالة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة باتنة،2008.

13- علي بن حسن، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية في المملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة،رسالة دكتوراه،جامعة أم القرى السعودية، 2009.

14- علي حميدوش،التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر الفترة (1990-2005)،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر،2006.

15- كلثوم كباني،التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2008.

16- مسعود البلي، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة،رسالة ماجستير في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية جامعة باتنة،2010

17- مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة :دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا،رسالة ماجستير في الاقتصاد السياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2003.

18- وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام،جامعة تلمسان،2007.

19- يوسف بن يزة،التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي،رسالة ماجستير في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2010.

ج- التقارير:

1- تقرير التنمية البشرية 2011، الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2011.

2- تقرير المعرفة العربي للعام 2011/2010،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي،الإمارات العربية المتحدة.

3- تقرير التنمية البشرية 2010، الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2010.

4- تقرير التنمية البشرية 2009، التغلب على الحواجز:قابلية التنقل البشري والتنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2009.

5- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009- تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية،نيويورك،2009.

6- تقرير المعرفة العربي 2009، نحو تواصل عربي منتج،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي،الإمارات العربية المتحدة.

7- تقرير تحديات التنمية في الدول العربية –الأمن الغذائي والزراعة-،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،جامعة الدول العربية، مصر،2009.

8- تقرير التنمية البشرية للعامين 2007-2008، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2008.

9- تقرير التنمية البشرية للعام 2001، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2001

10- تقرير التنمية البشرية للعام 2005، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2005

11- تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية للعام 2011،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المركز الإقليمي للدول العربية، القاهرة،2011.

12- تقرير تحديات التنمية في الدول العربية: نهج التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية،2009.

13- تقرير تحديات التنمية في الدول العربية – الأمن الغذائي والزراعة-،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،جامعة الدول العربية، مصر،2009.

14- تقرير التنمية البشرية للعالم لعام 2001، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2001.

15- تقرير التنمية الإنسانية العربية2002، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الأردن،2002.

16- الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية، اليونسكو، باريس، 2005 .

17- تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003،نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2003.

18- تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة،نيويورك 2011.

19- مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة،الإسكوا، الأمم المتحدة،نيويورك،2003

20- الإسكوا، دليل قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمم المتحدة، نيويورك،2007.

21- الإسكوا، رؤية مقترحة لتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك،2008.

22- تقرير اقتصاد المعلومات2006،منشورات الأمم المتحدة،2006.

23- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن- قراءات في متناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردن، 2007.

24- تقرير الفساد والتنمية 2008، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2008.

25- تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا،نيويورك،2011.

26- التقرير الصناعي العربي 2009-2010، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المغرب، 2010

27- مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2007-2008،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الإسكوا)،الأمم المتحدة نيويورك،2008.

28- دليل الإحصاءات الصحية العالمية 2009،منظمة الصحة العالمية،2009

29- تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة،الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء،الجزائر، 2008.

30- التقرير الوطني عن التطور التعليمي في الجمهورية اليمنية،وزارة التربية والتعليم اليمنية،2008.

31- تقرير إنجاز إستراتيجية التخفيف من الفقر لعام 2005،وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليمن،2006.

32- تقرير التنمية البشرية لعام 1997، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1997.

33- تقرير التنمية البشرية اليمني الثالث 2004، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجمهورية اليمنية، صنعاء، 2006.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A-Livres:

1-Alain Jounot, 100 questions pour comprendre et agir le développement durable, éd AFNOR 2004

2-Cécile Philippe, c'est trop tard pour la terre, édition JC Lattés, paris.p.67

3-julia c. devlin, challenges of economic development in the middle east and north Africa region, World Scientific Studies in International Economics Vol. 8,2010.

4-l'économie du savoir: tendances et implications , organisation de coopération et de développement économiques(OCDE), paris 1996.

5-Mary Adams et Michael Oleksad- intangible capital putting knowledge to work in the 21st-century Organization, Greenwood publishing group, usa,2010.

6-Mustapha Mekideche, l'économie Algérienne à la croisée des chemins(repères actuels et éléments prospectifs) ,Editions DAHLAB ,Alger,2008.

7-Tracey Strange et Anne Bayley, Le développement durable À la croisée de l'économie, de la société et de l'environnement, éd OCDE, paris 2008.

8-Yvette Lazzeri , le développement durable du concept à la mesure, éd L'HARMATTAN, paris 2008

B- Rapports :

1-Arab Environment: future challenges, Arab forum for environment and development, 2008.

2-governance and sustainable human development, UNDP, document policy,1997

3-Human development report 1994, United Nations development programme, New York 1994.

4- UNCTAD, world .investment report 2005:transnational corporations and the internationalization of R& D2005

5-Unesco Science Report 2010, The Current Status of Science around the World, UNESCO Publishing,paris;2010,p.264

ثالثا: مواقع الانترنت

1- التنمية البشرية المفهوم والمكونات مقال إلكتروني،تم التصفح يوم 22-11-2011، متاح على الرابط التالي:
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/159.htm

2- جريدة المدى، العدد 805،نوفمبر 2006،تم تصفح الموقع يوم 2011/12/21:
http://www.almadapaper.com/sub/11-805/13.pdf

3- محمد دياب، اقتصاد المعرفة أين نحن منه؟،مقال الكتروني، تم تصفح الموقع يوم:2011/05/25.متاح على الرابط:http://www.balagh.com/islam/alov58co.htm

4- تقرير التكنولوجيا الحيوية الصناعية المصرية2008، متاح على الرابط التالي:
http://www.imc- ypt.org/studies/FullReport/White%20Biotechnology%20Industries%20Development%20Strategy_AR.pdf

5- رجا المرزوقي، الإنفاق على البحث والتطوير ودوره في تحقيق التنمية المستدامة،صحيفة الاقتصادية الالكترونية، تم تصفح الموقع يوم: 12 /08/ 2011، متاح على الرابط التالي:
http://www.aleqt.com/2011/03/21/article_517196.html

6- حسين عبد المطلب الأسرج،مقال منشور في مجلة العلوم الاجتماعية الالكترونية:تم صفح الموقع يوم 29-09-2011
http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1933

7- العولمة والاقتصاد المعرفي اتجاهان دافعان في التعليم العالي،مقال الكتروني على موقع مرصد التعليم العالي السعودي، تم تصفح الموقع يوم:2011/10/14: متاح على الرابط: http://ohe.gov.sa،

8- موقع إحصائيات الانترنت في العالم(IWS) :تم تصفح الموقع يوم:2011/09/05:
http://www.internetworldstats.com
9- ابراهيم الدوي، الاتجاهات الحديثة في التنمية البشرية، مقال الكتروني،تم التصفح يوم:15-01-2012، الرابط:
http://www.hrdiscussion.com/hr14760.html
10- المعهد العربي للتخطيط، التقدم التقاني والاستثمار في رأس المال البشري، تاريخ التصفح:2012/01/15،متاح على الرابط التالي: http://www.arab-api.org/course14/c14_4_1.htm
11- أحمد جميل حمودي، التربية المقارنة: سياسات تنمية الموارد البشرية في ضوء تجارب بعض دول آسيا، مقال على الموقع الالكتروني، يوم :06-01-2012،الموقع: www.ahewar.org
12- مطهر عبد العزيز العباسي،النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في الوطن العربي والدروس المستفادة للاقتصاد اليمني،، تم التصفح يوم:20-02-2012.مقال الكتروني على الرابط:
http://www.4geography.com/vb/showthread.php?t=1204
13- المركز الوطني للإحصاء الإماراتي:
http://www.uaestatistics.gov.ae/Home/tabid/38/Default.aspx
14- التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة،ص.16متاح على الرابط:
http://www.mfnca.gov.ae/?m=options&lang=ar&act=upr_report&content_id=315
15- التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة بيجين + 15،ص.6،متاح على الرابط:
*css.escwa.org.lb/ecw/1065/**UAE**_formatted.doc*
16- هيئة البيئة "أبو ضبي"، تم التصفح يوم:2012/04/02،على الموقع التالي،http://www.ead.ae
17- قاعدة بيانات البنك الدولي،متاحة على الرابط: http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS
18- منهجية تقييم المعرفة للبنك الدولي، متاحة على الموقع:
info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page7.as

الفهـــارس

فهرس الجداول والأشكال

1- فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنـــوان	الصفحة
1	المواضيع المختلفة لتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	20-19
2	مؤشرات الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية في بلدان شمال أوربا	25
3	مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب تصنيف الاونكتاد	66
4	ملخص المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	67
5	إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير،في العالم خلال الفترة 1991-2002	82
6	أكبر عشرون شركة منفقة على البحث والتطوير في العالم سنة 2003 (مليون دولار)	83
7	الأراضي المتصحرة والمهددة بالتصحر في الدول العربية	114
8	اتجاهات الإصلاحات المؤسسية في الدول العربية	115
9	ترتيب الدول العربية طبقاً للتغير في دليل التنمية البشرية للفترتين(1970-2010) و(1990-2010)	117
10	متوسط الإنفاق على التعليم في الدول العربية(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	121
11	تطور نسبة نفقات التعليم بالنسبة إلى ميزانية الجزائر	131
12	دليل التنمية البشرية وعناصره في الدول المقارنة (سنة 2011)	146
13	اتجاهات دليل التنمية البشرية في الدول المقارنة للفترة 1980-2011	155
14	مقارنة اتجاهات مؤشرات العناصر الأساسية للتنمية البشرية في الدول الثلاثة	156
15	المؤشرات الاقتصادية للدول المقارنة	158-157
16	اتجاهات الفقر البشري وفقر الدخل في الدول المقارنة	159

17	المؤشرات التعليمية للدول المقارنة	162-161
18	تكافؤ الفرص في التعليم في الدول المقارنة	164
19	المؤشرات الصحية في دول المقارنة	165
20	مؤشرات الاستدامة والتعرض للمخاطر البيئية في الدول المقارنة	167
21	المؤشرات العالمية لإدارة الحكم في المنطقة العربية	169
22	الدول العربية ودول العالم وفق دليل اقتصاد المعرفة لسنة 2012	171
23	مقارنة دليل اقتصاد المعرفة للدول الثلاثة بين 1995 وأحدث فترة	177
24	عدد مراكز البحث العلمي خارج الجامعات في البلدان العربية	178
25	تصنيف دول المقارنة حسب مؤشرات النفاد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	181
26	تطور النفاذ إلى الانترنت في الدول المقارنة في الفترة 2002-2009	184
27	تصنيف دول المقارنة حسب مؤشرات النفاد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	188
28	تطور النفاذ إلى الانترنت في الدول المقارنة في الفترة 2002-2009	189

2- فهرس الأشكال:

رقم الشكل	العنـــوان	الصفحة
1	تداخل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة	16
2	ارتباط التمكين بالتنمية البشرية	28
3	ركائز إطار البنك الدولي لاقتصاد المعرفة	72
4	الروابط بين التكنولوجيا والتنمية	95
5	الروابط الإستراتيجية بين التنمية البشرية والاقتصاد المعرفي	97

6	الفساد والتنمية البشرية	103
7	معدلات البطالة للمرأة العربية مقارنة بباقي مناطق العالم	120
8	عدد الحواسيب لكل ألف من السكان في الدول العربية ومجموعات منتقاة من دول العالم	127
9	مستخدمي الانترنت في الدول العربية ودول العالم نسبة إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	127
10	قرصنة البرمجيات في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا (بالنسبة المئوية)	131
11	النفاذ إلى الإنترنت في المدارس منسوباً إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	166
12	مقارنة التحسن في دليل اقتصاد المعرفة للدول الثلاثة مع دول مختارة من العالم	179
13	نسب الملتحقين بالفروع العلمية في بلدان عربية مختارة وكوريا الجنوبية	182
14	استثمار الشركات في البحث والتطوير منسوباً إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	185
15	قيم دليل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول عربية ومجموعة منتقاة من دول العالم	187
16	تغير قيمة مؤشر استخدام الانترنت من جانب مؤسسات الأعمال مع ازدياد دخل الفـــرد في دول العالم وبعض الدول العربية	190

الفهرس العام

الموضوع	الصفحة
مقدمة عامة.....	أ - ز
الفصل الأول: التنمية البشرية المستدامة، إطار نظري ومفاهيمي.....	02- 41
تمهيد.....	02
المبحث الأول: التنمية البشرية المستدامة الخلفية والمفهوم	03
المطلب الأول: من النمو إلى التنمية البشرية المستدامة.....	03
المطلب الثاني: مفهوم التنمية البشرية المستدامة.....	07
المبحث الثاني: أهمية ومكونات التنمية البشرية المستدامة.....	23
المطلب الأول: أهمية التنمية البشرية المستدامة.....	23
المطلب الثاني: مكونات التنمية البشرية المستدامة.....	26
المبحث الثالث: قياس التنمية البشرية المستدامة	31
المطلب الأول: مؤشرات التنمية البشرية.....	31
المطلب الثاني: مقاييس(أدلة) التنمية البشرية.....	34
المطلب الثالث: قياس التنمية البشرية في إطار عربي.....	39
خـــلاصة الفصل.....	41
الفصل الثاني: اقتصاد المعرفة، إطار نظري ومفاهيمي	42 – 85
تمهيد	43
المبحث الأول: ماهية اقتصاد المعرفة.....	44
المطلب الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة وبعض المفاهيم المرتبطة به.....	44
المطلب الثاني: أهمية وخصائص اقتصاد المعرفة.....	54
المبحث الثاني: مضامين ومؤشرات اقتصاد المعرفة.....	57

المطلب الأول: المضامين الأساسية لاقتصاد المعرفة.....	**57**
المطلب الثاني: مؤشرات اقتصاد المعرفة	**62**
المبحث الثالث: المحركات الدافعة لاقتصاد المعرفة ومتطلباته.....	**70**
المطلب الأول: متطلبات اقتصاد المعرفة.....	**70**
المطلب الثاني: المحركات الدافعة لاقتصاد المعرفة.....	**77**
خلاصة الفصل:.....	**85**
الفصل الثالث: اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية المستدامة، علاقة وتحديات.....	**136-86**
تمهيد:.....	**87**
المبحث الأول: علاقة اقتصاد المعرفة بالتنمية البشرية المستدامة.....	**88**
المطلب الأول: الاستثمار في بناء الإنسان لتحقيق التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة	**88**
المطلب الثاني: علاقة التنمية البشرية المستدامة باقتصاد المعرفة.....	**93**
المبحث الثالث: سياسات تعزيز التنمية البشرية المستدامة.....	**98**
المطلب الأول: سياسة الحكم الراشد.....	**99**
المطلب الثاني: سياسة التعليم واكتساب المعرفة.....	**103**
المطلب الثالث: سياسة محاربة الفقر والقضاء على البطالة.....	**105**
المبحث الثاني: تحديات التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة.....	**107**
المطلب الأول: تحديات عالمية وعربية للتنمية البشرية المستدامة.....	**107**
المطلب الثاني: إشكاليات وتحديات اقتصاد المعرفة في الدول العربية.....	**122**
خلاصة الفصل.....	**135**
الفصل الرابع: واقع التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في دول المقارنة.....	**191-137**
تمهيد.....	**138**

المبحث الأول: واقع التنمية البشرية المستدامة في دول المقارنة.....	**139**
المطلب الأول: لمحة عن التنمية البشرية المستدامة في دول المقارنة.....	**139**
المطلب الثاني: اتجاهات التنمية البشرية المستدامة في دول المقارنة.....	**154**
المطلب الثالث:المؤشرات الاقتصادية للدول المقارنة.....	**158**
المطلب الرابع:المؤشرات الاجتماعية للدول المقارنة.....	**163**
المطلب الخامس: مؤشرات الاستدامة، التمكين والحكامة في دول المقارنة.....	**168**
المبحث الثاني: واقع اقتصاد المعرفة في دول المقارنة.....	**172**
المطلب الأول: لمحة عن اقتصاد المعرفة في دول المقارنة.....	**172**
المطلب الثاني: دليل اقتصاد المعرفة للبنك الدولي في دول المقارنة.....	**177**
المطلب الثالث:مؤشرات إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة في الدول المقارنة.....	**180**
خلاصة الفصل:.....	**191**
***خاتمة عامة*:.....**	**193**
النتائج:.....	**193**
اختبار الفرضيات:.....	**196**
التوصيات:.....	**201**
الملاحق:.....	**211-200**
قائمة المصادر والمراجع:.....	**213**
الفهارس:.....	**221**

ملخص

توصّل الفكر التنموي الحديث إلى أن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها، وأن التنمية البشرية المستدامة هدفها الأسمى ليس فقط الرفاهية المادية بل أيضا تطوير القدرات وتوسيع الخيارات البشرية، في ظل الحفاظ على البيئة والموارد ومراعاة مصلحة الأجيال المستقبلية.

وأنه مع التغيرات العالمية والتطورات التكنولوجية الحاصلة،ظهر شكل جديد للاقتصاد هو اقتصاد المعرفة الذي تحقق فيه المعرفة والمعلومة الجزء الأعظم للقيمة المضافة.

وجاء هذا البحث ليدرس واقع وتحديات التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في كل من الإمارات والجزائر واليمن، وخلص إلى وجود محدودية في انتقال هذه الدول من النموذج التنموي القائم على نصيب الفرد من الدخل إلى تنمية قائمة على بناء قدرات البشر وتوسيع خياراتهم على نحو مستدام، وتوصل كذلك وعلى ضوء التجربة الإماراتية أن تحقيق التنمية البشرية المستدامة يساهم في الاندماج في اقتصاد المعرفة، وأن كل من الجزائر واليمن تواجههما تحديات حقيقية في سبيل تحقيق التنمية البشرية المستدامة والتوجه نحو اقتصاد المعرفة، يأتي على رأس هذه التحديات :الفقر، ضعف أنظمة التعليم وغياب الحكم الراشد.

الكلمات المفتاحية:

التنمية، التنمية البشرية، التنمية المستدامة،التنمية البشرية المستدامة،المعرفة،مجتمع المعرفة،اقتصاد المعرفة.

Résumé

Le concept du développement récent est arrivé à la conclusion que l'homme est l'acteur du développement et de sa finalité, et que l'objectif le plus important du développement humaine durable n'est pas seulement le bien-être matériel, mais, aussi le développement des capacités et l'élargissement des choix humains, dans le cadre de la protection de l'environnement et les ressources, en tenant compte l'intérêt des générations futures.

A travers les changements mondiaux et les développements technologiques, une nouvelle forme de l'économie a apparu ; soit l'économie du savoir dont le savoir et la connaissance constituent la partie la plus importante de la valeur ajoutée.

Dans ce contexte, la présente recherche se veut une étude de la réalité du développement humain durable et de l'économie du savoir et leurs défis dans l'Algérie, les Emirats et le Yémen. Ainsi, on enregistre une transition limitée de ces pays du modèle de développement fondé sur la part individuelle du revenu national à celui basé sur la promotion des capacités humaines et l'élargissement de leurs choix de manière durable. L'expérience Emiratie montre que la contribution du développement humain durable à l'intégration dans l'économie du savoir. Par ailleurs, l'Algérie et la Yémen font face à des défis majeurs en vue dans ce sens dont notamment ceux de la pauvreté, la défaillance des systèmes éducatifs et l'absence de la bonne gouvernance.

Mots clés: le développement,: le développement humain,: le développement humain durable,: le développement durable, le savoir, économie du savoir.